جامعة القاهرة
كلية الآداب
قسم التاريخ

نظام الالتزام فى ريف الصعيد فى العصر العثماني

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجيستير
فى الآداب من قسم التاريخ

إعداد
الطالب / جمال كمال محمود محمد

إشراف
الأستاذ الدكتور / محمد عفيفى عبد الخالق
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب جامعة القاهرة

١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م







جامعة القـــاهرة
كليـــــــة الآداب
قســم التـــاريخ

نظام الالتزام فى ريف الصعيد
فى العصر العثمانى

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير
فى الآداب من قسم التاريخ

إعـــداد
الطالب / جمال كمال محمود محمد

إشـــراف
الأستاذ الدكتور / محمد عفيفى عبد الخالق
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب جامعة القاهرة

١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م



بسم الله الرحمن الرحيم



الاجازه

أجازت لجنه المناقشه هذه الرساله للحصول على درجه الماجستير في الآداب

بتقدير / بمرتبه ممتاز بتاريخ ٣٠/٦/٢٠٠١

بعد استيفاء جميع المتطلبات

اللجنـــه

	الاسم	الدرجه العلميه	التوقيع
(١)	أ.د عبد [illegible] ابراهيم	أستاذ	
(٢)	أ.د محمد حسنين عبد الخالق	أستاذ	
(٣)	أ.د/ محمد [illegible]	أستاذ	
(٤)			



المقـــدمـــة

لم يتوافر لنظام الالتزام كنظام اقتصادى له آثاره فى ريف الصعيد دراسة مستفيضة توضح أهميته ودوره فى المجتمع المصرى طوال العصر العثمانى، إلى جانب ما توافر لهذا النظام من جهاز إدارى كان منوطاً به عملية توزيع الأراضى الزراعية على ملتزميها وفلاحيها وجباية ضرائبها، والتى تمثل لب هذا النظام وماهيته، فضلاً عما كان لهذا النظام من آثار إيجابية وسلبية على الاقتصاد المصرى بصفة عامة، والقائمين على العملية الزراعية – وخصوصاً الفلاحين منهم – بصفة خاصة، لذا كان من الأهمية بمكان إفراد دراسة علمية للالتزام منذ طبق هذا النظام وحتى سقوطه.

ويقوم هذا البحث على فكرة الوصل بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، على اعتبار أنه يعالج موضوعاً اقتصادياً لا يمكن بتره بين يوم وليلة. وكانت العادة قد جرت فى معظم الدراسات التاريخية التى عالجت تاريخ مصر فى العصر العثمانى على الوقوف عند الاحتلال الفرنسى لمصر ١٧٩٨ – ١٨٠١ كنهاية للحقبة العثمانية، وخصوصاً ما تلاها من وصول محمد على لحكم مصر ١٨٠٥ – ١٨٤٨، وما أحدثه من تغيرات فى هيكل الاقتصاد المصرى، وبالتالى الالتزام مع استمراريته بشكل أو بآخر.

ولم يسبق لدراسات علمية – كثيرة – أن نهجت هذا النهج، ونقصد الوصل بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر سوى بعض الدراسات، نذكر منها الدراسة التى قام بها الدكتور بيتر جران بعنوان الجذور الإسلامية للرأسمالية ١٧٦٠ – ١٨٤٠م، ودراسة الدكتور كينيث كونو فلاحو الباشا ١٧٤٠– ١٨٥٨م. لهذه الاعتبارات كان اختيارنا لنظام الالتزام فى ريف الصعيد فى العصر العثمانى كأطروحة للماجستير.

هذا وقد قسمنا هذه الدراسة إلى تمهيد وستة فصول وخاتمة على النحو التالى :

التمهيد وتناولنا فيه النظام الذى سبق نظام الالتزام، وبداية ظهوره والتعريف به، كما أوضحنا التشابه الذى يجمع بين الالتزام وغيره من نظم.

وخصص الفصل الأول لدراسة حيازة الأراضى الزراعية وتنظيم الإدارة العثمانية لها غداة الفتح العثمانى لمصر، وعرضنا فيه لأنواع الأراضى الزراعية بالتفصيل. وعالجنا فى الفصل الثانى إدارة الالتزام، بدءً بالملتزمين ووكلائهم إلى غير ذلك من الموظفين المنوط بهم إدارة القرية، مروراً بالإدارة المالية، ثم إشراف الولاة على الالتزام. واشتمل الفصل الثالث على فئات الملتزمين التى اضطلعت بالالتزام، بدءً بالعسكريين والمماليك، ومروراً بالعربان والعلماء والأشراف.

كما تعرض الباحث لدخول التجار والنساء ميدان الالتزام، ولم يغفل الفئات الأقل أهمية مثل العتقاء والجوارى والعبيد، ودرسنا فيه كذلك تبادل الالتزام بين هذه الفئات وبعضها البعض سواءً بالإسقاط التام أو بالإسقاط مدة معينة ومن خلال التأجير والاستئجار.

واهتم الفصل الرابع بدراسة أوضاع الفلاح فى ظل نظام الالتزام من خلال الحقوق التى تمتع بها، والضرائب التى كبّل بها بكافة أنواعها، منتهياً بالآثار الاقتصادية والاجتماعية لنظام الالتزام. وعرض الفصل الخامس لتطور أوضاع نظام الالتزام والمتغيرات التى طرأت على هذا النظام من توريث الالتزام، ومن ثم إتاحة الفرصة لشرائح جديدة دخلت هذا النظام كان من نتائجها كثرة إسقاط الالتزامات، ومن ثم تحول الالتزام إلى أداة للتربح من الأراضى الزراعية، واهتم كذلك بدراسة الأزمات الاقتصادية وأثرها على الالتزام، كما يعرض لتعاظم دور المماليك وأثره على الالتزام من خلال الصراعات بين البيوتات المملوكية، وانتقال هذه الصراعات إلى الريف نفسه، ومثلت الحملة الفرنسية على مصر ضربة عنيفة لهذا النظام، ولا شك أنها غيرت الكثير من معالمه. ولم تكن فترة ما بعد الحملة إلى وصول محمد على لحكم مصر أقل أثراً فى نظام الالتزام من سابقتها؛ إذ زخرت بالكثير من الاضطرابات؛ حيث حاولت الدولة العثمانية تعويض ما فقدته أثناء الوجود الفرنسى من موارد.

واستعرض الباحث فى الفصل السادس والأخير نظام الالتزام فى عصر محمد على، وما أحدثه من تغييرات وتحجيم للملتزمين والالتزامات، واهتم الباحث فى نهاية هذا الفصل بحسم مسألة سقوط نظام الالتزام، مناقشاً الرأى القائل بسقوطه عام ١٨١٤م ومدى مصداقيته.

وكانت الخاتمة عرضاً للنتائج التى توصلت إليها الدراسة، كما أرفق الباحث مجموعة من الملاحق التى تتعلق بنظام الالتزام فى الفترة محل الدراسة.

وقد اعتمد الباحث فى سبيل إعداد هذه الرسالة على المصادر الأولية وخاصة الوثائق المحفوظة بأرشيف دار الوثائق القومية، والذى يحوى كماً هائلاً من وثائق الروزنامة الخاصة بالالتزام والتى أفاد منها الباحث، ويأتى فى مقدمتها دفاتر الالتزام الزراعية، وتقاسيط الالتزام، ووثائق تقاسيط الالتزام المفردة، ودفاتر التاريع – تربيع ٩٣٣هـ – وترابيع الأموال الديوانية، ودفاتر قصر اليد – وهى تقاسيط التزام – ودفاتر فراغات من الملتزمين، والتى تهتم بالالتزامات المحلولة، وورد فيها الكثير من الحجج الشرعية بشأن حل هذه الالتزامات، والأخيرتان لم يعتمد عليها فى دراسات سابقة برغم أهميتها فضلاً عن سجلات إسقاطات القرى، والديوان العالى، إلى جانب دفاتر الجسور والرزق الإحباسية.

وأفاد الباحث كذلك من سجلات المحاكم الشرعية، والتى اعتمد على عينات منها ساعدت فى سد بعض الثغرات فى هذه الدراسة، والتى لا تعطى لها وثائق الروزنامة إجابة شافية وخصوصاً ما

يتعلق بظهور نظام الالتزام والنزاع بين الملتزمين، ويأتى فى مقدمة هذه المحاكم الباب العالى والقسمة العسكرية والصالحية النجمية، ومحكمة الصالح إلى جانب محاكم مصر القديمة وأسيوط وقناطر السباع.

واستفاد الباحث من المخطوطات – وخصوصاً الزراعية منها – والتى لم تلق اهتماماً، مثل علم الملاحة فى علم الفلاحة، ومفتاح الراحة فى علم الفلاحة، ورسالة فى المغارسة، وكان للمصادر المنشورة دور هام فى سد بعض الثغرات فى هذا الموضوع كذلك، والتى عكست وجهة نظر المؤرخين المعاصرين تجاه الأحداث التى كتبوا عنها والتى عايشوا بعضها، ويأتى فى مقدمتها عجائب الآثار للجبرتى، والذى يعد سجلاً تاريخيا لاغنى عنه فى دراسة تاريخ مصر فى العصر العثمانى ومطلع القرن التاسع عشر، وخصوصاً ما أورده الجبرتى عن عصر محمد على، وبصفة أخص علاقته بالالتزام والملتزمين. وإلى جانب الجبرتى كتاب أوضح الإشارات لأحمد شلبى وكتابات محمد بن أبى السرور البكرى وغيرها.

وكان لموسوعة وصف مصر لعلماء الحملة الفرنسية دور هام، وشكلت مع كتابات الرحالة الأجانب ما يمكن وصفه بوجهة النظر الغربية، أو رؤية مصر فى مرآة الآخرين. ولا يستطيع الباحث أن يغفل دور كتابات شو وهولت وكونو وغيرهم من الباحثين، وبصفة خاصة الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن الذى أفاد الباحث كثيراً من مؤلفات وتحقيقات ودراسات سيادته فى تاريخ مصر فى العصر العثمانى.

ونرى أنه من قبيل رد الفضل لأصحابه أن الباحث يشرفه أن يقدم الشكر والتقدير لأستاذه الأستاذ الدكتور رءوف عباس رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، الذى شرف الباحث بالتلمذة على يديه فى مرحلتي الليسانس والتمهيدى للماجستير، وساند الباحث فى تسجيل هذا الموضوع، فلسيادته جزيل الشكر والتقدير.

ويوجه الباحث جزيل الشكر والتقدير لأستاذه الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور شيخ المؤرخين العرب لمساندته للباحث فى تسجيل هذا الموضوع كما يوجه الباحث الشكر لأستاذه الدكتور بيتر جران، الذى وجه الباحث لدراسة تاريخ مصر فى العصر العثمانى أثناء تلمذته على يديه فى السنة التمهيدية للماجستير، فلسيادته الشكر الجزيل، ويسجل الباحث الشكر لأستاذه الدكتور عماد أبو غازى على ما قدمه للباحث من توجيه وإرشاد فلسيادته جزيل الشكر والتقدير.

ويأتى دور أستاذى الأستاذ الدكتور محمد عفيفى الذى أشرف بأن أكون أول تلامذته فى مرحلة الماجستير فلم يقف دور الدكتور محمد عفيفى عند كونه مشرفاً فحسب، بل كان أباً حانياً للباحث، كما تتلمذ الباحث على يدى سيادته فى مرحلتي الليسانس والتمهيدى للماجستير وكثيراً ما انتشله من الوقوع فى مواضع الخلل أو الغرق فى بحر الوثائق، ولم يبخل عليه بوقته ولا بجهده ولا بعلمه، فلسيادته أسمى معانى الشكر والعرفان بالجميل. وليس معنى ذلك تحمل الأستاذ الدكتور محمد عفيفى تبعة ما قد يكون بهذا البحث من تقصير.

يشكر الباحث الأستاذ إبراهيم إسماعيل إبراهيم المدير العام بالتربية والتعليم على ما قدمه للباحث من تسهيلات أثناء إعداد هذه الدراسة. كما يشكر الزميل الأستاذ خالد حامد أبو الروس الذى أمد الباحث ببعض المصادر والمراجع، ويوجه الباحث جزيل الشكر لصديقه العزيز الأستاذ أحمد رمزى الذى راجع أصول البحث لُغوياً. ولا ينسى الباحث فضل أسرته؛ والدته وإخوته وزوجته التى وقفت بجانبه أثناء إعداد هذه الدراسة.

كما يشكر الباحث الموظفين والعاملين بدار الوثائق القومية ومكتبة دار الكتب المصرية والمجمع العلمى المصرى ومكتبة جامعة القاهرة على ما قدموه للباحث من صادق العون.

وبعد فهذه محاولة على طريق البحث العلمى ، إن كنا قد وفقنا فيها فهذا ما كنا نرجوه وإن كانت الثانية فيكفينا شرف المحاولة

والله ولى التوفيق





التمهيـــد



تعددت الآراء عن النظم التى تشابهت مع نظام الالتزام الذى طبقه العثمانيون فى مصر ، فقد ذهب البعض إلى تشابه هذا النظام مع نظام القبالة الذى طبقه العرب المسلمون فى مصر غداة الفتح الإسلامى ، والذى يتمثل فى أن متولى خراج مصر كان يجلس فى جامع عمرو بن العاص بالفسطاط فى الوقت الذى تتهيأ فيه قبالة الأرض ومعه كتاب الخراج ، وقد اجتمع الناس من القرى والمدن فينادى منادى : " صفقات " " صفقات " ، ويكتب كتاب الخراج المبالغ المقررة على متقبلى القرى . وكانت مدة القبالة أربع سنوات ، وذلك لأن الفيضان قد يكون شحيحاً فى سنة ما "فتشرق" بعض الأراضى فيعوض ذلك فى سنة يكون الفيضان فيها أكثر وفرة . وبعد أن يحصل المتقبل على قبالته يتجه إليها ويتولى زراعتها وإصلاح جسورها وسائر أعمالها هو أو من ينوب عنه ، ويتكفل بدفع خراجها على أقساط ويخصم له من مبلغ قبالته وضمانته لتلك الأرض ما ينفقه على عمارة جسورها وحفر ترعها وخلجانها . وكانت الأرض تظل فى قبالته طالما كان يؤدى ما عليها من خراج.[1]

وكان الولاة يتشددون فى جمع خراج الأرض التى رويت ويتسامح المتقبلون فى حالة الشراقى وكانت البلاد تقاس كل ثلاثين عاماً ليحسب ما يزيد منها أو ينقص ، وظل ذلك يتم فى جامع عمرو بن العاص حتى عمَّر أحمد بن طولون جامعه فنقل الديوان إليه ، ثم نقل أيام العزيز بالله الفاطمى إلى دار الوزير يعقوب بن كلس ، ولما مات نقل الديوان إلى القصر بالقاهرة واستمر به طول العصر الفاطمى.[2]

وفى العصر الأيوبى طبق فى مصر نظام الإقطاع الحربى ؛ حيث كانت الدولة تلجأ إلى توزيع الأراضى فى صورة إقطاعات على الأمراء والأجناد مقابل ما يؤدونه من خدمة عسكرية ، ولم يكن هذا الإقطاع وراثياً ؛ وإنما يتمتع المقطع بالأرض المقطعة له طالما يؤدى الخدمة العسكرية المتفق عليها فى شروط عقد الإقطاع.[3] وكان على المقطع أن يخصص جزءً من إقطاعه لكل جندى من أجناده أو يمنحه مرتباً معيناً.[4] وظل النظام الإقطاعى طوال العصر الأيوبى ، وما أن قامت دولة المماليك حتى كانت دولة إقطاعية بكل معانى الكلمة[5]

---

(١) المقريزى : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، الجزء الأول ، دار صادر بيروت (د.ت) ، ص٨٢.

(٢) نفسه.

(٣) سعيد عبد الفتاح عاشور : الأيوبيون والمماليك فى مصر والشام ، القاهرة : ١٩٩٠ ، ص ١٤٨.

(٤) حسنين محمد ربيع : النظم المالية فى مصر زمن الأيوبيين ، القاهرة : ١٩٦٤ ، ص ٣٤ .

(٥) محمد محمد أمين : الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر ٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧م ، دراسة تاريخية وثائقية ، دار النهضة العربية ، ط١ ، القاهرة : ١٩٨٠ ، ص ٢٩٩.

وبنهاية سلطنة المماليك عقب هزيمة السلطان طومانبـــاى فـــى موقعـــة الريدانيـــة ٩٢٣هـــ / ١٥١٧م (٦) حاول السلطان سليم العثمانى الاستفادة من النظم والقوانين التى كـــان معمـــولاً بـــها أيـــام السلطنة المملوكية ؛ فكان أن أعاد النظر فى النظام الإقطاعى الذى كان سائداً فى مصر فـــى عـــهدهم . وكان نظام الإقطاع الحربى المملوكى بصورته التى وصل إليها فى أواخر عصر الجراكسة قـــد أصبـــح عقبة فى تطور المجتمع المصرى ومن ثم كان إلغاؤه من الأهمية بمكان إذا وجد البديل الملائم (٧) .

وقد قام السلطان سليم بإلغائه فعلاً ، ولعل أهم الأسباب التى كانت وراء سياسة إلغاء الإقطاع فـــى مصر هى رغبة سليم فى القضاء على النظام المملوكى تماماً ليحمى إمبراطوريته من محاولـــة انقـــلاب داخلية – يقوم بها أرباب الإقطاع من المماليك – وكان إلغاء الإقطاع بالنسبة للعثمانيين سهلاً إلـــى حـــد ما، ولكن هذا النظام كان من الصعب إلغاؤه بشكل مفاجئ بسبب وظيفته العسكرية وقدرتـــه علـــى إدارة الأرض وزراعتها وتجميع ضرائبها والدفاع عنها. (٨)

ومعنى ذلك أن إلغاء الإقطاع كان تدريجياً، على حد قول "شو" . وما إن ألغى العثمانيون الإقطـــاع فى مصر حتى أعلنوا الأرض كلها ملكاً للسلطان وأداروها بعد ذلك بنظـــام المقاطعـــات أو الأمانـــات . وتتمثل مهمة الأمانة فى جمع الضرائب على يد أمين ويسلمها للخزانة فى مقابل راتـــب (علوفـــه). (٩) وكان بعهده كل أمين قرية أو أكثر حسب "إيراد" هذه القرية واشترط قانون "نامة" فـــى هـــؤلاء الأمنـــاء الاستقامة والأمانة والاجتهاد فى العمل على زراعة الأرض وعدم تركها بوراً وفى حالة تقاعس الأميـــن عن أداء واجبه يعاقب وترفع عنه المقاطعة (القرية). (١٠)

وكان الأمين مجرد موظف مسئول لدى الروزنامة ، يتقاضى أجراً على عمله. (١١) ومـــن أهـــم واجبات الأمين كذلك الاهتمام بقنوات الرى ومدى قدرتها على تحمل فيضـــان النيـــل ، وتوفـــير العـــدد

---

(٦) ابن اياس : بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، تحقيق محمد مصطفى زيادة ، جـ٥ ، القاهرة : ١٩٦١ ، ص ١٤٥.

(٧) عماد بدر الدين أبو غازى : فى تاريخ مصر الاجتماعى ، تطور الحيازة الزراعية زمن المماليك الجراكسة ، عيـــن للدارسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، القاهرة : ٢٠٠٠ ، ص ١٠٧.

(٨) Shaw . S ., Land holding and Land Tax Revenues in Ottoman Egypt, P.92, in Political and Social Change in Modern Egypt, P.M. Holt, (ed.) London, 1968.

(٩) أندريه ريمون : الولايات العربية فى القرن السادس عشر – القرن الثامن عشر ، ضمن كتاب تاريخ الدولة العثمانية ، إشراف روبير مانتران ، ترجمة بشير السباعى ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة :١٩٩٢ ، ص٥٤٢.

(١٠) قانون نامة مصر : ترجمة أحمد فؤاد متولى ، دار البابى الحلبى ، القاهرة (د . ت) ص ٤٣ ، ٤٤.

(١١) عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، الطبعة الثانية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة : ١٩٨٦، ص ٨٩.

الكافى من الفلاحين لزراعة الأرض ، وحماية فلاحيها من هجمات العربان ، إلى جانب توفير البذور. [١٢] والجدير بالذكر أن الأمناء كانوا يحصلون على مرتبات سنوية ثابتة من الخزانة بغض النظر عن كمية الضرائب التى قاموا بجمعها ، ولقد تمت مراقبة هؤلاء الموظفين بواسطة الولاة ، وأفاد ذلك الفلاح. [١٣]

وفيما يتعلق برعاية الأمن المحلى التى كان يقوم بها أرباب الإقطاع فى عصر سلاطين المماليك فقد تركت للحكام الإقليميين والحاميات المرافقة لهم ، ولكن سرعان ما أثبت هذا النظام أنه غير عملى لأن الأمناء المأجورين لم يقنعوا بمرتباتهم الثابتة ، بل حاولوا الحصول على موارد أخرى بطرق غير مشروعة. [١٤] كما أن نظام الأمانات أهتم بالجانب الإدارى على حساب جمع الضرائب. [١٥] وعجزت الحكومة عن توفير العدد الكافى من الأمناء لأنها استبعدت المماليك خوفاً من عدم إخلاصهم ، أو أن يقوموا بثورة كتلك التى قام بها أحمد باشا والى مصر ١٥٢٤ / ١٥٢٥م. كما أنها لم تستخدم الجند العثمانيين للحاجة الماسة لهم فى الخدمة العسكرية ، وغالباً ما كان الأقباط واليهود يرفضون تولى وظائف أمناء المقاطعات لأن أجورها غير مجزية ، ولذلك أصبح كل أمين يدير عدداً من المقاطعات وهو ما لم يمكّنه من العناية بها لذلك اتخذ الأمناء وكلاء لهم عرفوا بالعمال. [١٦]

لهذه الأسباب بدأت الدولة تتخلى عن نظام الأمانات أو المقاطعات بالتدريج وتطبق نظام الالتزام. ونعنى بذلك أن نظام الالتزام وجد فى البداية جنباً إلى جنب مع نظام المقاطعات أو الأمانات . وهذا يذكرنا بما سبق أن قلناه من أن الدولة العثمانية عندما بدأت فى إلغاء الإقطاع سلكت نفس الأسلوب لأنه كان يصعب إلغاؤه بشكل مفاجئ بل كان تدريجياً. [١٧]

ولقد أفادتنا المصادر المعاصرة بأن نظام الالتزام – فى بداية تطبيقه فى مصر – وجد جنباً إلى جنب مع نظام الأمانات أو المقاطعات. ففى معرض حديثه عن أعمال الوزير محمد باشا [١٨] ذكر ابن

---

(١٢) Shaw . S ., The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, Princiton, 1962, P.31.

(١٣) I bid., p.21.

(١٤) ليلى عبد اللطيف: الصعيد فى عهد شيخ العرب همام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة : ١٩٨٧، ص ٧٨،٧٩.

(١٥) Shaw , Land holding , P 93.

(١٦) I bid ., pp 92 – 93 ؛ The Financial , P. 32.

(١٧) Shaw , Land holding , P. 92.

(١٨) تولى فى ٧ صفر ١٠١٦ هـ وعزل فى غرة جماد أول ١٠٢٠ هـ / ٤ يوليو ١٦٠٧ – ١٢ نوفمبر ١٦١١م، أحمد شلبى : أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات ، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن، القاهرة : ١٩٧٨، ص ١٣١.

أبى السرور البكرى ما نصه (وأحسن على عادته المألوفة ... ... وكل من ورد عليه من الكشاف والأمناء والملتزمين ، يقابله بسن ضاحك). [19] ويذكر ذات المصدر أنه فى عهد نفس الوالى ما نصه "إلى أن دخل أوان توزيع الأقاليم المصرية على العمال والملتزمين ... ... وكان من جملة من أنعم عليهم من الكشاف وأكابر الملتزمين شخص يدعى الأمير حسن الحلوجى ، أعطاه ولاية إقليم الغربية".[20] ونفس المعلومة يذكرها مصدر أخر معاصر ، لما ان توزيع الأقاليم المصرية على " العمال والملتزمين " أنعم على شخص من أكابر " الجند الملتزمين " يقال له حسن الحلوجى أعطاه ولاية الغربية. [21] وذكر ذات المصدر اجتماع الوزير – الباشا – مع الأمير كتخدا الجاويشية بالديار المصرية وساير " الأمناء والملتزمين ". [22]

ومعنى ذلك أن الالتزام طبق مع الأمانات فى سنية الأولى بنص المصادر المعاصرة. ولقد عثرنا فى وثائق محكمة الباب العالى ما يؤكد ذلك ، ففى ثنايا الحديث عن أحد الأوقاف ذكرت الوثيقة عدم التعرض للوقف " بمعرفة أحد من العمال والملتزمين وأرباب الحسبة " عام ٩٧٦هـ / ١٥٦٨م. [23]

ويؤيد ذلك دفاتر الالتزام نفسها حيث وردت وثيقة فى أحد الدفاتر عام ١١٧٤هـ/١٧٦٠م نصها "مقاطعة مال حماية قرية مستجدة من زبد البحر النيل المبارك فى عهدة حسين كتخدا أمين مقاطعات".[24] ونخلص من ذلك إلى وجود الأمانات والالتزام فى وقت واحد بنص المصادر المعاصرة والوثائق.

وقبل تحديد ماهية وبداية نظام الالتزام نرى من المفيد معرفة ما إذا كان هناك تشابه بينه وبين ما قبله من نظم أم لا ؟ ونبدأ بنظام القبالة أو الضمان فقد كان يجمع بينه وبين نظام الالتزام وشائج قربى؛ حيث التشابه الكبير بين ما كان يحدث أثناء توزيع القبالات على متقبليها من التعهد بأداء ما عليها والاهتمام بسائر أعمالها وبين مزادات ديوان القاهرة التى يحصل الملتزم من خلالها على حصة الالتزام ثم يحصل على تقسيط أو سند بالحصة التى التزمها أيا كان حجمها منتهياً بنصيحة تقليدية للملتزم

---

(١٩) محمد بن أبى السرور البكرى : كشف الكربة فى رفع الطلبة ، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الثالث والعشرون ، القاهرة : ١٩٧٦ ، ص ٣٤٥.

(٢٠) نفسه : ص ٣٤٨.

(٢١) محمد البرلس السعدى : بلوغ الأرب برفع الطلب ، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الرابع والعشرون ، القاهرة : ١٩٧٧ ، ص ٣١٢ .

(٢٢) نفسه : ص ٣٢١.

(٢٣) دار الوثائق : سجلات محكمة الباب العالى ، س ٣١ ، ص ٥٣١ ، م ٢٩٩٤.

(٢٤) نفسه : عين ٧ مخزن اتركى دفتر التزام رقم ٩٥١.

بالاهتمام بحصته ودفع المال الميرى المقرر عليها مع عدم الظلم والتعدى؛ [٢٥] وإن كان الالتزام فى البداية لمدة عام واحد والقبالة لأربعة أعوام فإن الالتزام ما لبث أن أصبح وراثياً طالما أن هناك وفاء بما يقرر على الحصة من المال الميرى ، وكانت القبالة تظل فى يد متقبلها طالما أدى خراجها.

وإلى جانب التشابه بين القبالة والالتزام ؛ فإن هناك تشابهاً بين الالتزام والأمانات كذلك فقد كان على الأمين والملتزم الاهتمام بكل ما يتعلق بمقاطعته من رعاية لشئونها وكافة أعمالها. والاختلاف هنا أن الأمين كان يحصل على راتب سنوى ، أما الملتزم فكان يحصل على الفائض- قل أو كثر - كما يحصل على مساحة معفاة من الضريبة وهى الأوسية ومعنى ذلك أن نظام الأمانات كان أكثر فائدة للفلاح من الالتزام لأنه لم يكن هناك ما يدفع الأمين لتحميل الفلاح أكثر من طاقته بفرض ضرائب إضافية فهو لن يستفيد منها ؛ فراتبه ثابت وهذا عكس ما حدث من الملتزمين مع الفلاحين.

وأياً كان الأمر فإن نظام الالتزام لم يكن غريباً تماماً عن المجتمع المصرى ؛ فقد شهد نظاماً مشابهاً له فى العصر الإسلامى وهو القبالة وكذلك الأمانات فى العصر العثمانى؛ وإن كان التشابه- من وجهة نظرنا - أقرب إلى نظام القبالات منه إلى نظام الأمانات .

ونرى أنه من الأهمية بمكان تحديد ماهية نظام الالتزام ! فهو نظام أساسه تعهد شخص ما - أو عدة أشخاص - بدفع الضريبة المقررة على مقاطعة ما - قرية - أو عدة مقاطعات - قرى - وأحياناً جزء من مقاطعة حيث وصل عدد الملتزمين فى بعض المقاطعات إلى أكثر من خمسين ملتزماً. [٢٦] ويحصل بعد ذلك على تقسيط التزام بعد أن يرسو عليه أو عليهم المزاد من خلال أعلى سعر يقدمه- أو يقدمونه - ويدفع حلواناً وبالتالى يصبح مسئولاً عن جباية المال الميرى المقرر على حصة التزامه . وفى مقابل القيام بهذا العمل يحصل على الفائض - وهو الفرق بين ما يجمعه من الفلاحين وما يدفعه للروزنامة - كما يحصل على مساحة من الأرض معفاة من الضريبة تسمى الأوسية التى تختلف مساحتها من قرية إلى أخرى كما سوف نرى.

وبعد تعريفنا للالتزام يبقى تحديد بدايته :

لقد تناول العديد من الباحثين مسألة ظهور الالتزام ، فاعتبر البعض عام ١٠٦٩ هـ / ١٦٥٨م بداية الالتزام ، معتمداً فى ذلك على وجود أول دفتر التزام يحمل نفس التاريخ [٢٧] ، وذهب فريق آخر

---

(٢٥) دار الوثائق : وثائق تقاسيط الالتزام ، وثائق مفردة ، وثيقة رقم ٢٠٥؛ التزم عرائض عليها أوامره، "تقاسيط التزام"، وثائق مفردة، وثيقة رقم ٤٠٣.

(٢٦) نفسه : عين ١٣ مخزن اتركى دفتر التزام ، رقم ١٠٢١.

(٢٧) عبد الرحيم عبد الرحمن : المرجع السابق ، ص ٩٢.

إلى أن بداية ظهور الالتزام فى أوائل القرن السابع عشر [٢٨] وقال آخرون بظهور الالتزام فى القرن السادس عشر [٢٩] وتحديد قرن كامل كبداية للالتزام يبدو فضفاضاً إلى حد ما. وأشار رأى رابع إلى ظهور الالتزام فى أواسط القرن السادس عشر [٣٠] وذكر عبد الكريم رافق أن الالتزام نظم فى دفتر سمى بدفتر التربيع صدر فى عام ٩٣٣ هـ / ١٥٢٦ – ١٥٢٧م وذلك بعد صدور قانون نامة. [٣١] فى حين ذكرت أحدث دراسة وثائقية أن التاريخ الفعلى لتطبيق نظام الالتزام لا يزال موضع شك وبحاجة لمزيد من البحث والتنقيب التاريخى مستندة فى ذلك إلى وجود إشارات فى محكمة القسمة العسكرية عن وجود التزام فى القرن السادس عشر [٣٢] .

وكان على الباحث إزاء تعدد الآراء أن يأخذ على عاتقه (محاولة) تحديد بداية لهذا النظام ولكى يتسنى له ذلك كان لابد من التنقيب عن الوثائق التاريخية وخاصة سجلات المحاكم الشرعية وفى بطون المصادر المعاصرة علّه يجد ضالته فى خضمها وكانت أول إشارة عثرنا عليها ولم تكن من خلال المحاكم الشرعية بل فى دفاتر الجسور ٩٤٦هـ / ١٥٣٩م. تفيد تقاعس الملتزمين عن جرف الجسور ، وهنا قد يكون المقصود بالملتزمين من يسند إليهم الأعمال الخاصة بجرف الجسور على اعتبار أننا لا نأخذ بظاهر اللفظ بل المقصود منه وفحواه، ولكن تسترسل الوثيقة فى ذكر أسباب عدم إتمام الجرف ما نصه "وسأل الفقى أن يأذن له فى المصروف من مال التزام فما أمكن لأنه لم يعلم بمصروف الجسور لأى الجهات إلى أن يفاوض المسامع العالية ". [٣٣] ونحن نرجح أن المقصود هنا بمال الالتزام الخراج

---

(٢٨) ليلى عبد اللطيف : المرجع السابق ، ص ص ٤٦ ، ٦٧ ، ١٢٠؛ نيلى حنا : تجار القاهرة فى العصر العثمانى ، سيرة أبو طاقية شاهبندر التجار ، ترجمة رءوف عباس ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة : ١٩٩٧ ، ص ١٨٣؛ عراقى يوسف: الوجود العثمانى المملوكى فى مصر فى القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، ط ١، دار المعارف، القاهرة : ١٩٨٥، ص ٢٦٦ .

(٢٩) أحمد عبد الرحيم مصطفى : فى أصول التاريخ العثمانى ، ط٢ ، دار الشروق ، القاهرة : ١٩٩٣ ، ص ١٢٠؛ كينيث كونو : فلاحوا الباشا ، الأرض والمجتمع والاقتصاد فى الوجه البحرى ١٧٤٠ – ١٨٥٨ ، ترجمة سحر توفيق ، مراجعة عاصم الدسوقى ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة : ٢٠٠٠ ، ص ٥١؛
Winter. M., Ottoman Egypt 1525 – 1609, P.23. in Modern Egypt 1517 to the end of the twentieth Century, M.W. Daly, (ed), C-U-P, London, 1998.

(٣٠) هاملتون جب وهارولد بوون : المجتمع الإسلامى والغرب ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ، جزءان دار المعارف ، القاهرة : ١٩٨٤ ، جـ٢ ، ص ٥٢.

(٣١) عبد الكريم رافق : بلاد الشام ومصر منذ الفتح العثمانى إلى حملة بونابرت ، ط٢ ، دمشق : ١٩٦٨ ، ص ٢٤٣.

(٣٢) أمنية محمد رشاد عامر : دفاتر الالتزام بديوان الروزنامة أثناء الحكم العثمانى لمصر ١٠٦٩ – ١٢٥٢ هـ / ١٦٥٨ – ١٨٣٦م ، رسالة دكتوراة غير منشورة قسم الوثائق، آداب القاهرة : ١٩٩٧ ، ص ٢٠.

(٣٣) دار الوثائق : عين ٥٩ مخزن ١ تركى دفتر الجسور السلطانية ، دفتر رقم ٧٨٥.

المفروض على الأراضى الزراعية فى ظل الالتزام خاصة وأن دفاتر الالتزام نفسها أشارت فـــى غـــير موضع إلى مصاريف الجسور. (٣٤)

وفى عام ٩٥٦ هـــ / ١٥٤٩م : ولجرف الجسر وتقاعس الملتزمين عن القيـــام بـــه فـــى ولايـــة المنفلوطية وفى نفس الدفتر يطلب القفى أن يأذن له من مال الالتزام حتى يقـــوم بعمـــارة الجســـر. (٣٥) ونحن لا نرى فى ذلك سوى إرهاصات لبداية الالتزام عثرنا على ما يؤيدها فى المصـــــادر المعـــاصرة حيث يحدثنا ابن أبى السرور البكرى عن حضور إبراهيم باشا والى مصر عـــــام ٩٩٠ هــــ / ١٥٨٢م بقوله وأقبلت عليه " العمال والملتزمون " وهادوه وخدموه ، ثم طاف الولاية ليطلـــع علـــى مـــا يفعلـــه الكشاف والحكام " والملتزمون " وألزم سنان باشا بما كان قد أخذه من " العمال والملتزمين ".(٣٦) ويذكـــر نفس المؤلف فى المنح الرحمانية عام ٩٩١ هـــ / ١٥٨٣م فى الحديث عن إبراهيم باشـــا كذلـــك "ولـــم يتأخر فى مصر من أرباب المناصب والملتزمين ومشايخ العربان كبيراً ولا صغـــيراً إلا وأثبـــت عليـــه أموالاً جمة ". (٣٧)

ويذكر صاحب " كشف الكربة " فى حديثه عن إويس باشا أنه عندما حان موعـــد تقســـيط البـــلاد عيّن جميع الأقاليم للقاضى على بن القاف فكان يبيع الأقاليم بيعاً ويضيف ما كان يأخذه من الخدمة " مـــن الكشاف والملتزمين " على الأقاليم السلطانية ، ويطلب منهم أيضاً خدمة ثانية على حكم عـــــادة الخدمـــة فمن رضى بذلك ألبسه قفطاناً وكتب له بذلك " تذكرة ليأخذ على موجبها تقسيطاً ". (٣٨)

وهذا يوضح حصول الملتزم على تقسيط والذى يتوافق مع ما كان يحدث عند حصـــــول الملـــتزم علـــى الالـــتزام وإلـــى جـــانب مـــا أشـــار إليـــه البكـــرى نجـــد الـــبرلس الســـعدى يذكـــر عـــــام ١٠١٨ هـــ / ١٦٠٩م حُسن معاملة الباشا للفلاحين وعدم " معارضة الملتزمين فى أطيانهم وزراعاتـــــهم واثارهم وعدم إخراج ذلك عمن بيده من الفلاحين والملتزمين إلا بحجة ما شـــــية".(٣٩) وهذا يوضـــح أن الالتزام كان قد خطا خطوات ثابتة على أرض الواقع بدليل اهتمام الباشا ليس بـــالملتزمين فحســـب بـــل والفلاحين أيضاً.

---

(٣٤) نفسه : عين ١ مخزن اتركى دفتر التزام رقم ٨٠٠ ؛ عين ١ مخزن اتركى دفتر التزام رقم ٨٣٠.

(٣٥) نفسه : عين ٥٩ مخزن ١ تركى دفتر الجسور السلطانية، دفتر رقم ٧٨٥.

(٣٦) محمد بن أبى السرور البكرى : كشف الكربة ، المصدر السابق ، ص ٣١٤ ، ٣١٥.

(٣٧) نفسه : المنح الرحمانية فى الدولة العثمانية ، نسخة مصورة عن المخطوط ، ورقة ٩٨.

(٣٨) نفسه : كشف الكربة ، ص ٣١٨ ، ٣١٩.

(٣٩) محمد البرلسى السعدى : المصدر السابق ، ص ٣٢٣

وتسترسل المصادر فى الحديث عن تحكم العسكر فى المناصب فى عهد مصطفى باشا ١٠٢٨ هـ / ١٦١٨م وكيف أصبحوا يتقلون على الملتزمين " ويأخذون كل قرية أعجبتهم بالقهر والغلبة من يد ملتزميها " [٤٠] وعلى كل فهذه نماذج لما ذكرته المصادر عن الالتزام وليس حصراً لها والكلمة الأخيرة للوثائق . فقد أشارت وثائق محكمة الباب العالى لأحد الأوقاف وعدم التعرض لها " بمعرفة أحد من العمال والملتزمين " وكان ذلك عام ٩٧٦ هـ / ١٥٦٨ م [٤١] وقد اشترط الأمير فرحان بن عبد الله جاويش الملتزم بناحية "لبيشة" بالمنوفية عام ٩٩٩هـ / ١٥٩٠م على المشايخ والفلاحين والمزارعين بحفظ وصون ما " بأوسيته " من الثيران والأبقار والأغنام والخيول وغير ذلك وما سيوضع بالأوسية طالما هو متحدث عن ناحيتهم . [٤٢] وهذه دلالة قاطعة على وجود الالتزام فقد ذكرت الأوسية والتى لم يكن لها وجود قبل نظام الالتزام.

وأثناء حصر تركة أحد رجال الصفوة العسكرية وصفته الوثيقة " بالمرحوم مصطفى جاويش ديوان مصر الملتزم بناحية بنى عياض بولاية الشرقية " [٤٣] . وسجلت وثائق محكمة الباب العالى اعتراف الأمير أولب بن عبد الله الجاويش بالديوان العالى والملتزم بناحية منية الباسك [٤٤] بالأطفيحية أنه استوفى خراج كامل أراضى هذه الناحية ولم يعد له شئ لدى الفلاحين والمزارعين [٤٥] ولم تضن علينا وثائق محكمة الصالحية النجمية فقد ذكرت أن الأمير عثمان بك أمير اللوا الشريف السلطانى قد أناب عنه الزينى سليمان ليحصّل الأموال الديوانية فى نواحى التزامه عن عام ١٠١٣هـ / ١٦٠٤م بإقليم البحيرة وفى ناحية ميت رهينة والبدرشين وترسه بالوجه القبلى. [٤٦] وهنا نجد تشعب التزام الأمير عثمان فى الوجهين البحرى والقبلى كما أن الزينى سليمان كان بمثابة الوكيل أو القائمقام للأمير عثمان مما يدل على أن الالتزام كان قد قطع شوطاً فى الاستقرار، وعلى هذا فإن سجلات المحاكم

---

(٤٠) محمد بن أبى السرور البكرى : الروضة المأنوسة فى أخبار مصر المحروسة ، تحقيق عبد الرازق عيسى ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة : ١٩٩٧ ، ص ١٢٢؛ أحمد شلبى : المصدر السابق ، ص ١٣٦.

(٤١) دار الوثائق : سجلات محكمة الباب العالى ، س ٣١ ، ص ٥٣١ ، م ٢٩٩٤.

(٤٢) نفسه : سجلات محكمة الصالح ، س ٣١٥ ، ص ٩٣ ، م ٢٨٢.

(٤٣) نفسه : سجلات محكمة القسمة العسكرية ، س ١٩ ، م ١١٧.

(٤٤) منية الباسك : من القرى القديمة أسمها الأصلى منية الباساك نسبة إلى الباسك أخى تاج الدين وزير الخليفة الفاطمى عبد المجيد ثم حذفت الباسك وعرفت بالمنيا ، وتتبع حالياً مركز الصف مديرية الجيزة . محمد رمزى : القاموس الجغرافى للبلاد المصرية ، القسم الثانى ، الجزء الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة : ١٩٩٤، ص ٣١.

(٤٥) دار الوثائق : سجلات محكمة الباب العالى ، س ٨٠، ص ١٥٢ م ٧٤٧ .

(٤٦) نفسه : سجلات محكمة الصالحية النجمية ، س ٤٧٨ ، ص ١٥ ، م ٤٢ .

الشرعية قد سجلت العديد من الالتزامات فى خلال القرن السادس عشر وبدأت المادة المعالجة للالتزام تزداد منذ العام الأول للقرن السابع عشر. (٤٧)

وتستنتج من العرض السابق أن نظام الالتزام (٤٨) بدأ تطبيقه في مصر منذ الربع الثانى من القرن السادس عشر وكانت البداية تدريجية مع نظام الأمانات أو المقاطعات ، ثم بدأ إحلال الالتزام محل الأمانات شيئاً فشيئاً ، ولا يعنى عدم وضوح الالتزام وضوحاً تاماً فى سجلات المحاكم الشرعية- التى استطعنا الاطلاع عليها – إلا فى بداية النصف الثانى من القرن السادس عشر عدم تطبيقه قبل ذلك. ولكن من المعروف أن الوصول للمحكمة يعنى مشكلة أو على الأقل إثباتاً لحق وهذا ما زخرت به سجلات المحاكم فى القرن السابع عشر والثامن عشر ، أما القرن السادس عشر فكان النظام فى بدايته وقوته التى استمدها من قوة الدولة العثمانية ذاتها.

والسؤال الذى يتبادر للذهن إذا كنا قد قطعنا بظهور الالتزام منذ الربع الثانى من القرن السادس عشر فما الفرق بين الالتزام فى هذا القرن – السادس عشر -- والالتزام فى النصف الثانى من القرن السابع عشر؟ ونقصد منذ صدور أول دفتر من دفاتر الالتزام ؟ وللإجابة على هذا السؤال كان علينا استقراء وثيقة التزام ترجع للقرن السادس عشر وعلى وجه التحديد عام ٩٩٩ هـ / ١٥٩٠م لمعرفة معالم نظام الالتزام فى هذه الفترة ومدى اكتمالها حيث تشير هذه الوثيقة لحضور وكيل الأمير فرحان الملتزم ومشايخ الناحية وفلاحيها ومزارعيها وأشهد الحضور على أنفسهم أن عليهم حفظ ما فى أوسية الأمير فرحان ملتزم الناحية من متعلقات مثل الثيران والأبقار والأغنام والخيول والجمال "وغير ذلك". (٤٩) وعند تحليلنا لمكونات هذه الوثيقة اتضح الآتى :

– حصة التزام ومن ثم صدور تقسيط التزام بها.

– ملتزم الحصة وهو الأمير فرحان.

---

(٤٧) تزخر سجلات محكمة الباب العالى بالكثير من المواد التى تتعلق باستيفاء الملتزمين الأموال المقررة على نواحى التزاماتهم وتأخير بعضها ، انظر: س ٧٩ ، ص ١١٣ ، م ٥٢٥ ، س ٨٠ ، ص ١٤٥ ، ص ١٥٢ ، م ٧٤٧ ، س ٨١ ، ص ٤٧ ، م ١٥٨ ، ص ١٢٠ ، م ٤١١ ، ص ٢٥٤ ، ص ٢٧٦ ، س ٨٥ ، ص ٩ ، م ٣٧ ، ص ٤١ ، م ١٩٦ وهذه المواد تعالج الفترة التاريخية من ١٠٠٧ هـ / ١٥٩٨ م وحتى ١٠١٣ هـ / ١٦٠٤م وتؤكد وثائق الصالحية النجمية ذلك، انظر: س ٤٨١ ، ص ٢٨٤ ، م ٩٣٠ وثيقة مؤرخة بعام ١٠١٦ هـ / ١٦٠٧م؛ كما أشارت محافظ الدشت للكثير من الالتزامات، أنظر: محفظة رقم ١٤٥، ورقة ٢٦٤، لعام ١٠٧٣هـ / ١٦٢٧م.

(٤٨) الجدير بالذكر أن الالتزام الحضرى نظم فى دفاتر منذ عام ١٠٣٢ هـ / ١٦٢٣م أنظر: دار الوثائق عين ٥٣ مخزن اتركى دفتر أرقام مال أوسكالات ومقاطعات بنفس المحروسة رقم ٤١٣٩ .

(٤٩) دار الوثائق : سجلات محكمة الصالح ، س ٣١٥ ص ٩٣ م ٢٨٢ .

- حضور مشايخ الناحية.

- حضور فلاحو ومزارعو الناحية.

- وجود أوسية للملتزم . وهى كما نعلم مقابل قيامه بجمع الضرائب المقررة على ناحيتـــه والتـــى لـــم يمكن لها وجود (إطلاقاً) قبل تطبيق نظام الالتزام.

- زراعة الأوسية لحساب الملتزم وتوصيته من خلال وكيله بالمحافظة على متعلقاتها.

- ومعنى وجود ذلك كله أى وجود كافة عناصر نظام الالتزام التى لا ينقصها شئ.

أى أن الالتزام فى القرن السادس عشر لا يختلف عن الالتزام فى النصف الثـــانى مـــن القـــرن السابع عشر سوى عدم ذكره فى دفاتر الالتزام الذى يحمل الدفـــتر الأول منـــها تـــاريخ ١٠٦٩ هـــ / ١٦٥٨م ولعل سبب عدم ذكره حتى هذا التاريخ أن الاعتماد كان على دفاتر الترابيع . تربيع عـــام ٩٣٣ هـ / ١٥٢٦م – ١٥٢٧م والتى ذكر عبد الكريم رافق أن الالتزام نظم فى هذه الدفاتر [٥٠]

على أية حال طبق نظام الالتزام فى مصر فى العصر العثمانى وبواسطته تم زراعـــة الأراضـــى المصرية وجباية ضرائبها إلا أنه دخلت عليه بعض التطورات ليوائم الأوضاع التـــى ألمـــت بـــالمجتمع المصرى فى الفترة محل الدراسة.

(٥٠) عبد الكريم رافق، المرجع السابق ، ص ٢٤٣ .





الفصل الأول

حيازة الأراضى فى صعيد مصر

فى ظل نظام الالتزام

تمهيد.

١- الأراضى الديوانية.

أ – أرض الفلاحة.

ب – أرض الأوسية.

٢- أراضى الرّزق.

٣- أراضى الأُوتْلاَق.

٤- أراضى المناجزة.

٥- أراضى الحطيطة.

٦- بور الحول.

٧- الشراقى.

٨- الخرس.

٩- السباخ.

١٠- الوسخ.

١١- المستبحر.


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تمهيـــد :

بانتصار السلطان العثمانى سليم الأول على السلطان المملوكى طومانباى فى معركة الريدانيـــة ٩٢٣ هـ / ١٥١٧م ، شرع فى تنظيم شئون مصر قبل العودة إلى استانبول ، فأنعم على خـــايربك [١] بحكم مصر ، وكان هدف سليم أن يضمن ولاء مصر لحكمه. [٢] ويتوافق تعيين خاير بك مع السياســـة التقليدية للدولة العثمانية فى الاستعانة بالحكام المحليين الموالين لها، ثم توطيد السلطة العثمانية بـــالتدريج بعد ذلك. [٣]

وتطبيقاً لهذه السياسة ، حاول سليم الاستفادة من النظام الإدارى الذى كان ســـائداً فـــى البـــلاد والقوانين التى كان معمولاً بها زمن سلاطين المماليك. [٤] ولما كانت مصر بلداً زراعيـــاً فـــى المقـــام الأول ؛ فكان هدف العثمانيين هو الإشراف على تنظيم هذه الأرض والاحتفـــاظ بحـــق حيازتـــها [٥] ، ولذلك أمر سليم دفتر داره [٦] بالعمل على مسح (قياس) الأراضى الزراعيـــة ، وأقـــر شـــرف الديـــن الصغير وأبا البقا ناظر الإسطبل متحدثين عن الوجه القبلى. [٧] ولم يقدر لمســـح الأراضـــى الزراعيـــة الذى أراده سليم الإنجاز السريع لاختفاء دفاتر تاريع الجراكسة [٨] ، وبدونها كان يصعب ضبط مســـاحة الأراضى الزراعية المصرية.

---

(١) خاير بك : من أمراء السلطان الغورى ، مدة ولايته (٩٢٣- ٩٢٨ هـ / ١٥١٧ - ١٥٢٢م)
أحمد شلبى : المصدر السابق ، ص ١٠١ تواريخ الولاة مستقاة من أحمد شلبى ومن تحقيق الدكتـــور عبـــد الرحيـــم عبد الرحمن لها.

(٢) قانون نامة مصر : المصدر السابق ، ص١.

(٣) فيصل عبد الله الكندرى : جان بردى الغزالى وموقفه من العثمانيين، المـــؤرخ المصـــرى، العـــدد ١٧ ،القـــاهرة : ١٩٩٦ ، ص ٤٣.

(٤) إبراهيم الصوالحى : تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق ، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبـــد الرحيـــم،المعـــهد الفرنسى للآثار الشرقية، القاهرة : ١٩٨٤ ، ص٤.

(٥) أمنية عامر : المرجع السابق ، ص١٠.

(٦) الدفتردار هو المشرف على الشئون المالية فى مصر، لمزيد من المعلومات انظر: الفصل الثانى من هذه الدراسة.

(٧) محمد عفيفى : الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر العثمـــانى ، الهيئـــة المصريـــة العامـــة للكتـــاب، القاهرة : ١٩٩١ ، ص ٢٥.

(٨) دفاتر تاريع الجراكسة : هى الدفاتر التى سجلت بها مساحة الأراضى الزراعية وتوزيعها وأسماء المنتفعين بها زمـــن المماليك ، انظر: محمد عفيفى : المرجع السابق ، ص ٢٦.

وبذل العثمانيون جهوداً كبيرة للعثور على هذه الدفاتر ، وأدركوا أنها لم تحرق ، ولكنها اختفت بين الدفاتر الأخرى الأقل أهمية ، وكثير منها فى منازل المماليك الذين يعملون معهم، ولذلك أمر مصطفى باشا.(٩) فى ١٠ أبريل ١٥٢٣م / ٩٢٩ هـ بإعادة هذه الدفاتر والبحث عن بقيتها.(١٠) وبعد تولية السلطان سليمان(١١) أصدر قانون نامة مصر عام ٩٣١ هـ / ١٥٢٥م كمحاولة لإصلاح إدارة مصر ، وساعد على ذلك العثور على دفاتر تاريخ الجراكسة التى اختفت من قبل على يد رجال الإدارة المملوكية فى أعقاب الفتح العثمانى (١٢).

وفى عصر سلاطين المماليك كانت الأراضى الزراعية فى قرية ما تقاس عقب فيضان النيل لتحديد المساحة التى تم ريها ونسبة الضرائب المقررة عليها (١٣). ويذكر " شو " أن ذات الشيء كان يتم فى العصر العثمانى. (١٤) وكان المساح يقوم بمسح الأراضى الزراعية بمعرفة القصّابة، ويدوّن ذلك، ويخبر كل فلاح مقدماً بما ينبغى عليه أن يدفعه مستقبلاً. (١٥)

وكانت القصبة هى وحدة القياس ، وكل قصبة قدرت بـ ٦ $\frac{٣}{٤}$ ذراع ، وكانت تستخدم للتعامل بين المزارعين ، ولكن عند جمع الضريبة تحسب القصبة بـ $\frac{١}{٢}$ ٦ ذراع فقط ، وهذا أدى إلى وجود أفدنة أصغر فى المساحة ، وقد استدعى ذلك إيجاد مقياس آخر ، وهذا ما فعله السلطان سليم الأول ، الذى استخدم الذراع العثمانى. وكان الفدان فى العصر المملوكى ٤٠٠ قصبة ، ولكن تم تخفيض هذا العدد فى العصر العثمانى ، وأصبح هناك نوعان من الأراضى؛ الأول: عدد قصبات الفدان ٣٣٣ قصبة، وهو خاص بالأراضى قليلة الخصوبة، والثانى: من ٣٠٠ إلى ٢٦٧ قصبة وهو للأراضى عالية الخصوبة ذات الإنتاج الوفير. (١٦)

---

(٩) مصطفى باشا : مدة ولايته ١٣ ذو الحجة ٩٢٨ / ٤ شوال ٩٢٩ هـ - ٣ نوفمبر ١٥٢٢ / ١٦ أغسطس ١٥٢٣م، وكان الوالى الثانى على مصر بعد خاير بك . أحمد شلبى : المصدر السابق، ص ١٠٢.

(١٠) Shaw , The Financial , P. 18.

(١١) سليمان القانونى : تولى السلطنة ٩٢٧ / ٩٧٤ هـ - ١٥٢٠ / ١٥٦٦م، أحمد شلبى : المصدر السابق، ص ١٠١

(١٢) محمد عفيفى : المرجع السابق، ص ٣٤ ، ٣٥.

(١٣) النويرى : شهاب الدين : نهاية الأرب فى فنون الأدب ، جـ ٨ ، القاهرة: ١٩٣١ ، ص ٢٤٧.

(١٤) Shaw , Op.Cit, p.72.

(١٥) لا تكريه : دراسة فى نظام الضرائب على الأطيان وفى الإدارة الإقليمية فى السنوات الأخيرة من حكم المماليك، وصف مصر ، الترجمة العربية ، ترجمة زهير الشايب ، جـ ٥ ، القاهرة : ١٩٧٩ ، ص ٣١.

(١٦) Shaw, op. Cit., P.72.

وخلال النصف الثانى من القرن السادس عشر تم إضافة المزيد من الأراضى الزراعية فى مصر بسبب انتظام الرى واستتباب الأمن ، وتم عمل مسح جديد وتصحيح المسح القديم. وفى عام ٩٨٤ هـ / ١٥٧٦م تم اكتمال المساحة التفصيلية لصعيد مصر وتسجيلها ، واتخذت كأساس لإعادة التنظيم العام لنظام الضريبة فى نفس العام ، ولم تستخدم الدفاتر المملوكية فيما يتعلق بأمور الضرائب بعد ذلك.[١٧]

ولقد أولى قانون نامة الأراضى الزراعية عناية كبيرة ؛ ففى باب المساحة نص على أن يسجل المساحون المساحة الحقيقية ولا يزيدوا عليها [١٨]، والاجتهاد فى تخضير الأرض وإصلاحها ، وألا تترك أرض خالية لم تخضر ، وتكتب مذكرات تفصيلية عما تحويه كل قرية من الأموال السلطانية ورسوم الكشوفية، ورسوم الشياخة وأموال الوقف والرزق ، ويوقع عليها أمير الأمراء وناظر الأموال ، وتسلم إلى أهل كل قرية ، وإذا ظلم أحد الفلاحين يقدم شكايته إلى أمير الأمراء. [١٩] وهذا يدل على أهمية الأموال السلطانية للسلطنة العثمانية فى المقام الأول ، واهتمامها بالأراضى الزراعية وكذلك بالفلاحين ؛ حيث إن الوالى رأسا هو الذى يحقق فى شكاياتهم حال وقوع مظلمة عليهم، وإن كان ذلك من الناحية النظرية وبعيدا – إلى حد ما – عن الواقع.

وبعد ؛ فقد رأينا العناية التى أولاها قانون نامة للأراضى الزراعية ، وكيف نظم العثمانيون حيازتها ، فلنتعرف على أنواع هذه الأراضى وأوضاع حيازتها. فقد أشارت الوثائق والمصادر المعاصرة إلى أن أراضى مصر مقسمة إلى الأنواع الآتية :

١- الأراضى الديوانية :

وتشمل نوعين رئيسيين هما : أرض الفلاحة وأرض الأوسية ، وشكلتا معا الأراضى الخراجية أو أرض الالتزام.

(أ) أرض الفلاحة :

كانت تشكل الجزء الأكبر من أرض الناحية فى معظم الأحيان ، وكانت كل ناحية تقسم إلى ٢٤ قيراطا أى جزء [٢٠]، وهى الأرض التى يقوم الملتزم بالتزامها نظير تسديد ما عليها من ضرائب [٢١]،

---

(١٧) Ibid., p.19.

(١٨) قانون نامة مصر : المصدر السابق ، ص ٦٣.

(١٩) نفسه: ص ٤٤ ، ٤٥، والجدير بالذكر أن دفاتر تاريع عام ٩٢٣ هـ أطلقت لفظ الأراضى الديوانية على الأراضى الخراجية ، انظر: دار الوثائق : عين ٦٢ مخزن اتركى دفتر تربيع قرى خاصة تابع ولاية فيوم رقم ٤٠ .

(٢٠) دار الوثائق : وثائق تقاسيط الالتزام ، وثائق مفردة ، وثيقة رقم ٢٠١ .

(٢١) نفسه : عين ١ مخزن اتركى دفتر التزام رقم ٧٩٥.

وفى حالة وجود عدة ملتزمين كانت تقسم بينهم بنسبة القراريط التى التزمها كل منهم [٢٢] . وهذه الأرض يقوم الملتزم - أو الملتزمون - بتوزيعها على الفلاحين لزراعتها مقابل الإيجار الذى يتفق عليه الملتزم مع هؤلاء الفلاحين [٢٣].

وتعرف أرض الفلاحة فى الصعيد [٢٤] بأرض المساحة ، وقد نتج عن ذلك اختلاف فى حيازة الأرض الزراعية؛ ففلاح الوجه القبلى لم يكن مرتبطاً بالأرض ؛ إذ إن التزامه بزراعة الأرض لا يسرى إلا سنة واحدة ، وليس فى استطاعة الملتزم أن يجبره على الاستمرار فى زراعتها؛ لأن التعاقد بينهما اختيارى ينتهى بحصاد الزرع ، وليس للفلاح أيضاً حق الرقبة- أى الملكية - لهذه الأرض ، بل له حق الانتفاع بحاصلاتها نظير دفع الضرائب المقررة عليها للملتزم ، ومادام الفلاح قادراً على زراعتها ودفع ضرائبها فإنها تستمر فى حوزته ، فإن أهمل وعجز عن دفع الضرائب أو ترك الأرض، فللملتزم أن يأخذها منه ويعطيها لأى فلاح اخر.[٢٥] ولكن الثابت أن الفلاح فى حالة تركه للأرض قام الملتزم بإرغامه على العودة إليها. [٢٦]

وهنا نلاحظ خصوصية نظام الالتزام فى ريف الصعيد عن الوجه البحرى ؛ حيث كان التعاقد بين الملتزم وفلاحيه اختيارياً.

وعقب فيضان النيل [٢٧] توزع الأراضى الصالحة للزراعة فقط [٢٨] ، ويتم ذلك بمعرفة مشايخ القرى والملتزمين ، ويسجل ذلك فى دفتر شاهد الناحية [٢٩]. وسمى أرض الفلاحة فى الوجه البحرى بأرض الأثر؛ وذلك لعدم تأثرها - فى غالب الأحيان - بأخطار الفيضان، [٣٠] ونتيجة لهذه الأخطار

---

(٢٢) نفسه : وثائق تقاسيط الالتزام ، وثائق مفردة ، وثيقة رقم ٢٠٢.

(٢٣) عبد الرحيم عبد الرحمن: الريف المصرى ، المرجع السابق ، ص ٩٤.

(٢٤) أطلق العرب على مصر العليا اسم الصعيد. أنظر:

Vansleb, R.D., Nuvelle Relation en Forme de Journal D, Un Voyages Fait en Egypte en 1672 – 1673, Paris, 1677, P. 20 .

(٢٥) أحمد أحمد الحتة : تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ط ٣ ، النهضة العربية ، القاهرة : ١٩٥٨، ص ١٠

(٢٦) Alsayyid . A.L , Egypt in the Reign of Muhammed Ali, London, 1984, P.7 .

(٢٧) Albert, J , Voyages en Egypte 1643 – 1645, IF AO , Le Caire , 1974, P 125.

(٢٨) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٨١ .

(٢٩) نفسه : محكمة الباب العالى، س ٨١، ص ١٢٠، م ١٤١١ محكمة مصر القديمة، س ١٠٤، ص ١٦١، م ٤٣٤.

(٣٠) عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف ، المرجع السابق ، ص ٩٤.

التى كانت تحدث فى الوجه القبلى نجد اهتمام رجال الإدارة فى الريف بجرف الجسور وتشير دفاتر الجسور على الخولة " بأن يلتزموا بجرف جسرهم الجرف المتقن المنتفع به فى الأنيال العالية من غير إبداء عذر ولا عجز ولا تقصير ". كما تؤكد على عدم تحديد أو إحداث مظلمة [٣١] .

ونظرا لأهمية الجسور فى تنظيم شئون الرى نجد أن الإدارة العثمانية قسمتها إلى : جسور سلطانية وتقوم بجرفها وصيانتها الإدارة نفسها ، وجسور بلدية تتولى صيانتها القرى التى تقع فيها هذه الجسور، مع ملاحظة قيام الدولة من جانبها بالإشراف على الجسور البلدية[٣٢] . وقد تقاعس الملتزمون عن جرف الجسور فى بعض الأحيان عن جرفها وصيانتها [٣٣] .

وإلى جانب الاهتمام بجرف الجسور وصيانتها ، نجد الاهتمام بحراستها تجنبا لانهيارها. وترصد دفاتر الترابيع – وهى الدفاتر التى وضعها علماء الحملة الفرنسية وأخذوا معلوماتها من دفاتر المعلمين الأقباط – عملية حراسة هذه الجسور؛ حيث كان لها خفراء، وترصد لذلك أرض من زمام الناحية؛ وقد وصلت مساحة خفر الجسور فى إحدى القرى إلى ٤ أفدنه من جملة المساحة وهى ٦٨٤ فدانا و١٦ قيراطا. [٣٤] ومع أن المساحة المرصدة كانت بسيطة إلا أنها تدل على الاهتمام بهذه الناحية تحسبا لما ينتج عن انهيار هذه الجسور من إضرار بالأراضى الزراعية.

ومن دراسة دفاتر الترابيع اتضح لنا أن أرض الفلاحة فى الأغلب تنقسم إلى ثلاثة أنواع : عال ، وسط ، دون ، وترصد مساحة كل نوع منها بالتفصيل والأموال المقررة عليه؛ فنجد قرية الدوالطة [٣٥] بولاية البهنساوية بها ٢٢٨٦ فدانا و ١٢ قيراطا من نوع العال ، ٦٠ فدانا وسط ، ٤٤ فدانا دون ، وهنا يشكل العال معظم المساحة، وهذا التقسيم يعتمد على جودة وخصوبة التربة. [٣٦] ويحدث أحيانا خطأ فى المساحة يؤدى إلى زيادة مساحة أرض الفلاحة على

---

(٣١) دار الوثائق : عين ٥٩ مخزن ١ تركى دفتر جسور ولاية المنفلوطية رقم ٧٨٥.

(٣٢) نفسه؛ وللمزيد من المعلومات عن أهمية الجسور وصيانتها، انظر: محمد الشيشتاوى : متنزهات القاهرة فى العصرين المملوكى والعثمانى ، دار الآفاق العربية، ط١، القاهرة : ١٩٩٩، ص ٢٧.

(٣٣) نفسه.

(٣٤) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(٣٥) الدوالطة : من النواحى القديمة اسمها الأصلى الصوالحة ، ثم حرفت إلى الدوالطة وهو اسمها الحالى وتتبع مركز بنى سويف . محمد رمزى القاموس الجغرافى للبلاد المصرية، القسم الثانى، جـ ٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة : ١٩٨٤ ، ص ١٥٢.

(٣٦) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

حساب أرض الأوسية ؛ كما حدث فى الفيوم فى قرية هـوارة المقطـع [٣٧] ، وتـم تصحيـح الوضـع وخفضت مساحة أرض الفلاحة وتم إكمال مساحة أرض الأوسية بموجب حجة شـرعية مـن القـاضى وختمت من حاكم الولاية [٣٨]. وهذا يدل على دور القضاة المحليين وحكام الولايات فى حالـة حـدوث خطأ فى المساحة.

ولقد حاولنا إعداد إحصاء بأرض الفلاحة فى ريف الصعيد بوجه عام ، ولكن واجـهتنا مشـكلة وهى أن بعض القرى تذكر مساحتها بالقيراط فقط ، ولم نعثر على مساحة أرض الفلاحة كاملة إلا فـى الفيوم ؛ حيث بلغت ١٦٢٠٨ فدانا و ٢٠ قيراطا و ٨ أسهم ، وكانت جملة مساحة أرض الالـتزام ١٩٥٨٦ فدانا وقيراطا واحدا ، أى أن نسبة أرض الفلاحة فى ولاية الفيوم ٨٢,٨ % [٣٩] . وتمكنـا مـن جمـع المساحة الكلية لولاية جرجا ، فكان الناتج ١٢٥٣٣٠ فدانا و ١٥ قيراطا وسهمين ، مع ملاحظة أن ثمـانى قرى لم نتمكن من معرفة مساحتها لذكر المساحة بالقيراط فقط [٤٠] . وباقى الولايـات ذكـرت معظـم مساحة نواحيها بالقيراط ، ولذلك لم نتمكن من معرفة مساحة أرض الفلاحة بها.

أنواع الفلاحة :

العـال : وهو أجود أنواع أرض الفلاحة ؛ ومن ثم يفرض عليه ضريبة عالية ؛ حيـث فـرض على الفدان ٥٩٥ بارة فى قرية برديس [٤١] ، وهى أعلى ضريبة عثرنا عليها [٤٢] .

أنواع الفلاحة عال :

يختلف وجود هذا النوع من قرية إلى أخرى ؛ فنجد بعض القرى بها نوع واحد من العال ، مثـل قرية الجزيرة بولاية البهنساوية ، وكان فئة ٤٢٥ بارة فى مقابل الوسط ٣٤٠ بارة. [٤٣] ويوجد عال من

---

(٢٧) هوارة المقطع : من القرى القديمة ، وسميت هوارة نسبة لقبيلة عربية استوطنت بالصعيد ومنـهم جماعـة نزلـت الفيوم ، وسميت المقطع لأن جسر بحر يوسف كان يتقطع عندها وقت الفيضان وتتبع حاليا مركز الفيـوم مديريـة الفيوم. القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، جـ ٣ ، ص ١٠٣.

(٢٨) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية الفيوم رقم ٢٢٩١.

(٣٩) نفسه : دفتر ترابيع ولاية الفيوم رقم ٢٢٥٧.

(٤٠) نفسه : دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٨.

(٤١) برديس : من المدن القديمة ، وكانت مركزا ثم أصبحت من توابع مركز البلينا مديرية جرجا. القاموس الجغرافـى، القسم الثانى ، جـ٤ ، ص ٩٨ ، ٩٩.

(٤١) دار الوثائق : عين ١٢ مخزن ١ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧.

(٤٢) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

نوع واحد فى القرية ومقرر عليه غلال بلا مال ؛ كما فى قرية دلحا بولاية الأشمونين، فنجد أن الفدان قرر عليه ثلاثة أرادب حب عام ١٧٩٨م. [٤٤]

وتقابلنا قرى بها من العال أربعة أنواع مثل قرية برديس بولاية جرجا؛ الأول – أو إذا جاز لنا القول – عال درجة أولى وكان فئة ٥٩٥ بارة ومساحته ١٥٣ فدانا وقيراطان ، والعال درجة ثانية فئة ٤٩٥ بارة ومساحته فدان واحد و ٢١ قيراطا ، والعال درجة ثالثة فئة ٤٤٠ بارة ومساحته ١١٩٥ فدانا وقيراط واحد ، والعال درجة رابعة فئة ٤٤٠ بارة أيضا ومساحته ٤ أفدنة و ١٧ قيراطا [٤٥] . وهذا يدل على اختلاف الفلاحة عال فى القرية الواحدة، وأساس هذا الاختلاف جودة وخصوبة التربة.

وعثرنا على قرى بها خمسة أنواع من العال كما فى قرية صنفانية [٤٦] ؛ العال درجة أولى فى هذه القرية فئة ٣٣٠ بارة ومساحته ٧٠ فدانا ، والعال درجة ثانية من النبارى [٤٧] فئة ١٠٠ بارة ومساحته ١٠ أفدنة ، والدرجة الثالثة من العال كانت بياضى [٤٨] فئة ٢٤٠ بارة مساحتها ٣٥ فدانا ، والدرجة الرابعة من العال فئة ٢٤٠ بارة ومساحتها ٤٣ فدانا و ١٨ قيراطا ، والعال من الدرجة الخامسة كان بياضى فئة ١٩ بارة ومساحته ١٠٥٨ فدانا، ومعنى نزول الضريبة فى الفلاحة عال إلى ١٩ بارة أن الضريبة بعضها يدفع نقدا وبعضها عينا [٤٩] ، وأكثر الأراضى كانت ضرائبها عينا. [٥٠]

---

(٤٤) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية الأشمونين رقم ٢٢٦٤.

(٤٥) نفسه : عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧.

(٤٦) صنفانية : من القرى القديمة وحاليا تتبع مركز الفشن مديرية المنيا. القاموس الجغرافى،القسم الثانى، جـ٣، ص١٩٠.

(٤٧) النبارى : أرض زرعت ذرة ورويت بالآلات الرافعة ، حسين أفندى الروزنامجى : ترتيب الديار المصرية فى عصر الدولة العثمانية ، نشره شفيق غربال تحت اسم مصر عند مفرق الطرق، كتيب بمكتبة جامعة القاهرة (د.ت) ص ٣٤.

(٤٨) البياضى : أرض زرعت قمحا وشعيرا وعدسا وفولا وبرسيما ، ب . س جيرار : الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، وصف مصر ، الترجمة العربية ، ترجمة زهير الشايب ، جـ٤ ، القاهرة : ١٩٧٨ ، ص ١١٦.

(٤٩) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى ، دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(٥٠) Shaw, The Financial, P.68.

الفلاحة وسط :

وهذا النوع يلى الفلاحة عال من حيث درجة الخصوبة والجودة ، وتفرض عليه ضريبة أقل من العال، ويختلف وجوده من قرية إلى أخرى ؛ حيث تخلو بعض القرى منه كما فى قرية القوصية بولاية البهنساوية (٥١).

أنواع الفلاحة وسط :

بعض القرى يوجد بها نوع واحد ؛ مثل قرية دلاص اللجم (٥٢) ، وبعض القرى بها نوعان أو درجتان من الفلاحة وسط ؛ كما فى قرية برديس، الوسط درجة أولى فئة ٣٣٠ بارة للفدان ومساحته ١٥٧٢ فدانا و ٢١ قيراطا ، والوسط درجة ثانية فئة ٣٣٠ بارة أيضا ومساحته ٣٩ فدانا و ١٢ قيراطا (٥٣) . ولا نجد تفسيرا لذكر نوعين من الفلاحة وسط فى قرية واحدة مع أن الضريبة المقررة على النوعين واحدة. ولعل ذلك يرجع إلى سقوط النوع الثانى سهوا عند التسجيل فى الدفاتر فسجل فى نهاية مساحة القرية ، ويعضد هذا التفسير أن مساحة النوع الثانى من الوسط بسيطة حوالى ٢,٦ % من مساحة الأول.

ويوجد ثلاث درجات من الفلاحة وسط فى قرية دلجا بالأشمونين، والضريبة المقررة كانت غلالا؛ فالنوع الأول فئة ٢,٥ أردب للفدان ومساحته ٥٩ فدانا ، والدرجة الثانية وسط فئة ٢ ١/٨ أردب للفدان ومساحته ١٥١ فدانا، والدرجة الثالثة وسط فئة ٢ أردب ومساحته ٣٠ فدانا. (٥٤) وهكذا نجد اختلافا فى درجات الفلاحة وسط واختلاف الضريبة المقررة عليها من قرية إلى أخرى فى الولاية الواحدة.

الفلاحة دون :

هذا النوع هو الدرجة الثالثة من أرض الفلاحة ، ويلى الفلاحة وسط من حيث الخصوبة والجودة، ومن ثم الضريبة المقررة عليه، والواقع أن بعض القرى خلت من هذا النوع كقرية منشاة الحاج بولاية البهنساوية (٥٥) .

---

(٥١) دار الوثائق عين ١٩ مخزن ١٨ تركى، دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(٥٢) دلاص اللجم : قرية بصعيد مصر تسمى دلاص وأضيف إليها اللجم لأنه كان بها ثلاثمائة حداد يصنعون اللجم وهى ما يلجم به الخيل ، وحاليا تتبع مركز بنى سويف . القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، جـ ٣ ، ص١٥٩ ، ١٦٠.

(٥٣) دار الوثائق : عين ١٣ مخزن ١ تركى ، دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧.

(٥٤) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى ، دفتر ترابيع ولاية أشمونين رقم ٢٢٦٤.

(٥٥) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى ، دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

أنواع الفلاحة دون :

وثمة قرى يوجد بها نوع واحد من الفلاحة دون ؛ مثل قرية الجزيرة، وبلغت مساحة الدون بها ١٩٩ فدانا و ٧ قراريط فئة ١٨٠ بارة ، وكان العال فئة ٤٢٥ بارة ، والوسط ٣٤٠ بارة ، وجملة المساحة ٣٧٥ فدانا وقيراط واحد [٥٦] ، أى أن النسبة المئوية للفلاحة دون ٥٣,١% من جملة مساحة أرض الفلاحة، وهذا يوضح زحف الدون على العال والوسط فى هذه القرية.

وأحيانا يكون الدون درجة واحدة فى القرية أيضا ولكن مساحته أقل ؛ حيث بلغت مساحة الدون ٢٦ فدانا و ١٢ قيراطا فئة ٥٠ بارة فى قرية كوم الرمل البحرى من جملة مساحة أرض الفلاحة وهى ٢٤٩ فدانا [٥٧] ، أى أن نسبة الدون ١٠,٨% من جملة مساحة أرض الفلاحة فى هذه القرية ، وهذا مؤشر بتراجع الدون لحساب العال والوسط.

ويوجد درجتان من الدون فى قرية كوم إدريجة [٥٨] ؛ الدرجة الأولى ومساحتها ٧٨٠ فدانا و ٧ قراريط فئة ١٢٠ بارة ، والثانى ١٦ فدانا وقيراطان فئة ١٠٣ بارة ، وهنا لا يوجد تناسب بين النوعين من حيث المساحة ، وإن تقاربا من حيث الضريبة المقررة ويمثل الدون ٦٥,٩ % من مساحة القرية، ويدل على زحف الدون بشكل واضح عليها [٥٩] .

ويوجد من الدون فى قرية برديس درجات ثلاثة ؛ الأولى ١٤٦٥ فدانا و ١٦ قيراطا فئة ٢٢٠بارة، والدرجة الثانية ٢٧٧ فدانا و ٢١ قيراطا فئة ١٤٦ بارة ، والدرجة الثالثة ٢٣ فدانا و ١ قيراط فئة ٢٢٠بارة، وجملة مساحة الدون بدرجاته الثلاثة فى هذه القرية ١٧٦٦ فدانا و ١٤ قيراطا من جملة المساحة الكلية لأرض الفلاحة ٤٧٣٣ فدانا و١٨ قيراطا [٦٠] ؛ أى أن النسبة المئوية للفلاحة دون ٣٧,٣% ، أى ما يزيد على ثلث مساحة هذه القرية. ولا نجد تفسيرا لذكر النوع الثالث من الدون مع أنه نفس فئة النوع الأول ٢٢٠ بارة ، وقد يكون سقط سهوا وتم تسجيله فى نهاية مساحة القرية ؛ حيث إن مساحة النوع الثالث بسيطة بمقارنتها بمساحة الفلاحة دون فى هذه القرية ، كذلك النوع الثالث كان أعلى ضريبة من الثانى، وذكر فى نهاية مساحة القرية. ويبدو أن الترتيب من حيث الضريبة كان غير ذى أهمية.

---

(٥٦) نفسه.

(٥٧) نفسه.

(٥٨) كوم إدريجة : كانت تسمى إدريجة ؛ وبسبب خرابها أقيم على أطلالها قرية أخرى عرفت بكوم إدريجة وهو اسمها الحالى ، وتتبع مركز الواسطى مديرية بنى سويف، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، جـ٣ ، ص ١٣٣ .

(٥٩) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

(٦٠) نفسه : عين ١٣ مخزن ١ تركى ، دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧ .

وترصد الوثائق ثلاث درجات من الدون فى قرية صفانية بولاية البهنساوية كذلك؛ الأولى ١١ فدانا و ٦ قرار؛ منها ٥ أفدنة مال بياضى، و ٦ أفدنة و ٦ قراريط مال نبارى، والدرجة الثانية دون ٨٨٧ فدانا فئة ١٤ بارة مال بياضى، والدرجة الثالثة دون ١٧٠ فدانا فئة٨ بـارة مال بياضى أيضا ، وجملة مساحة الدون بدرجاته الثلاثة ١٠٦٨ فدانا و ٦ قراريط من جملة المساحة الكلية لأرض الفلاحة وهى ٣٣٤٣ فدانا أى نسبة الدون ٣١,٩% وهى مساحة معتدلة بالنسبة للمساحة الكلية لأرض الفلاحة فى هذه القرية(٦١) .

وتشير الوثائق لخمس درجات من الفلاحة دون فى قرية دلجا، وكانت ضرائبها غلالا (٦٢)؛ وذلك لتأمين طعام جنود الفرق العسكرية (٦٣)؛ الدرجة الأولى فى هذه القرية مساحتها ٢٢٣٢ فدانا و٧ قراريط فئة الفدان من الغلال ٣/٤ ١ أردب ، أى أن جملة المقرر على الدرجة الأولى دون ٤٠٩٣ أردبا ، والدرجة الثانية ٢٢ فدانا و ١٠ قراريط فئة ١/٢ ١ أردب، وجملة المقرر عليها ٣٤ أردبا ، والدرجة الثالثة دون ٥ أفدنة و٦ قراريط فئة ١/٣ ١ أردب، وجملة المقرر عليها ٧أرادب ، والدرجة الرابعة دون ٨ أفدنة و٨ قراريط فئة ١ أردب وجملة المقرر عليها ٨ أرادب ، والدرجة الخامسة ٦ أفدنة و ٦ قراريط فئة ١/٢ أردب، وجملة المقرر عليها ٣ أرادب (٦٤) .

وإذا قمنا بجمع مساحة الدون بدرجاته الخمسة نجد أن مساحته ٢٢٧٣ فدانا من المساحة الكلية للقرية وهى ٣٨٦٠ فدانا، أى أن الدون يشكل ٥٨,٩% من مساحة أرض الفلاحة فى قرية دلجا، وكذلك جملة المقرر على الفلاحة دون ٤١٤٥ أردبا من جملة المقرر على الفلاحة وهو ٨٧١٧ أردبا ، أى أن المقرر على الدون يساوى ٤٧,٦%.

وعلى أية حال فقد أدركنا أن أنواع الفلاحة الثلاثة العال والوسط والدون ينقسم كل منها إلى درجات وصلت فى بعض القرى إلى خمس درجات ، وإن خلت بعض القرى من أرض الفلاحة تماما، كما فى قرية عطف حيدر (٦٥) بولاية البهنساوية (٦٦) . وإلى جانب أرض الفلاحة نجد القسم الثانى من أرض الالتزام.

---

(٦١) دار الوثائق: عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

(٦٢) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية أشمونين رقم ٢٢٦٤.

(٦٣) لانكريه : المصدر السابق ، جـ٥ ، ص ١٦. عن الفرق العسكرية، انظر: قانون نامة مصر : المصدر السابق ، ص١٢ وما بعدها؛ عبد الكريم رافق : المرجع السابق ص ١٤٤ : ١٤٦.

(٦٤) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية أشمونين رقم ٢٢٦٤.

(٦٥) عطف حيدر : من القرى القديمة ، اسمها الأصلى العطف ، حاليا تتبع مركز الفشن بنى سويف ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، جـ٣ ، ص ١٩١.

(ب) أرض الأوسية :

وهى القسم الثانى من الأراضى الديوانية أو أرض الالتزام ، وكانت تمنح للملتزم مقابل قيامه بإدارة ناحية التزامه للإنفاق من ريعها على موظفى الحكومة الذين ينزلون ضيوفا عليه ، وكانت معفاة من الضرائب(٦٧) .

وحتى لا تزحف أرض الأوسية على أرض الفلاحة بمرور الزمن ، فقد قسمت كل منها إلى أربعة وعشرين قيراطا – أى جزء – فى كل قرية ، وقد تكون تابعة لملتزم واحد أو عدة ملتزمين ، وكان كل ملتزم يحصل على عدد من القراريط أو أجزاء من القراريط من أرض الأوسية يساوى العدد الذى يحصل عليه من أرض الفلاحة (٦٨) . وكان لهذا الإجراء أثره فى ثبات حصة كل ملتزم من أرض الأوسية وأرض الفلاحة.

وقد يحدث خطأ أثناء المسح ويتم اقتطاع جزء من أرض الأوسية لصالح أرض الفلاحة ، ولكن يتم تصحيح الوضع (٦٩) . وكان للملتزم الحق فى إدارة أوسيته كيفما يشاء ؛ فإما أن يزرعها لنفسه عن طريق تسخير الفلاحين، أو أن يؤجرها لهم، أو يشاركهم على محصولها فيكون له نسبة منه(٧٠) . ولما كانت أرض الأوسية هى الأهم بالنسبة للملتزم، بينما زراعتها تشكل عبئا كبيرا على الفلاحين – إذا كانت زراعتها بالسخرة – وأرض الفلاحة فى المقابل هي الأكثر نفعا للفلاحين ، من هنا يمكن إدراك التوازن بين ما يرغبه الملتزم وهو زراعة أكبر قدر من الأوسية وبنفس الكيفية يهم الفلاحين ألا يزرع الملتزم إلا أقل مساحة من أرض الأوسية ، ولذلك نشأ التوازن الذى يحفظ حقوق الطرفين(٧١) .

وقد يقوم الملتزم بضم أجزاء من أرض الفلاحة إلى أوسيته ؛ كما حدث فى قرية بنى سويف بولاية البهنساوية ، وإشارة الوثائق لذلك معناه موافقة الروزنامة عليه وإقراره بدليل تسجيله (٧٢) ،

---

(٦٦) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البنهساوية رقم ٢٢٧٩.

(٦٧) ليلى عبد اللطيف : الصعيد ، المرجع السابق ص ٩٢؛ Alsayyid, op . Cit, P.8.

(٦٨) جب وبوون : المرجع السابق ، ص ٩٢.

(٦٩) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية الفيوم رقم ٢٢٩١ .

(٧٠) رءوف عباس : النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الاجتماعية الكبيرة، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر، القاهرة : ١٩٧٣ ، ص ٨ ، ٩.

(٧١) لاتكرية : المصدر السابق جـ٥ ، ص ٢١ ، ٢٢ .

(٧٢) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

وربما يرجع السبب فى ذلك لعجز الفلاح عن زراعة أرضه ، فتركها وهرب [٧٣] ، فلم يجد الملتزم من يحل محله فضمها إلى أوسيته[٧٤] .

وقام بعض الملتزمين بوقف أجزاء من أوسيتهم ؛ حيث أوقف الأمير جلبى بك أمير الحاج سابقا وملتزم ناحية بهبشين [٧٥] قطعة أرض مساحتها ٣٨ فدانا من طين الأوسية فى هذه الناحية بموجب الوقفية المؤرخة فى سنة ١١٧٨هـ / ١٧٦٤م ، ثم أضاف إليها ١٠ أفدنة بموجب المرسوم الصادر فى غرة محرم سنة ١١٨١هـ / ١٧٦٧م [٧٦] ، كما أوقف ملتزم ناحية الجمهود [٧٧] ١٦ فدانا من طين الأوسية البالغ فى هذه القرية ٤٠٠ فدان، أى أوقف ٤% من الأوسية فى هذه القرية [٧٨] . وأرصد الشيخ همام بن يوسف [٧٩] إحباسية بناحية بخانس [٨٠] على السبيل المعد لشرب الدواب ، وصدر بها حجة فراغ وإرصاد من محكمة فرشوط بتاريخ غرة ربيع الأول سنة ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م [٨١] .

ويرجع السبب فى قيام الملتزم بوقف أجزاء من الأوسية إلى أن حق الملتزم فى أرض الأوسية لم يصل للملكية ؛ ولذلك حاول الملتزمون تحويلها إلى رزق يخصص جزء من دخلها للإنفاق على أوجه البر ، وينتفع بباقى دخلها أبناؤهم من بعدهم [٨٢] . والجدير بالذكر أن هناك إشكاليات تتعلق بالأوسية.

---

(٧٣) shaw, The Financial , P.20.

(٧٤) عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف المصرى، المرجع السابق ، ص ٩٨.

(٧٥) بهبشين : من القرى القديمة ، اسمها الأصلى بهبشيم ، وحاليا تتبع مركز بنى سويف ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، جـ٣ ، ص ١٥٨ .

(٧٦) دار الوثائق : عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٦ .

(٧٧) الجمهود : من القرى القديمة ، تابع البهنساوية وهو اسمها الحالى ، وحاليا تتبع مركز الفشن، بنى سويف القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، جـ٣ ، ص ١٨٦.

(٧٨) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى ، دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

(٧٩) عن الشيخ همام بن يوسف، انظر: ليلى عبد اللطيف : الصعيد فى عهد شيخ العرب همام، مرجع سابق.

(٨٠) بخانس : من القرى القديمة، وتتبع حاليا مركز نجع حمادى، القاموس الجغرافى، القسم الثانى، جـ٤، ص١٩٦.

(٨١) دار الوثائق : عين ٦١ مخزن ١ تركى ، دفتر احباسى ولاية القوصية رقم ٥ .

(٨٢) محمد عبد المنعم السيد : الغزو العثمانى لمصر ونتائجه على الوطن العربى ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية (د.ت) ، ص ٣٢٩؛ وجابرييل بابير : تاريخ ملكية الأراضى فى مصر الحديثة ، ترجمة عطيات محمود جاد، القاهرة : ١٩٨٨ ، ص٦.

الإشكالية الأولى : مساحة الأوسية :

أو كم تبلغ مساحة الأوسية من أرض الناحية ؟. وقد تناول العديد من الباحثين هذه النقطة ؛ فذكر لانكريه أن مساحة الأوسية تبلغ $\frac{1}{10}$ مساحة أرض الناحية [٨٣]. وذكر جب وبوون أن مساحة الأوسية تبلغ $\frac{1}{10}$ المساحة، [٨٤] كما أشار لذلك اخرون [٨٥]. ولم تنزل الأوسية للعشر في الوجه البحرى [٨٦] ؛ بل تراوحت بين نصف أو ثلث أو ربع مساحة الناحية [٨٧] وبالبحث تبين لنا :

أولا : خلت بعض القرى تماما من أرض الأوسية ؛ مثل قرية عطف حيدر بولاية البهنساوية وتبلغ مساحتها ١٠١٧ فدانا ، ٢ قيراط [٨٨] ، وخلت كذلك قرية شلقام من الأوسية وبلغت مساحتها ١٣٩٨ فدانا وقيراطا واحدا [٨٩] .

ثانيا : عدم ثبات مساحة الأوسية ؛ حيث وجدنا بعض القرى مساحة الأوسية بها ضئيلة جدا وصلت ٨ أفدنة و١٤ قيراطا من جملة مساحتها وهى ١٠٨٠ فدانا، أى أن نسبة الأوسية ٠,٨% [٩٠] ، ووصلت فى قرى أخرى ٧٠ فدانا من المساحة الكلية لأرض الناحية وهى ١٤٤٥ فدانا و٦ قراريط بنسبة ٤,٨% [٩١] ، وسجلت ١٠ % من مساحة أرض الناحية؛ حيث بلغت فى قرية الدوالطة ٢٦٦ فدانا من جملة مساحتها، وهى ٢٦٥٥ فدانا و١٢ قيراطا [٩٢] .

وتمدنا سجلات الرزق الاحباسية بأن مساحة الأوسية $\frac{1}{8}$ مساحة الناحية ؛ حيث أرصد الأمير إبراهيم بك قائمقام مصر وملتزم ناحيتى السناهرة والتتحنة" من طين الأوسية جميع الثمن"،

---

(٨٣) لانكريه : المصدر السابق ، جـ٥ ، ص ١٨.

(٨٤) جب وبوون : المرجع السابق ، جـ ٢ ، ص ١٨.

(٨٥) ليلى عبد اللطيف : الصعيد ، المرجع السابق ، ص ٩٢ ؛ كونو : المرجع السابق ، ص ٩٢.

(٨٦) اعتمد الدكتور عبد الرحيم على دفاتر الترابيع الخاصة بالوجه البحرى فقط لأنه لم يعثر انذاك على دفاتر الترابيع الخاصة بالوجه القبلى ، راجع الريف المصرى ، ص ٩٧ .

(٨٧) عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف / المرجع السابق ، ص ٩٧ : ٩٨ .

(٨٨) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(٨٩) نفسه. ويتفق ذلك مع ما أشارت إليه المصادر المعاصرة من أن بعض القرى ليس بها أوسية، يوسف الشربينى : المصدر السابق، جـ٢، ص ١٩٢ .

(٩٠) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(٩١) نفسه.

(٩٢) نفسه.

وتكون رزقة باسم الأمير حسين جلبي ومن بعـــده أولاده ودريتـــه ابتـداء مـــن ســـنة ١١٩٦ هـــــ / ١٧٨١م(٩٣) ، وارتفعت إلى ٢٣,٦% في قرية كوم إدريجة بولاية البهنساوية ؛ حيث وصلت ٣٤٦ فدانـــاً من جملة المساحة وهي ١٤٦٧ فداناً و١٧ قيراطاً، ووصلت في قرية الجمّهود الثلـــث ؛ حيـــث بلغـــت الأوسية بها ٤٠٠ فدان من جملة مساحتها ١٢٠٠ فدان أي $\frac{١}{٣}$ ٣٣% (٩٤) .

وتجاوزت النصف ؛ كما في قرية أشمنت (٩٥) ؛ حيث سجلت مساحة الأوسية بـــها ١١٣٧ فدانـــاً و٢٣ قيراطاً من جملة مساحتها وهي ١٩٦٠ فداناً بنسبة ٦١,٩% . (٩٦)

ثالثاً : انتظمت الأوسية كل مساحة القرية الزراعية بنسبة ١٠٠% ؛ حيث وصلت مســـاحتها فـــي قرية صفط راشين (٩٧) ٥٨٠ فداناً و١٩ قيراطاً وهي المساحة الكلية للقرية (٩٨) . ولا نعدم مثالاً اخـــر من هذا النوع ؛ حيث أشارت الوثائق لقرية سلقوس بولاية البهنســـاوية ومســـاحتها الكليـــة ٤٣٨ فدانـــاً و٥ قراريط كلها أوسية بنسبة ١٠٠% . (٩٩)

رابعاً : على صعيد الولايات لم نعثر على مساحة الأوسية إلا في ولاية الفيوم ؛ حيـــث وصلـــت مساحتها ٣٣٧٣ فداناً و١٥ قيراطاً من جملة المساحة وهي ١٩٥٨١ فداناً بنســـبة ١٧,٢%(١٠٠). وبقيـــة الولايات لم نتمكن من معرفتها لعدم ذكر المساحة في نسبة كبيرة من القرى بـــالفدان واكتفـــى بذكرهـــا بالقيراط.

ومهما يكن من أمر فقد ثبت خطأ الجزم " بتحديد " مساحة الأوسية بالعشر أو الربع أو الثلـــث أو النصف من أرض الناحية؛ حيث اختلفت – كما رأينا – من قرية لأخرى حتى نكاد لا نجد قرية تتمـــاثل فيها نسبة الأوسية مع قرية أخرى إلا إذا انتظمت الأوسية كافة مساحتها.

---

(٩٣) نفسه : عين ٦١ مخزن ١ تركي دفتر احباسي القوصية رقم ٥ .

(٩٤) نفسه.

(٩٥) أشمنت : من القرى القديمة وتتبع حاليا مركز الواسطى مديرية بني سويف ، القاموس الجغرافي ، القسم الثـــاني ، جـ٣ ، ص ١٢٦.

(٩٦) دار الوثائق: عين ١٩ مخزن ١٨ تركي ، دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

(٩٧) صفط راشين : من القرى القديمة، تتبع حاليا مركز ببا مديرية بني سويف، القاموس الجغرافـــي، القســـم الثـــاني، جـ٣ ، ص ١٢٦.

(٩٨) دار الوثائق: عين ١٩ مخزن ١٨ تركي ، دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

(٩٩) نفسه.

(١٠٠) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركي ، دفتر ترابيع الفيوم رقم ٢٢٥٧ .

ويرجع زحف الأوسية على أرض الناحية حتى شملت قرى بكاملها- فى تقديرنا – إلى ما يلى:

١- تطور أوضاع نظام الالتزام فى نهايات القرن الثامن عشر ، ووصول تفتت الالتزام منتهاه ، وأدلت فئات عدة بدلوها فيه ؛ فوصل عدد الملتزمين فى بعض القرى إلى أكثر من ٣٠ ملتزما، ووصلت حصص الالتزام إلى أقل من نصف ثمن من قيراط [١٠١]. وهذه الزيادة فى عدد الملتزمين وإن كان كل منهم يأخذ حصة من أرض الأوسية تتناسب مع الحصة التى يلتزمها من أرض الفلاحة، ولما كانت مساحة الأوسية – كقاعدة عامة – أقل من مساحة أرض الفلاحة، ومع ثبات الأرض من حيث المساحة – إذا استبعدنا العامل الطبيعى وهو فيضان النيل – فإن الزيادة فى عدد الملتزمين أدت لزحف الأوسية على أرض الفلاحة حتى يحصل الملتزم على حصة من أرض الأوسية تكون ذات قيمة يستغلها لنفسه.

٢- عدم الاستقرار السياسى وكثرة الأعباء والمظالم [١٠٢]؛وأدى هذا إلى هروب الفلاحين من القرية، واتجه بعضهم للمدينة ، وتشير الوثائق لهذا الأمر ؛ حيث ورد (بيورلدى) [١٠٣] شريف مفاده إعادة رعايا الصعيد إلى بلادهم حتى وإن كانوا قد استقروا فى القاهرة خمسة عشر عاما [١٠٤] .

٣- فرض الفرنسيون الضريبة عل أرض الأوسية مثلها مثل أرض الفلاحة ، وبالتالى لم يعد هناك اختلاف بين النوعين من حيث الضريبة- ومما يعضد هذا الرأى أن المصدر الوحيد للتأريخ لهذا الموضوع هو دفاتر الترابيع – التى وضعها الفرنسيون – وبالتالى إذا قام الملتزم أو الملتزمون بضم أجزاء من أرض الفلاحة إلى أواسيهم فالأمر لم يكن يختلف حيث تم تعميم الضريبة على الأراضى الزراعية [١٠٥] .

---

(١٠١) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى ، دفتر التزام رقم ١٠٠١ .

(١٠٢) Shaw, The Financial, P. 68.

(١٠٣) بيورلدى : أى أمر أو مرسوم ، محمد على الأنسى: قاموس الدرارى اللامعات فى منتخبات اللغات ، بيروت: ١٣١٨ هـ – ١٩٠٠ م ، ص ١٣٦؛ أحمد السعيد سليمان : تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل ، دار المعارف ، القاهرة : ١٩٧٩ ، ص ٤٩ ، ٥٠.

(١٠٤) دار الوثائق : محكمة مصر القديمة ، س ١٠٤ ، ص ١٦٧ ، م ٤٥٤ حجة مؤرخة بتاريخ الجمعة ١٨ جمادى الآخرة ١٠٨٢ هـ – ١٦٧١م .

(١٠٥) نفسه : عين ١٣ مخزن ١ تركى ، دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧.

الإشكالية الثانية : مسألة الأوسية جنوب المنيا :

أشار البعض إلى عدم وجود أوسية جنوب المنيا (١٠٦) ، وأشار البعض الآخر إلى أن هذا القول " ربما كان مجانبا للصواب " ؛ حيث تشير سجلات المحاكم الشرعية إلى وجود دور أوسية في بعض قرى الصعيد " فلعل ذلك " دليل على وجود أراضى أوسية جنوب المنيا (١٠٧).

وبالبحث فى الوثائق أمكننا العثور على أوسية جنوب المنيا ؛ حيث أشارت دفاتر الترابيع إلى " ربيع الأوسية " والمقصود بها الأراضى التى تزرع للوفاء باحتياجات حيوانات الملتزمين فى أواسيهم ؛ كما فى قرية الشيخ زين الدين (١٠٨) ؛ حيث وجدنا بها مساحة ٥ أفدنة و ١٢ قيراطا من جملة المساحة وهى ٩١٥ فدانا (١٠٩) بنسبة ٠,٥% من مساحة القرية.

ووصل طين الأوسية ٢٧٧ فدانا و ٢٢ قيراطا و ٢١ سهما فى قرية برديس بولاية جرجا وكانت الضريبة المقررة عليها ٥٠٨٥١ بارة من جملة الأموال المقررة على القرية وهى٣.٣١٨١٨ بارة بنسبة ١,٧ % عام ١٧٩٨م (١١٠) وبلغت فى قرية بهجورة (١١١) ٢٦ فدانا و٢٣ قيراطا من جملة المساحة وهى ٢٠٠٢ فدانا أى ١,٣% من المساحة الكلية (١١٢). ووصل ربيع الأوسية فى قرية بلصفورة (١١٣) ١٥ فدانا من جملة المساحة ٣٧٨٩ فدانا أى ٠,٤% من المساحة الكلية (١١٤) .

---

(١٠٦) لانكريه: المصدر السابق، جـ٥، ص ١١٨؛ هيلين ريفلين : الأقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ، القاهرة : ١٩٧٦ ، ص ٤٣ ، ٤٤.

(١٠٧) عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف المصرى، المرجع السابق ، ص ٩٧ .

(١٠٨) الشيخ زين الدين : أصلها من توابع طهطا مديرية جرجا . القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، جـ٤ ، ص١٤٦.

(١٠٩) دار الوثائق : عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧.

(١١٠) نفسه.

(١١١) بهجورة : من القرى القديمة بالصعيد ، وحاليا تتبع مديرية قنا، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى، جـ٤ ، ص ١٩٦ ، ١٩٧.

(١١٢) دار الوثائق : عين ١٣ مخزن ١ تركى ، دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧ .

(١١٣) بلصفورة: من القرى القديمة بالصعيد وحاليا تتبع مديرية سوهاج ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، جـ٤ ، ص ١٢٥.

(١١٤) دار الوثائق : عين ١٣ مخزن ١ تركى ، دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧ .

وإلى جانب دفاتر الترابيع أشارت دفاتر الـــــرزق الإحباســـية لأرض الأوســـية بالقوصيــة [١١٥] والملفت للنظر قلة عدد القرى التى وجد بها أوسية جنوب المنيا من ناحية ؛ كذلك صغر مساحة الأوســية بالقياس بمساحة القرية من ناحية أخرى فى حالة وجودها، وصغر مســــاحة الأوســية أيضـــا بالقيـــاس بمثيلاتها فى باقى ولايات الصعيد من ناحية ثالثة. ولقد حاولنا تفسير هذه الظاهرة من خلال المعطيـــات الآتية:

أولا : ظاهرة الوقف جنوب المنيا ؛ حيث انتشر الوقف بشكل كبير فى ولاية جرجا – وهى أكـــبر الولايات فى جنوب الصعيد – فوصلت نسبة الأراضى الموقوفة أكثر مـــن ٦٠% عـــام ١١٧٤هـــــ / ١٧٦٠م[١١٦] ، وكان الملتزم عندما يوقف قطعة أرض فإنه يوقفها من أرض الأوسية ، ونادرا ما يوقـــف جزء من أرض الفلاحة. [١١٧]

ثانيا : وجد نوع من الأراضى الزراعية وهو أرض الحطيطة [١١٨] انتشـــــر بصـــورة واضحـــة جنوب المنيا وخاصة فى ولاية جرجا ، وكان هذا النوع من الأراضى بيد العربان [١١٩] الذين ســـيطروا على جزء كبير من التزامات الأراضى الزراعية فى تلك المنطقة؛ حيث وصل عدد المتلزمين العربـــــان ٧٢ ملتزما من جملة عدد الملتزمين فى ولاية جرجا وهو ٢٩٦ ملتزما بنسبة ٢٤,٣% ، وكـــــان جملـــة العربان الملتزمين فى ولايات الصعيد عامة ١٠٦ ملتزمين ؛ أى أن نسبة العربان الملتزمين فـــى ولايـــة جرجا ٦٧.٩% من جملة الملتزمين العربان فى كـــل ولايـــات الصعيـــد، وذلـــك عـــام ١١٧٤هـــــ / ١٧٦٠م[١٢٠] .

وإذا قارنا هذه النسبة بالملتزمين العربان فى ولايات شمال الصعيد التى بها نسبة أوســـية عاديـــة مثل الفيوم نجدها تخلو تماما من العربان ؛ وحالة الفيوم هذه تنطبق على ولايات أخرى مثل البهنســـاوية وأطفيح أى أن نسبة الملتزمين العربان فى جرجا مرتفعة جدا [١٢١] مقارنة بباقى ولايات الصعيد.

---

(١١٥) دار الوثائق: عين ٦١ مخزن ١ تركى دفتر إحباسى ولاية القوصية رقم ٥، والقوصية بلدة تتبع مديريـــة أســـيوط بمركز منفلوط . أنظر: على مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها القديمة والشهيرة ، جـــــ١٤، طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة١٩٩٨، ص ٤٣٧ .

(١١٦) دار الوثائق : عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥٠ .

(١١٧) لانكريه : المصدر السابق ، جـ٥ ، ص١٩ .

(١١٨) عن أرض الحطيطة : انظر هذا الفصل .

(١١٩) دار الوثائق : عين ٤ مخزن ١ تركى ، دفتر التزام رقم ٩٠٢ ؛ عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥٠ .

(١٢٠) نفسه : عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥٠.

(١٢١) نفسه.

وإذا أخذنا مثالا لارتفاع نسبة الحطيطة فى جنوب المنيا وخاصة جرجا نجد أنـــها وصلـــت فـــى بعض القرى إلى ٩٥٠ فدانا وقيراط واحد من جملة مساحة أطيان القرية وهى ٥٠٦\أفدنة و ١٤ قيراطـــا بنسبة ٣٩,٢% (١٢٢) .

ونستنتج من ذلك أن ازدياد مساحة الأراضى الموقوفة - وغالبا كان الوقف يشـــمل الأوســية أو جزء منها - وازدياد أرض الحطيطة وخاصة أنها نادرة فى باقى ولايات الصعيــد (١٢٣) كــان نتيجــة ازدياد نسبة العربان بصفة عامة جنوب المنيا والعربان الملتزمين بصفة خاصة . كل ذلـــك كــان وراء ندرة الأواسى جنوب المنيا من ناحية ، وصغر مساحتها فى حالة وجودها بالقياس بمثيلاتها فـــى بــاقى ولايات الصعيد من ناحية أخرى .

وبعد فقد ثبت لنا أن القول بعدم وجود أوسية جنوب المنيــا مجانبــا للصـــواب وبالتــالى أنـــهينا الإشكالية الثانية.

الإشكالية الثالثة : الضرائب المفروضة على الأوسية :

كانت أرض الأوسية معفاة من ضريبة الميرى حتى وصول الحملة الفرنســية ؛ حيــث فرضـــت عليها ضرائب مثل أرض الفلاحة (١٢٤) - وهذه قاعدة - ولكننا عثرنا على أوسية لم يفرض الفرنســيون عليها ضريبة مثل قرية القوصية ؛ حيث وصلت مساحة الأوسية فيها ٩٩ فدانا وقيراطين، وخلت خانـــة الأموال ولم تسجل عليها أية ضريبة (١٢٥) ، ولا نجد تفسيرا لهذه الظاهرة سوى أن بعض الأواسى لـــم يفرض الفرنسيون عليها أية ضريبة جنبا إلى جنب مع تعميم الضريبة على الأواسى.

وعلى أية حال تم معاملة الأواسى مثلها مثل أرض الفلاحة بعد سيطرة الفرنسيين علـــى مصـــر، وكان من الأواسى ما فرض عليه الضريبة مالا فقط، ومنها ما فرض عليه الضريبة غلالا فقط، ومنـــها ما فرض عليه الضريبة بالمال والغلال معا. ووصل الأمر لدرجة تسجيل الشراقى مـــن الأوســية- أى الذى لم يصله ماء النيل فلا يزرع - فتذكر الوثائق عبارة "شراقى الأوسية" و "منـــه شــراقى" أى مـــن الأوسية والشراقى لا يقرر عليه ضريبة، لا مال ولا غلال (١٢٦). وقد قسمت أرض الأوسية فى بعـــض

---

(١٢٢) دار الوثائق : عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧.

(١٢٣) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع البهنساوية رقم ٢٢٧٩؛ الأشمونين رقـــم ٢٢٦٤؛ والفيـــوم رقم ٢٢٥٧.

(١٢٤) دار الوثائق: عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية المنفلوطية رقم ٢٢٦٥؛ عيـــن ١٣ مخـــزن ١ تركـــى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧.

(١٢٥) دار الوثائق: عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية الأشمونين رقم ٢٢٦٤.

(١٢٦) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

القرى إلى عال، وسط، دون [١٢٧]، وفى بعضها تذكر أوسية فقط [١٢٨]، وفى قرى أخرى عال فقط أو وسط فقط أو دون [١٢٩]. ومن خلال الوثائق قسمنا الأوسية من حيث الضريبة المقررة عليها إلى خمسة أنواع:

١- أوسية فرض عليها مال مثل الفلاحة دون كما فى قرية كوم إدريجة؛ حيث كانت مساحة الأوسية بها ٣٤٦ فدانا فئة ١٢٠ بارة، وكانت الفلاحة دون فئة ١٢٠ بارة أيضا [١٣٠].

٢- أوسية مثل الفلاحة وسط؛ حيث وصلت مساحة الأوسية فى قرية كوم الرمل البحرى ٧٢ فدانا و١٣ قيراطا فئة ٨٠ بارة مثل الفلاحة وسط فئة ٨٠ بارة[١٣١].

٣- أوسية مثل الفلاحة عامة – وهنا لا تذكر نوعية الفلاحة – فنجد مساحة الأوسية فى قرية بنى خالد ٧٠ فدانا و١٢ قيراطا فئة ٢٠ بارة مثل أرض الفلاحة فئة ٢٠ بارة أيضا. والنزول لهذا الرقم معناه أن الضريبة بالمال والغلال[١٣٢].

٤- أوسية زادت عن الفلاحة كما فى قرية أشمنت بولاية البهنساوية؛ حيث وصلت مساحة الأوسية بها ٨١٨ فدانا – نلاحظ بها أوسية شراقى – فئة ١٢٠ بارة والفلاحة فئة ٧٧ بارة[١٣٣].

٥- أوسية بلغت الضريبة المقررة عليها ثلاثة أضعاف وربع الضعف تقريبا؛ حيث نجد قرية قاى بلغت مساحة الأوسية بها ٢٧٨ فدانا و١٢ قيراطا فئة ٣٤٠ بارة، وكانت ضريبة أرض الفلاحة بها فئة ١٠٥ بارة[١٣٤].

ولقد وصل الاهتمام بالضريبة المقررة على الأوسية إلى ذكرها مع المال الميرى والفائض والبرانى والكشوفية [١٣٥]؛ مما يدل على أهمية هذه الضريبة للإدارة الفرنسية، فذكرت فى الحساب

---

(١٢٧) دار الوثائق: عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(١٢٨) نفسه: عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧ .

(١٢٩) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية الفيوم رقم ٢٢٥٧ .

(١٣٠) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

(١٣١) نفسه.

(١٣٢) نفسه.

(١٣٣) نفسه.

(١٣٤) نفسه.

(١٣٥) سوف نتناول هذه الضرائب فى الفصل الرابع .

الختامى للقرية مثل قرية قمن العروس[١٣٦]؛ حيث سجلت الأموال المقررة على الأوسية بـها ١٤٦,٩٨٩ بارة من جملة الأموال المقررة على القرية وهى ١,٦٢٣,٥٢٢ بارة بنسبة ٩,١% [١٣٧].

ويبدو أن فرض الضريبة على الأوسية فى عصر الحملة الفرنسية كان له سابقة؛ ممـا يجعل الباحث يقرر أن بعض أراضى الأوسية فرض عليها ضريبة قبل الحملة الفرنسية؛ حيـث يشـير أحمـد شلبى أنه "فى سادس ربيع أول من السنة" [١٣٨]جمع الباشا جميع أكابر البـلاد والأمـراء والصنـاجق، وطلب منهم الخراج، فأجابوا بالسمع والطاعة، فكتب عليهم حجة بذلك الأمر. وأما كشاف الولايات فقـد حصل منهم توقف عوائد الكشف. "ثم إن الباشا فات لهم الوسية التى كان يأخذها منـهم" [١٣٩].ومعنـى ذلك أن بعض الأوسية فى قرى الكشوفية كان يفرض عليها ضريبة بنص المصادر المعاصرة.

ومهما يكن من أمر، فإن أرض الأوسية رغم أنها كانت ملكية انتفاع فقط؛ إلا أنها امتازت عـن حق الانتفاع الذى قرر للفلاحين على أرض الفلاحة، فقد أصبحت الأوسية تورث بعد أن ورث الملـتزم حق الالتزام لأبنائه من بعده مقابل دفع مبلغ الحلوان [١٤٠].

هذا عن أرض الالتزام بنوعيها : أرض الفلاحة وأرض الأوسية واللتين شكلتا معـا الأراضـى الديوانية أو الخراجية.

٢- أراضى الرزق :

هى الأراضى المرصدة أصلا من قبل الدولة على بعض الأفراد والمؤسسات الدينيـة ولا يجـوز فيها البيع أو الشراء، واعتبرها الفقهاء نوعا من الأوقاف[١٤١].وبعد استيلاء السلطان سليم على مصـر، أصدر فى ٢٤ ربيع الأخر ٩٢٣هـ / ١٥١٧م مرسوما بعدم التعرض لأوقـاف الجوامـع والمـدارس والمساجد والزوايا والربط والمعابد وأنواع البر والقربات وجهات الخير والصدقات، كذلك لـم يتعـرض

---

(١٣٦) قمن العروس : من القرى القديمة، وكانت تسمى قمن فقط وأضيف إليها العروس فى تربيع ٩٣٣هـ وهو الاسـم الحالى لها، وحاليا تبع مركز الواسطى مديرية بنى سويف، القاموس الجغرافى، القسم الثانى، جـ٣ ، ص ١٣٢.

(١٣٧) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

(١٣٨) ١١٠٦هـ / ٢٥ أكتوبر ١٦٩٤م .

(١٣٩) أحمد شلبى : المصدر السابق، ص ١٩١ .

(١٤٠) محمد عبد المنعم السيد : المرجع السابق، ص ٣٢٩ .

(١٤١) محمد عفيفى : المرجع السابق، ص ١٩٧ .

للأوقاف الأهلية والرزق [١٤٢]. ولما صدر قانون نامة مصر اهتم بالأوقاف والرزق ونص على العناية بها والنظر فى متحصلات كل وقف ومصاريفه ومدى مطابقة المصاريف لشروط الواقف [١٤٣]. كما نص على معرفة حدود الوقف فى كل قرية ومسحها ومعرفة الفائض من المساحة وردها للميرى [١٤٤].

وقد اختلفت مساحة الرزق من قرية إلى أخرى؛ فبعض القرى نجد أنها تخلو تماما من الرزق [١٤٥]، وتوجد مساحات بسيطة فى قرى ثانية [١٤٦]، وتنتظم الرزق قرى بكاملها فى أحيان ثالثة[١٤٧]، والواقع أنه ليست هناك تقديرات محددة عن حجم الأوقاف المصرية إلا أن بعض المصادر ترى أنها حوالى ٤٠% من جملة أراضى مصر الزراعية [١٤٨].

ولكى تتضح الصورة عن حيازة أراضى الأوقاف فى ريف الصعيد فى ظل نظام الالتزام قمنا بعمل إحصاء بمقاطعات [١٤٩] الأوقاف ومقاطعات الخراج فى عامين مختلفين لمعرفة حجم هذه المقاطعات ومدى شمول الوقف للأراضى الزراعية فى كل ولايات الصعيد فى الفترة محل الدراسة من خلال دفاتر الالتزام.

---

(١٤٢) محمد عفيفى : المرجع السابق، ص ٢٨ ، ٢٩ ويذكر نفس المؤلف أن أصل الأراضى الزراعية الوقف هو ملك صاحبها لها ثم وقفها؛ بينما الأصل فى الرزق الاحباسية ملك بيت المال لها ثم إرصادها على يد الإمام أو نائبه على جهة بر، أو على أفراد بعينهم، ولقد عدت الرزق الإحباسية بعد ذلك من الأوقاف. انظر : محمد عفيفى: الأوقاف : المرجع السابق، ص ١٨.

(١٤٣) قانون نامة مصر : المصدر السابق، ص ٨٥ .

(١٤٤) نفسه : ص ٦٥.

(١٤٥) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى، دفتر ترابيع ولاية الأشمونين رقم ٢٢٦٤ .

(١٤٦) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى، دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(١٤٧) نفسه : عين ١٨ مخزن ١٨ تركى، دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٩٨؛ عين ٤ مخزن ١ تركى دفتر الرام رقم ٩٠٢.

(١٤٨) محمد عفيفى : المرجع السابق، ص ٢٧ .

(١٤٩) أطلقت دفاتر الالتزام على القرية لفظ مقاطعة وهو اللفظ الذى سوف نستخدمه فى الحديث عن أراضى الأوقاف والخراج .

إحصاء بمقاطعات الأوقاف والخراج

١١٧٤هـ / ١٧٦٠م ، ١٢٠٣هـ / ١٧٨٨م [١٥٠]

جدول ١ / ١

م	الولاية	إحصاء بالمقاطعات ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م			إحصاء بالمقاطعات ١٢٠٣هـ / ١٧٨٨م		
		أوقاف	خراج	الجملة	أوقاف	خراج	الجملة
١	جرجا	٣٤	٢٢	٥٦	٣٧	٤٢	٧٩
٢	فيوم	٢٣	٤٢	٦٥	٢٤	٤٤	٦٨
٣	بهنساوية	٣٣	١٠٩	١٤٢	٣٤	٨١	١١٥
٤	أشمونين	٣٤	٣٢	٦٦	٢٩	٣٣	٦٢
٥	أقلام متفرقة	١٤٠	١	١٤١	١٠٢	٧	١٠٩
٦	أراضى مستجدة	—	١	١	—	١	١
٧	أطفيح	١٧	٢٧	٤٤	٢٠	٢٨	٤٨
٨	الواحات	—	١	١	—	١	١
٩	أوقاف	١	—	١	١	—	١
	الإجمالى	٢٨٢	٢٣٥	٥١٧	٢٤٧	٢٣٧	٤٨٤

من خلال هذا الجدول نستخلص الحقائق التالية :

- عدم ثبات مقاطعات الأوقاف ومقاطعات الخراج تارة بالزيادة وتارة بالنقصان ؛ حيث حققت كل من ولاية جرجا وأطفيح زيادة ثلاث مقاطعات أوقاف فى عام ١٧٨٨م عن عام ١٧٦٠م وكل من الفيوم والبهنساوية مقاطعة واحدة ، تراجعت ولاية الأشمونين خمس مقاطعات، كما تراجعت أقلام متفرقة ٣٨ مقاطعة ، واستقرت مقاطعة الأوقاف ، وخلت الواحات وأراضى مستجدة من الأوقاف فى عام ١٧٨٨م كما كانتا عام ١٧٦٠م.
- حققت أقلام متفرقة أعلى نسبة فى مقاطعات الأوقاف ؛ حيث وصلت بها إلى ١٤٠ مقاطعة عام ١٧٦٠م فى مقابل مقاطعة خراج واحدة ، وتراجعت عام ١٢٠٣هـ / ١٧٨٨م إلى ١٠٢ أوقاف فقط بانخفاض ٣٨ مقاطعة ، وزادت مقاطعات الخراج بها ٦ مقاطعات عن ١٧٦٠م.

---

(١٥٠) دار الوثائق : عين ٧ مخزن تركى دفتر التزام رقم ٩٥٠، ٩٥١ لسنة ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م ، عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠٠ ، ١٠٠١ لسنة ١٢٠٣ هـ / ١٧٨٨م، أقلام متفرقة: أى مقاطعات (قرى) فى ولايات مختلفة.

- جاءت ولاية جرجا فى الترتيب الثانى فى مقاطعات الأوقاف بعد أقلام متفرقة فى الإحصائيين وزادت فى الإحصاء الثانى ثلاث مقاطعات، وإن كانت زيادة مقاطعات الخراج بها ٢٠ مقاطعة فى عام ١٧٨٨م ، عن عام ١٧٦٠م.

- كانت ولاية البهنساوية أقل الولايات عدداً فى مقاطعات الأوقاف بالقياس بجملة مقاطعاتها وكانت الزيادة لصالح مقاطعات الخراج فى الإحصائين.

- انخفضت مقاطعات الأوقاف فى كل الولايات عام ١٧٨٨م عن عام ١٧٦٠ بـ ٣٥ مقاطعة فى حين زادت مقاطعات الخراج مقاطعتين.

- انخفض عدد المقاطعات أوقاف وخراج عام ١٧٨٨م عن عام ١٧٦٠م بـ ٣٣ مقاطعة.

- زادت مقاطعات الأوقاف عن مقاطعات الخراج فى عام ١٧٦٠م فكانت ٢٨٢ مقاطعة ، فى حين كانت مقاطعات الخراج ٢٣٥ مقاطعة، أى أن نسبة مقاطعات الأوقاف من جملة المقاطعات الزراعية فى الوجه القبلى ٥٤،٥% ، وفى عام ١٧٨٨م كانت الزيادة لصالح مقاطعات الأوقاف ؛ حيث بلغت ٢٤٧ مقاطعة ، والخراج ٢٣٧ مقاطعة ، أى كانت نسبة مقاطعات الأوقاف ٥١% ، وبعبارة أوضح نقرر أن مقاطعات الأوقاف انتظمت أكثر من نصف مقاطعات صعيد مصر الزراعية فى الإحصائين (١٥١)، وهذا من حيث عدد المقاطعات وليس المساحة.

ويرجع تذبذب المقاطعات أوقاف وخراج بالزيادة والنقصان للتغيرات الإدارية فى الريف ؛ حيث تؤدى إلى اندماج بعض المقاطعات مكونة ناحية واحدة ، أو انشطار مقاطعة أو ناحية إلى أكثر من مقاطعة أو ناحية.

ولم تختلف إدارة الأوقاف الزراعية عن إدارة الأواسى ؛ فإما أن يقوم ملتزمها بزراعتها – ولكن ليس عن طريق السخرة – أو أن يقوم بتأجيرها. (١٥٢) وتمدنا الوثائق بمعلومات عن إيجارات الأوقاف الزراعية ؛ فعلى سبيل المثال أجر الأمير علم شاه الجاويش بالخدمة العالية والوكيل الشرعى على المصونة أمنة الناظرة الشرعية على وقف يشمل أربع قطع طين سواد بنواحى أسيوط والمنفلوطية أجرها للأمير يوسف بن عبد الله من أمراء المتفرقة وكانت الأجرة عيناً لمدة سنة ١٠١٦هـ / ١٦٠٧م وتشمل ٧٠ أردب قمح و٣٧ أردب فول (١٥٣) .

وقد تكون الأجرة نقداً وعيناً ، ويلتزم المستأجر بتسليم الغلال بساحة بولاق القاهرة ، وتكون أجرة النقل ضمن الإيجار وبالزيادة عن العام السابق؛ حيث أجر الزينى عبد الباقى للأمير مصطفى

---

(١٥١) دار الوثائق : عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥٠ ، ٩٥١ لسنة ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م ، عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠٠ ، ١٠٠١ لسنة ١٢٠٣هـ / ١٧٨٨م.

(١٥٢) لانكريه : المصدر السابق ، جـ٥ ، ص ٢٦ .

(١٥٣) دار الوثائق : محكمة الصالحية النجمية ، س ٤٨١ ، ص ٢٧٠م ٨٨٦

جركس سبع قطع طين لمدة سنة واحدة وهى السنة الخراجية ٩٩٩هـ/١٥٩٠م ، بأجرة قدرها ٤٥٠ نصف فضة (نقداً) ، ومن القمح الصعيدى " الطيب السالم من العيب " ٨٦ زكيبة، كل زكيبة أربع ويبات بالكيل المصرى (عيناً) ، بزيادة ست زكايب عن العام السابق. [١٥٤] ومعنى ذلك حرص ناظر الوقف على استثمار جهة الوقف بزيادة الأجرة.

وأحياناً يقوم ناظر الوقف بتأجيره لمدة سنة واحدة ، وبالزيادة عن العام السابق ويقبض الأجرة نقداً على قسطين متساويين ؛ حيث أجر مفتى المسلمين شمس الدين أبو عبد الله المالكى الناظر الشرعى على وقف المرحوم نور الدين للحاج منصور الشهير بالفار وأخيه أحمد والحاج على بن عبد الله بن محمد المعروفين بالفار جميع الحصة التى قدرها $\frac{3}{4}$ ٦ قيراط فى أراضى ناحية الجمالية بإقليم القوصية لمدة سنة بأجرة قدرها ٨٠٠ نصف فضة (باردة) بزيادة ٢٠٠ نصف عن السنة السابقة على قسطين؛ الأول ٤٠٠ نصف فى شعبان ، والثانى فى غاية ذى الحجة سنة ١٠١٦هـ / ١٦٠٧م [١٥٥] .

ويقابلنا تأجير وقف سنتين خراجيتين متواليتين ؛ حيث أجر عبد الله أغا الناظر الشرعى على وقف السلطان صلاح الدين كافة نواحى الوقف بالوجه القبلى السنتين الخراجيتين من بداية سنة ١٠٤٢هـ / ١٦٣٢م بأجرة قدرها ٣٢٠٠٠ نصف فضة، وللمستأجر حق قبض جوالى [١٥٦] النصارى على كل نفر إثنين أبو كلب [١٥٧] وجباية السوق – أى رسم دخول السوق – للباعة والميزان وأعراس النصارى " على العادة السوية بما على الناحية من العوايد الجارى بها العادة " [١٥٨] . وهنا يضيف لمستأجر الوقف صلاحيات خارج نطاق الأوضاع الخاصة بالزراعة، وخصوصاً جوالى النصارى وأعراسهم، مما يضيف بعداً اجتماعياً للأوقاف الزراعية إلى جانب الأبعاد الاقتصادية.

وإلى جانب تأجير الوقف قام ملتزمو الأوقاف بإسقاط حصصهم ؛ حيث أسقط شيخ العرب إسماعيل بن شيخ العرب عمران جميع الحصة التى قدرها الثلث فى كامل مال حماية (وقف) قطعة أرض تعرف بقبالة الحوض وقف المرحوم شيخ العرب ريان رزقة طها تابع الأسيوطية [١٥٩] .

---

(١٥٤) دار الوثائق : محكمة الصالح ، س ٣١٥ ، ص ٢٥ ، م ٧٣.

(١٥٥) نفسه : محكمة الصالحية النجمية ، س ٤٨١ ، ص ٢١٦ ، م ٧١٦.

(١٥٦) الجوالى : مفردها جالية ، تطلق على أهل الذمة ، ثم أصبح هذا المصطلح يطلق على الجزية التى تحصل من أهل الذمة . احمد شلبى : المصدر السابق ، ص ١٠٥ .

(١٥٧) أبو كلب : هو الريال الهولندى وكان يقدر بالنصف فضة الديوانى . أحمد شلبى ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ ، حاشية ٥٧.

(١٥٨) دار الوثائق : محافظ الدشت محفظة رقم ١٤٩ ، ورقة ١٠٣، انظر نص الوثيقة بالملاحق ملحق رقم ١.

(١٥٩) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى ، س ٢ ، ص ١٧٢ ، م ٥١٥ .

وقد امتنع بعض الملتزمين عن دفع خراج الأوقاف، وتشير المصادر المعاصرة لمثل هذه الحالات؛ حيث رفع العلماء وأصحاب الأوقاف والمستحقون أمرهم إلى علي باشا – الوالي – بأن الملتزمين امتنعوا عن دفع خراج الأوقاف والرزق المرصدة المساجد، وأن ذلك يعطل الشعائر ، فأعطاهم الباشا أمرا بدفع الأموال ، ومن لم يدفع يُرفع أمره إليه ، وأضاف : " وأما أفعل بالملتزمين ما هو أهله فلم يبق أحد إلا ودفع بمجرد ما بروح له المستحق ، لا يخرج من عند الملتزمين حتى يعطيه " (١٦٠) . وهذا يدل على محاولة الملتزمين التعدى على خراج الأوقاف وعدم دفعه وتصدى الولاة لهم بكل حزم.

ولم تختلف معاملة أراضي الأوقاف عن معاملة أراضي الخراج في حالة الشراقي؛ فالبلد الرى – التي رواها النيل – تدفع ما عليها والتي لم ترو " تعفى غلالها على ملتزمها إلى العام القابل " (١٦١). ونخرج من هذا بنتيجة مفادها عدم التساهل من جانب رجال الإدارة في أخذ خراج الأوقاف .

وإذا قام أحد الملتزمين بإيقاف جزء كبير من ممتلكاته على مسجد ما أو أوقف قرية بكاملها فإن المسجد في هذه الحالة يصبح ملتزماً ويكون مكلفا بدفع الميرى المفروض على أراضي هذه القرية(١٦٢). وترصد دفاتر الالتزام الضرائب المقررة على مقاطعات الأوقاف مثل مقاطعات الخراج ؛ فنجد أن مال حماية وقف عنبر أغا النورى كان الميرى المقرر عليه ٤٦٧ بارة والمضاف ١٩ بارة والفرط – ضريبة – ٦٣١ بارة وذلك سنة ١٠٨٨هـ / ١٦٧٧م (١٦٣) ، وقد سار الفرنسيون على هذا النهج في معاملاتهم لقرى الأوقاف ؛ حيث نجد ذات الوقف في عام ١٢١٥هـ / ١٨٠٠م وصل الميرى فيه إلى ٦٥٨ بارة والفائض ٩٣٤٢ بارة ؛ أى أن جملة الأموال المقررة ١٠٠٠٠ بارة في عام ١٨٠٠م بزيادة ٨٨٨٣ بارة عن عام ١٦٧٧م (١٦٤) .

وبالنسبة لفئات الملتزمين في مقاطعات الأوقاف لم تختلف عن مقاطعات الخراج ؛ ففي قرية المنصورة وقف مدرسة ساقية مدينة الفيوم بولاية الفيوم التزمها اثنان من المماليك وهي من " أحسن أراضي الفيوم " (١٦٥) ، وهذا يدل على أن الوقف يوجد -- أحياناً – في أحسن الأراضي.

---

(١٦٠) أحمد شلبي : المصدر السابق ، ص ١٩٢ .

(١٦١) نفسه.

(١٦٢) لانكريه : المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ٢٠.

(١٦٣) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٨٠٣.

(١٦٤) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركي دفتر توابع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(١٦٥) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركي دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٩٠.

ومع تفتت الالتزام نجد أن بعض مقاطعات الأوقاف اشترك في التزامها ٤٦ ملتزما بولاية جرجا. وهذا يدل على زيادة عدد الملتزمين لدرجة أن بعض الحصص وصلت إلى نصف سدس ونصف ثمن قيراط ، بل وصل الأمر لدرجة أن التزام عبدان $\frac{١}{٨}$ قيراط في هذه القرية وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على التكالب على الالتزامات والتربح من ورائها بالرغم من أن جملة الأموال المقررة عليها ٤٥٠١ بارة أي أن حجم الحصة لا يغري على تسابق هذا العدد من الملتزمين لالتزامها(١٦٦) .

وتمدنا الوثائق بمن يقوم بوقف الأرض على نفسه وأولاده ؛ فنجد ابن الشهابي أحمد بن الناصري أمير عربان هوارة أوقف على نفسه طوال حياته، ومن بعده على ولديه البدري محمد والبدري سليمان طوال حياتهما ، ومن توفي منهما من غير ولد آلت حصته إلى أخيه ، ثم من بعدهما لأولادهما ونسلهما وعقبهما ، ومن بعدهم على الجامع الذي أنشأه بمدينة جرجا، ثم للفقراء والمساكين من أهالي الحرمين الشريفين كامل قرية وجزايرها وكفورها وكانت مساحتها ٤٣٣ فدانا (١٦٧) .

وهناك من يقف إحباسية على المساجد والسبل ويكون النظر عليها من قبل ذوي الجاه والسلطان ؛ حيث أرصد الحاج علي وأخوه الحاج عليوة قطعة أرض بناحية بخانس تعرف بقصير بخانس على الجامع والسبيل المعد للشرب من إنشائهما وتعميرهما ، وأوكلا النظر فيها للشيخ همام بن يوسف حاكم ولاية حرجا ، وصدرت بذلك حجة إرصاد من محكمة فرشوط (١٦٨). وقام الشيخ همام بالنظر كذلك على إحباسية أخرى قطعة أرض بناحية بخانس أرصدت على السبيل المعد لشرب الدواب والحمران ، أنشأها وعمرها محمد غريب الحمراني وصدر بها حجة إرصاد من محكمة فرشوط أيضا (١٦٩). ويرجع اختيار الواقفين للشيخ همام بن يوسف رغبة منهم في توفير الحماية والمنعة لرزقهم وإضفاء الاحترام والتقدير عليها.

ونتيجة كثرة الرزق خصصت الروزنامة (١٧٠) لهذا النوع من الأراضي دفاتر معينة أطلقت عليها اسم الرزق الإحباسية (١٧١) . وقد تعرضت الرزق الإحباسية للتأخير في سداد خراجها كبقية

---

(١٦٦) نفسه : عين ٧ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٩٥١.

(١٦٧) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ١٠٢٨.

(١٦٨) نفسه : عين ٦١ مخزن ١ تركي دفتر إحباسي ولاية القوصية رقم ٥.

(١٦٩) نفسه .

(١٧٠) الروزنامة : كلمة فارسية من مقطعين روز بمعنى يوم ونامة بمعنى كتاب أو وثيقة أي أنها سجل يومي للدخل والمنصرف، جب وبوون : المرجع السابق ، جـ ١ ص ١٨٠ .

(١٧١) دار الوثائق : عين ٦١ مخزن ١ تركي دفاتر الرزق الإحباسية من ١ : ١٠ .

الأوقاف ؛ فقد تأخر محمد بن غنيم عن سداد خراج رزقة إحباسية بولاية البهنساوية كانت واجبة السداد سنة ٩٩٨هـ / ١٥٨٩م ولم يسددها حتى عام ١٠٠٠هـ / ١٥٩١م، مما اضطر صاحبيها وهما الشيخ جلال الدين بن البكرى ونجله شمس الدين محمد لرفع هذا الأمر إلى المحكمة ، وقد أقر محمد بن غنيم أن بذمته ١١٧ زكيبة قمح متأخرة (١٧٢) .

ولقد أولى بعض الولاة الرزق اهتماما ؛ حيث تشير المصادر المعاصرة إلى أن محمد باشا (١٧٣) " شرع فى أمر الرزق والسؤال عنها " ، وأضاف من وراء ذلك الكثير من أراضى الرزق إلى الأراضى الخراجية ، وجعل فى نظير ذلك مالا على الناحية التى بها الرزقة زيادة على الأموال المقررة عليها فزادت الأموال نحو المائة كيس (١٧٤) ، كما أبطل محمد باشا العمل بدفتر الجراكسة الذى يحتوى على الرزق ، وأمر بالعمل بدفتر الترابيع الصادر سنة ٩٣٣هـ / ١٥٢٦م (١٧٥) .

ولكى نتبين حجم إيرادات الأوقاف فقد أخذنا نماذج لبعض الولايات، وقمنا بعمل الإحصاء التالى عام ١٠٨٧هـ / ١٦٧٦م ، ولقد تخيرنا ولاية جرجا لكونها أقصى الصعيد والأشمونين وسطه والفيوم شماله.

---

(١٧٢) دار الوثائق : محكمة الصالح ، س ٢١٥ ، ص ٥٣ ، م ١٦٦.

(١٧٣) محمد باشا : مدة ولايته من أوائل ذى القعدة ١٠١٣ هـ : أواسط محرم ١٠١٥هـ / مارس ١٦٠٥م – مايو ١٦٠٦م وأطلقت المصادر عليه اسم معمر مصر ومبطل الطلبة وهى ضريبة سوف نعالجها فى الفصل الرابع محمد بن أبى السرور البكرى : النزهة الزهية فى ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية ، تحقيق عبد الرازق عيسى، العربى للنشر، القاهرة : ١٩٩٨، ص ١٨١.

(١٧٤) الكيس : وحدة عثمانية فى التعامل النقدى استخدم خلال القرن ١٧م ، واختلفت قيمته النقدية حسب الزمان والمكان وكان الكيس المصرى ستمائة من القروش التركية ، وكان الكيس يساوى ٢٥٠٠٠بارة، عبد الكريم رافق: المرجع السابق ، ص ٢٦١.

البارة : عملة ظهرت لأول مرة فى مصر سنة ٨١٨هـ / ١٤١٥ ، ١٤١٦م فى عهد الملك المؤيد المملوكى وسكت عند العثمانيين أول مرة ١٠٤٥هـ / ١٦٣٥ ، ١٦٣٦م ، قانون نامة مصر : المصدر السابق ، ص٥٩.

(١٧٥) محمد بن أبى السورو البكرى : النزهة الزهية المصدر السابق ، ص ١٨٩.

إحصاء بالأموال المقررة على جرجا والأشمونين والفيوم

ونسبة الموقوف ١٠٨٧هـ / ١٦٧٦م (١٧٦)

جدول ٢ / ١

م	الولاية	جملة الأموال المقررة	كيس	كسر	الموقوف	كيس	كسر	نسبة الموقوف
١	جرجا	٢,٦٣٣,٩٩٦	١٠٥	٨,٩٩٦	١,٦٧٥,٠٠٠	٦٧	—	%٦٣,٦
٢	الأشمونين	٤٢٣,٨٨١	١٦	٢٣,٨٨١	٥٨,٣٠٠	٢	٨,٣٠٠	%١٣,٨
٣	الفيوم	٢,٠٧٤,٨٢٧	٨٢	٢٤,٨٢٧	٤٤,٧٤٣	١	١٩,٧٤٣	%٢,٢

ومن خلال الجدول السابق نستخلص الحقائق الآتية :

- حققت ولاية جرجا أعلى إيراد فى جملة الأموال المقررة ، وكذلك أعلى إيراد فى الموقوف ، وكانت نسبة الموقوف بها ٦٣,٦%.
- جاءت ولاية الفيوم فى الترتيب الثانى فى جملة الأموال المقررة وأقل نسبة فى الموقوف ٢,٢%.
- كانت ولاية الأشمونين أقل الولايات الثلاثة فى جملة الأموال وثانى الولايات فى الموقوف ١٣,٨%.
- كانت جملة الأموال المقررة على الولايات الثلاثة فى هذا العام ٥,١٩٠,٤٠٨ بارة ، وجملة الموقوف ١,٨٠٦,٠٨٦ ، أى أن نسبة الموقوف ٣٤,٨ % من جملة إيرادات الولايات الثلاثة (١٧٧) .

وعلى أية حال فإن المستفيدين بالرزق الإحباسية - برغم دفعهم للميرى- كانوا أحسن حالاً من حائزى أرض الالتزام ؛ لأنهم لا يتحملون الضرائب الإضافية التى كان يفرضها الملتزم مثل البرانى ، وكانت رزق الصعيد أكثر ربحاً من رزق الوجه البحرى لأنها كثيراً ما كانت تزداد بفعل طرح النهر ، وخاصة فى ظل عدم توافر الدقة فى مسح الأرض ، وكان يقرر على الرزق مال حماية (١٧٨) وهو مال مقرر على الأوقاف والرزق لشمول الوقف بنوع من الحماية. (١٧٩)

ولم يكن لحائزى الأوقاف الحق فى بيعها، ولكن كانوا يتنازلون عنها مدة طويلة ، وكانت هذه المدة تسعين عاماً ، وكانوا يحصلون مقابل هذا التنازل على مبلغ معين دفعة واحدة ثم على إيجار سنوى يسمى أجر ، ويستخدم لحفظ حيازة الأرض ، ومن حق الحائز الأصلى أن يستعيدها . أما إذا

---

(١٧٦) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠٢ .

(١٧٧) نفسه .

(١٧٨) هيلين ريفلين : المرجع السابق ، ص ٥٧.

(١٧٩) محمد عفيفى : الأوقاف، المرجع السابق ، ص ٦١.

أدخل على الأرض تحسينات؛ كأن زرعت بالأشجار فإنها تظل فى يده ، لكن بشرط أن يدفــع الإيجــار السنوى باستمرار ، وإذا حدث نزاع يقوم القاضى بالفصل فيه (١٨٠) .

وبمرور الوقت أصبحت حيازة الأوقاف عرضة للمفاسد؛ فكثير من الناس كانوا يضعون أيديــهم على أرض الرزق الإحباسية أو الأوقاف دون أن يكون لهم حق قانونى فيها ، بالإضافة إلى أنهم حولــوا الكثير من عوائدها عن مخصصاتها الأصلية ، مما أدى إلى معاناة المؤسسات الدينية والأعمال الخيريــة بسبب نقص الموارد ، بل إن حقوق المستفيدين بها الشرعيين تم تجاهلها ، وكثيرا ما كان أقوى رجــال القرية ممن حصلوا على استغلال أرض الأوقاف بإيجارات ضئيلة يمــاطلون فــى الوفــاء بالتزاماتــهم ويستأثرون لأنفسهم بكل العائد من إيراد الأوقاف (١٨١) .

٣- أراضى الأوتلاق : (١٨٢)

هى مساحات من الأراضى فى بعض القرى كانت مخصصة لتوفير العليق اللازم لخيول الباشــا والبكوات والمماليك (١٨٣). وتشير دفاتر الترابيع لهذا النوع من الأراضى حالة وجوده ؛ حيث ســجلت مساحة ٤٩٥ فدانا و٢٣ قيراطا فى قرية فرشوط بولاية جرجا باسم " مرفوع رعية خيول " مــن جملــة مساحة القرية ٥٩٣٢ فدانا بنسبة ٨,٤% من مساحة هذه القرية (١٨٤). وهناك من الأوتــلاق مــا هــو مخصص للجسور، أى لتوفير العليق لثيران الجرافة التى تقوم بتطهير الترع والقنوات فى فصل الجفــاف ، لكنها مساحات بسيطة لا تصل إلى ٠,١% من مساحة القرية ؛ حيث ترصد الوثائق مساحة ١١ فدانــا و٦ قراريط فى قرية دلاص اللجم بالبهنساوية تحت اسم أوتلاق جسر من جملة مساحة القريــة ٨٣٨٣٣ فدانا (١٨٥) .

وبمرور الزمن سمح الباشوات للملتزمين الذين تقع هذه الأراضى فى حصص التزامهم بضمــها إلى أواسيهم والانتفاع بها نظير مبلغ من المال يدفع للباشا (١٨٦) .

---

(١٨٠) لانكريه : المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ٢٠ .

(١٨١) هيلين ريفيلين : المرجع السابق ، ص ٥٩ .

(١٨٢) أوتلاق : لفظ تركى معناه مرعى أو مرتع ؛ قاموس الدرارى اللامعات : المرجع السابق ، ص ٥٤ .

(١٨٣) أستيف: دراسة موجزة حول مالية مصر منذ فتحها السلطان سليم الأول إلى أن فتحها القــائد العــام بونــابرت ، وصف مصر ، الترجمة العربية ، ترجمة زهير الشايب ، القاهرة : ١٩٧٩ ، ص ٥٩ .

(١٨٤) دار الوثائق : عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧.

(١٨٥) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(١٨٦) عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف، المرجع السابق ، ص ٨٨ .

٤- أراضى المناجزة :

وهى من النوع الضعيف قليل الخصوبة وتشكل الدرجة الرابعة بالنسبة للأراضى الزراعيـــــة ، أى أنها تلى الفلاحة الدون ، ويشير استيف إلى أن أراضى المناجزة فى الصعيد تعامل بنفـــس الطريقـــة التى تعامل بها أراضى الأوسية [١٨٧] .

وتغفل الوثائق تسجيل مســــاحة أراضــــى المنــــاجزة أحيانـــا ؛ فنجـــد قطعـــة أرض منـــاجزة " بغير مساحة " تعرف بحلفاية بناحية بنى حسن والكوم الأحمر [١٨٨] ، وفى بعض القرى نجد مســـاحة المناجزة صغيرة ١٧ فدانا و٨ قراريط و٤ أسهم ، وهذا يدل على الدقة فى المســـاحة وإخـــراج الأرض الضعيفة من المساحة الكلية للقرية وكانت مساحة هذه القرية ٨٣٨٣٣ فدانا ولا تصل أراضى المنـــاجزة فى هذه القرية إلى ٠,١% [١٨٩] ، وسجلت فى قرية أخرى ٨ قراريط فقط من جملـــة مســـاحة القريـــة ١٢٥فدانا أى ٠,٣% ، وتصل فى قرى أخرى ٠,٩% , ١٣,٩% [١٩٠]. وتجاوزت أراضى المنـــاجزة ثلث مساحة قرية عطف حيدر؛ فوصلت ٣٦٢ فدانا , ٤ قراريط من جملة المساحة ١٠١٧ فدانـــا بنســـبة ٣٥,٦% ، [١٩١] وانتظمت أكثر من نصف مساحة القرية الكلية لكن بالقيراط ؛ حيث وصلت إلـــى ١٥ قيراطا من جملة ٢٤ قيراطا أى بنسبة ٦٢,٥% [١٩٢] .

وترصد الوثائق نوعين من أراضى المناجزة فى قرية واحدة ؛ الأول ٦٨ فدانا و١٥ قيراطـــا ، والثانى ٦٢١ فدانا و٩ قراريط ، وكانت جملة المساحة ٦٩٠ فدانا من مساحة القرية الكلية ٢٨٢٣ فدانـــا و٧ قراريط بنسبة ٢٤,٤%، وذكر نوعين يرجع لاختلاف الضريبة المقررة علـــى كـــلا منـــهما [١٩٣]. وتشير الوثائق للضريبة المقررة على أرض المناجزة ؛ حيث وصلت الضريبة فى إحدى القـــرى إلـــى ١٩٤٤٢ بارة من جملة الأموال المقررة على هذه القرية وهى ٣٤٤٣٤ بارة، أى ٥٦%، مما يدل علـــى انتظام أراضى المناجزة معظم مساحتها [١٩٤] .

---

(١٨٧) استيف : المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ٧٦ ، ٧٧ .

(١٨٨) دار الوثائق : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨.

(١٨٩) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

(١٩٠) نفسه.

(١٩١) نفسه.

(١٩٢) نفسه : عين ٣ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٧١ .

(١٩٣) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

(١٩٤) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية أشمونين رقم ٢٢٦٤.

ولم تهمل الوثائق تسجيل الشراقى من أراضى المناجزة ؛ حيث وصلت فى بعض القرى إلى ١٥٠ فداناً [١٩٥] ، ويتفق ذلك مع ما أشارت إليه المصادر المعاصرة أن الأراضى الضعيفة تشرق بسرعة [١٩٦] . وشملت بعض الرزق الإحباسية مساحات فى أراضى المناجزة ؛ من ذلك إرصاد أولاد محمد بن الصلاحى إحباسية بناحية طفنيس قطعة أرض بدون مساحة قاعدتها ٤١٠ قصبات [١٩٧] .

ولقد حاولنا إحصاء أراضى المناجزة ولكن واجهتنا نفس المشكلة التى واجهتنا عندما حاولنا إحصاء أراضى الفلاحة والأوسية ، وتمكنا من معرفة أراضى المناجزة بولاية الفيوم فقط والتى وصلت مساحتها إلى ٣٦ فداناً و ٢٠ قيراطاً و ١٦ سهماً من جملة مساحة أراضى الفيوم وهى ٢١٨٩٦ فداناً وقيراط واحد بنسبة ٠,٢% ، وهى نسبة بسيطة بالقياس بالمساحة الكلية [١٩٨]. وتمكنا من رصد مساحة ٤٠٠٦ أفدنة متاجزة فى ولاية البهنساوية ، ولكننا لا نعرف نسبتها لعدم عثورنا على ما يثبت المساحة الكلية للبهنساوية، وإن كانت هذه المساحة ليست قليلة إذا علمنا أنها تساوى ١٨,٣% من المساحة الكلية لولاية الفيوم. وفيما يتعلق بالأموال المقررة على أراضى المناجزة فقد اختلفت من قرية لأخرى، وكانت أقل ضريبة عثرنا عليها ١٠ بارة للفدان وأقصاها ٦٥بارة ، ولا تعفى أراضى المناجزة من الضريبة إلا فى حالة الشراقى [١٩٩].

وإلى جانب الأنواع السابقة من الأراضى الزراعية فى ريف الصعيد تشير الوثائق لنوع اخر انتشر بصورة كبيرة فى جنوب الصعيد عن شماله وهو :

٥- أراضى الحطيطة :

يذكر لانكرية أنها أراضى استولى عليها العربان عنوة فى القرى المختلفة ، وهذه الأراضى قد تناقلوها بفعل الوراثة ، واكتسبت شرعيتها بمضى الزمن. وليست لأرض الحطيطة أهمية بالغة ، وتستقر فى يد مشايخ البلاد [٢٠٠] .

---

(١٩٥) نفسه : دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

(١٩٦) عبد الغنى بن إسماعيل النابلسى : علم الملاحة فى علم الفلاحة، مخطوط دار الكتب ، ميكروفيلم ٤٦٦٨٢، زراعة ٣٣٧ ورقة ٤.

(١٩٧) دار الوثائق : عين ٦١ مخزن ١ تركى دفتر أول إحباس القوصية رقم ٤.

(١٩٨) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية الفيوم رقم ٢٢٥٧.

(١٩٩) نفسه.

(٢٠٠) لانكرية : المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ٣١.

وتسمى أرض الحطيطة فى الوجه البحرى باسم المسموحة ونسبتها ضئيلة جدا ، وقـــد تكـــون الحطيطة عبارة عن دخول نقدية أو عينية عن مساحة الأرض ، وأحيانـــا تكـــون الأرض نفســـها[٢٠١]، وانتشر هذا النوع نسبيا فى الصعيد ، وبشكل واضح فى جنوبه أى فى ولاية جرجا ، ويندر وجوده فـــى باقى ولايات الصعيد [٢٠٢] وتختلف مساحة هذا النوع من الأراضى- فى حالة وجوده – من قرية إلـــى أخرى . ونظرا لكثرة وجوده فى ولاية جرجا – مقارنة بباقى ولايات الصعيد – فقد أخذنا جرجا كمثـــال وقمنا بعمل إحصاء لبعض القرى التى توجد بها أرض الحطيطة [٢٠٣] .

جدول ٣ / ١

م	القرية	المساحة الكلية		مساحة الحطيطة		نسبة الحطيطة للمساحة الكلية	الأموال المقررة على الحطيطة
		فدان	قيراط	فدان	قيراط		
١	شندويل	١٢٩٥	—	٧	—	%٠,٥	—
٢	دير أبو محروق	١٤٠٠	—	٧٤	—	%٥,٣	٨٩٩٩
٣	بلصفورة	٣٧٨٩	—	٤٠٣	٨	%١٠,٦	—
٤	بندار التبينات	١٢٠٠	—	١٧٥	—	%١٤,٦	—
٥	تل بشل	١٢٠	—	١٩	١٦	%١٤,١	—
٦	بناويت وما معها	٧٣٠	—	٧٧	—	%٢٠,٨	—
٧	قزارة	١٠٠٠	—	٢٥٩	١٤	%٢٥,٩	٥٠٨٤٢
٨	العسيران	١٢٥١	—	٣٤٢	١	%٢٧,٣	—
٩	أولاد جلبى	٩٣	—	٣١	١٢	%٣٣,٧	—
١٠	الخليفة	١٥٠٦	١٤	٦٠٤	١	%٤٠,١	—

من خلال الإحصاء السابق نستنتج ما يلى :

١- لم تكن نسبة الحطيطة ثابتة ؛ حيث وصلت ٠,٥% فى قرية شندويل ، وارتفعت إلى ٤٠,١% فـــى قرية الخليفة [٢٠٤].

---

(٢٠١) نفسه.

(٢٠٢) دار الوثائق : عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧؛ عين ٣ مخـــزن ١ تركـــى دفـــتر التزام رقم ٨٧١ ؛ عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩؛ نفس العيـــن والمخـــزن دفتر ترابيع ولاية الفيوم رقم ٢٢٥٧ ونفس العين والمخزن دفتر الترابيع ولاية أشمونين رقم ٢٢٦٤.

(٢٠٣) نفسه : عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧.

(٢٠٤) نفسه.

٢- قرر على الحطيطة مال فى بعض القرى ولم يقرر عليها مال فى قرى أخرى ، ووصل إلى ١٣,٩% من جملة الأموال المقررة على قرية دير أبو محروق ، وكانت جملتها ٦٤٥٣٨ بارة، ووصلت فى قرية شرق أبويط بولاية جرجا إلى ١٢٥٢٠٠ بارة ، وفى قرية بنى يحى كانت حطايط العربان ١١٠٠ بارة بولاية جرجا [٢٠٥] . وهذا يثبت خطأ لانكريه حين ذكر أن أرض الحطيطة لا تدفع أى نوع من الضرائب [٢٠٦].

وعلى أية حال وصل عدد القرى التى وجد بها أرض الحطيطة فى ولاية جرجا ٢٤ قرية ذكر منها ١٩ قرية بالمساحة أخذنا منها الإحصاء السابق ، وخمس قرى ذكرت بدون مساحة ، وذكرت الأموال المقررة عليها فقط ، ووصلت إلى ٢٨٤٢٥ بارة ، كما وصلت مساحة الـ ١٩ قرية إلى ٣٢٦٨ فداناً وقيراط واحد. وكانت أكبر مساحة للحطيطة عثرنا عليها ٧٢٢ فداناً و١٣ قيراطاً فى قرية أولاد صاد الشرقى والغربى بولاية جرجا، [٢٠٧] وكانت حطايط العربان فى كل ولاية جرجا عام ١١٠٥هـ / ١٦٩٣م ١٥١٤٨١ بارة. [٢٠٨] ولقد ثبت أن أرض الحطيطة لا يطرأ على الأموال المقررة عليها أى تغيير ؛ حيث تتبعنا قرية شرق المرج البحرى لنرى ما يطرأ عليها من تغيير بزيادة أو نقصان ، فوجدنا أن المال المقرر عليها عام ١١٢١هـ / ١٧٠٩م وصل إلى ١٧٧١٠ بارة ، [٢٠٩] وكان نفس المبلغ عام ١١٤٠هـ / ١٧٢٧م [٢١٠] ، ولم يتغير المبلغ كذلك عام ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م[٢١١] ، وفى عام ١٢١٦هـ / ١٨٠١م كانت حطايط العربان بالقرية ١٧٧١٠ بارة أيضاً [٢١٢]. ومعنى ذلك أن أرض الحطيطة قد ربط عليها مال ولم يطرأ عليها أى تغير قرابة قرن من الزمان، وهذا يختلف تماماً عن وضع بقية الأراضى الزراعية – خصوصاً أرض الفلاحة – التى تزداد الضريبة المقررة عليها من ان لآخر كما سوف نرى. وقد ثبت أن انتشار أراضى الحطيطة فى جنوب

---

(٢٠٥) نفسه : عين ٣ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٣ ، عس ١٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٤٩ ، عين ١٩ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٩ .

(٢٠٦) لانكرية : المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ٣١ .

(٢٠٧) دار الوثائق : عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧.

(٢٠٨) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٣٠ ، ٨٣٢ .

(٢٠٩) نفسه : عين ٣ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٧١ .

(٢١٠) نفسه : عين ٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٠٢ .

(٢١١) نفسه : عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥١.

(٢١٢) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨.

الصعيد عامة وفى ولاية جرجا خاصة يرجع لكثرة تواجد العربان من ناحية ودورهم كملتزمين من ناحية أخرى. [٢١٣] وإلى جانب هذه الأنواع من الأراضى الزراعية انتشر نوع اخر يطرأ عليه التغيير السنوى من خلال فيضان النيل وهو :

٦- أراضى بور الحول :

وهذا النوع من الأراضى لا يزرع – فى حالة وجوده – ويصيبه البوار ، مع أن قانون نامة مصر شدد على زراعة كل الأرض التى اعتاد الفلاحون زراعتها وعدم ترك شئ منها بوراً أو خراباً " ومن يترك الأرض بوراً خالياً يؤخذ منه خراجاً كاملاً وتوقع عليه عقوبة التأديب" [٢١٤]. ورغم هذا التشديد من جانب قانون نامة مصر بعدم تبوير الأرض إلا أن البوار استشرى وخاصة فى فترات متأخرة من العصر العثمانى، وتنفرد دفاتر الترابيع بعرض هذا النوع من الأراضى . ولما كانت ولاية البهنساوية أكبر ولايات الصعيد مساحة – وهذا واضح من دفتر الترابيع الخاص بها – [٢١٥] فقد أخذناها كنموذج لتوضيح بور الحول بها عام ١٨٠٠م ، ومثل باقى أنواع الأراضى تختلف مساحة بور الحول من قرية إلى أخرى تبعاً لأوضاع الرى فيها؛ فنجد بعض القرى مساحة بور الحول صغيرة جداً بها كما فى قرية معصرة بالبهنساوية؛ حيث سجلت الدفاتر بور حول بها فدانين وأربعة قراريط ، وهذه أقل مساحة بور حول عثرنا عليها [٢١٦]. وسجلت قرية قاى أعلى مساحة بور حول عثرنا عليها ؛ حيث وصل إلى ٥٤٢ فداناً و١٣ قيراطاً [٢١٧]. ولقد وصل بور الحول بولاية البهنساوية سنة ١٢١٥هـ / ١٨٠٠م نحو ١٧٣٤ فداناً و٨ قراريط ، ولا نعرف نسبته لعدم معرفتنا بمساحة ولاية البهنساوية الكلية [٢١٨] . كما وصل بور الحول فى ولاية الفيوم إلى ١٩١٧ فداناً و٨ أسهم من جملة مساحة الفيوم ٢١٨٩٦ فداناً وقيراط واحد بنسبة ٨,٨% [٢١٩] . ويعتبر بور الحول فى الفيوم بهذا الرقم أعلى منه فى ولاية البهنساوية لصغر مساحة ولاية الفيوم بالقياس بولاية البهنساوية.

---

(٢١٣) نفسه : عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠١ .

(٢١٤) قانون نامة مصر : المصدر السابق ، ص ٦٩ .

(٢١٥) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(٢١٦) نفسه.

(٢١٧) نفسه.

(٢١٨) نفسه.

(٢١٩) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية الفيوم رقم ٢٢٥٧.

وهذا النوع من الأراضى لم تقرر عليه أية ضريبة [٢٢٠] . ويتشابه مع بور الحول نوع اخــــر من الأراضى وهو

٧- أراضى الشراقى :

وهى الأراضى التى لم ترو لعدم وصول النيل إليها لقصوره عنها فى الزيادة [٢٢١] ، وقد نــص قانون نامة مصر على أنه عندما يأتى المساحون لمسح البلاد فإنهم يتركون الأراضى المرتفعة التـــى لا سبيل لوصول مياه النيل إليها [٢٢٢]، أما الأراضى التى لم يغمرها الماء بسبب الإهمــــال فــى جــرف الجسور من جانب القائمين عليها، [٢٢٣] فإن الفلاحين يتحملون نتيجة الضرر ويعـــاقبون مـــع مشـــايخ البلاد[٢٢٤]. كما نص القانون على التخفيف فى الرسوم المقررة على أهالى القرى التى بها شــراقى " إذا طلبوا ذلك " فيتم التخفيف بمبلغ معين يقرره مسلمون من ذوى الخبرة يتصفون بالحياد " مع مراعاة عــدم المساس بأموال السلطنة أو ظلم الرعايا " [٢٢٥]. وهذا يوضح اهتمام السلطنة العثمانية بالأموال المقــررة فى المقام الأول.

وكانت الضريبة المقررة يتم تخفيفها من المجموع الكلى للرسوم الواجبة على القرية [٢٢٦] علــى أن تسجل الضريبة المخفضة كبواقى وتدفع مع الضريبة فى سنوات يكون فيضـــان النيـــل فيـــها أكـــثر وفرة[٢٢٧].

وقد اختلفت مساحة الشراقى بطبيعة الحال من قرية إلى اخرى ؛ فكـــانت ٣,٣% فـــى بعــض القرى ، ووصلت ١٦,٣% فى قرى أخرى ، وأحيانا ٢٥,٤% [٢٢٨]. ووصلت مساحة الشـــراقى ٩٥٩

---

(٢٢٠) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩؛ ونفس العين والمخزن دفـــتر ترابيع الفيوم رقم ٢٢٥٧؛ والمنفلوطية رقم ٢٢٦٥.

(٢٢١) مجهول : مفتاح الراحة لى علم الفلاحة، مخطوط دار الكتب، ميكروفيلم ١٨٦٤٣، زراعة ٨٥ ، ورقة ٢٦.

(٢٢٢) قانون نامة مصر : المصدر السابق، ص٦٧.

(٢٢٣) دار الوثائق : عين ٥٩ مخزن ١ تركى دفتر الجسور السلطانية بالوجه القبلى رقم ٧٨٥.

(٢٢٤) قانون نامة مصر : المصدر السابق، ص٦٧.

(٢٢٥) نفسه : ص ٦٥ ، ٦٦.

(٢٢٦) جب وبوون : المرجع السابق، المرجع السابق، جـ٢ ، ص ٩٣.

(٢٢٧) Shaw, the Financial, P. 73.

(٢٢٨) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٨؛ والبهنساوية ٢٢٧٩.

فدانا ، ٢١ قيراطا و ٨ أسهم ؛ كما فى قرية بنى رافع بالمنفلوطية من جملة مساحة القرية ٢١٣٥ فدانـــا بنسبة ٤٥% [(٢٢٩)] .

ويتجاوز الشراقى النصف أحيانا كما فى قرية منقريش بالبهنساوية ؛ حيث سجلت فيها مســاحة الشراقى ٣٧٨ فدانا و ٦ قراريط من جملة المساحة ٧٤٢ فدانا و ٩ قراريط بنسبة ٥٠,٩% [(٢٣٠)].

وتعفى الأراضى الشراقى من الأموال ؛ حيث يشير أحمد شلبى إلى اجتماع الباشا مـــع كشــاف الولايات واتفقوا على أن الإقليم الذى يروى تأخذ العوائد المقررة عليه بالكامل " والذى لا يرتوى لا شــئ عليه " وأبطلوا نزلة عسكر المنيا وأطفيح " لكونهم شراقى " [(٢٣١)].

ولكن نجد شواذ لهذه القاعدة ؛ حيث تشير دفاتر الترابيع إلى أن إحدى قرى البهنســـاوية قــرر عليه مال ١٨٤٠ بارة حصيلة ضريبة ٨٠ فدانا شراقى فئة ٢٣ بارة [(٢٣٢)] ، ولعل ذلك راجع إلى نمـــو حشائش طبيعية قرر عليها المال ، وهذا يتفق مع ما أشار إليه قانون نامة مصر بهذا الخصوص ؛ حيــث ذكر أن الأرض المرتفعة التى لا سبيل لوصول المياه إليها قد ينبت فيها الكلأ فتصلح للرعى ويأتى أهــل القرى المجاورة بقطعانهم كى ترعى ويدفعون عن ذلك رسوما ، وهذه الرسوم تـــؤول للمـــيرى [(٢٣٣)] ، وبالتالى يكون المبلغ الذى قرر على الشراقى فى هذه العام لنفس هذا الغرض ، خاصة وأن حالـــة هــذه القرية التى قرر عليها المال نادرة لم نعثر على مثلها.

وعلى أية حال فإن الأراضى الشراقى كانت ذات أثر بالغ السوء على اقتصاد البلاد فى ســنوات حدوثها ؛ حيث يتم رفع الأموال المقررة عليها من دخل القرية ، مما ينخفض معه الدخل الســـنوى مــن الأراضى الزراعية ، ويستمر هذا الأثر للعام الذى يحدث فيه وفاء النيل مما يحمــــل الفـــلاح مســئولية ضريبة هذه الأرض التى لم تزرع بسبب عوامل بعيدة عن سيطرته [(٢٣٤)] ، مما يؤدى لكبير عناء لـــهذه الشريحة من المجتمع المصرى.

وترصد الوثائق نوعا آخر من الأراضى الزراعية ليست له أهمية ولكن يدخل ضمـــن حيــازة الأرض وهو الخرس.

---

(٢٢٩) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية المنفلوطية رقم ٢٢٦٥.

(٢٣٠) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ دفتر ترابيع البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

(٢٣١) أحمد شلبى : المصدر السابق ، ص ١٩١.

(٢٣٢) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(٢٣٣) قانون نامة مصر : المصدر السابق ، ص ٦٧ .

(٢٣٤) Show, The Financial , P. 21 .

٨- أراضى الخرس :

وهى الأراضى التى تحولت إلى أراضى غير صالحة للزراعة بسبب الإهمال ونمو بعض النباتات الطبيعية فيها مثل الحلفا وغيرها ، وتصبح تلك النباتات عائقا يحول دون زراعتها وتحتاج إلى جهد متواصل لإعادة زراعتها [٢٣٥]. ويوجد الخرس أحيانا بنسب قليلة لا تصل إلى ٠,٦ % من مساحة القرية [٢٣٦]، وأحيانا يوجد نوعان من الخرس فى القرية الواحدة ؛ فنجد قرية القوصية بها ٥ أفدنة و ٤ قراريط ، وأيضا ٦٢٦ فدانا و ١٢ قيراطا من جملة مساحة القرية ٥١٩٩ فدانا بنسبة ١٢,٢% [٢٣٧]. وينتظم الخرس مساحات كبيرة فى بعض القرى ؛ حيث وصل فى قرية سملوط إلى ١٣٠٣ أفدنة و ٩ قراريط و ٤ أسهم من جملة المساحة وهى ٦٢٥٦ فدانا أى بنسبة ٢٠.٨% [٢٣٨].

وهناك من الخرس ما هو مانع للزراعة ؛ حيث وصل إلى ٢٠٢ فدان و ٩ قراريط و ١٦ سهما فى قرية الفشن بالبهنساوية [٢٣٩]. وقد يكون الخرس ضمن حطايط العربان كما فى قرية بنى سويف ؛ حيث كان يشغل نحو ١٢ فدانا و ٤ قراريط [٢٤٠]. وأحيانا يوجد الخرس ضمن طين الأوسية [٢٤١] ، أو ضمن بور الحول كما فى قرية بنى خالد وكونا معا ١٦ فدانا من مساحة هذه القرية. [٢٤٢]

والسؤال الذى يطرح نفسه هل فرض على الخرس مال ؟ والواقع أن الإجابة تأتى بالنفى والإثبات معا ؛ حيث توجد بعض القرى بها مساحات من الخرس ولم يفرض عليها مال [٢٤٣]، كما يوجد الخرس فى قرى أخرى وفرض عليه مال ؛ حيث وصل إلى ٧٧٦٧ بارة فى إحدى قرى

---

(٢٣٥) محمد عبد المنعم السيد : المرجع السابق ، ص ٣٣٥ .

(٢٣٦) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(٢٣٧) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية أشمونين رقم ٢٢٦٤ .

(٢٣٨) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهساوية رقم ٢٢٧٩ .

(٢٣٩) نفسه .

(٢٤٠) نفسه.

(٢٤١) نفسه.

(٢٤٢) نفسه.

(٢٤٣) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.



الفصـــل الثـانــى

إدارة الالتــزام

تمهيد.

أولاً : الوظائف الإدارية

١- الملتزم.

٢- القائمقام.

٣- المباشر.

٤- شيخ القرية.

٥- الشاهد.

٦- الخولى.

٧- المسّاح.

٨- القصّاب.

٩- المشدّ.

١٠- الخفير.

١١- الكلاّف.

١٢- السقّا.

ثانيا: الوظائف المالية.

١- الدفتردار.

٢- الروزنامجى.

٣-الصرّاف.

ثالثا: الوظائف القانونية.

- القضاة.

رابعاً: إشراف الوالى على الالتزام.



تمهيد:

ما إن طبق نظام الالتزام فى مصر، حتى وضع العثمانيون له نظاما إدارياً أدمجوا فيه بعض الأوضاع الإدارية التى كانت سائدة قبل تطبيقه، وأضافوا إليه بعض الأنظمة الجديدة التى تتناسب وطبيعة هذا النظام؛ ليحقق الهدف المرجو منه وهو توزيع الأراضى الزراعية والإشراف على زراعتها وجباية الأموال المقررة عليها نقداً أو عيناً، ولذلك كانت إدارة الالتزام ضرورة قصوى للإدارة العثمانية المركزية فى مصر والتى أشرفت على الإدارة المحلية فى الريف ،ولذلك تعددت الوظائف الإدارية والمالية والقانونية للالتزام على النحو الآتى:

أولاً : الوظائف الإدارية :

١-الملتزم:

وهو الشخص المكلف بإدارة القرية وتنظيم شئونها، ويساعده فى ذلك عدد من الموظفين [١]، كما يقوم بجمع الأموال المقررة على القرية أو القرى التابعة لها ، ويسلمها للخزانة المركزية أو خزانة الولاية. [٢] وكان الملتزم يحصل على الالتزام بناءً على اتفاق بينه وبين الروزنامة من خلال مزاد يعقد فى الديوان العالى.[٣] وكانت جلسات المزاد تعقد فى أوائل شهر "توت" من كل سنة؛ نظراً لانتظام الزراعة طبقاً للشهور القبطية، مع ذكر التاريخ الهجرى لأن السداد كان يتم طبقاً للشهور العربية.[٤]

ويحصل الملتزم على تقسيط التزام (أى سند) يذكر فيه المال الميرى المقرر على حصة التزامه أياً كان حجمها، ويذكر فيه اسم الملتزم – أو الملتزمين – إذا كانوا أكثر من واحد، وكذلك حصته بالقيراط، والمقصود هنا بالقيراط أى جزءاً حيث قسمت كل قرية إلى أربعة وعشرين جزءٍ، وينتهى بعض هذه التقاسيط بنصيحة للملتزم بأداء المال الميرى المقرر على حصة التزامه، وعدم ظلم فلاحى هذه الحصة، وكانت هذه التقاسيط (ونقصد المفردة) ممهورة بختم هذا الملتزم،[٥] ويوقع الضامن أو الكفيل أسفل التقسيط وبموافقته على تعويض الخزينة المبلغ المطلوب من الملتزم فى حالة فشله فى سداد ما عليه من خراج، ثم يأخذ الملتزم الإيصال إلى الكاتب المختص فى الخزينة الذى يدون على التقسيط وصفاً كاملاً للمقاطعة، ثم يحصل الملتزم على توقيع الدفتردار على إفراجه وكذلك توقيع الباشا وتسجله

---

(١) استيف: المصدر السابق ، جـ٥، ص٧٢؛ كينيث كونو : المرجع السابق،ص٥١.

(٢) جب وبوون: المرجع السابق، جـ٢، ص٩٠.

(٣) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى ، س١، ص٧، م٢٣.

(٤) إبراهيم المويلحى: الأرض والفلاح فى العصر العثمانى ،بحث ضمن أبحاث الأرض والفلاح فى مصر على مر العصور ،الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ،القاهرة :١٩٧٤ ،ص٢٣٦.

(٥) دار الوثائق : وثائق قيد تقاسيط الالتزام ،وثائق مفردة ، وثيقة رقم٤ ٢٠؛ التزام عرائض عليها أوامر، وثائق مفردة، وثيقة رقم ٥،٤،٣،٢،١ .

الروزنامة[٦] وهذا يوضح سلطة الملتزم كنائب للسلطان فى مسائل الحيازة. ولم تكن الروزنامة تسمح للملتزم بالتصرف فى حصة الالتزام إلا بعد أن يدفع الحلوان، وكان يعادل ضريبة سنة من الأموال المقررة على الحصة، وكان يدفع للروزنامة مقدما.[٧] وهذا يعنى انحصار الالتزام فى مراحله الأولى فى شريحة معينة من المجتمع المصرى يسمح لها وضعها المادى بدفع ما يعادل ضريبة عام كامل على حصة الالتزام .

وقد اختلف الحلوان بطبيعة الحال من قرية إلى أخرى تبعا لمساحتها وخصوبة أراضيها، فنجد بدل الحلوان عن حصة قدرها ١٢ قيراطا فى برديس بولاية حرجا ١٠٣٨٢٥ بارة،[٨] وفى قرية منيل السلطان بالأطفيحية ١٢٠٤٠٣ بارة عن حصة قدرها ١٢قيراط[٩]. فى حين كان بدل حلوان حصة قدرها ستة قراريط فى قرية منشاة الأمرا بالبهنساوية ٢٨٠٠ بارة[١٠]

وفى بداية تطبيق الالتزام كانت حصص الالتزام تمنح لعام واحد أو لعدة أعوام، ولكن فى نهاية القرن السابع عشر تحول الالتزام إلى"ملكانى" ، أى حيازة مدى الحياة وقابلة للتوريث.[١١] وكانت إيرادات الحلوان – بدل الالتزام – تقسم إلى قسمين: قسم يؤول إلى الخزينة السلطانية، وقسم يضم إلى الدخل الشخصى للسلطان؛ فإيرادات الحلوان الناتجة عن إعادة توزيع مقاطعات خالية لوفاة ملتزميها وفاة طبيعية كانت تضم إلى الخزينة السلطانية ، أما إيرادات الحلوان الناتجة عن إعادة توزيع مقاطعات خالية لعجز ملتزميها عن تسديد ضرائبها أو مقتلهم أو وفاتهم فى أحد الحروب فكانت تضم إلى الدخل الشخصى للسلطان[١٢].وكان على الملتزم أن يسدد الأموال المقررة على حصة التزامه فى مواعيدها التى تحددها الروزنامة، وفى الغالب لم يلتزم بهذه المواعيد إلا أنه كان يجب عليه أن يلتزم بتسديدها فى العام التالى ليضمن استمراره كملتزم للحصة[١٣]

والحقيقة أن البعض التزم وسدد الأموال المقررة عليه وفى قسط واحد فقط؛ حيث سدد ملتزم قرية بنى حصيب بالأشمونين المال المقرر على قريته وكان ١٢٠٠بارة تماما فى ٥صفر سنة

---

(٦) ليلى عبد اللطيف : الصعيد ،المرجع السابق، ص٨٥.

(٧) عبد الرحيم عبد الرحمن :الريف المصرى، المرجع السابق، ص٩٣.

(٨) دار الوثائق : عين ١٨ مخزن ١٨ تركى دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٨٩.

(٩) نفسه.

(١٠) نفسه عين ١٨ مخزن ١٨ تركى دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٩٤.

(١١) كونو : المرجع السابق، ص٥٩.

(١٢) ليلى عبد الطيف، الصعيد، المرجع السابق، ٨٨،٨٩.

(١٣) عبد الرحيم عبد الرحمن: الريف المصرى، المرجع السابق، ص٩٦.

١٠٧١هـ/١٦٦٠م[١٤]ونجد ملتزم قرية كوم المطروس يسدد المبلغ المقرر على قريته على قسطين كالأتى:

١١٤٩٩ بارة فى شعبان ١٠٨٤ هـ /١٦٧٣ م.

٢٢٩٩٨ بارة فى شوال ١٠٨٤ هـ /١٦٧٣ م.

وكان جملة المبلغ ٣٤٤٩٧ بارة ونلاحظ الاختلاف بين القسطين بزيادة الثانى عن الأول قرابة الضعف ،ويبدو أن الأهمية لدى الروزنامة هو تسديد المبلغ.[١٥] والشائع أن يسدد المبلغ على ثلاثة أقساط كما فى حالة قرية فرشوط وتوابعها.[١٦] وقد يحدث تأخير فى سداد المبلغ إلى العام التالى مع تسديد المبلغ على أربعة أقساط وتفاوت كبير فى قيمتها كما فى قرية إطسا بالفيوم؛ حيث كانت التسليمات كالتالى :

٦١ ٢٤١ بارة فى محرم ١١٢١هـ / ١٧٠٩م.

٨٥٥٥ بارة فى ١٦ شعبان ١١٢١هـ / ١٧٠٩م.

٥٨٩٠ بارة فى ٢٥ ربيع ثان ١١٢٢هـ / ١٧١٠م.

٢٨٤ بارة فى ٢٩ شوال ١١٢٢هـ / ١٧١٠م.

٤٨٨٩٠ بارة.

وهذا يؤكد أن هدف الروزنامة أن تتسلم الأموال المقررة على حصة الالتزام بأقساط متساوية أو غير متساوية. [١٧] ولقد شذت بعض الالتزامات عن هذه القاعدة وتأخرت فى السداد لدرجة وصلت إلى عشرة أقساط كما حدث فى قرية الغابة الكبرى بالفيوم، وهذه من الحالات النادرة التى وجدناها عام ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م [١٨]. وتخلو خانة التسليمات فى بعض القرى كما فى قرية عدونة ١١٢١هـ / ١٧٠٩م، وربما حدث تأخر فى تسديد الأموال وأغفل رصدها فى الدفاتر [١٩].

وكان على الملتزم واجبات من أهمها مساعدة البك فى إدارة الإقليم[٢٠]. وكان للملتزم كلمة فى تعيين شيخ البلد فى القرى التابعة لدائرة التزامه، وكذلك تعيين الشاهد[٢١]، وجباية الضرائب من الفلاحين دون التدخل فى نوع المحصول الذى يزرع. ولكن نظراً لأن الملتزم كان يقرض الفلاح أحياناً مالاً ليشترى البذور والأدوات اللازمة للزراعة وإصلاح القنوات، فمن المحتمل أن يكون قادراً على

(١٤) دار الوثائق : عين١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٢.

(١٥) نفسه : دفتر التزام رقم ٧٩٥.

(١٦) نفسه : عين ٣ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٧١.

(١٧) نفسه.

(١٨) نفسه : عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥١.

(١٩) نفسه : عين ٣ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٧١.

(٢٠) ليلى عبد اللطيف : الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، القاهرة : ١٩٧٨، ص ٤٠٨.

(٢١) جلال يحيى : مصر الحديثة (١٥١٧ - ١٨٠٥) الهيئة المصرية العامة للكتاب، فرع الإسكندرية:١٩٨٢، ص ١٩٧.

إقناع بعض الفلاحين بتغيير نوع المحاصيل التى يزرعونها،[22] أى يمكن القول - إذا جاز التعبير - إن الملتزم أحياناً كان يقوم بدور بنك التسليف الزراعى بلغة العصر.

ولم يكن ثمة علاقة مباشرة بين الملتزم وفلاحيه لأن مشايخ القرى ملتزمون بجمع المال الميرى له، ويخطر الملتزم فى العصاة من الفلاحين، عن طريق إخبار مشايخ القرى له بذلك[23]. والواقع أن نسبة كبيرة من الملتزمين كانوا لا يسكنون فى نواحى التزامهم، وبعد رسو المزاد عليهم لا ينتقلون إليها وخاصة الملتزمات من النساء؛ حيث تفيد الوثائق أنهن لم يحضرن من مصر والمقصود القاهرة[24].

ولقد أطلقت الوثائق على الملتزم لفظ "الأستاذ"[25]. وكما كان على الملتزم واجبات كان له حقوق؛ حيث رصدت دفاتر الترابيع ما يعرف بعادة المخدوم - أى الملتزم - ووصلت ٩٠٠ بارة فى قرية دلاص اللّجم بالبهنساوية، وتقدمة المخدوم ٢٠٠٠٠ بارة فى نفس القرية عام ١٢١٥هـ / ١٨٠٠م[26]. ومن حق الملتزم استرداد الأرض من الفلاح إذا عجز عن سداد الضريبة المقررة عليها[27].

وكان من حق الملتزم كذلك الاستمرار فى الالتزام، حيث اعتبرت الالتزامات ملكاً لشاغليها مدى الحياة، وكان من حقه أيضاً التنازل عن الالتزام لشخص اخر بشرط أن يظل المنتفع الجديد على قيد الحياة لمدة ٤١ يوماً بعد التوقيع على التنازل الذى كان يسمى مصالحة[28]. ومن أهم الحقوق التى تمتع بها الملتزم حق تأجير الالتزام لمدة سنة أو أكثر ليتمتع المستأجر "بالزرع والزراعة والأجرة والإجارة وكيف شاء الانتفاع الشرعى" [29]. وقد يشترط الملتزم المؤجر لحصة التزامه على المستأجر - إذا كان الإيجار عيناً - توصيله إلى القاهرة "محمولاً مسلماً بساحة بولاق مصر وأجرة الحمل على المستأجر"[30]. والجدير بالذكر كذلك حق الملتزم فى رهن حصة الالتزام؛ حيث أخذ الشيخ همام بن

---

(٢٢) نللى حنا : المرجع السابق ، ص ١٥١.

(٢٣) Shaw, Ottoman Egypt in the age of the French Revolution, Harvard, 1964, p.5

(٢٤) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٨٨ .

(٢٥) نفسه : محكمة مصر القديمة، س ١٠٥، ص ١٦٨، م ٤٩٧.

(٢٦) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(٢٧) يوسف نحاس : الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة : ١٩٢٦، ص ١٤٠ .

(٢٨) صلاح أحمد هريدى: دور الصعيد فى مصر العثمانية، دار المعارف، القاهرة: ١٩٨٤، ص ١٤٠، ١٤١.

(٢٩) دار الوثائق : سجلات الديوان العالى، س١،ص ٦٩، م ١٣٩.

(٣٠) نفسه : محكمة الباب العالى، س ٧٧، ص ٧٩، م ٣٤٤.

يوسف مساحة ٢٥ فداناً بناحية إدفو بأسوان رهناً لتأخر ملتزمها عن سداد خراجها له[٣١]، وأقر الملــتزم بذلك أمام قاضى محكمة فرشوط[٣٢].

واكتسب الملتزم حق إسقاط حصة الالتزام[٣٣] .ووصل الأمر بإحدى الملتزمات من النســاء أن أسقطت حصة الالتزام لزوجها وقبضت حلوانها[٣٤] . ويمكن للملتزم استرداد حصتــه مــرة أخــرى إذا أعاد مبلغ الحلوان للملتزم الجديد[٣٥]، كما يمكنه استعادة حصة الالتزام التى أجرها كذلــك[٣٦]. ويذكــر لانكريه أن الباشا لم يكن يستفيد من عمليات الانتقال فى الالتزامات، ولكن كان الكاتب يحصل علــى ٢٨ بارة عن كل قيراط من الأرض التى نقلها، وكان الأفندى الذى يسجل هذا النقل يحصل علــى ١% مــن المبلغ الذى تم دفعه مقابل هذا النقل و ١% من الميرى المقرر على الأرض، كما كان القــاضى يحصــل على ٢% من الميرى كذلك.[٣٧] وأمكن للبعض وقف حصة الالتزام؛ حيث أوقف أحد الملتزمين حصتــه على نفسه وأولاده من بعده ومن بعدهم على مسجد أنشأه هو بنفسه،[٣٨] وأوقف ملتزم آخر قطعــة أرض من التزامه على سبيل أعد للشرب،[٣٩] ولجأ البعض إلى إيقاف جزء من الأوسية[٤٠].

وإلى جانب وقف الالتزام كان للملتزم الحق فى تركه، وتشير الوثائق لذلك بفراغ الملــتزم.[٤١] أما توريث الالتزام فكان أهم الحقوق التى حصل عليها الملتزم على ناحية التزامه؛ فعندما يموت الملــتزم يتم حصر تركته بكاملها؛ وذلك لتسديد الأموال المقررة على حصة التزامه بالكامل والعوائــد المقــررة عليها من هذه التركة بعد بيعها ويتم تبرئة ورثته، وإذا لم يرغب أحدهم فى حصة الالتزام يقوم بالتزامــها ملتزم جديد بعد أن تُبرأ ذمة شيخ الناحية والصراف، ويعرف الملتزم الجديد مــا علــى الفلاحيــن مــن الأموال المتبقية[٤٢]. وإذا كان ورثة الملتزم قصَّر – صغيرى السن – يقوم الوصى عليهم بسداد ديـــون

---

(٣١) ليلى عبد اللطيف : الصعيد، المرجع السابق، ص ٩٤.

(٣٢) فرشوط : قرية تتبع مديرية قنا رأس مركز غربى النيل بأكثر مــن ســاعة وكــانت تســمى بدشــطوط. على مبارك : المرجع السابق، جـ١٤، ص ٢١٥.

(٣٣) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى، س٣، ص٣٦،٣٧، م١٠٠؛ الديوان العالى، س١، ص ٧١، م١٤٤.

(٣٤) نفسه : سجلات إسقاط القرى، س ٢٥، ص ٢٧٤.

(٣٥) نفسه : س ١، ص ١٨، م ٦٦.

(٣٦) نفسه : ص ١٩، م ٦٩.

(٣٧) لانكريه : المصدر السابق، جـ٥، ص ٤٥.

(٣٨) دار الوثائق : عين ٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨.

(٣٩) نفسه : عين ٦١ مخزن ١ تركى دفتر أول إحباس القوصية رقم ٥.

(٤٠) نفسه : دفتر رقم ٤.

(٤١) نفسه : عين ٢٢ مخزن ١ تركى دفتر قصريد رقم ٤١٩٦؛ عين ١٧ مخزن ١٨ تركى دفتر فراغات مــن الملتزمين رقم ٣١٥٨.

(٤٢) نفسه : سجلات محكمة القسمة العسكرية، س ٩١، ص ١٠٤،١٠٥، م ١١٨.

أبيهم الملتزم المتوفى وذلك ببيع منقولاته أو متعلقاته[٤٣]. أما إذا كان الورثة – أو من أوصى لهم بأن يأخذوا حصة الالتزام ويتصرفوا فيها في سن تسمح لهم بتبعات الالتزام ، فعليهم أن يقدموا طلباً للوالي الذي يوافق عليه بعد دفع ضريبة لا تزيد عن ثلاثة أمثال فائض الالتزام – وهي الحلوان – وبذلك يصبحون ملتزمين لهم ما للملتزم من حقوق وعليهم ما عليه من واجبات[٤٤].

وتسمى حصة الملتزم المتوفى بلد أموات والحلوان حلوان بلاد الأموات، وقد تنازل السلطان للباشا عن هذا المورد[٤٥]. وعلى ذلك فإن الابن يرث أباه في الالتزام؛ حيث يشير الجبرتي لابن السيد المحروقي الذي خلف أباه في الالتزام[٤٦]، كما يرث الزوج زوجته "وكانت مثرية فحاز ميراثها والتزم بحصة كانت لها"[٤٧].وإذا مات الملتزم ولم يعقب ذرية، ولم يكن له مماليك يصبح التزامه محلولاً أي شاغراً، ويؤول للدولة التي تعطيه لمن يدفع الحلوان[٤٨].

وعلى أية حال فإن بعض الملتزمين كانوا لا يتحرون العدل في معاملة فلاحيهم، فإذا تشاجر فلاح مع اخر على أمر ما بادر أحدهم بالحضور إلى الملتزم شاكياً له هذا الفلاح بمبلغ ما، وبمجرد شكايته يكتب الملتزم إلى القائمقام أو المشايخ لإحضار الفلاح المشتكى فيه ويأخذ منه المبلغ الذى ذكره الشاكي قل أو كثر أو حبسه وضربه حتى يدفع ذلك القدر من المال ويرسل الورقة مع بعض أتباعه، ويكون لهذا التابع حق الطريق الذى يقرره، فإذا دفع المبلغ كان بها، وإذا لم يدفعه يحضروه إلى بيت الملتزم فيودع في الحبس ويعاقب بالضرب حتى يدفع ما عليه، وإذا تأخر في الحضور، يرسل إليه مرة أخرى، وبالتالي يتحمل حق طريق اخر ويسمى استعجالة "وغير ذلك أحكام وأمور قد ربوا عليها واعتادوا ألايرون فيها بأساً ولا عيباً"[٤٩].

والواقع أن الجبرتي يعمم الصورة على الملتزمين، وهو نفسه يشير إلى أن الملتزمين من أسرة الشرايبي كانوا عادلين، حيث يقول أندريه ريمون إن الجبرتي وصف ذريتهم في نهاية القرن الثامن عشر باعتبارهم من نبلاء المزارعين الذين يعيشون من دخولهم الزراعية ومن استغلال عادل للمزارعين[٥٠].

---

(٤٣) نفسه : س ٦٢، ص ٢٥٥، م ٣٩٠، س ٦٩، ص ٧٣، م ١٤٩.

(٤٤) أحمد أحمد الحتة : المرجع السابق، ص ١٠م ١١.

(٤٥) حسين أفندى الروزنامجى : المصدر السابق، ص ١١.

(٤٦) الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق وشرح حسن محمد جوهر وإبراهيم سالم وعبد الفتاح السرنجاوي، جـ ١، ٢ ، ٣ وباقى الجزاء حتى ٧ تحقيق حسن محمد جوهر وعمر الدسوقي وإبراهيم سالم، ٧ أجزاء، طبعة لجنة البيان العربي، القاهرة : ١٩٥٩: ١٩٦٧، جـ٦ ، ص ١٨٩.

(٤٧) نفسه : جـ٤، ص ١٢٧،١٢٨.

(٤٨) رءوف عباس : المرجع السابق، ص ١٠،٩.

(٤٩) الجبرتي : المصدر السابق، جـ٧، ص ٢٧٧.

(٥٠) أندريه ريمون : المرجع السابق، ص ٧١.

وذهب البعض الآخر من الباحثين إلى أن الملتزم فى نهاية العصر العثمانى أصبح كفلاحيه ضحية لعملية الابتزاز، وكان يطرد من أرضه حالة عجزه عن الوفاء بالأموال المقررة على حصة التزامه لدى الفلاحين [٥١]. ومن الطبيعى أن تضيع عدالة الملتزم بسبب نهب هؤلاء الذين يأتون بعده فى صلتهم بالفلاح وهم مساعدو الملتزم[٥٢].

ونستنتج من العرض السابق أن الصورة لم تكن قاتمة، وأن من الملتزمين من كان يعامل فلاحيه بالعدل ومنهم من كان غير ذلك، ومنهم أيضاً من كان عادلاً ولكن تضيع عدالته من خلال الموظفين الذين كانوا واسطة بينه وبين فلاحيه. ولكى ينجز الملتزم الأعمال المنوطة به كان له الكثير من المساعدين.

٢- القائمقام :

وهو موظف يعيّنه الملتزم للإشراف على حصة التزامه، ويوكل إليه تسجيل كميات الغلال المودعة لديه بشهادة شيخ القرية[٥٣]، ويطلق عليه كذلك اسم الوكيل [٥٤]. وكان الملتزم يعين وكيله من المماليك إذا كان من المماليك[٥٥]، وإن لم يكن من المماليك فإنه يعين وكيله من أحد كبار الفلاحين[٥٦]، وكان القائمقام أو الوكيل يدفع أجور الفلاحين نظير قيامهم بالعمل فى زراعة أرض الأوسية إذا لم يكن العمل فيها بالسخرة، أما إذا كان العمل فيها بالسخرة فيحصل الفلاحون الذين يعملون بالمحاريث فقط على أجر وكانوا أشد طبقات الفلاحين بؤساً[٥٧].

ويقوم القائمقام بحفظ النوارج والمحاريث الخاصة بالملتزم[٥٨]، وكان ينوب عن الملتزم فى كثير من الأمور التى تتعلق بحصة التزامه، فكان يحضر عمليات مسح الأرض ويتسلم الأموال الخاصة بالملتزم من مشايخ القرى، كما يقوم بحل النزاعات التى تنشب بين فلاحى القرية وحماية مصالح الملتزم[٥٩]، وكان قائمقام الملتزم الحائز للجزء الأكبر من القرية –أحياناً- يقوم بإدارة القرية كلها نيابة عن الملتزمين[٦٠].

---

(٥١) جب وبوون : المرجع السابق، جـ٢، ص ١٠٤.

(٥٢) محمد أنيس:الدولة العثمانية والشرق العربى(١٥١٤- ١٩١٤)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة: ١٩٩٠، ص١٤٧.

(٥٣) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٥٠؛ كينيث كونو، المرجع السابق، ص ٦٢.

(٥٤) دار الوثائق : محكمة الصالح، س ٣١٥، ص ٩٣، م ٢٨٢.

(٥٥) هيلين ريفلين : المرجع السابق ، ص ١٤٨ ؛ Shaw, The Financial , P 56

(٥٦) المويلحى : المرجع السابق ، ص ٢٣٨.

(٥٧) لانكريه : المصدر السابق، جـ٥، ص ٢٥، ٢٦.

(٥٨) حسين أفندى الروزنامجى : المصدر السابق، ص٤٠ ؛ Shaw , Op cit , P.53.

(٥٩) المويلحى : المرجع السابق، ص ٢٣٨.

(٦٠) Shaw , Land holding , P.98.

وكان يحضر إلى العاصمة – إذا كان الملتزم لا يقطن فى ناحية التزامه – مرتين أو ثلاثة فى العام لمقابلة الملتزم، ويسلمه الأموال التى جمعها من الفلاحين[٦١]. ونتيجة قيام القائمقام بهذه الأعمال كان يحصل على أجر من الملتزم، وكان له دخول أخرى؛ حيث اتضح من دراسة دفاتر الترابيع أن القائمقام كان له فى بعض القرى مساحة من الأرض وصلت فى إحدى قرى البهنساوية إلى ٣٠ فداناً إلى جانب ثلثمائة بارة[٦٢]، ووصلت إلى ٩٦ فداناً فى إحدى قرى الأشمونين تحت اسم زرابى قائمقام[٦٣].كما رصدت الوثائق مبلغ ١٧٠٠ بارة فى قرية الغابة الكبرى تحت اسم حشيش قائمقام[٦٤]، وسجلت ٥٩٢٢ بارة تحت مسمى "حق شعير" قائمقام فى قرية بنى شقير بالمنفلوطية[٦٥]. وكان للقائمقام عوائد من النبارى فى قرية كوم الشقافة بولاية جرجا وصلت إلى ١٢٣٣ بارة[٦٦] ، وفى قرية دلاص اللجم بالبهنساوية ٦٦٠٠بارة[٦٧]، ووصلت فى قرية منشاة عيسى بالأشمونين ٤٤٠٠ بارة[٦٨] ، والرقق بالأطفيحية ٩٤٤٠ بارة[٦٩]، وكان أكبر مبلغ كعوائد قائمقام – عثرنا عليه – ١١٩٣٤ بارة فى قرية التمساحة بالمنفلوطية[٧٠].

وكما كان للقائمقام عوائد كان له كذلك تقادم– أى هدايا – بلغت فى قرية بنى حسن الأشراف٦٨٠٠ بارة[٧١]، وفى بنى شقير ٤٧٦٠ بارة[٧٢]. ومن ذلك نخلص إلى أن القائمقام كان له أجر ثابت يحصل عليه من الملتزم وكذلك عوائد، وإلى جانب ذلك تقادم. وأصبحت الأخيرة حكم الواجب لا مجرد هدايا. ولقد قدر لانكريه أجر القائمقام بعشرة أرادب حبوب[٧٣] باعتبار أنه الذراع الأيمن للملتزم فى ناحية التزامه.

---

(٦١) هيلين ريفلين : المرجع السابق، ص ٤٨.

(٦٢) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨تركى، دفتر تراببع البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(٦٣) نفسه : دفتر تراببع ولاية الأشمونين رقم ٢٢٦٤.

(٦٤) نفسه : دفتر تراببع ولاية الفيوم رقم ٢٢٥٧.

(٦٥) نفسه : دفتر تراببع ولاية المنفلوطية رقم ٢٢٦٥.

(٦٦) نفسه : دفتر تراببع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٨.

(٦٧) نفسه : دفتر تراببع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(٦٨) نفسه : دفتر تراببع ولاية الأشمونين رقم ٢٢٦٤.

(٦٩) نفسه : دفتر تراببع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(٧٠) نفسه : دفتر تراببع ولاية المنفلوطية رقم ٢٢٧٨.

(٧١) نفسه : رقم ٢٢٦٥.

(٧٢) نفسه : دفتر تراببع ولاية الأشمونين رقم ٢٢٦٤.

(٧٣) لانكريه : المصدر السابق، جـ٥، ص ٢٨.

٣- المباشر :

ويعد المباشر [٧٤] وكيل القائمقام، ويباشر اختصاصه حال سفره لمقابلة الملتزم. وكان المباشر في الغالب قبطياً[٧٥]. وفي بداية العصر العثماني كان للمباشر دور كبير؛ حيث يشير ابن إياس إلى اجتماع أعيان المباشرين وشروعهم في تقسيط البلاد[٧٦]. وقد ارتبط المباشرون الأقباط بعلاقات مع كبار البكوات المماليك، من هنا وجدنا كبير المباشرين الأقباط يعمل لدى شيخ البلد؛ فتذكر الوثائق "المعلم إبراهيم جوهري المباشر هو بمنزل الأمير إبراهيم بك شيخ البلد بمصر حالاً"، ويساعده في عمله عدد من الكتبة الأقباط " الكاتب كل منهم بمنزل إبراهيم بك". [٧٧] ويقوم المباشرون الأقباط لدى الملتزمين بضمان الصيارفة الأقباط في القرى والنواحي، خشية عجز الصراف عن تحصيل الضرائب أو حتى هروبه بالأموال المحصلة وفي هذه الحالة يصبح لزاماً على المباشر القيام بالأموال المطلوبة من الصراف القبطي. وعندما يسدد المباشر القبطي الأموال المحصلة من الصيارفة إلى الملتزم يتم عقد " مخالصة " بين الملتزم والمباشر على سداد الأموال[٧٨].

وتودع لدى المباشر دفاتر تسجيل الأموال، وكانت تودع لديه سجلات الميري وواحد من كل سجل من سجلات المال الحر والبراني الخاصة بكل قرية[٧٩]. وبالنسبة للرواتب التي كان يتقاضاها المباشرون نظير عملهم فكانت عبارة عن استقطاعات من إجمالي الضريبة المحصلة، يستقطع من كل ريال حجر بطاقة حوالي ٥ أنصاف فضة لصالح كبار المباشرين سواء في الولاية أو الكشوفية، وهذا المبلغ يمثل الدخل الوحيد " الشرعي " الذي تعترف به الإدارة بالنسبة للمباشرين[٨٠]. وعلى أية حال كان للمباشر [٨١] دور هام في إدارة الالتزام تجسد في حضوره أثناء حساب الملتزم مع فلاحي حصته[٨٢].

---

(٧٤) لم تكن وظيفة المباشر من مستحدثات العصر العثماني بل كان لها وجود في عصر سلاطين المماليك، حيث كان يقوم بدور كبير في تقدير الضرائب أنظر: النويري : المصدر السابق، جـ٨، ٢٤٨، ٢٤٩.

(٧٥) دار الوثائق : محكمة الباب العالي، س ١١٨، ص ٤٨، م ٢١٩؛ محكمة مصر القديمة، س١٠٥، ص١٨٣، م٥٤٩.

(٧٦) ابن إياس: المصدر السابق، جـ٥، ص٣٩٣.

(٧٧) محمد عفيفي : الأقباط في مصر في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة : ١٩٩٢، ص ١١٥.

(٧٨) نفسه : ص ١٦.

(٧٩) لانكريه : المصدر السابق، جـ٥، ص ٢٣،٢٤.

(٨٠) محمد عفيفي : الأقباط، المرجع السابق، ص ١١٧.

(٨١) للمزيد من المعلومات عن المباشرين ودورهم وفساد ذمم بعضهم، أنظر: محمد عفيفي: المرجع السابق، ص ١١٩، وما بعدها.

(٨٢) دار الوثائق : محكمة مصر القديمة، س ١٠٥، ص١٨٣، م٥٤٩.

٤- شيخ القرية :

ويختاره الملتزم من بين أغنى الفلاحين فى ناحية التزامه، وكان فى كل قرية– سواء كانت فـى التزام ملتزم واحد أو عدة ملتزمين – عدد يتراوح ما بين ثمانية إلى عشرة شيوخ ويصـل العـدد إلـى عشرين شيخاً أحياناً[٨٣].وفى حالة وجود أكثر من ملتزم فى القرية يكون لكل واحد منهم شـيخ يرعـى مصالح مزارعى حصة التزامه[٨٤]، ويختار الشيخ من بين المسلمين فـى القـرى التـى يعيـش فيـها المسلمون والمسيحيون. وثمة قرى فى الصعيد كل سكانها من الأقباط، وفى هذه الحالة يكون شيخ هـذه القرية من بينهم[٨٥]. وفى الأماكن التى تقطن بها قبائل بدوية يكون شيخ القرية من العربان[٨٦].

وتعددت مهام شيخ القرية فى ريف الصعيد فى العصر العثمانى؛ إذ كان حجـر الزاويـة فـى مجتمع القرية، وكان كل شيخ يشرف على فلاحى ناحيته، وكان لشيخ المشايخ السلطة على كـل سـكان القرية وليس على المزارعين فحسب، وكان يتميز بالخشونة، ويرجع إليه تماسك القرية، وكـان يحظـى بالاحترام من جانب سكان القرية والملتزمين.ولقد بقيت وظيفة شيخ القرية فى أسـر بعينـها، أى كـان منصباً وراثياً[٨٧]. وكان شيخ المشايخ يقوم بالنسبة لزملائه المشايخ بنفس الوظيفة التى يقومون هم بـها بالنسبة للفلاحين فى نواحيهم، وكان يقوم بالفصل فى المنازعات التى تنشب بين أبناء القرية[٨٨]. ومـن أهم واجبات شيخ القرية توزيع الأراضى على الفلاحين كل عام[٨٩]، وكـان يقـوم بـدور فـى جمـع الضرائب المقررة على الفلاحين، كما كان يخبر الملتزم بالعصاة منهم، [٩٠] وكان مسئولاً عن الأمن فـى القرية[٩١]يمثل شيخ القرية قناة الاتصال بين الملتزم وفلاحى ناحية التزامه من خلال نقل أوامر الملـتزم إليهم، وينفذ أحكام قاضى الشرع بالناحية، كما كان يشرف على عمليات مسح الأراضى الزراعية التـى تتم سنوياً نتيجة طرح النهر[٩٢].

---

(٨٣) لانكريه : المصدر السابق، جـ٥، ص ٢٢؛ كونو : المرجع السابق، ص ١١٩.

(٨٤) Shaw, The Financial , P. 54.

(٨٥) لانكريه : المصدر السابق، جـ٥، ص ٣١.

(٨٦) صلاح هريدى : المرجع السابق، ص ١٤٢.

(٨٧) جب وبوون : المرجع السابق، جـ٢، ص ٩٤.

(٨٨) هيلين ريفلين : المرجع السابق، ص ٤٨،٤٩؛ كونو : المرجع السابق، ص ١١٩.

(٨٩) Alsayyed, op. Cit , P.7.

(٩٠) حسين أفندى الروزنامجى : المصدر السابق، ص ٩٤.

(٩١) عبد الحميد حامد سليمان : نظم إدارة الأمن فى مصر العثمانية، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، أبحـاث ندوة تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فـى العصـر العثمـانى، إشـراف رءوف عبـاس ودانيـال كريسيليوس، مركز النشر لجامعة القاهرة : ١٩٩٣، ص ٦٩.

(٩٢) صلاح هريدى : المرجع السابق، ص ١٤١، ١٤٢.

ومن أهم واجبات شيخ القرية كذلك منع السرقات التى تحدث فى المزارع، وتنبيه الأهالى عند اقتراب إغارات العربان، وحماية ورعاية حقوق الملتزم من عبث وإهمال الفلاحين[٩٣].وكان من حق الشيخ ضرب الفلاحين بالعصى وحبسهم حتى يسددوا ما عليهم من ضرائب، ويستخدم أية وسيلة تؤدى بالفلاحين إلى دفع الأموال المقررة عليهم؛ وذلك لأن الملتزم سوف يوقع عليه العقاب إذا ما أحس من الشيخ بأى تراخٍ فى تحصيل الضريبة[٩٤]. وتشير الوثائق إلى حضور الشيخ عند تقسيم تركة الملتزم المتوفى[٩٥]. ولقد أذاق المشايخ الفلاحين الكثير من المتاعب؛ ففى بعض الأحيان كانوا يعاقبونهم بالضرب والحبس حتى يدفعوا ما عليهم[٩٦].

والجدير بالذكر تلاعب بعض المشايخ بأموال الفلاحين؛ فقام بعضهم بأخذ الأموال المقررة عليهم ولم يسددها للملتزم الذى أجبر هؤلاء الفلاحين على تسديدها مرة ثانية، ولم يستطع هؤلاء الفلاحون استرداد أموالهم من هؤلاء المشايخ أو ورثتهم. وقد أقام مشايخ القرى من أنفسهم وكلاء عن الفلاحين فى التحدث باسمهم فى كل ما يخص أمورهم، وكانوا فى غالب الأحيان يتصرفون فى الأمور الخاصة بهم دون الرجوع إليهم[٩٧].

وأصبح مشايخ القرى يكونون شريحة مميزة عن مجتمع القرية، مستغلين نفوذهم أسوأ أستغلال، وفى هذا يقول الجبرتى " إذا لم يكن الملتزم ظالماً لم يتمكنوا من ظلم فلاحيهم لأنهم لم يحصل لهم رواج إلا بطلب الملتزم الزيادة والمغارم فيأخذون لأنفسهم من ضمنها ما أحبوا وربما وزعوا خراج أطيانهم وزراعاتهم على الفلاحين" [٩٨]. وتكاد المصادر المعاصرة تجمع على ظلم مشايخ القرى؛ حيث يشير صاحب هز القحوف إلى عبارة تدل على مدى ظلم هذه الفئة "إرحل أيها النمل كما رحلت الرحمة من قلوب مشايخ القرى " [٩٩].

وفى مقابل الخدمات التى يقدمها شيوخ القرى للملتزم حصلوا على بعض الامتيازات مثل الإعفاء من البرانى عن قطعة الأرض التى يحوزونها، ويقدم الملتزم إلى كل شيخ منهم مبلغاً من المال يتراوح بين ٣٠٠ إلى ١٠٠٠ بارة دلالةً على الرضا- أكثر منه كأجر- ويسمى مساهمة الشيخ [١٠٠]،

---

(٩٣) ليلى عبد اللطيف : الصعيد، المرجع السابق، ص ٩٣.

(٩٤) لانكريه : المصدر السابق، جـ٥، ص ٢٣.

(٩٥) دار الوثائق : محكمة القسمة العسكرية، س ٩١، ص ١٠٤، ١٠٥، م ١١٨.

(٩٦) الجبرتى : المصدر السابق، جـ٧، ص ٢٧٧.

(٩٧) عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف، المرجع السابق، ص ٣٧، ٣٨.

(٩٨) الجبرتى : المصدر السابق، جـ٧، ص ٢٧٧، ٢٧٨.

(٩٩) يوسف الشربينى : هز القحوف فى شرح قصيد أبى شادوف، جـ١، المطبعة السعدية، الإسكندرية: ١٢٨٩هـ، ص ٨.

(١٠٠) لانكريه : المصدر السابق، جـ٥، ص ٢٨؛ كونو : المرجع السابق، ص ١٣١.

وذلك نظير إكرام الضيوف الذين يأتون إلى الناحية، وكذلك حضورهم إلى مصر – القـاهرة – لمقابلـة الملتزم، وكان عليهم تقدمة – هدية – إلى الملتزم مقابل الكساوى التى يكسوها لهم [١٠١].

وكان لبعض مشايخ القرى وسائل غير مشروعة فى الحصول علـى الأمـوال؛ حيـث كـانوا يشاركون بعض الصيارفة فى الحصول على رشوة من الفلاحين فى مقابل التغاضى عن تـأخرهم فـى دفع الأموال المقررة عليهم، كما كان لهم مصدر آخر للثروة من خلال دور الوساطة الذى لعبه مشـايخ القرى بين الفلاحين وتجار المدن؛ حيث عمل بعضهم كوكلاء للتجار فى شراء المحاصيل من الفلاحيـن، كما قام بعضهم بتسليف الفلاحين الأموال مقابل حصولهم علـى قيمـة الدين مـن المحصـول عنـد نضجه[١٠٢].

وثمة مصدر آخر لثروات مشايخ القرى وهو قيام بعضهم بالتزام الأراضى الزراعيـة؛ حيـث تشير دفاتر الالتزام لالتزام شيخ البلد الشريف عيسى قرية عدونة بولاية البهنسـاوية عـام ١٠٦٩هـ/ ١٦٥٨م [١٠٣]. وهذا يدل على انخراط هذه الشريحة فى الالتزام منذ فترة مبكرة. وإلى جانب التزامـهم للأراضى الزراعية نجد بعضهم يقوم باستئجارها كذلك، حيث استأجر حجازى بـن حبشـى وأقاربـه وكان شيخاً لناحية جبلة بالفيوم – كامل أراضيها من ملتزمها [١٠٤]، كما استأجر مشايخ قريـة الجمـهود بالبهنساوية نصف هذه الناحية من ملتزمها كذلك، [١٠٥] واستأجر مشايخ البرجاى بالأشمونين هم وبعـض فلاحى ناحيتهم جزء منها ١٠٩٠هـ/ ١٦٧٩م[١٠٦]

وكان للمشايخ مسامحات سجلتها دفاتر الترابيع وصلت فى قرية بنى حصيب بالأشمونين إلـى ١٥٥٠بارة عام ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م [١٠٧]، وذكرت الوثائق أن هذه المسامحات كانت ٣٦٢٧ بارة فـى قرية بنى شقير بالمنفلوطية [١٠٨]. ولقد استولى مشايخ القرى على الكثير من الأموال التـى كـان مـن المفروض أن يأخذها الملتزم أو الخزينة [١٠٩]. ومع نهاية القرن الثامن عشر كانت هناك شـريحة مـن أعيان القرية تحتل موقع الصدارة فى مجتمع القرية قدر البعض دخلها بنحو $\frac{1}{8}$ دخل القرية [١١٠].وكـان

---

(١٠١) حسين أفندى الروزنامجي : المصدر السابق، ص ٣٩؛

Shaw, Ottoman Egypt in the age of the Frensh Revolution, P.53.

(١٠٢) على بركات : المرجع السابق، ص ٥٢،٥٣.

(١٠٣) دار الوثائق : عين ١ مخزن اتركىدفتر التزام رقم ٧٩٢.

(١٠٤) نفسه : محكمة الصالحية النجمية، س ٤٨١، ص ٢١٥، م ٧١٠.

(١٠٥) نفسه : محكمة مصر القديمة، س ١٠٥، ص ١٦٧، ١٦٨، م ٧١٠.

(١٠٦) نفسه : محكمة قناطر السباع، س ١٣٦، ص ٨٧١،٢٢١.

(١٠٧) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ دفتر ترابيع ولاية الأشمونين رقم ٢٢٦٤.

(١٠٨) نفسه : دفتر ترابيع المنفلوطية رقم ٢٢٦٥.

(١٠٩) Alsayed, op. Cit, p.10.

(١١٠) Ibid, p.20.

لمشايخ القرى بعض النفوذ على أفراد عائلاتهم وغيرها من العائلات الأقل شأناً، وزاد هذا النفوذ في عصر محمد على[111].

ورغم هذا الوضع الاقتصادى الذى تمتع به مشايخ القرى إلا أن بعضهم كان يظلم فريقاً من الفلاحين دون الآخر ويغالون فى ظلمهم لهم. ويذكر "لين" أنه رغم هذا الوضع إلا أنه كثيراً ما كان ينال شيخ القرية من الضرب أكثر مما يناله الفلاحون، وذلك عندما لا يورد المبلغ المطلوب على ناحيته، وعندئذ يضرب الشيخ لتقصير الفلاحين، وهو لا يدفع فى هذه الحالة ما عليه إلا إذا أشبع ضرباً [112]، وهذه حالات فردية لا يمكن أن نعممها على كل مشايخ القرى. وأياً ما كان الأمر فقد كان لمشايخ القرى مكانة ووضع مميز فى مجتمع القرية ودور هام فى إدارة الالتزام.

٥- **الشاهد :**

وهو أحد فلاحي القرية يختاره الفلاحون، ويشترط فيه أن يعرف القراءة والكتابة والحساب، وهو رجل الفلاحين لأنه يسيّر مصالحهم، ولديه كشف بالأموال المقررة عليهم والتى يدفعونها طول العام؛ لكى تخصم عند تحصيل الضريبة، ولا يوجد فى القرية إلا شاهد واحد، وكان يجب أن يوافق عليه الملتزم [113]، وكان الشاهد يوصف بالعادل للتأكيد على النزاهة فى عمله [114]، ويسجل الشاهد أطيان القرية وأسماء الفلاحين فى الناحية[115]، وكان دفتر الشاهد هو الأساس الذى تجمع عليه الأموال المقررة؛ حيث تشير الوثائق لعبارة "على حكم ما هو معين بدفتر شاهد الناحية"[116]. وكان يقوم بكتابة الأوراق الخاصة بالإيجارات وغيرها من الأوراق التى تستلزمها معاملة الفلاحين مع بعضهم البعض، وإذا حدث نزاع حول حدود أرض أو زمام ناحية كان لابد أن يكون الشاهد عضواً فى لجان المصالحة الخاصة بهذا النزاع، والتى كان يصدر بها فرمان من الباشا، وكان لرأى الشاهد أهمية كبيرة فى مثل هذه المسائل [117].

ويستدعى الشاهد إلى مقر حاكم الشرع ليدلى بشهادته فى مسائل النزاع الخاصة بالأرض[118].وفى مقابل قيام الشاهد بهذه الأعمال تخصص له مساحة من الأرض، بلغت فى قرية بنى

---

(١١١) فاطمة علم الدين عبد الواحد : التطورات الاجتماعية فى الريف المصرى قبل ثورة ١٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة : ١٩٨٤، ص ٣١.

(١١٢) إدوارد وليم لين : المصريون المحدثون. شمائلهم وعاداتهم، ترجمة عدلى طاهر نور، القاهرة : ١٩٧٥، ص ١٩،٢٠.

(١١٣) لانكريه : المصدر السابق، جـ٥، ص ٢٤.

(١١٤) استيف : المصدر السابق، جـ٥، ص ٧٣.

(١١٥) دار الوثائق : محكمة مصر القديمة، س ١٠٤، ص ١٦١، م ٤٣٤.

(١١٦) نفسه: محكمة الباب العالى، س٨٠، ص١٥٢، م٧٤٧؛ محكمة قناطر السباع، س١٣٥، ص ٣٣، م١١٩.

(١١٧) عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف، المرجع السابق، ص ٤٢.

(١١٨) دار الوثائق : محكمة مصر القديمة، س ١٠٥، ص ١٨٣، م ٥٤٩.

رافع بالمنفلوطية خمسة أفدنة وثمانية قراريط [119]، وأحياناً يكون للشاهد راتب إذا جاز اللفظ؛ حيث كان يحصل على ١٠٠٠بارة فى إحدى قرى البهنساوية ١٢١٥هـ/ ١٨٠٠م[120]، كما كان يحصل على ٣٠٠٠بارة فى قرية بولاية الأشمونين ١٢١٣هـ/ ١٧٩٨م[121]، أى أن المبلغ المقرر للشاهد لم يكن ثابتاً بل يختلف من قرية إلى أخرى. وأمدتنا الوثائق بمساحة مقررة من أرض الناحية للشاهد والصراف معاً وصلت إلى عشرين فداناً بقرية ريشية بالبهنساوية [122]. وعلى ذلك يكون للشاهد دوره فى إدارة الالتزام.

٦- الخولى :

يقوم بمسح الأرض وقياسها. وإذا وجد بالقرية أكثر من ملتزم فإن لكل منهم خولى، ويقوم الخولى الأكثر تعليماً ونفوذاً بحل المنازعات بين الفلاحين، وفى معظم الأحيان لا يعرف القراءة ولا الكتابة، ويحتفظ بمعلوماته فى ذاكرته. ويعزل الخولى فى حالة وقوعه فى الخطأ من خلال إبلاغ شيوخ القرية لأقوى الملتزمين نفوذاً، ويعين شخص آخر مكانه [123].

ومن أهم مهام الخولى الإشراف على زراعة أرض الأوسية الخاصة بالملتزم وحصاد محصولها [124]، ويقوم الخولى مع مشايخ البلاد بتوزيع الأرض على مختلف الفلاحين حسب حاجاتهم، وأحياناً توضع لديه الأموال اللازمة لإقراض الفلاحين، وإذا كان الملتزم يقوم بزراعة أرض الأوسية بالسخرة فإن الخولى هو الذى يقوم بالإشراف على زراعتها. [125] ومن أهم أعمال الخولى الإشراف على جرف الترع والجسور، وتشير الوثائق إلى الخولى محمد والخولى عبد القادر وغيرهم من الخولة بأن "يعلموا الجراريف الجارى بها العادة والتزموا بالقيام والقدرة على جرف الجسور"[126]. وكان يساعد الخولى فى ذلك صغار الجرافة– وهم الأولاد الذين يقومون بالأعمال المعاونة التى تتناسب وسنهم – وأحياناً يخصم الخولى من أجرتهم؛ حيث ذكرت الوثائق ٩٨٠٠ بارة كأجر لصغار الجرافة "وما هو مضاف بالأصول عهدة الخولا بالجسور وما كان يخصم من أجرتهم مذكور"[127].

وكان الخولى يصرف أجره من ديوان الولاية، وكان من الواجب أن يسجل خولة كل ناحية أمام قاضى الشرع فى الناحية أنهم استوفوا عوائدهم، وأنهم نظير ذلك سوف يقومون بواجباتهم على

---

(١١٩) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع المنفلوطية رقم ٢٢٦٥.

(١٢٠) نفسه : دفتر ترابيع البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(١٢١) نفسه : دفتر ترابيع الأشمونين رقم ٢٢٦٤.

(١٢٢) نفسه : دفتر ترابيع البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(١٢٣) لانكريه : المصدر السابق، جـ٥، ص ٢٤.

(١٢٤) حسين أفندى الروزنامجى : المصدر السابق، ص ٤٠.

(١٢٥) لانكريه : المصدر السابق، جـ٥، ص ٢٥.

(١٢٦) دار الوثائق : عين ٥٩ مخزن ١ تركى دفتر الجسور السلطانية رقم٧٨٥.

(١٢٧) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

أكمل وجه[١٢٨]. وكانت وظيفة الخولى وراثية، أى غالباً ما يحل ابن الخولى محل أبيه؛ فعلى سبيل المثال تذكر الوثائق عبارة "الخولى محمد بن الخولى عبد الله، والخولى زيادة بن الخولى شرف الدين"[١٢٩].

ويحصل الخولى من الملتزم مقابل العناية التى يقوم بها نحو زراعة أرض الأوسية والعناية بالجسور على $\frac{١}{٣}$ المنحة المخصصة للشيخ، كما يعطيه كل واحد من الفلاحين $\frac{١}{٢٦}$ من الأردب من الحبوب باعتباره مساح القرية، وفوق ذلك الإعفاء من البرانى عن بعض أرضه[١٣٠]. كما كان للخولى فى بعض القرى مساحة من الأرض تحت اسم مرتب الدلالة، وصلت فى قرية بنى رافع بالمنفلوطية خمسة أفدنة وثمانية قراريط[١٣١].

٧- المساح :

نتيجة لاختلاف فيضان النيل من عام لآخر، وزراعة أكثر من محصول فى العام نفسه، لذلك كان يجب حصر مساحة الأرض المنزرعة، وكان يقوم بهذا العمل المساح الذى كان يختاره الوكيل، وكان يصحب المساح فى عمله أحد أهالى القرية يدله على أسماء المزارعين، وكانت أسماؤهم مدونة فى سجل مع مساحة الأرض التى يزرعونها[١٣٢]. ولقد أشار قانون نامة مصر فى باب المساحة على المساحين بألا يسجلوا إلا المساحة الحقيقية ولا يزيدوا عليها.[١٣٣] ورغم ذلك فإن بعض المساحين عندما يقيسون مساحة من الأرض ويعلنون ذلك بصوت عال فى حضور سكان القرية، وكان من الممكن أن يكون هذا العمل حماية لمصالح الجميع، ولكن نتيجة لجهل الفلاحين فإن هذه العملية لم تكن سوى إجراء شكلى؛ حيث كان المساح يقوم بزيادة المساحة أو خفضها؛ فإذا زاد المساح فى مساحة الأرض الخاصة بفلاح ما عن المساحة الحقيقية، فإن الفلاح غالباً ما كان يساومه على تخفيضها حتى تساوى المساحة الفعلية، وذلك مقابل مبلغ من المال، وعندئذ يدون المساح المساحة الحقيقية، أما إذا كانت المساحة أقل مما يزرعه الفلاح بالفعل، فلا يصدر من الفلاح أى شكوى أو احتجاج، وهذا يدل على الظلم الذى أحياناً ما كان يقع على الفلاح من المساح [١٣٤].

وفى العادة كان المساح قبطياً [١٣٥]، ومع ذلك فبعض القرى كان المساح فيها من المسلمين، والقرى التى كانت تقاس بهذه الطريقة لا يوجد بها شاهد القرية. ويحصل المساح وقصابه معاً من

---

(١٢٨) عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف، المرجع السابق، ص ٤٩.

(١٢٩) دار الوثائق: عين ٥٩ مخزن ١تركى دفتر الجسور السلطانية رقم ٧٨٥.

(١٣٠) لانكريه : المصدر السابق، جـ٤، ص ٢٨.

(١٣١) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع المنفلوطية رقم ٢٢٦٥.

(١٣٢) جيرار : المصدر السابق، جـ٥، ص ١٦٠.

(١٣٣) قانون نامة مصر : المصدر السابق، ص ٦٣.

(١٣٤) جيرار : المصدر السابق، جـ٤، ص ١٦١.

(١٣٥) استيف : المصدر السابق، جـ٥، ص ٩٥.

الفلاحين على ٦ : ١٠ مدينى عن كل فدان من الأرض التى قاما بقياسها [١٣٦]. كما رصدت دفاتر الترابيع عادة المساح ٤٠٨٠ بارة فى قرية شرق بنى نصير بالمنفلوطية[١٣٧].

٨- القصّاب :

وهو الشخص الذى يلازم المساح أثناء عملية مسح الأرض الزراعية، ويعتبر مساعد المساح، وكان يحصل على أجره مع المساح [١٣٨]. ووصل مال القصابة إلى ٣٥٠٢٦ بارة فى ناحية سوهاج عام ١٢١٥هـ/١٨٠٠م، وفى قرية بنى جلال وما معها ٢٢٥٨بارة [١٣٩].

٩- المشدّ :

وكان موظفا تابعا لشيخ القرية يقوم بإحضار الفلاحين إلى الديوان وقت طلب المال[١٤٠]، وكان بمثابة بواب القرية؛ إذ كان يعرف أين يسكن كل فرد من أهلها، ويدل الغرباء الذين يأتون إلى القرية على مسكن كل فرد فيها، ويقوم بإرشادهم إلى ما يحتاجون إليه، ويزودهم بالطعام والشراب ودواب الحمل إذا ما دعت الظروف لذلك. [١٤١]

ويقوم المشد بإبلاغ أوامر الملتزم للفلاحين، وهو الذى ينفذها، وكان يعاقب الفلاحين الذين يتأخرون فى سداد ما عليهم، وكان على شيوخ القرية مساعدة المشد فى حالة طلبه المساعدة، أو عندما يكون فى حاجة إليها [١٤٢]. وكانت سلطة المشد فوق سلطة الخفير فى القرية، فعندما يكون هناك عونة فى دار الأوسية -كأن يكون حفر قنوات أو حصاد محصول - يأمر المشد الخفير فينادى : "العونة يا فلاحين، العونة يا بطالين، فيخرجون عند صبيحة النهار جميعهم، ويسرحون للحفر أو لكل ما يأمرهم به كل يوم من غير أجرة إلى أن يفرغ الحفر والضم" [١٤٣]. وكان المشد يسحب الفلاح الذى يتأخر عن العونة من شنيه،" ويشبعه سبا وشتما وضربا". [١٤٤]

ويذكر صاحب هز القحوف أن " كل من تراخي أو تكاسل عن السروح أخذه المشد وعاقبه وغرمه دراهم معلومة " [١٤٥] وكانت مكانة المشد هينة على الجند وإذا إستهزأوا بشخص يذكرون

---

(١٣٦) لانكريه : المصدر السابق، جـ٥، ص ٣١.

(١٣٧) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨تركى دفتر ترابيع ولاية المنفلوطية رقم ٢٢٦٥.

(١٣٨) لانكريه : المصدر السابق، جـ٥، ص ٣١.

(١٣٩) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٨١؛ عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر ترابيع جرجا رقم ٢٢٦٧.

(١٤٠) حسين أفندى الروزنامجى : المصدر السابق، ص ٤١.

(١٤١) لانكريه : المصدر السابق، جـ٥، ص ٢٨،٢٧.

(١٤٢) إستيف : المصدر السابق، جـ٥، ص ٧٢.

(١٤٣) يوسف الشربينى : المصدر السابق، جـ٢، ص ١٩٤،١٩٣.

(١٤٤) عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف، المرجع السابق، ص ٥١.

(١٤٥) يوسف الشربينى : المصدر السابق، حـ٢، ص ١٩٤،١٩٣.

المشدّ، عندما قالوا على أحد الكشاف " هذا ما يستحق أن يكون مشداً فى أقل القرى.[146]ويحصل المشدّ على أجره من الملتزم، وكان يتراوح بين ١٠٠ و ٢٠٠ مدينى، إلى جانب ما يمكن أن يحصل عليه من الهدايا فى مقابل الخدمات التى يؤديها ويسمى هذا الأجر عادة المشدّ[147]. وعلى ذلك فإن المشدّ كما رأينا كان من الشخصيات التى يبغضها الفلاح من جراء ما كان يقع عليه منه من ظلم وعنت.

١٠- الخفير :

والخفراء هم حراس القرية، المكلفون بمنع السرقات، ومنع أى خروج عن النظام بها، وكانوا ينذرون أهالى القرية عند اقتراب العربان الذين كانوا يغيرون على القرى، ويسهر الخفراء خصوصاً لحراسة دار الأوسية [148] بما فيها من ثيران وأبقار وأغنام ومحاريث [149].واختلف عدد الخفراء من قرية إلى أخرى حسب اقتضاء الحال، وينفذ الخفراء أوامر المشدّ للخروج للعونة، ويقومون بإبلاغ أوامر شيخ القرية إلى الفلاحين [150].

وقام بعض العربان بالخفارة، وكانوا يسمون بالعرب المدركين " أى أصحاب الدرك "، وأصبح لهم نظير قيامهم بهذا العمل قدر معين من المال على كل فدان أو حصة، وكان لهم عادة سنوية على الفلاحين، وأطلق عليهم اسم خفر الليل [151]. واستأجر بعض الخفراء مساحات واسعة من الأراضى الزراعية؛ فتشير وثائق الباب العالى إلى قيام الخفير"عبيد" باستئجار مساحة كبيرة فى إحدى قرى الأشمونين [152]، وسجلت دفاتر الترابيع مساحة واسعة من الأراضى خصصت لخفارة الجسور وصلت إلى فدان واحد فى إحدى قرى ولاية جرجا عام ١٢١٥هـ /١٧٩٨م [153]. ولقد كان الخفراء أداة لقهر وظلم الفلاحين فى بعض الأحيان [154]. ومهما كان الأمر فإن الخفراء قاموا بدور فى الالتزام باعتبارهم جزء من الجهاز الإدارى فى القرية، كان همه الأول استغلالها.

١١- الكلاّف :

وهو عامل عند الملتزم، يقوم بحراسة ثروته من الماشية والأغنام التى يربيها فى أوسيته إذا كان الملتزم يقوم بزراعتها لحسابه ولم يؤجرها[155]. وعلى ذلك يفترض فى الكلاّف أن يكون على

---

(١٤٦) محمد بن أبى السرور البكرى : كشف الكربة، المصدر السابق، ص ٣٥٢.

(١٤٧) لانكريه : المصدر السابق، جـ٥، ص ٢٧،٢٨.

(١٤٨) استيف : المصدر السابق، جـ٥، ص ٧٤.

(١٤٩) دار الوثائق : محكمة الصالح، س ٣١٥، ص ٩٣، م ٢٢٨.

(١٥٠) يوسف الشربينى : المصدر السابق، جـ٢، ص ١٩٣،١٩٤.

(١٥١) عبد الرحيم عبد الرحمن : المرجع السابق، ص ٥٢،٥٣.

(١٥٢) دار الوثائق : محكمة الباب العالى، س ٨٥، ص ٤١، م ١٩٩.

(١٥٣) نفسه : عين ١٣ مخزن١ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧.

(١٥٤) يوسف الشربينى : المصدر السابق، جـ٢، ص ١٩٣،١٩٤.

(١٥٥) استيف : المصدر السابق، جـ٥، ص ٧٤؛ حسين أفندى الروزنامجى : المصدر السابق، ص ٤٠.

دراية بتطبيب حيوانات الأوسية. وكان إلى جانب رعايته لحيوانات الملتزم -إن وجـــدت- يقـدم هـذه الرعاية لمن يطلبها من الفلاحين لحيواناته [156]، أى أن دور الكلاّف تعدى الاهتمام بمواشـــى الأوســية إلى الاهتمام بمواشى الفلاحين فى القرية. وكان الكلاّف يحصل على أجره من الملــتزم [157] باعتبــاره عاملاً تابعاً له، وإن كان فى نفس الوقت يحصل على أجر من أهالى القرية مقابل الخدمات التى يقدمــها لهم عند الحاجة [158].وعلى كل فقد كان للكلاّف دوره -وإن كان هامشياً- فى الالتزام.

١٢- المسّقا :

مجرد خادم بسيط تابع للملتزم، وكان يقوم بملء أزيار الأوسية بماء الشرب، ويأخذ أجره مـــن الملتزم [159].

وعلى أية حال، فإن هؤلاء الأشخاص هم الذين شاركوا فى إدارة الالتزام فى ريف الصعيـــد - وإن اختلفت درجات هذه المشاركة سواء كانت أساسية أو هامشــية - وحتــى تقــترب الصــورة مــن الوضوح كان لابد من وجود الوظائف المالية التى لولاها ما أنجزت هذه العملية على النحو الكامل.

ثانياً الوظائف المالية :

١-الدفتردار :

هو المشرف على الإيراد والمنصرف، ويناظر الآن وزير المالية [160]. ومن الناحيـــة اللغويـــة يعنى صاحب الدفتر أو حافظ السجلات، وكان للدفتردار حصة كالوزراء فيما يقدمه الســلطان للــوزراء من هدايا وخراج وعوائد أغنام، وكان يرأس الديوان الدفترى، الذى كانت أهم اختصاصاتـــه الإشــراف المالى على ولاية مصر وتحصيل الأموال، ويعهد إليه بجمع الضرائب[161]. وكان الدفتردار فى القـــرن السادس عشر عثمانياً يتولى وظيفته بمقتضى فرمان من استانبول، غير أنه فى النصف الثانى من القــرن السابع عشر، وبعد سيطرة المماليك على الإدارة فى مصر أصبح الدفتردار مملوكياً؛ كمـــا هــو الحـــال بالنسبة لإبراهيم بك أبو شنب ١١٢٤هـ/١٧١٢م، أو إسماعيل بك ١١٣٤هـ/١٧٢١م [162].

---

(١٥٦) أستيف : نفسه والصفحة.

(١٥٧) حسين أفندى الروزنامجى : المصدر السابق، ص ٤٠.

(١٥٨) عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف، المرجع السابق، ص ٥٤.

(١٥٩) لانكريه : المصدر السابق، جـ٥، ص ٢٨؛ صلاح هريدى : المرجع السابق، ص ١٤٩.

(١٦٠) أمنية عامر : المرجع السابق، ص ١٢.

(١٦١) مصطفى بركات : دراسة فى تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثمانى لمصر حتى إلغـــاء الخلافـــة العثمانية من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات ١٥١٧-١٩٢٤، دار غريب للطباعة والنشر، القـاهرة : ٢٠٠٠، ص ١١٩،١٢٠.

(١٦٢) نفسه : ص ١٢١.

وكان الدفتردار يحضر جلسات الديوان العالى وقت جمع المال " وتقرر جمع الغلال من الأنبار العامرة غلال الملتزمين، وتحصيله وذلك فى حضور الدفتردار يوسف بيك"[١٦٣]. ولكونه نائب الباشا، فإنه كان يرسل إليه الفرمانات للمشاورة مع الصناجق والأغوات والملتزمين، وخصوصاً فى حالة وجود أراض لا يصل إليها ماء النيل، وبعد اتفاق الدفتردار معهم يعرض الأمر على الباشا الذى يكتب على الملتزمين حجة بذلك كما حدث عام ١٦٩٥م، وقد تم الاتفاق على أن البلد التى رويت تدفع ما عليها والتى لم ترو تبقى غلالها للعام القادم [١٦٤].

وكان الدفتردار ينوب عن الباشا فى غيابه [١٦٥]، وكان يحصل على التزامات واسعة منذ تطبيق نظام الالتزام فى مصر [١٦٦]. وإلى جانب ما يحصل عليه كملتزم كانت له عوائد من الميرى وكذلك من الباشا ، وكان يحصل على ألف نصف فضة (بارة) عن كل كيس من حلوان بلاد الأموات– وهى الالتزامات التى مات ملتزموها – وله على الباشا كسوة فى أربع مرات ؛ حين قدومه ، وعزله ، ووقت تحصيل الصرّة الشريفة ، وخزينة السلطان . كما كان له كسوة على أمير الحاج عند تسليم الصرة كذلك. [١٦٧] ومعنى ذلك أن الدفتردار كانت له عدة مصادر للدخل باعتباره رأس الإدارة المالية فى مصر، وبالتالى له دور محورى فى الالتزام.

٢– الروزنامجى :

وهو وكيل الدفتردار ونائبه ، ويقوم بعمل المدير التنفيذى العام– إذا جاز اللفظ – وكان فى وضع وظيفى واجتماعى متميز ؛ من حيث أنه عضو أساسى فى الديوان ، فضلاً عن مسئوليته عن مراقبة تحصيل كافة الأموال الأميرية والضرائب من الولاية ، وينفذ قرارات الباشا وأوامره فيما يتعلق بالنواحى المالية ، وكان اختياره من قبل السلطان العثمانى ، ويترشيح من الوالى [١٦٨].

ويشغل الروزنامجى رتبة نصف صنجق أو نصف بك ، ولابد من موافقته عند تعيين أفندية الروزنامة ، ويعمل تحت أمرة الروزنامجى أربعة أفندية يسمون كتبة. [١٦٩] ويشترط فى الروزنامجى

---

(١٦٣) دار الوثائق : سجلات الديوان العالى، س ١، ص ٣١٧، م ٦٨٣.

(١٦٤) أحمد شلبى : المصدر السابق، ص ١٩٢، ١٩٣ .

(١٦٥) عبد الكريم رافق : المرجع السابق، ص ١٤٧ .

(١٦٦) ليلى عبد اللطيف: الإدارة، المرجع السابق، ص ٣٠٠ .

(١٦٧) حسين أفندى الروزنامجى : المصدر السابق ، ص١٥؛ استيف : المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ١١٧ .

(١٦٨) أمنية عامر : المرجع السابق ، ص ١٢ ، ١٣.

(١٦٩) لانكريه : المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ٣٨ ، ٣٩ .

أن يكون ذا عقل وتدبير ، وأن يكون أميناً لأنه مسئول عن ضبط الأموال وصرفها ، كما يجب أن يكـون على دراية كافية بالكتابة لما يتطلبه عمله من أسئلة وإجابات وغيرها من الأمور [١٧٠].

وتوضع الأموال المحصلة مباشرة فى خزينته ، ويقتصر عمل مساعديه من الكتبة علـى عمـل الحساب الذى يجب على كل حائز أن يدفعه أو المصروفات التى يجب استقطاعها مـن عـائد ضريبـة الميرى. [١٧١] وكان الروزنامجى يحضر جلسات الديوان " حضـر مجلـس الشـرع إبراهيـم أفنـدى الروزنامجى ". [١٧٢] كما كان يحضر عند إصدار تقاسيط التزام جديدة ، أو حل حصص التزام أخـرى؛ حيث تذكر تقاسيط الالتزام " ضبط وتصرف حصة مقاطعة قرية المساندة تـابع إقليـم أطفيـح محلـول سليمان كاشف بحضرة حسين أفندى روزنامجى مصر ".[١٧٣] ، والذى يعد أشـهر مـن تولـى هـذه الوظيفة لمعاصرته للحملة الفرنسية وأجوبته على أسئلة الكونت استيف ، وكذلك بدايات عصـر محمـد على [١٧٤].

وعندما يعزل الروزنامجى كان الباشا يحاسبه ويقر الأموال التى لم يتم تحصيلها[١٧٥]. وتحفـظ الدفاتر الخاصة بالدخل والمنصرف لدى الروزنامجى ؛ حيث يذكر الجبرتى فى معـرض حديثـه عـن حساب محمد على باشا مع حسين أفندى الروزنامجى " أمـر الباشـا بعمـل حسـاب حسـين أفنـدى الروزنامجى وطلبوا الدفاتر ...... ثم ردوا له الدفاتر ثانياً ". [١٧٦]ويحضر الروزنامجى فى حالة قيـام نزاع بين الملتزمين ، وكان يعتد بشهادته فى مثل هذه النزاعات [١٧٧]. والجدير بالذكر أن بعض أفنديـة الروزنامة كانت لهم التزامات ؛ حيث التزم إبراهيم أفندى تابع خلفة الروزنامة ١٢ قيراطاً فـى إحـدى قرى ولاية البهنساوية. [١٧٨] وعلى هذا يتضح الدور الهام الذى لعبه الروزنامجى فـى الإدارة الماليـة للالتزام.

---

(١٧٠) حسين أفندى الروزنامجى : المصدر السابق ، ص ٤٨ ، ٤٩ .

(١٧١) لاكريه : المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ٣٩ .

(١٧٢) دار الوثائق : سجلات الديوان العالى ، س ١ ، ص ٣١٧ م ٦٨٣.

(١٧٣) دار الوثائق : عين ١٨ مخزن ١٨ تركى دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٩٢ .

(١٧٤) لمزيد من المعلومات عن حسين أفندى الروزنامجى ، راجع تقديم الأستاذ شفيق غربال لأجوبته، المصدر السابق، ص ٢ وما بعدها .

(١٧٥) أحمد شلبى : المصدر السابق ، ص ١٥٣ .

(١٧٦) الجبرتى : المصدر السابق ، جـ ٧ ، ص ٩٦ ، ٩٧ .

(١٧٧) دار الوثائق : عين ٦ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٢٥ .

(١٧٨) نفسه : عين ٢٢ مخزن ١ تركى دفتر قصر يد رقم ١٢٣٦ .

٣- الصرّاف :

ويعينه الوكيل أو المباشر ، ويقوم بتحصيل الضرائب طبقاً لما هو مدون بسجل الشاهد [(١٧٩)]، وكان الصراف فى الغالب نصرانياً ، [(١٨٠)] وتطلق عليه الوثائق لفظ المعلم ، [(١٨١)] ويوجد بالقرية أحياناً ثلاثة أو أربعة من الصرافين [(١٨٢)]. وكان الصراف يسلم الأموال التى يجمعها إلى الملتزم أو وكيله ، وكان يدفع النفقات الإدارية التى تتطلبها مصلحة الالتزام ، وكان يحضر عمليات مسح الأراضى التى تتم فى دائرة اختصاصه. [(١٨٣)] وكان لكل صرّاف ضامن يضمنه إلى الملتزم ، فإذا حدث أى تقصير فى الأموال التى يقوم بجمعها يكون الضامن ملزماً بها لدى الملتزم. [(١٨٤)] وعند وفاة الملتزم يتم تبرئة ذمة الصرّاف مع شيخ القرية، فتذكر الوثائق ما نصه "ولا قبل كل من الشيخ عبد الصمد العدل والمعلم منصور الصرّاف ، وبواقى الأموال بذمم الفلاحين." [(١٨٥)].

وقد تمتع الصراف بمكانة وهيبة لدى الفلاحين " عندهم قابض المال أعز من العم والخال" [(١٨٦)]. ويذكر الجبرتى أنه " العمدة خصوصاً عند قبض المال ، فيغالطهم ويناكرهم وهم له أطوع من أستاذهم وأمره نافذ فيهم " وكان بيده حبس من يشاء أو ضربه ، وكان يحتج على الفلاحين ببواقى لم يدفعوها ، ولا مناص للفلاح من الدفع أو مصانعة الصراف بالهدية والرشوة. [(١٨٧)].

وكان لبعض الصيارفة مكانة لدى بعض الملتزمين ؛ حيث اشترط أحد الملتزمين عند تأجيره حصة التزامه أن يكون الصراف الذى يجمع الأموال للمستأجر من طرفه " وعلى أن الصراف القابض للأموال بذلك يكون من طرف الأمير مصطفى – الملتزم المؤجر – بطول المدة المرقومة " [(١٨٨)]. ويتقاضى الصراف أجراً على عمله ، فكان يحصل من الفلاحين على ٢ مدينى عن كل ٩٠ مدينى

---

(١٧٩) استيف : المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ٧٣ .

(١٨٠) الجبرتى : المصدر السابق ، جـ ٧ ، ص ٢٧٦ .

(١٨١) دار الوثائق : محكمة القسمة العسكرية ، س ٩١ ، ص ١٠٤ ، ١٠٥ ، م ١١٨

(١٨٢) جب وبوون : المرجع السابق ، جـ ٢ ، ص ٩٧

(١٨٣) عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف ، المرجع السابق ، ص ٤٤ .

(١٨٤) حسين أفندى الروزنامجى : المصدر السابق ، ص ٤٠ ؛ محمد عفيفى : الأقباط ، المرجع السابق ، ص ١١٦ .

(١٨٥) دار الوثائق : محكمة القسمة العسكرية ، س ٩١ ، ص ١٠٤ ، ص ١٠٥ ، م ١١٨ .

(١٨٦) يوسف الشربينى : المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٧ .

(١٨٧) الجبرتى : المصدر السابق ، جـ ٧ ، ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(١٨٨) دار الوثائق : محكمة قناطر السباع ، س ١٣٦ ، ص ٢٣٢ ، م ٩١٠ .

يحصلها ، كما يحصل على طعامه من الفلاحين ؛ حيث يقوم مشايخ القرى بتوزيع هـــذه الكُلفــة علـــى الفلاحين ، أو يأخذ بدلاً من ذلك مبلغاً ثابتاً فى نهاية العام. (١٨٩) وأحياناً يخصص للصراف مساحة مــن الأرض مثلما حدث فى قرية دنديب بالبهنساوية؛ فكان يحصل هو والشاهد معاً على عشرة أفدنـــة مــن مساحة هذه القرية (١٩٠). ولقد ضيّعت هذه الفئة الكثير من إيرادات الخزينة نظير ما كـــانوا يتقاضونـــه من رشاوى من الفلاحين ؛ حيث تشير المصادر إلى أن فئة الصرافين وجدوا من الوســـائل- مســتغلين جهل الفلاحين وبمساعدة بعض مشايخ القرى ما يساعدهم فى تحقيق الأرباح التى يحصلون عليــها.(١٩١) وكانت الضريبة التى تحصل عيناً تعطى فرصة أكبر للغش ، فعندما يعلنون القيام بجمع الحبوب فإنـــهم يستخدمون مكاييل أكبر حجماً من التى يستعملونها عند توريد هذه الحبوب إلى المخازن، ويذهب جـيرار إلى أن الفرق بين هذه المكاييل ٣٥،٢٥ أردباً من كل مائة أردب، أى يتراوح بين الربع والثلث ، وكـــان هذا ربحاً خالصاً لهم. (١٩٢)

ولقد أورد أحد الباحثين مثالاً لفساد الصيارفة الأقباط تتمثل فى شكوى فلاح من أحـــد الكتبــة " الصيارفة " الأقباط ؛ حيث إنه سدد للكاتب القبطى مبلغاً قدره ٢٤٨ نصف فضة ، فضــلاً عــن ســبيكة فضة زنتها ٥٠ درهماً فى مقابل ضريبة الخراج عن زراعة ٢/٣ ١ فدان ، ولكنـــه اكتشــف أن قيمـــة الخراج عن أرضه هى مبلغ ٦٠ نصف فضة فقط ، ويطالب الفلاح الكاتب القبطى بإعادة المبلغ الزائـد ، ويرد الكاتب القبطى أمام القاضى بأن مساحة الأراضى المزروعة فدانان ، وأن قيمة الضريبة ليس كمـــا يذكر الفلاح ، دون أن يذكر الصرّاف قيمة الضريبة ، وينكر أنه تقاضى المبالغ المذكورة من الفـــلاح ، ويعجز الفلاح عن إثبات سداده للأموال، وفى نهاية الأمر يتصالح الفلاح مع الصراف القبطى علـــى أن يدفع للفلاح مبلغ ٢٠ نصف فضة (١٩٣). وعلى أية حال يدل ذلك على سوء العلاقة بين أجـــهزة الإدارة والفلاح ، وخصوصاً فئة الصرافين (١٩٤) والتى كان لزاماً على الفلاح التعامل معها ، ولا شـــك أنــها كبّلت الفلاح بأعباء ناء بها كاهله فى ذلك العصر.

---

(١٨٩) لانكريه : المصدرالسابق : جـ ٥ ، ص ٢٧ .

(١٩٠) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(١٩١) جيرار : المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ١٦٠ .

(١٩٢) نفسه : جـ٤، ص ١٦٢ .

(١٩٣) محمد عفيفى : الأقباط ، المرجع السابق ، ص ١٢٠ .

(١٩٤) للمزيد من المعلومات عن دور الصرافين الأقباط فى الإدارة المالية وفساد ذمم بعضهم ، انظر: محمـــد عفيفـــى، الأقباط ، المرجع السابق ص ١١٩ وما بعدها .

ثالثاً : الوظائف القانونية :

- القضـاة :

وهم الذين يمثلون مصالح الدولة ويتخذون محاكمهم في كل المدن والقرى الرئيسية في المقاطعة ، وتشمل أحكامهم الشئون القضائية ، بالإضافة إلى الشئون المالية والإدارية ؛ فقد كانت تعقد في محاكمهم كل الاتفاقات الخاصة بتبادل الالتزامات بين الملتزمين والفلاحين ،(١٩٥) وكانوا يسجلون حالات تأجير وإسقاط الالتزامات بين فئات الملتزمين المختلفة.(١٩٦) ويعد منصب القاضى من المناصب المرموقة؛ حيث تلقبه الوثائق " بمولانا شيخ الإسلام " (١٩٧). وكان القاضى يحضر إلى المحكمة، ويفصل فى القضايا فى كل أيام الأسبوع بما فيها يوم الجمعة. (١٩٨)

ومن أهم اختصاصات القاضى فى الأقاليم تسوية الخلافات التى تقع بين أهالى الناحية ؛ حيث حدث خلاف بين ملتزمَيْن فى ولاية الفيوم التزما قرية مِطرْطَارِس ، وحكم القاضى الحنفى بين المتنازعين ، وصار التزام الناحية وزرعها الصيفى شركة بينهما.(١٩٩) وينظر القاضى فى أحوال الجسور السلطانية والبلدية ، وكانت مدة تعيينه عامين ، وأحياناً عاماً واحداً. (٢٠٠) وكان للقضاة الحق فى تلقى الشكاوى التى يتقدم بها الفلاحون ضد الملتزمين ووكلائهم ، ثم يرسلونها للباشا مع التوصية بما يجب عمله تجاه الملتزمين (٢٠١).

وفى حالة الاختلاف حول مساحة من الأرض بالزيادة أو النقصان يبت القاضى كذلك فى الأمر ، ويصدر بذلك حجة شرعية ، وتختم من حاكم الولاية. (٢٠٢) ومن الأعمال المنوطة بالقاضى حصر تركة الملتزم المتوفى ؛ حيث تسدد الأموال المقررة على ناحية التزامه أولاً، ثم توزع التركة وكافة الموجودات ومعرفة المتبقى لأهل الملتزم المتوفى لدى فلاحى ناحية التزامه (٢٠٣).

---

(١٩٥) ليلى عبد اللطيف : الصعيد ، المرجع السابق ، ص ٩٤ .

(١٩٦) دار الوثائق : سجلات الديوان العالى ، س ١ ، ص ٣١٧ ، م ٦٨٣ .

(١٩٧) نفسه : سجلات إسقاط القرى ، س ١٨ ، ص ١٢٠ .

(١٩٨) نفسه : محكمة الباب العالى؛ إسقاط القرى ؛ الديوان العالى ؛ القسمة العسكرية .

(١٩٩) نفسه : محكمة الباب العالى ، س ١٤٦ ، ص ٨٨٨ ، م ١٠٠٤ .

(٢٠٠) عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف ، المرجع السابق ، ص ٥٩،٦٠.

(٢٠١) Shaw , The Financial, p.58.

(٢٠٢) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية الفيوم رقم ٢٢٩١ .

(٢٠٣) نفسه : محكمة القسمة العسكرية ، س ٩١ ، ص ١٠٤ ، ١٠٥ ، م ١١٨ .

وفى مقابل قيام القضاة بهذه الأعمال يحصلون على مبالغ مالية ، كعائد لـــهم ضمـــن العوائــد المقررة للحكام ، كما تخصص لهم أجزاء من أراضى الرزق الإحباسية للانتفاع بها ، كما تخصص لـــهم أجزاء من أراضى الأوسية للانتفاع بدخلها.(٢٠٤) وثمة مصدر آخــر لدخـل القضــاة وهــو اســتئجار الأراضى الزراعية ؛ حيث شارك القاضى إبراهيم الأمير رضوان فى استئجار ثلــث أراضـــى غمـــازة الكبرى وثلث أراضى الحى. (٢٠٥).

وتفيدنا الوثائق بقيام بعض القضاة بالتزام الأراضى الزراعية ، كما فى حالة القـــاضى محمــد أفندى قاضى منفلوط الذى التزم حصة قدرها قيراط واحد فى إحدى قرى الأشـــمونين (٢٠٦) ، والـــتزم القاضى عيسى بن هيكل بمفرده كامل قرية منشاة الحاج بالبهنساوية عام ١٠٦٩هـــــ / ١٦٥٨م. (٢٠٧) ومن خلال العرض السابق يتضح دور القضاة فى ضبط أوضاع الالتزام القانونيـــة ممـــا ســـاعد علـــى استقرار الإدارة فيما يتعلق بالالتزام فى ريف الصعيد.

رابعاً : إشراف الوالى على الالتزام :

والوالى هو نائب السلطان فى ولاية مصر وهو الحاكم فيها ، وكان يسكن فى سرايا بالقلعـــة ، وتلقبه الوثائق بالوزير المكرم والمعظم والمشير المفخم والمحترم (٢٠٨). وكـــان للوالـــى اختصاصـــات هامة؛ حيث يختم تقاسيط الالتزام التى يصدرها ديوان الروزنامة للملتزمين ويمكنـــون بواســـطتها مـــن حصص التزامهم (٢٠٩)، وكان عليه جمع الميرى وإرسال الخزينة إلى الســـلطان (٢١٠). وقــد أعطـــى قانون نامة للوالى صلاحيات هامة خصوصاً فيما يتعلق بالأموال السلطانية؛ حيث أمر الوالـــى بمعاقبـــة المهملين فى إصلاح الجسور وجرفها مما قد يؤدى إلى تشرّق فى بعض الأراضى ، وفى نفس الوقـــت أشار قانون نامة إلى مكافأة من يؤدى الخدمات السلطانية التى عهد إليه بها ، كما أمر الوالى بضـــرورة تقديم العون للكشاف إذا طلبوا منه ذلك (٢١١).

---

(٢٠٤) عبد الرازق عيسى : المرجع السابق ، ص ٢٦٦ ، ٢٦٧ .

(٢٠٥) دار الوثائق : محكمة الصالحية النجمية ، س ٤٨١ ، ص ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، م ٩٣٤ .

(٢٠٦) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية الأشمونين رقم ٢٢٦٤ .

(٢٠٧) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٢، وللمزيد من المعلومات عن التزام القضاة انظر: الفصـــل الثالث من هذه الدراسة.

(٢٠٨) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨.

(٢٠٩) نفسه : التزام عرائض عليها أوامر، وثائق مفردة، وثيقة رقم ١ ، ٢.

(٢١٠) دار الوثائق : سجلات الديوان العالى ، س ٢ ، ص ٢ .

(٢١١) قانون نامة : المصدر السابق ، ص ٣١ .

وكان الوالى يحرص دائماً على الاحتفال بفتح سد الخليج إشعاراً للملتزمين الذين كانوا يحضرون هذا الاحتفال بأن أرض مصر سوف تروى جميعها ، وعليهم التعهد بسداد خراج الأرض ، ويسجل ذلك رسمياً فى حجة الاحتفال بوفاء النيل ، كما كان من اختصاصه النظر فى النزاع بين الملتزمين ، أو بين الملتزمين والأهالى ، أو بين أهالى القرى المتجاورة (٢١٢). وإذا عجز الخولة المكلفون بجرف الجسور ، وتعذر تدبير المال اللازم لذلك يرفع الأمر إلى الوالى ، وإذا تقاعس الملتزمون عن المساعدة فى عمليات الجرف " عرض ذلك على المسامع العالية " أى أن الوالى هو الذى كان ينظر فى الأمر (٢١٣).

وينظر الوالى كذلك فى النزاع فى أموال الخراج طبقاً لحدود الولاية العامة بحكم نيابته عن السلطان ، (٢١٤) كما كان لبعض الولاة دور هام فى تخفيف الأعباء عن الفلاحين، ومن هؤلاء الولاة محمد باشا – مبطل الطلبة – والذى رتب على القرى مرتبات بغير ظلم بل بغاية الإنصاف ، حين جعل على كل ناحية ما يناسبها من المغارم كالجرافة وتوابعها ، وخفّض العوائد على النواحى التى لا تستطيع تأديتها لفقر أهلها ، وعدم قدرتهم على دفعها ، وسجل ذلك فى دفاتر وأرسلها إلى الأقاليم. (٢١٥).

وحدثت زيادة كبيرة فى إيرادات ضريبة الأرض خلال القرن الحادى عشر الهجرى / السابع عشر الميلادى نتيجة جهود الولاة الأقوياء الذين حكموا مصر منذ منتصف القرن السابع عشر ، وأدى ذلك إلى زيادة فى الضريبة نتيجة زيادة الخصوبة فى الأرض. (٢١٦) وفى المقابل كان هناك بعض الولاة الضعاف الذين وصل ضعفهم إلى أن سيطر العسكر على أمور البلاد ، وقد حدث ذلك فى عصر الوالى مصطفى باشا ١٦١٨م ، ويذكر أن فى زمنه " صار العسكر هم الذين يولون المناصب بمعرفتهم وصاروا يتقلون على الملتزمين ويأخذون كل قرية أعجبتهم من يد ملتزمها بالقهر والغلبة " ، ولذلك تدخل السلطان وقام بعزله (٢١٧).

ويتدخل الباشا – أحياناً – فى اختيار الملتزمين خاصة إذا كان بعضهم قد استبعد لظلمه ، ويطلب من الملتزمين الجدد تجنب الظلم وحبس الفلاحين دون ذنب ، ويراقبهم من خلال عيونه ليتأكد

---

(٢١٢) عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف ، المرجع السابق ، ص ٦٧ ، ٦٨ .

(٢١٣) دار الوثائق : عين ٥٩ مخزن ١ تركى دفتر الجسور السلطانية بالوجه القبلى رقم ٧٨٥ .

(٢١٤) محمد بن أبى السرور البكرى : النزهة الزهية ، المصدر السابق ، ص ٥٥ ، ٥٦.

(٢١٥) نفسه : ص ١٨٩.

(٢١٦) Shaw , The Finacial , P. 68.

(٢١٧) محمد بن أبى السرور البكرى : الروضة المأنوسة فى أخبار مصر المحروسة ، تحقيق عبد الرازق عيسى، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة : ١٩٩٧ ، ص ١٢٢ .

من عدلهم. [٢١٨] ويذكر الجبرتى حادثة قتل أحد الكشاف والذى كان ملتزما وقتله اثنان من مماليكـــه ، فحضر الوالى " فلم يزل حتى قبض عليهما وقتلهما " [٢١٩]. ويدل ذلك على الحزم من الوالى حيال مـــا يحدث من إخلال بالأمن فيما يتعلق بالالتزام.

وكان للريف أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة للوالى ؛ حيث كان يحصل على أرباح طائلـــة مـــن وراء بيع الالتزامات أو إسقاطها ، فقد كان يحصل على الحلوان وخاصة فى فترة الأوبئة حيـــث كـــان يعاد طرح الالتزامات أكثر من مرة. [٢٢٠] ويعد التزام الأراضى الزراعية أحد أهم الأنشطة الاقتصاديـة التى كانت تدر على الولاة دخولا كبيرة ، فكانت لهم التزامات عديدة ؛ من ذلك التزام خسرو باشا والـــى مصر عدة التزامات فى ولايتى البهنساوية والأشمونين ، كما التزم كـــامل أراضـــى مســـتجدة ، [٢٢١] وأوقف بعضهم رزقا إحباسية مثل حسين باشـــا ؛ حيـــث أوقـــف ناحيـــة الإخصـــاص علـــى المدينـــة المنورة[٢٢٢].

وعلى أية حال كانت تلك أهم النواحى التى أولاها الولاة اهتماما فى الريف، وبضعـــف الـــولاة فقد هذا المنصب فاعليته – إلى حد ما – ومما ساعد على ذلك الصراعات بين البيوتات المملوكية ، ولـذا فإن الوالى أصبح مجرد مراقب مالى ليس لأوامره – فى أحيان كثيرة– أهمية لسطوة الأمراء الممـــاليك الذين أصبح فى يدهم عزله [٢٢٣].

ومن خلال ما سبق عرضه يمكن القول إن نظام الالتزام وجد له نظام إدارى ومالى وقضـــائى كفل له انتظامه فيما يتعلق بزراعة الأرض وجباية ضرائبها ، كما وجد له إشراف من جانب الباشا علـــى هذا الجهاز الإدارى أدى إلى قيام فئات الملتزمين بكافة شرائحها بدورها فى الالتزام.

---

(٢١٨) عراقى يوسف : المرجع السابق ، ٢٢٨ .

(٢١٩) الجبرتى : المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ٢٠ .

(٢٢٠) عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف ، المرجع السابق ، ص ٦٩

(٢٢١) دار الوثائق : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(٢٢٢) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠٠ .

(٢٢٣) عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف ، المرجع السابق ، ص ٧٠ .





الفصل الثالث

فئات الملتزمين

تمهيـــد.

١- العسكريون والمماليك:

أ – طائفة المستحفظان.

ب – طائفة العَزَبان.

جـ – طائفة التفنكجيان.

ء – طائفة الجراكسة.

هـ – طائفة المتفرقة.

و – طائفة الجاويشان.

ز – طائفة الجمليان.

ح – المماليك.

٢- العربان.

٣- العلماء.

٤- الأشراف وأرباب السجاجيد.

٥- التجار.

٦- النساء.

٧- فئات أخرى.



تمهيد :

باستقرار نظام الالتزام فى ريف الصعيد ، بدأت فئات الملتزمين تقوم بدورها فى التزامات الأراضى الزراعية ، وشاركت فئات عدة فى الالتزام كالعسكريين والمماليك والعربان والعلماء والأشراف وأرباب السجاجيد ، ثم دخل التجار ميدان الالتزام ، وكذلك النساء ، إلى جانب بعض الفئات الأخرى كالخدم والرقيق، ولتوضيح هذه الفئات والدور الذى قامت به كل فئة منها سوف نعالجها بالتفصيل فيما يلى :

١- العسكريون والمماليك :

شاركت هذه الفئة بكل طوائفها فى الالتزام منذ تطبيقه وتسجيله فى الدفاتر ، ونظراً لعظم الدور الذى قامت به آثرنا الحديث عن كل طائفة منها حتى نتعرف على دورها.

أ – طائفة المستحفظان :

كان أفراد هذه الطائفة إنكشارية مشاة ، وأتت إلى مصر مع السلطان سليم الأول وعرفت بطائفة السلطان ؛ لأنها كانت تمثل السلطة العثمانية فى الولاية [١] ، ولعبت دوراً هاماً منذ عام ١٠٨٧هـ / ١٦٧٦م ، وازداد دورها بظهور كوجك محمد الذى جعل من نفسه زعيماً لهذه الطائفة [٢] ، وسيطر أفرادها على الالتزامات المربحة [٣] ؛ من ذلك التزم قانصوه عبد الله مستحفظات كامل قرية منيل السلطان بالأطفيحية ١٠٦٨هـ / ١٦٧٥م [٤] ، ونفس القرية نجدها فى التزام أحد أفراد هذه الطائفة عام ١١٢١هـ / ١٧٠٩م ، [٥] كما كان محمد أفندى كاشف كبير مستحفظات ملتزماً كامل مال حماية قرية سعلاق بالأسيوطية [٦].

وشارك المستحفظات بعضهم البعض فى الالتزامات ؛ فنجد اشتراك اثنين منهم فى

---

(١) عبد الكريم رافق : المرجع السابق ، ص ١٤٥؛ ولقد أشاد أحد الرحالة الفرنسيين بأفراد هذه الطائفة وتنظيمهم وتسليحهم الجيد فى القرن السابع عشر. انظر:

De Monconys, Voyage en Egypte, 1646 – 1647, Le Caire, IFAO, 1973, P. 152.

(٢) Holt.P.M., The Pattern of Egyptian Political History From 1517 to 1798,p.85 in Political and Social Change in Modern Egypt, London , 1968.

(٣) عبد الكريم رافق : المرجع السابق ص ١٤٥ .

(٤) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠١ .

(٥) نفسه : عين ٣ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٧٠ .

(٦) نفسه : عين ٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٠٢ .

التزام قرية بللوط بولاية المنفلوطية [٧] ، ووصلت مشاركتهم لبعضهم أن اشترك تسعة منهم فى التزام قرية واحدة [٨]. كما اشترك أحد عشر ملتزماً من طائفة المستحفظان فى قرية جزيرة الواسطى. [٩]

وتداول أفراد هذه الطائفة الالتزامات فيما بينهم عن طريق الإسقاط ؛ حيث أسقط الأمير أحمد كتخدا مستحفظان سابقاً حقه لكل من الأمير قاسم بن سليمان مستحفظان وحسين بن عبد الله مستحفظان فى جميع الحصة التى قدرها النصف (١٢ قيراطاً) فى ناحية بنى مزار بولاية جرجا ,بدون مقابل ١١٤١هـ / ١٧٢٨م. [١٠] وإسقاط الحصة بدون مقابل يدل على تداخل مصالح الملتزمين من هذا الطائفة.

وقد يحدث الإسقاط من المستحفظان خارج طائفتهم ؛ حيث أسقط الأمير عثمان باش جاويش رئيس الجاويشية — وكان من المستحفظان — للأمير ذى الفقار بك أمير الحاج المصرى جميع الحصة التى قدرها الثمن (ثلاثة قراريط) فى أراضى ناحية أمانة سوهاج وقف الدشيشة الكبرى بحلوان قدره خمسة أكياس مصرية ديوانى [١١].

وقد يسقط المستحفظان حصص موكليهم داخل طائفتهم ؛ من ذلك إسقاط الأمير حسن أفندى بن عبد الله مستحفظان حق موكليه على وحسن ومحمد عبد الله — وكانوا تابعيه — للأمير يوسف أفندى بن عبد الله مستحفظان جميع الحصة التى قدرها قريطان وثلثا قيراط فى ناحية بنى حدير بالأطفيحية ، وجميع الحصة التى قدرها قيراطان وثلث بولاية البهنساوية بحلوان قدرها ١٣٥٠٠٠ نصف فضة [١٢].

ولم تكن العلاقات جامدة بين طائفة المستحفظان وغيرها من الفرق العسكرية فى مجال الالتزامات الزراعية ، بل نجد العلاقات واضحة بينها ؛ حيث كان مصطفى جوربجى مستحفظان وكيلا على إبراهيم عبد الله كتخدا عزبان [١٣] ، وكذلك على إبراهيم عبد الله تابع مصطفى جوربجى نفسه ،

---

(٧) دار الوثائق: عين ٤ مخزن ١ تركى، دفتر التزام رقم ٩٠٢ .

(٨) نفسه.

(٩) دار الوثائق : عين ٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٠٣ .

(١٠) نفسه : سجلات إسقاط القرى، س١ ، ص ٧ ، م ٢٣ .

(١١) نفسه : ص ٧ ، م ٢١.

(١٢) نفسه : سجلات إسقاط القرى، س٣ ، ص ١٨ ، م ٥٠.

(١٣) طائفة العزبان : إحدى الفرق العسكرية وأفرادها مشاة نالسوا الإنكشارية ، رافق : المرجع السابق، ص ١٤٥.

وأسقط حقهما للحاج مصطفى أوده باشى [١٤] مستحفظان فى كامل أراضى ناحية دمشقين بولاية الفيوم، عن حلوان ذلك وقدره من الدنانير الذهب الزنجرلى [١٥] ستمائة واثنان سنة ١١٤٥هـ / ١٧٣٢م. [١٦]

وحدث تداول للالتزامات بين طائفة المستحفظان وطائفة المتفرقة ؛ حيث أسقط الأمير الحاج عمر جوربجى أمير طائفة مستحفظان بولايته الشرعية على ابنه عبد الله جلبى القاصر للأمير أحمد جلبى أمير طائفة المتفرقة جميع الحصة التى قدرها السدس (أربعة قراريط) فى كامل أراضى ناحية عربى القبلى وكفر منهقيك بولاية الأشمونين عن حلوان قدره خمسون ألف نصف فضة ديوانى. [١٧] وكان التفاعل بين الفرق العسكرية واضحاً ؛ حيث عاد الأمير أحمد جلبى أمير طائفة المتفرقة وأسقط الحصة السابقة التى التزمها من الحاج عمر جوربجى أمير طائفة مستحفظان ، وأضيف إليها ستة قراريط من نفس أشمونين ، وبالتالى ارتفع الحلوان إلى مائة ألف نصف فضة ديوانى [١٨].

وشمل تداول الالتزامات كذلك طائفة التفنكجيان ؛ حيث اشترك أحد أفراد طائفة مستحفظان مع أحد أفراد طائفة تفنكجيان فى التزام مال حماية قرية بكاملها [١٩]. ولم يقتصر تداول الالتزامات بين المستحفظان مع غيرها من الفرق العسكرية ؛ بل اتسع نطاق التداول وشمل فئات الملتزمين الأخرى ؛ حيث أسقط الأمير مصطفى بن عبد الله مستحفظان – بولايته الشرعية على محمد زاده مرقوقة – لشيخ العرب عبد الله بن شيخ العرب عيسى كامل أراضى ناحية جزيرة العنبرية بولاية جرجا فى مقابل حلوان قدره مائة ألف نصف فضة ديوانى [٢٠]. كما اشترك أربعة ملتزمين من طائفة مستحفظان مع خمسة ملتزمين من مشايخ العربان فى التزام قرية فرشوط [٢١] ، وهذا يدل على العلاقات الوثيقة التى ربطت طائفة المستحفظان من الملتزمين بالعربان الملتزمين من خلال المشاركة فى حصص التزام

---

(١٤) أوده باشى : تحريف للفظ أوضه باشى وكان يرأس إحدى فرق الإنكشارية ، وكانوا يقيمون فى غرفة أو قاعة كبيرة (أوضة)، رافق : ص ٢٨٤؛ ليلى عبد اللطيف : الإدارة، ص ١٩٢.

(١٥) الزنجرلى : وكان من العملات السائدة فى العصر العثمانى.

(١٦) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى ، س ٣ ، ص ٤٤ ، م ١٢١.

(١٧) دار الوثائق : سجلات الديوان العالى ، س١ ، ص ٦٧ ، م ١٣٥.

(١٨) نفسه : ص ٦٩ ، م ١٣٨.

(١٩) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠٠ .

(٢٠) نفسه : سجلات اسقاط القرى ، س ٢ ، ص ٩٨ ، م ٢٦٦ .

(٢١) نفسه : عين ٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٠٢ .

واحدة ، ويدل كذلك على نفوذ المستحفظان فى مجال الالتزام بوصوله لفرشوط بجنوب الصعيد [٢٢] .

وإلى جانب ذلك حدث تداول للالتزامات ما بين المستحفظان والسادة الأشراف ؛ حيث أجر الأمير يحيى أوده باشى مستحفظان للسيد الشريف حسين قيراطين فى أراضى ناحية برُدونة [٢٣] بولاية البهنساوية بحلوان قدره تسعة عشر ألف نصف فضة لمدة سنة ١١٤١هـ / ١٧٢٨م، وكانت الأجرة خمس آلاف نصف فضة، أى إن الحلوان مع الأجرة أربعة وعشرون ألف نصف فضة.[٢٤] واتسعت دائرة مشاركة الملتزمين المستحفظان فشملت النساء بعد دخولهن هذا الميدان؛ حيث شارك أحد أفراد طائفة المستحفظان نفيسة خاتون فى التزام أراضى كفر حرام بالأشمونين وكانت حصة الالتزام عشرة قراريط التزم كل منهما خمسة قراريط منها[٢٥]. ومع تفتت الالتزامات فى نهايات القرن الثامن عشر وبدايات التاسع عشر اشترك ثلاثة عشر ملتزماً فى التزام قرية الركة بالأطفيحية ، وكان منهم أربعة من طائفة المستحفظان التزموا تسعة قراريط ونصف قيراط.[٢٦] ورغم هذا التفتت نجد رجال هذه الطائفة يحتفظون بالتزام حصص كاملة؛ حيث التزم ثلاثة إخوة من المستحفظان ثلاثة قراريط فى قرية طهطا بولاية جرجا. [٢٧] وعلى أية حال ، لعبت طائفة المستحفظان دوراً كبيراً فى التزامات الأراضى الزراعية ، وكان هناك حراكا وتبادلا لهذه الالتزامات بالإسقاط أو التأجير داخل الطائفة حيناً وخارجها حيناً آخر مع فئات الملتزمين العسكريين من ناحية ، وغيرهم من الملتزمين من الأهالى من ناحية أخرى.

ب- طائفة العَزَبان:

دخلت هذه الطائفة مجال الالتزام منذ بداية تسجيله؛ حيث سجل الدفتر الأول دخول هذه الفئة هذا الميدان ؛ فقد التزم مصطفى أغا عزّبان كامل قرية الغابة الكبرى بولاية الفيوم ١٠٦٩هـ/١٦٥٨م[٢٨] ونفس القرية كانت فى عهدة (التزام) أحمد كتخدا عزبان بحق ١٢ قيراطاً ،

---

(٢٢) نشأت علاقات وثيقة بين العربان ورجال الأوجاقات العسكرية فى مجال الالتزامات الزراعية فى معظم ولايات الصعيد عن هذه العلاقة انظر: عراقى يوسف : المرجع السابق: ص ٣٢٧.

(٢٣) بردونة : من القرى القديمة ، وتميزت ببردونة الأشراف وتتبع حاليا بلى مزار بالمنيا ، القاموس الجغرافى القسم الثانى، جـ٣، ٢١٥ص.

(٢٤) دار الوثائق : سجلات اسقاط القرى ، س١، ص١٨ ، م٦٧.

(٢٥) نفسه : عين ١٨ مخزن ١٨ تركى دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٨٩.

(٢٦) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركى ١ دفتر التزام رقم ١٠٢٧.

(٢٧) نفسه : عين ٧ مخزن اتركى دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٨٥.

(٢٨) دار الوثائق : عين ٧ مخزن اتركى دفتر التزام رقم ٧٩٢.

ومصطفى جوربجى تابع أحمد كتخدا عزبان ١٢ قيراطا عام ١١٢١هـ/١٧٠٩م.[٢٩] واحتفظ أفراد هذه الطائفة بالتزام هذه القرية أيضا عام ١١٤٠هـ/١٧٢٧م، ولكن بزيادة اثنين من العزبان أيضا.[٣٠] وفى عام ١١٧٤هـ/١٧٦٠م نجد احتفاظ أفراد طائفة عزبان بحصة قدرها عشرة قراريط وثلث قيراط فى نفس قرية الغابة الكبرى.[٣١] وهذا يدل على استقرار طائفة عزبان – إلى حد ما – فى الالتزام فى ولاية الفيوم .

وحدثت مشاركة بين العزبان والجراكسة فى الالتزام؛ حيث اشترك إبراهيم جوربجى عزبان مع حسن كاشف جركس فى التزام قرية الدوالطة بالبهنساوية؛ حيث التزم كل منهما اثنى عشر قيراطا.[٣٢] وشارك الملتزمون العزبان أمراء الحاج والأغوات المماليك فى التزام قرية منيل السلطان بالأطفيحية. [٣٣] وتداول الملتزمون العربان الالتزامات مع غيرهم من فئات الملتزمين بالتأجير؛ حيث أجر محمد أودة باشى عزبان جميع الحصة التى قدرها ستة قراريط فى كامل أراضى ناحية بنى حسن الأشراف بالمنفلوطية لشيخ العرب الحاج محمد الأسيوطى نظير مبلغ الحلوان وقدره ثلاثة أكياس فضة ديوانى، وذلك لمدة سنة واحدة خراجية [٣٤].

كما تداولوا الالتزامات مع البكوات المماليك من خلال الإسقاط ؛ حيث تشير سجلات المحاكم الشرعية لإسقاط مبكر من جانب أحد أفراد طائفة عزبان لأحد البكوات المماليك سنة ١٠٨٠هـ / ١٦٦٩م [٣٥].

وحدثت حالات إسقاط بين أمراء طائفة عزبان ؛ حيث أسقط الأمير يوسف كتخدا عزبان حالا للأمير عثمان كتخدا مستحفظان سابقا جميع الحصة التى قدرها النصف (اثنا عشر قيراطا) فى كامل أراضى ناحية الصف ومن الجزيرة المستجدة من زبد البحر التابعة لها بولاية أطفيح بحلوان قدره ستة أكياس ونصف فضة ديوانى. [٣٦]

---

(٢٩) نفسه : عين ٣ مخزن ١تركى دفتر التزام رقم ٨٧١.

(٣٠) دار الوثائق : عين ٤ مخزن ١تركى دفتر التزام رقم ٩٠٢.

(٣١) نفسه : عين ٧ مخزن ١تركى دفتر التزام رقم ٩٥١.

(٣٢) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(٣٣) نفسه : عين ١١ مخزن اتركى دفتر التزام رقم ١٠٠٢.

(٣٤) نفسه : سجلات إسقاط القرى س٣ ، ص ٥١ ، م٤١.

(٣٥) دار الوثائق : سجلات محكمة مصر القديمة ، س ١٠٤ ، ص ١٣٧٧ ، ١٣٧٨ ، م ١٥٨١.

(٣٦) نفسه : سجلات الإسقاط ، س٣ ، ص٢٢ ، م ٦٢.

وفى حالة وفاة أحد أفراد فرقة العَزّبان الملتزمين، قد يتم فرض الوصاية على أولاده من داخل الفرقة . وفى حالة الإسقاط لحصة التزامه قد تسقط لأحد العزبان أيضاً ؛ حيث توفى الأمير محمد جوربجى عزبان وكان الوصى الشرعى على ورثته أحد عتقائه وهو الأمير إسماعيل بن عبد الله عزبان الذى أسقط حقه بصفته الوصى الشرعى على الورثة وقبض مبلغ الحلوان عن ستة قراريط فى كامل أراضى ناحية أبجيج [37] بولاية الفيوم وسلم الحلوان للورثة [38].

وقد تداول العزبان الالتزامات مع عربان غزالة ؛ حيث أسقط الأمير حسن كتخدا طائفة عزبان حصته وقدرها النصف (اثنا عشر قيراطاً) فى كامل أراضى ناحية مِطْر طَارس. [39] بالفيوم للأمير حماد بن المرحوم الأمير عمر الجيزى أمير عربان غزالة من بداية سنة ١٠٧٩هـ / ١٦٦٨م ، والحلوان مائة ألف نصف فضة على مرحلتين على أن يكون له (حسن كتخدا عزبان) نصف ما زرع بها صيفاً ١٠٧٨هـ / ١٦٦٧م [40]. أى المشاركة فى خراج الحصة فى تلك السنة ويدل هذا على التفاعل بين العزبان والعربان الملتزمين.

وحدث تداول للالتزامات بين طائفة العَزّبان والملتزمين من التجار عقب دخولهم هذا الميدان ؛ حيث أسقط الأمير عثمان عبد الله عزبان حقه وحق موكله يوسف عبد الله عَزبان للخواجا الحاج أحمد المغربى ثمانية قراريط فى أراضى ناحية أبو صير دفنو بالفيوم ، وحلوان ذلك مائة واثنا عشر ونصف دينار ذهب بندقى [41]، أو ما يقابل ذلك ستة قناطير بن قنب أخضر يمانى مغربل واثنان وأربعون رطل ونصف وربع وثمن رطلاً [42] ، وهذا يوضح السهولة فى تداول الالتزامات بين الفئات المختلفة من ناحية والعَزّبان من ناحية أخرى.

---

(٣٧) أَبْجِيج : من القرى القديمة اسمها الأصلى ببيج فرْج بسكون الراء وتبع حالياً مركز الفيوم بالفيوم ، القاموس الجغرافى القسم الثانى ، جـ ٣ ، ص ٩٤.

(٣٨) دار الوثائق : سجلات الديوان العالى ، س١ ، ص٨٨ ، م ١٨٢.

(٣٩) مطِرْ طَارِس : من القرى القديمة وردت فى تاريخ ١٢٣٠هـ باسمها الحالى وتتبع مركز سنورس بالفيوم ، القاموس الجغرافى، القسم الثانى، جـ ٣ ، ص ١١٥.

(٤٠) دار الوثائق : محكمة الباب العالى ، س١٤٦ ، ص٢٨٨ ، م ١٠٠٤.

(٤١) البندقى : نقد ذهبى أجنبى انتشر فى مصر وسمى كذلك نسبة إلى مدينة البندقية التى بدأت ضربه حوالى ١٢٥٢م وأقبلت عليه بلاد الشرق لنقاوته . أحمد شلبى : المصدر السابق ، ص١٠٨ ، ١٠٩.

(٤٢) دار الوثائق : سجلات اسقاط القرى ، س٢ ، ص٨٣ ، ٨٤ ، م ٢٣٦.

جـ – طائفة التفنكجيان :

كان أفرادها من حملة البنادق الفرسان الذين اشتركوا مع السلطان سليم فى فتح مصر ، وأسهموا فى توطيد السلطة العثمانية فى الأقاليم بعد ذلك [٤٣] ، وكان لهذه الطائفة دور هام فى الالتزامات ؛ فقد سجل الدفتر الأول التزام هذه الطائفة ؛ حيث التزم مصطفى عبد الله تفنكجيان كامل قرية بنى حصيب بالأشمونين ١٠٦٩هـ / ١٦٥٨م [٤٤] ، كما التزم مصطفى أغا تفنكجيان كامل قرية غوبة [٤٥]. والتزم على عبد الله تفنكجيان قرية الشواشنة بالفيوم [٤٦]، كما كانت قرية بنى عفان فى التزام مصطفى عبد الله جوربجى تفنكجيان. [٤٧]

وشارك الملتزمون من التفنكجيان فئات الملتزمين العسكريين الآخرين ؛ حيث اشترك اثنان من التفنكجيان فى التزام خمسة قراريط ، والتزم معهم ثلاثة قراريط فى نفس القرية أحد الملتزمين من العَزَبان ، وشاركهم أحد العلماء فى التزام عشرة قراريط فى قرية بنى حصيب. [٤٨]

وتداول الملتزمون التفنكجيان الالتزامات مع الملتزمين المستحفظان من خلال ولاية أحد التفنكجيان على أحد المتفرقة ؛ حيث أسقط الأمير محمد جوربجى تفنكجيان بولايته الشرعية على مصطفى أحمد من المتفرقة للحاج مصطفى أوده باشى مستحفظان جميع الحصة التى قدرها أربعة قراريط فى ناحية الغنامنة بالمنفلوطية فى سنة ١١٤٤هـ / ١٧٣١م عن حلوان قدره خمسون ألف نصف فضة [٤٩] ، وهذا يدل على سهولة تداول الالتزامات بين الفرق العسكرية.

والتزم التفنكجيان بمشاركة الملتزمين العَزَبان والجراكسة والمستحفظان قرية بنى حصيب، وشاركهم اثنان من أتباع البكوات المماليك [٥٠] ، وينهض ذلك دليلاً على ضلوع الملتزمين من العسكريين ومشاركتهم لبعضهم البعض رغم اختلاف فرقهم العسكرية.

---

(٤٣) عبد الكريم رافق : المرجع السابق ، ص ١٤٥.

(٤٤) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ اتركى دفتر التزام رقم ٧٩٢.

(٤٥) نفسه.

(٤٦) نفسه : عين١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠٠.

(٤٧) نفسه.

(٤٨) نفسه : عين ٣ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٧١ .

(٤٩) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى، س٣ ، ص٦١ ، م ١٦٩.

(٥٠) نفسه : عين ٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٠٢.

واشترك الملتزمون التفنكجيان مع الملتزمين الجاويشان فى التزام حصة واحدة اثنا عشر قيراطاً ، وشاركهم المماليك فى بقية الحصة [(٥١)]. واتسعت دائرة مشاركة التفنكجيان لفئات الملتزمين الأخرى ؛ حيث أسقط الزينى مصطفى من طائفة التفنكجيان – الوكيل الشرعى على كل من حمزة أحمد جمليان [(٥٢)] ومحمد أحمد جمليان – لشهاب الدين بن غرس الدين حصة قدرها قيراط واحد فى كامل أراضى ناحية إتقاق بولاية البهنساوية ، ثم عاد الزينى مصطفى واستأجرها سنة واحدة ١١٥٤هـ / ١٧٤١م بإيجار قدره ألفان وخمسمائة واثنان نصف فضة [(٥٣)] . وهذا دليل على تحول الالتزامات الزراعية إلى سلعة هدفها الأول التربح من ورائها.

والجدير بالذكر مشاركة الملتزمين من التفنكجيان للملتزمين من البكوات المماليك ؛ حيث اشترك مصطفى تفنكجيان مع قاسم بك كلٌ منهما بحق النصف كامل أراضى ناحية قلمشاه بولاية الفيوم[(٥٤)]، وشارك خمسة من الملتزمين التفنكجيان بستة قراريط وثلثى قيراط فى قرية بنى حصيب ، وبقية الحصة التزمها الأغوات والبكوات المماليك. [(٥٥)] وتقابلنا حصص التزام ضئيلة للملتزمين التفنكجيان ؛ حيث التزم أحد أفراد هذه الطائفة نصف قيراط فى قرية إتقاق بالبهنساوية ، وكان واحداً من ثمانية وعشرين ملتزماً ، وذلك سنة ١٢٠٣هـ / ١٧٨٨م عندما وصل تفتت الالتزام منتهاه. [(٥٦)]

وإلى جانب ذلك تداول التفنكجيان الالتزامات مع التجار بعد دخول هذه الفئة ميدان الالتزام ؛ حيث أسقط الأمير محمد بن عبد الله من طائفة تفنكجيان للخواجا التاجر على من طائفة الجمليان من أعيان تجار البن جميع الحصة التى قدرها خمسة قراريط فى ناحية بنى حصيب بحلوان قدره ثلاثة وستون ألفاً ومائتان واثنان وثمانون نصف فضة [(٥٧)]، وعاد التاجر وأجرها إلى الأمير محمد تفنكجيان[(٥٨)] . وهكذا لعبت طائفة التفنكجيان دوراً هاماً فى الالتزام.

---

(٥١) نفسه : دفتر التزام رقم ٩٠٠.

(٥٢) الجمليان : إحدى الفرق العسكرية ، وأطلق عليها هذا الإسم لأن أفرادها استخدموا الجمال.

Shaw, Ottaman Egypt in Eighteenth Century , Harvard, 1962, P.196.

(٥٣) دار الوثائق : سجلات الديوان العالى ، س١ ، ص ٧٧ ، ٧٨ ، م ١٥٩.

(٥٤) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠٠.

(٥٥) نفسه : عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥١.

(٥٦) نفسه : عين ١١ مخزن ١تركى دفتر التزام رقم ١٠٠١.

(٥٧) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى ، س ٣ ، ص ٤٠ ، م ١١٠.

(٥٨) نفسه : ص ٤١ ، م ١١١.

د – طائفة الجراكسة :

وأفرادها من المماليك الفرسان ، وعهد إليها توطيد الأمن فى الأقاليم ومراقبة زراعة الأراضى والمحافظة على شبكات الرى وتوزيع المياه (٥٩) . ونتيجة لقرب هذه الطائفة من الريف وقيامها بهذا الدور، فقد اضطلعت بالتزام الأراضى الزراعية ؛ حيث التزم الأمير مصطفى على من أمراء الجراكسة نصف ناحيتين بالأشمونين عام ١٠٨٦هـ / ١٦٧٥م (٦٠). والتزم أحد الجراكسة ستة قراريط وعشرة أسهم فى كامل أراضى ناحية البرمبل بالأطفيحية (٦١) ، والتزم أحد أمراء الجراكسة نصف قرية منشاة الحاج بالبهنساوية. (٦٢)

كما التزموا كامل قرية سفط أبو حرج بالبهنساوية أيضاً (٦٣) ، والتزم أحد أفراد هذه الطائفة قيراطاً واحداً ونصف قيراط فى مال حماية وقف الدشيشة الكبرى (٦٤) بولاية جرجا . وشارك الملتزمون من طائفة الجراكسة فئات الملتزمين من الأشراف فى التزام قرية المنصورة بولاية الفيوم (٦٥). كما شاركت هذه الطائفة المماليك الملتزمين فى كامل قرية منشاة أخميم بولاية جرجا (٦٦). ورغم تفتت الالتزامات الشديد فى ١٢١٥هـ / ١٨٠٠م نجد حسن كاشف جراكسة يحتفظ بمفرده بالتزام قرية كفور صول بكاملها (٦٧).

وتداول أفراد هذه الطائفة من الأمراء الملتزمين الالتزامات مع طوائف الملتزمين العسكريين الآخرين ؛ حيث أسقط الأمير على من طائفة الجراكسة – وكان تابعاً للأمير عثمان أغا مستحفظان – حقه وحق موكليه لعبد الله تابع نفيسة خاتون معتوقة الأمير على جوربجى جراكسة فى أربعة قراريط

---

(٥٩) عبد الكريم رافق : المرجع السابق ، ص ١٤٥.

(٦٠) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠٠.

(٦١) دار الوثائق : عين ١٨ مخزن ١٨ تركى دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٩٠.

(٦٢) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠٠.

(٦٣) نفسه : عين ١٨ مخزن ١٨ تركى دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٩٠.

(٦٤) نفسه : دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٨٨.

(٦٥) نفسه : دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٩٠.

(٦٦) نفسه.

(٦٧) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

فى قرية منشاة الأمرا بالبهنساوية (٦٨) ، وهذا مؤشر بتداخل مصالح الملتزمين العسكريين مـــن خــلال تداول الالتزامات فيما بينهم.

ومهما يكن من أمر فإن الملتزمين من طائفة الجراكسة قد لعبـــوا دوراً واضحـــاً فـــى مجــال الالتزام.

هــ – طائفة المتفرقة :

شكل أفرادها الحرس الخاص للباشا (٦٩) ، ولم يرد ذكر هذه الطائفة فى قانون نامـــة مصـــر. وكان من مهامها حماية الحبوب أثناء جمعها وتخزينها وتوصيلها للنيل كذلك حماية جـــامعى الضرائــب المتأخرة (٧٠).

وكان المماليك عصب هذه الفرقة التى كونها العثمانيون عـــام ١٥٥٤م (٧١) ، وشـــاركت هــذه الطائفة فى الالتزام ؛ حيث أجر الأمير محمد من أمراء المتفرقة حصة التزامه لأهالى الناحية كل فـــدان شريفان (٧٢) اثنان وعشرة أنصاف (٧٣). كما أجر الأمير قاسم من أمراء المتفرقة وملتزم ناحيـــة جبلـــة بالفيوم لشيخ البلد لمدة سنة ، وحلوان ذلك ثلاثة عشر ألف نصف على قسطين متساويين (٧٤). ويتضـــح من ذلك مشاركة طائفة المتفرقة فى الالتزام ولكن بحجم أقل من الفئات الأخرى من العسكريين.

و – طائفة الجاويشان :

واستخدم أفراد هذه الطائفة كرسل لإبلاغ الأوامر والمـــهمات ، وكجبـــاة فـــى الأقـــاليم. (٧٥) وشاركت هذه الطائفة فى الالتزامات ؛ حيث التزم أحد أفرادها نصف قرية سنورس بـــالفيوم، (٧٦) كمـــا

---

(٦٨) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى ، س ٢٤ مكرر ، ص ١٨١.

(٦٩) عبد الكريم رافق : المرجع السابق ، ص ١٤٦ .

(٧٠) Shaw, The Financial , P.81.

(٧١) محمد بن أبى السرور : النزهة الزهيه : المصدر السابق ، ص ١٢.

(٧٢) الشريفى : نوع من العملة التركية وكان أعلى قيمة من الريال الحجر والريال الكلب . أحمـــد شـــلبى : المصـــدر السابق، ص ١٠٨ ، ١٠٩.

(٧٣) دار الوثائق : محكمة الصالحية النجمية ، س ٤٨١ ، ص ٢٨٤ ، م ٩٣٠.

(٧٤) نفسه : ص ٢١٥ ، م ٧١٠.

(٧٥) عبد الكريم رافق : المرجع السابق ، ص ١٤٦.

(٧٦) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠٠.

التزم أحد أفرادها قيراطين فى قرية طحطا بولاية جرجا [٧٧]. ومما تجدر الإشارة إليه أننا لم نعثر على التزامات كثيرة لهذه الطائفة ، ويتفق هذا مع ما أشار إليه أحد الباحثين عن ندرة التزامات هذه الطائفة[٧٨]. وربما يرجع ذلك للضريبة التى كانوا يفرضونها على القرى حينما يصلون إليها وهى تذاكر جاويشان . وقد وصلت هذه الطائفة العسكرية إلى درجة من الضعف فى نهايات القرن الثامن عشر، وتدخل الباشا لمساعدتها عن طريق إضافة هذه الضريبة واعتبارها جزءً من الميرى [٧٩].

ز – طائفة الجمليان :

وكانت مهمة هذه الطائفة توطيد الأمن فى الأقاليم ومنع البدو من غزو المناطق الزراعية [٨٠]، وكانت مشاركة هذه الطائفة فى الالتزام نادرة ، وإن كان لها وجود ؛ حيث تشير الوثائق لإسقاط الأمير عبد الرحمن جوربجى جمليان حقه للأمير عبد الله أغا فى جميع الحصة التى قدرها ثلاثة قراريط فى كامل أراضى ناحية جزيرة الواكلية بولاية البهنساوية [٨١].

ح – المماليك :

كان المماليك أوضح الفئات التى التزمت الأراضى الزراعية ، حيث نجد الأمير قاسم بك التزم ولاية جرجا وأسيوط وأبريم وكانت كل واحدة منها منفصلة عن الأخرى ١٠٨٦هـ / ١٦٧٥م ، ويبدو أنه التزمها ثم عهد بنواحيها إلى ملتزمين من الباطن [٨٢] . والتزم بعضهم عدة قرى؛ حيث نجد الأمير محمد بك أبا الدهب يلتزم قرية طحطا وإقطاع الواسطى وغيرها كاملة أربعة وعشرين قيراطاً ، كما التزم واحداً وعشرين قيراطاً فى قرية برديس [٨٣].

وكانت قرية فرشوط ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م فى التزام محمد بك الألفى [٨٤] ، والتزم إبراهيم بك ٦ قراريط فى قرية منشاة الأمراء [٨٥] ، والتزم الألفى بك الصغير قرية بنى شقير وبنى حسن الأشراف بالمنفلوطية [٨٦] وقرية كوم الشقافة بولاية جرجا [٨٧] .

---

(٧٧) دار الوثائق : عين ١٨ مخزن ١٨ تركى دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٨٥.

(٧٨) عراقى يوسف : المرجع السابق ، ص ٣٢٢ ، ٣٢٣.

(٧٩) استيف : المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ٦٤.

(٨٠) عبد الكريم رافق : المرجع السابق ، ص ١٤٤.

(٨١) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى ، س ٢٣ ، ص ٢٠٦.

(٨٢) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠٠.

(٨٣) نفسه : عين ١١ مخزن اتركى دفتر التزام رقم ١٠٠١.

(٨٤) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٨.

=

ومن البكوات المماليك من ولى إمارة الحاج وكان له دور فى الالتزام ؛ حيث التزم يوسف بـــك قرية كوم المطروس بكاملها [(٨٨)]، والتزم على بك أمير الحاج ستة قراريط فى قريتـــى فرشـــوط وأولاد نجم ، وشاركه فى التزامها العربان من أبناء الشيخ همام يوسف [(٨٩)]. ولعب البكوات أمراء اللـــوا دوراً هاماً فى الالتزام ؛ فنجد ذا الفقار بك أميرلوا حاكم ولاية المنفلوطية يلتزم الواحات بكاملـــها [(٩٠)]. كمـــا التزم أحد البكوات من أمراء اللوا كل أراضى مستجدة [(٩١)] ، وتداول أمراء اللوا من المماليك الملـــتزمين الالتزامات مع الفئات الأخرى ؛ حيث أسقط عثمان بك أمير لوا للشيخ همام بن يوســـف قـــيراطين فـــى قرية شرق أخميم وتوابعها عام ١١٧٥هـــ / ١٧٦١م بحلوان قـــدره خمســـة وســـبعون ألـــف نصـــف فضة[(٩٢)]. كما تداولوا الالتزامات مع طائفة الجراكسة ؛ حيث أسقط أميراللوا قاسم بـــك للأمـــير حســـن كاشف كامل أراضى ناحية بنى على بولاية البهنساوية بحلوان قدره مائة ألف نصف فضة [(٩٣)].

وتداول أمراء اللوا الالتزامات مع التجار ؛ حيث استأجر الأمير مصطفـــى بـــك أمـــير اللـــوا الشريف السلطانى ناحية قاى والزربية بالبهنساوية من الخواجا الحاج قاسم الشرايبى بحلوان قدره مائـــة ألف نصف فضة [(٩٤)].

وشارك البكوات المماليك الأشراف فى بعض الالتزامات ؛ حيث التزم سليمان بك خمسة عشـــر قيراطاً فى قرية أسيوطية ، وشاركه فى التزامها السيد عمر مكرم نقيب الأشراف بأربعة قراريـــط [(٩٥)]. كما شارك البكوات المماليك النساء فى الالتزامات ؛ حيث التزم الأمير صالح بك خمسة قراريـــط فـــى

---

(٨٥) دار الوثائق : عين ١٨ مخزن ١٨ تركى دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٩٤.

(٨٦) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية المنفلوطية رقم ٢٢٦٥.

(٨٧) نفسه : عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر اترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧.

(٨٨) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٥.

(٨٩) نفسه : عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠١.

(٩٠) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٣.

(٩١) نفسه : عين١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠٢.

(٩٢) نفسه : سجلات الديوان العالى ، س ٢ ، ص ١١٢ ، م ١٥١.

(٩٣) نفسه : سجلات إسقاط القرى ، س ٢٧ ، ص ١٢.

(٩٤) نفسه : س ٣ ، ص ٤٧ ، م ١٢٨.

(٩٥) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٨.

ناحية أتليدم بالأشمونين ، والتزمت النساء بها ثلاثة قراريط وثلث قيراط [٩٦]. وحاز البكوات أمراء اللوا التزامات فى عدة نواحى بولاية جرجا [٩٧] ، مما يدل على امتداد نفوذهم إلى جنوب الصعيد.

ولعب الأغوات المماليك دوراً هاماً فى الالتزام ؛ حيث التزم فيروز أغا عبد الله واحداً وعشرين قيراطاً فى قرية نشاة الحاج وبرادة بالبهنساوية [٩٨] ، واستمرت نفس الحصة فى التزامهم حتى عام ١٢٠٣هـ / ١٧٨٨م [٩٩]، أى ما يقرب من ثمانية وعشرين عاماً منذ ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م. كما التزموا قرية الغابة الكبرى بالفيوم بحق اثنين وعشرين قيراطاً [١٠٠] ، والتزموا كامل قرية دلاص اللجُم بالبهنساوية [١٠١]، وثلاثة قراريط وثمانية عشر سهما فى قرية الصالحية بولاية الأطفيحية [١٠٢]. ومما تجدر الإشارة إليه سيطرة الأغوات فى نهايات القرن الثامن عشر على عدد كبير من الالتزامات مثل قرية أبسوج والبويرة وشرونة والبرانقة وملق العين وإقطاع الواسطى وأبو صير وأشمنت وغيرها بولاية الفيوم ، كما التزموا ناحية بنى سويف وبنى ماضى وبنى عدى وبنى جاد وبنى جلاد وبنى فزارة وغيرها بالبهنساوية ، وهذا ليس حصراً لالتزاماتهم ؛ لكن مثالاً لاتساع نفوذهم.

ومن أشهر هؤلاء الأغوات عنبر أغا وبشير أغا وسليمان أغا ومصطفى أغا وسرور أغا وجوهر أغا [١٠٣]. والملاحظ على هذه الشريحة تداولها الالتزامات مع معظم الفئات التى التزمت الأراضى الزراعية ؛ فنجدهم تداولوا الالتزامات داخل شريحة الأغوات ؛ من ذلك إسقاط الأمير موسى أغا حقه وحق تابعة للأمير على أغا فى حصة قدرها أربعة قراريط فى كامل أراضى ناحية غمازة الصغرى بالأطفيحية سنة ١٢٠٨هـ / ١٧٩٣م [١٠٤] بحلوان قدره مائتان وخمسة عشر

---

(٩٦) دار الوثائق : دفتر ترابيع ولاية الأشمونين رقم ٢٢٧٧.

(٩٧) نفسه : دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٨١.

(٩٨) نفسه : عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥١.

(٩٩) نفسه : عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠١.

(١٠٠) نفسه.

(١٠١) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(١٠٢) نفسه : عين ٢٢ مخزن ١ تركى دفتر قصر يد رقم ١٢٣٧ . وقصر اليد هى "تقاسيط الالتزام أطلقوا عليها هذا الاسم". انظر: الجبرتى: المصدر السابق، جزء ٧، ص ٦٣.

(١٠٣) دار الوثائق: عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠١.

(١٠٤) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى ، س٢٧ ، ص ٣٣.

ريالاً حجراً (١٠٥).

وشارك الملتزمون الأغوات الملتزمين من العلماء ؛ حيث التزم شهاب أغا ثلث قيراط في إحدى القرى وبقية القرية في التزام العلماء وتابعيهم (١٠٦) . كما شاركوا السادة الأشراف ؛ حيث التزم بشير أغا ثلاثة قراريط ، وشاركه الأشراف فيها (١٠٧) . وشارك الأغوات كذلك النساء ؛ حيث التزم بشير أغا مع فاطمة خاتون – وكان تابعها – قرية دشطوط (١٠٨) بالبهنساوية وأسقطاها إلى الأمير عبد الحميد جلبي بحلوان قدره مائة وواحد وخمسون ريالاً مصرياً (١٠٩).

ومع تفتت الالتزامات في نهايات القرن الثامن عشر اشترك واحد وثلاثون ملتزماً من الأغوات في التزام قرية إتقاق بالبهنساوية ، وكانت الأموال المقررة عليها ١٢٧ بارة فقط ، أي أنها ليست مغرية ليتكالب عليها هذا العدد من الأغوات الملتزمين (١١٠).

وتشير سجلات المحاكم الشرعية إلى أن الصوباشية (١١١) قاموا بالتزامات الأراضي الزراعية ؛ حيث ورد أن الصوباشي سليمان كان صوباشي مصر وحالياً ملتزم ناحية الصف بالأطفيحية سنة ١٠٨١هـ / ١٦٧٠م (١١٢).

وعلى أية حال وصل التكالب على الالتزامات مداه لدرجة قتل المماليك سيدهم ؛ حيث يذكر الجبرتي أن إسماعيل كاشف أبو الشراميط قتله مماليكه لتقصيره في حقهم وتصرفه في عدة التزامات

---

(١٠٥) الريال الحجر : نوع من العملة انتشر منذ الثلث الأول من القرن السادس عشر. أحمد شلبي : المصدر السابق، ص ١٠٨.

(١٠٦) دار الوثائق : عين ١١ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ١٠٠١.

(١٠٧) نفسه.

(١٠٨) دشطوط : من النواحي القديمة إسمها دشطوط الحرجة ثم اختصر إلى دشطوط وحالياً تتبع مركز ببا بني سويف، القاموس الجغرافي ، القسم الثاني ، جـ٣ ، ص ١٣٨.

(١٠٩) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى ، س ٢٨ ، ص ٨٤.

(١١٠) دار الوثائق : عين ١١ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ١٠٠١.

(١١١) الصوباشي : هو ضابط من ضباط الشرطة ، تعددت وظائفه بمرور الأيام في الدولة العثمانية ، فشغل منصب مدير الشئون البلدية تارة، وتارة أخرى كلف بتعمير المدن بعد الحرب ، كما حدث في إستانبول بعد أن فتحها السلطان محمد الفاتح ، وأول صوباشي هو أورخان بك بن عثمان. أنظر: قانون نامة مصر، المصدر السابق، ص ٤٧٤ وللمزيد من المعلومات عن الصوباشية أنظر: عبد الحميد حامد سليمان : تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة : ١٩٩٥، ص ٨٥ ، ٨٦.

(١١٢) دار الوثائق : محكمة مصر القديمة ، س ١٠٤ ص ٩٤ ، م ٢٢٠.

كتب تقسيطها بتمامها باسم زوجته ولم يكتب لهم منها شيئاً ، وبرروا موقفهم بأنهم لم يروا منـــه إلا الأذى ولم يفعل معهم خيراً ، كما قتلوا زوجته ، وكان عقابهم القتل (١١٣).

ومهما يكن من أمر ، فقد التزم العسكريون والمماليك معظم الالتزامات فـــى ريــف الصعيــد. وحتى تتضح الصورة بشكل أكبر قمنا بعمل إحصاء بفئات الملتزمين من العســكريين والممــاليك معــاً لتداخل هاتين الفئتين ؛ حيث كانت نسبة كبيرة من الممــاليك تنتمــى للفــرق العســكرية لــنرى حجــم مساهماتهم فى الالتزام فى كافة ولايات الصعيد.

جدول ١ / ٣

الـــــــولايـــة	إحصاء ١		٢		٣		٤		٥	
	١٠٦٩هـ عسكريون ومماليك	١٦٥٨م جملة ملتزمين	١١٢١هـ عسكريون ومماليك	١٧٠٩م جملة ملتزمين	١١٧٤هـ عسكريون ومماليك	١٧٦٠م جملة ملتزمين	١٢٠٣هـ عسكريون ومماليك	١٧٨٨م جملة ملتزمين	١٢١٦هـ عسكريون ومماليك	١٨٠١م جملة ملتزمين
جرجـــــا	١	١	١١٤	١٤٧	٢٤٤	٢٩٦	١٨٧	٢٩٤	١٣١	٢١٣
فيـــــوم	٥٩	٥٩	١٧٢	١٨١	٢٨٩	٣١٥	٣٩٨	٤٠٦	١٥٥	٢٦٠
بهنساويـــــة	٨٨	١٣١	٤٦٠	٥٤٥	٨٩٠	٩٤٤	١٥٣٩	١٦٢٦	٢٥٤	٥٠٠
أشمونيـــــن	٣٩	٤١	٩٩	١٧٣	٣١٠	٣١٩	٤٤٣	٤٦٥	١٤٥	٢٣٨
أقلام متفرقة	٨	١١	٢٧٦	٥٣٥	٥٣٢	٥٩٩	٥٦٠	٦٨٣	٣٦٣	٥٦٦
أراضى مستجدة	١	١	٥	٥	٤	٤	٣٢	٣٢	١	١
أطفيحيـــــة	٧	٧	١٢٢	١٢٨	٢١١	٢١١	٤٦٩	٤٨١	–	–
الواحـــــات	١	١	١	١	١	١	١	١	–	–
الجـــــملة	٢٠٥	٢٥٢	١٢٤٩	١٥١٥	٢٤٨١	٢٦٨٩	٣٦٢٩	٣٩٧٨	١٠٤٩	١٧٧٨
	(١١٤)		(١١٥)		(١١٦)		(١١٧)		(١١٨)	

---

(١١٣) الجبرتى : المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ٢٠.

(١١٤) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٢ ، ٧٩٣.

(١١٥) نفسه : عين ٣ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٧٠ ، ٨٧١.

(١١٦) نفسه : عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥٠ ، ٩٥١.

(١١٧) نفسه : عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠١ ، ١٠٠٢.

(١١٨) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨ ولم نعثر على لئات ملتزمين أطفيـــح والواحــات فــى الدفتر رقم ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠؛ حيث لم يشر إلى هاتين الولايتين.

من خلال الإحصاء رقم (١) نستخلص الحقائق الآتية :

كانت نسبة الملتزمين العسكريين والمماليك ٨١,٣% من جملة الملتزمين ١٦٥٨ - ١٦٦٠م ، والتزم العسكريون والمماليك كل ولاية جرجا [١١٩] والفيوم وأطفيح والواحات وأراضى مستجدة. وكانت نسبة الملتزمين العسكريين والمماليك فى ولاية البهنساوية ٦٧,٢% ، وهى أقل النسب [١٢٠].

الإحصاء الثانى ١١٢١هـ / ١٧٠٩م نستنتج منه ما يأتى :

وصلت نسبة العسكريين والمماليك إلى ٨٢,٤% بزيادة قدرها ١,١% عن الإحصاء السابق ، وسيطر العسكريون والمماليك على أراضى مستجدة والواحات بنسبة ١٠٠ % بينما كانت ولاية الأشمونين أقل نسبة ٥٧,٢% عسكريون ومماليك، وإجمالاً ازداد دور العسكريين والمماليك فى الالتزام عام ١٧٠٩م عن عام ١٦٥٨م. [١٢١]

الإحصاء الثالث ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م نخرج منه بما يأتى :

سيطر العسكريون والمماليك على معظم الالتزامات ، ووصلت نسبتهم إلى ٩٢,٣% ، بزيادة ٩,٩% عن عام ١٧٠٩م ، والتزم العسكريون والمماليك ولايات أطفيح والواحات وأراضى مستجدة بنسبة ١٠٠% ، فى الوقت الذى كانت ولاية جرجا أقل نسبة فى الملتزمين العسكريين والمماليك ٨٢,٤%.

وبصفة عامة استمر دور العسكريين والمماليك فى الازدياد عام ١٧٦٠م عن عام ١٧٠٩م[١٢٢].

الإحصاء الرابع ١٢٠٣هـ / ١٧٨٨م نستخلص منه ما يلى :

وصلت نسبة العسكريين والمماليك ٩١,٢% بانخفاض ١,١% عن عام ١٧٦٠م، فى الوقت الذى التزموا كل أراضى مستجدة والواحات بنسبة ١٠٠%، فى حين كانت ولاية جرجا أقل الولايات كما كانت فى الإحصاء السابق، ولكن بنسبة ٦٣,٦% أى بانخفاض ١٨,٨% [١٢٣].

---

(١١٩) بالنسبة لولاية جرجا لم نعثر فى دفتر التزام رقم ٧٩٢ على أى فئات ملتزمين سوى مصطفى بك أمير لواء، وذلك لأن الجزء الخاص بها مفقود فى هذا الدفتر.

(١٢٠) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٢ ، ٧٩٣.

(١٢١) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٢ ، ٧٩٣.

(١٢٢) دار الوثائق : عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥٠ ، ٩٥١.

(١٢٣) دار الوثائق : عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠١ ، ١٠٠٢.

الإحصاء الخامس ١٢١٦هـ / ١٨٠١م [١٢٤] نستنتج منه ما يلى :

انخفضت نسبة الملتزمين العسكريين والمماليك إلى ٥٩%، ويرجع ذلك لازديـــاد دور الفئـــات الأخرى وخاصة النساء بانخفاض ٣٢,٢% عن إحصاء ١٧٨٨م ، وكانت أراضى مستجدة فـــى الـــتزام المماليك بنسبة ١٠٠ %، كما كانت ولاية البهنساوية أقل الولايات بنسبة ٥٠,٨% [١٢٥].

وإجمالا نستنتج أن الملتزمين العسكريين والمماليك سيطروا على أكثر من ٨٢% من التزامـــات الأراضى الزراعية فى الإحصاءات الأربعة الأولى ، وهذا يوضح عظم الدور الـــذى قـــاموا بـــه فـــى الالتزام ، أما الإحصاء الخامس فله خصوصيته ؛ حيث إن ثمانيا وتسعين مقاطعة (قريـــة) وردت فـــى الدفاتر ولم يذكر ملتزموها [١٢٦].

وبالنسبة لحالات الإسقاط ؛ فقد لعب الملتزمون من العسكريين والممـــاليك دورا كبـــيرا فيـــها ، وكذلك التأجير، ولكى نقف على حجم مساهمتهم فيها قمنا بعمل الإحصاء التالى :

إحصاء بحالات الإسقاط والتأجير فى الفترة من ٢٠ ربيع أول ١١٤١ إلى ٢٠ ربيع أول ١١٤٢هـ / ١٧٢٨ - ١٧٢٩م [١٢٧]

جدول ٢ / ٣

الـــــولايـــة	المسقط		المسقط إليه		المؤجـــر		المستأجر	
	عسكريون ومماليك	جملة ملتزمين	عسكريون ومماليك	جملة ملتزمين	عسكريون ومماليك	جملة ملتزمين	عسكريون ومماليك	جملة ملتزمين
جرجـــــا	١٥	١٧	١٥	١٧	–	–	–	–
فيـــــوم	٦	١٠	٨	١٠	٢	٣	١	٣
بهنساويـــــة	٢٧	٢٩	٢٥	٢٩	٤	٦	٦	٦
أشمونيـــــن	٢	٤	٢	٤	٢	٤	٣	٤
منفلوطية	١٥	١٥	١٣	١٥	١	٤	٤	٤
أطفيحيـــــة	٨	٨	٨	٨	١	١	١	١
الجـــملة	٧٣	٨٣	٧١	٨٣	١٠	١٨	١٥	١٨

(١٢٤) نلاحظ تغير كبير فى نسبة الملتزمين من المماليك والعسكريين لحل التزام العديد منهم.

(١٢٥) دار الوثائق : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨.

(١٢٦) نفسه. ويرجع ذلك للاضطراب السياسى عصر الحملة الفرنسية وحل الكثير من التزامات المماليك على يد الإدارة الفرنسية.

(١٢٧) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى ، س١.

من خلال الجدول السابق نستخلص النتائج الآتية :

أسقط العسكريون والمماليك ٧٣ حالة إسقاط بنسبة ٨٨% من جملة حالات الإسقاط هذا العام، بينما أُسقِط للعسكريين والمماليك ٧١ حالة إسقاط بنسبة ٨٥,٥% وأجَّر العسكريون والمماليك ١٠ حالات تأجير بنسبة ٥٥,٦% ، بينما استأجر العسكريون والمماليك ١٥ حالة استئجار بنسبة ٨٣,٣%. إجمالاً نستنتج أن العسكريين والمماليك سيطروا على معظم حالات الإسقاط أكثر من ٨٤% منها ، كما سيطروا على أكثر من ٨٣% من حالات الاستئجار، وإن انخفضت حالات تأجيرهم الالتزامات عن حالات الإسقاط أو الاستئجار .[١٢٨].

ومما تجدر الإشارة إليه أن الملتزمين من العسكريين والمماليك احتفظوا إلى حد كبير بهذه المكانة في نهايات القرن الثامن عشر ، ففي عام ١٢٠٢هـ / ١٧٨٧م نجد حالات الإسقاط من جانبهم ٤٥حالة من جملة ٦٧ حالة بنسبة ٦٧,٢% . ووصلت حالات الإسقاط لهم ٥٩ حالة من جملة ٦٧ حالة بنسبة ٨٨,١% بزيادة ٠,١%عن عام ١١٤١هـ / ١٧٢٨م[١٢٩].

ونجد ندرة حالات التأجير ؛ حيث وصلت إلى أربع حالات احتفظ العسكريون والمماليك بثلاث منها أي ٧٥% من جملة حالات التأجير ، كما احتفظوا بحالات الاستئجار الأربعة بنسبة ١٠٠% [١٣٠] وعلى أية حال سيطر العسكريون والمماليك على معظم الالتزامات كما يتضح من الإحصاء السابق. كما سيطروا على معظم حالات الإسقاط والتأجير في كافة ولايات الصعيد ، وهذا يعكس النفوذ الاقتصادي لهذه الفئة المدعم بالقوة والسطوة العسكرية.

٢- العربان :

دخل العربان ميدان الالتزام منذ تسجيل الالتزامات ؛ حيث نجد الدفتر الأول يرصد أكثر من حالة التزام للعربان ؛ فقد التزم محمد وإسماعيل وعيسى أبناء شيخ العرب سليمان قرية تلت بولاية البهنساوية ١٠٦٩هـ ١٦٥٨م [١٣١]، كما التزم شيخ العرب حسين بن عامر قرية أخرى بالبهنساوية أيضاً في نفس العام [١٣٢]، واشترك شيخ العرب وسى بن مصطفى في التزام ثمانية عشر قيراطاً ،

---

(١٢٨) نفسه.

(١٢٩) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى، ص ٢٥.

(١٣٠) نفسه.

(١٣١) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٧٩٢ .

(١٣٢) نفسه.

والوسى عبد الله ستة قراريط فى قرية أخرى [١٣٣]، والتزم شيخ العرب على علام وولداه أحمد ولطفـى مال حماية وقف عنبر أغا النورى [١٣٤]، كما التزم العربان كامل ناحية فرشوط وتوابعها؛ حيث الـتزم الشيخ يوسف والد الشيخ همام ثلث قيراط، وهمام ابنه ثلث قيراط ، وباقى القرية التزمـها خمسـة مـن العربان [١٣٥].

ويعتبر الشيخ همام بن يوسف أحد أهم كبار الملتزمين العربان فـى الصعيـد ، وقـد تعـددت التزاماتـه فـى كافـة نواحـى ولايـة جرجـا ؛ حيـث الـتزم قـيراطين فـى قريـة بـهجورة ، واثنى عشر قيراطاً فى مال حماية بنى مزار ، واثنى عشر قيراطاً فى شرق المرج القبلى ونصف طيـن حرام ونصف رزقة قرية الحرجة ، واثنى عشر قيراطاً تابع القوصية، وعشرة قراريط فى قرية قـوص، كما حاز الكثير من الالتزامات الأخرى . وليس هذا حصراً لالتزام الشيخ همام، ولكـن أمثلـة لاتسـاع نفوذه فى الالتزام [١٣٦] . ولقد شارك أبناء همام فى الالتزامات عقب وفـاة والدهـم ؛ فنجـد درويـش وشاهين وعبد الكريم يشتركون فى التزام نصف قرية فرشوط وما معها [١٣٧] ، كما اشتركوا فى الـتزام مال حماية جزيرة طما بكاملها [١٣٨]، إلى جانب التزام نصف قرية بخانس ، وثلاثة عشر قيراطـاً فـى شرق المرج البحرى [١٣٩] ، وهذا يدل على استمرار نفوذ هذه الأسرة فى الالتزام بعـد وفـاة الشـيخ همام.

ومن أشهر العربان الذين التزموا الأراضى الزراعية عربان بنى وافى [١٤٠] ؛ حيـث الـتزم الشيخ أحمد وافى كامل قرية تيتلة بالمنفلوطية [١٤١] ، كما التزم الشيخ سليمان حسين وافى كامل قريـة

---

(١٣٣) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٢.

(١٣٤) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠٣ .

(١٣٥) نفسه : عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥١ .

(١٣٦) نفسه ؛ عين ٦١ مخزن ١ تركى دفتر احباسى ولاية القوصية رقم٥ .

(١٣٧) دار الوثائق : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨.

(١٣٨) نفسه : عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠١.

(١٣٩) نفسه.

(١٤٠) بنو وافى : مكان إقامة هذه القبيلة الرئيسى فى تتاليـة وتقـع شـمال منفلـوط. جـيرار: المصـدر السـابق، جـ٢ ، ص٢١٧.

(١٤١) دار الوثائق : عين ١٨ مخزن ١٨ تركى دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٩٠.

بللوط ١٢٠٣هـ / ١٧٨٨م [١٤٢] ، ونفس القرية نجدها عام ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م فى التزام فيصل وافى ، مما يدل على استقرار أبناء وافى فى الالتزامات [١٤٣].

ولقد ارتبط الملتزمون العربان بعلاقات مع بقية الفئات الأخرى، وكان لبعض مشايخ العربان المشهورين علاقات بالمماليك ؛ فقد ارتبط الشيخ همام يوسف بعلاقات معهم منذ ١١٤٢هـ / ١٧٣٠م وخاصة القاسمية ؛ وقدم لهم المساعدات هو ورجال قبيلته [١٤٤].

وشارك الملتزمون من العربان الملتزمين من العسكريين والمماليك وخاصة الملتزمين من طائفة المستحفظان ؛ حيث شارك خمسة من العربان تسعة من المستحفظان فى التزام قرية فرشوط[١٤٥]. وتم تداول الالتزامات بين المستحفظان والعربان بالإسقاط ؛ حيث أسقط الأمير إسماعيل كتخدا طائفة مستحفظان لشيخ العرب حسين بن أبى بكر همام شيخ عربان هوارة ثلث قرية نقادة بحلوان قدره ثمانية عشر كيساً مصرياً ديوانى . والجدير بالذكر أن هذه أول حالة إسقاط للعربان الهوارة سجلتها سجلات الإسقاط سنة ١١٤١هـ / ١٧٢٨م [١٤٦]. وقد أسقط العربان فى المقابل للمستحفظان ؛ حيث أسقط شيخ العرب إسماعيل بن شيخ العرب عمران ملتزم طها للحاج محمد أوده باشى مستحفظان والأمير عمر بن عبد الله مستحفظان والأمير على بن عبد الله مستحفظان ستة قراريط فى ناحية طها بولاية جرجا ، وثمانية قراريط فى مال حماية قطعة أرض قبالة الحوض رزقة طها بحلوان قدره ثمانية أكياس مصرية ديوانى، [١٤٧] كما أسقط الأمير مصطفى عبد الله مستحفظان بولايته الشرعية على موقوفه محمد زادة مستحفظان جميع الحصة التى قدرها ثمانية قراريط فى جزيرة العنبرية بولاية جرجا لشيخ العرب عبد الله بن شيخ العرب عيسى بحلوان قدره أربعة أكياس مصرية [١٤٨].

وهذا يدل على تشابك المصالح وتبادل الأدوار من خلال تداول الالتزامات بين العربان والمستحفظان. وتداول العربان الالتزامات مع طائفة العزبان كذلك ؛ حيث استأجر شيخ العرب الحاج

---

(١٤٢) دار الوثائق : عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠١.

(١٤٣) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية المنفلوطية رقم ٢٢٦٥.

(١٤٤) Holt, The Pattern, P.88.

(١٤٥) دار الوثائق : عين ٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٠٢.

(١٤٦) نفسه : سجلات إسقاط القرى ، س١ ، ص ٩٤.

(١٤٧) نفسه : س٢ ، ص ١٧٢ ، م ٥١٥.

(١٤٨) نفسه : س٢، ص٩٨ ، م ٢٦٦.

محمد بن الحاج ناصر الأسيوطى من الأمير محمد أوده باشى عزبان جميع الحصة التى قدرها ستة قراريط فى أراضى ناحية بنى حسن الأشراف بحلوان قدره ثلاثة أكياس مصرية وأجرة قدرها خمسة عشر ألف نصف فضة (١٤٩).

كما تداول العربان الالتزامات مع العزبان بالإسقاط كذلك ؛ حيث أسقط الأمير حسن كتخدا طائفة عزّبان وملتزم ناحية مِطر طارس بالفيوم للأمير عمر شيخ العرب بحلوان قدره أربعة أكياس فضة ، وشاركه على نصف زرعها الصيفى فى ذات السنة (١٥٠). وتداخلت التزامات العربان مع التفنكجيان والمستحفظان فى حصص واحدة ؛ حيث التزم شيخ العرب سلطان قيراطين ، شاركه على أحمد تفنكجيان باثنى عشر قيراطاً ، ومصطفى على تفنكجيان أربعة قراريط ، وأحمد على مستحفظان ستة قراريط (١٥١). وشارك العربان البكوات المماليك من أمراء الحاج فى الالتزام ؛ حيث التزم أبناء الشيخ همام اثنى عشر قيراطاً ، وشيخ العرب عبد العزيز ستة قراريط ، وعلى بك أمير الحاج ستة قراريط فى قرية فرشوط وتوابعها سنة ١٢٠٣هـ / ١٧٨٨م (١٥٢). وظلت نفس القرية فى التزام نفس الأشخاص عام ١٢١٦هـ / ١٨٠١م ، مع تغيير الشيخ عبد العزيز بالشيخ إسماعيل (١٥٣) وتداول العربان الالتزامات مع بقية الملتزمين من الأهالى ؛ حيث أسقط شيخ العرب محمد من عربان عايد للحاج يوسف القهوجى قيراطين من أربعة قراريط بناحية طهطا بولاية جرجا ، وقيراطين آخرين بناحية كوم سعيد بولاية جرجا كذلك ، بحلوان قدره مائة وسبعة عشر ألف نصف فضة(١٥٤).

وهكذا لعب العربان دوراً هاماً فى الالتزام. وقد قمنا بعمل إحصاء لفئات العربان الملتزمين فى ولايات الصعيد فى فترات مختلفة لنتبين حجم مساهمتهم فى هذا المجال :

---

(١٤٩) نفسه : س٣ ، ص٥١ ، ١٤١.

(١٥٠) دار الوثائق : محكمة الباب العالى ، س ١٤٦ ، ص ٢٨٨ ، م ١٠٠٤.

(١٥١) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠٣.

(١٥٢) نفسه : عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠١ .

(١٥٣) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨.

(١٥٤) نفسه : سجلات إسقاط القرى ، س١ ، ص ٣١ ، م ١١٧.

جدول ٣ / ٣

الـــــولايــة	إحصاء ١		٢		٣		٤		٥	
	١٠٦٩هـ عربان	١٦٥٨م جملة ملتزمين	١١٢١هـ عربان	١٧٠٩م جملة ملتزمين	١١٧٤هـ عربان	١٧٦٠م جملة ملتزمين	١٢٠٣هـ عربان	١٧٨٨م جملة ملتزمين	١٢١٦هـ عربان	١٨٠١م جملة ملتزمين
جرجـــــا	–	١	١٩	١٤٧	٧٢	٢٩٦	٧٨	٢٩٤	٤٧	٢١٣
فيـــــوم	–	٥٩	٤	١٨١	–	٣١٥	٤	٤٠٦	٥	٤٠٠
بهنساويـــــة	١٧	١٣١	٢٩	٥٤٥	–	٩٤٤	٥	١٦٢٦	٩	٢٦٠
أشمونيـــــن	–	٤١	١٦	١٧٣	٣	٣١٩	–	٤٦٥	٣	٢٣٨
أقلام متفرقة	١	١١	٢٧	٣٣٥	٣١	٥٩٩	٧١	٦٨٣	٣٣	٥٦٦
أراضي مستجدة	–	١	–	٥	–	٤	–	٣٢	–	٢
أطفيحيـــــة	–	٧	–	١٢٨	–	٢١١	–	٤٧١	–	–
الواحـــــات	–	١	–	١	–	١	–	١	–	–
الجملـــــة	١٨	٢٥٢	٩٥	١٥١٥	١٠٦	٢٧٠٠	١٥٨	٣٩٨٣	٩٧	١٧٧٨
	(١٥٥)		(١٥٦)		(١٥٧)		(١٥٨)		(١٥٩)	

من خلال الجدول السابق نستخلص الحقائق الآتية :

الإحصاء الأول :

وصل عدد الملتزمين العربان فى الإحصاء الأول ١٨ ملتزماً بنسبة ٧,١% من جملة الملتزمين، وكـــانت أعلى نسبة للعربان فى ولاية البهنساوية ١٧ ملتزماً بنسبة ١٣% من ملتزميها، فى حيـــن خلـــت كافـــة الولايات من الملتزمين العربان عدا البهنساوية وأقلام متفرقة (١٦٠).

(١٥٥) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٢ ، ٧٩٣.

(١٥٦) نفسه : عين ٣ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٧٠ ، ٨٧١.

(١٥٧) نفسه : عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥٠ ، ٩٥١.

(١٥٨) نفسه : عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠١ ، ١٠٠٢.

(١٥٩) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(١٦٠) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٢ ، ٧٩٣ .

الإحصاء الثانى : ١١٢١هـ / ١٧٠٩م

وصل عدد الملتزمين العربان ٩٥ ملتزماً بنسبة ٣,٦% من جملة الملتزمين ، وكانت أعلى نسبة للملتزمين العربان بولاية البهنساوية بنسبة ٣٠,٥% من الملتزمين العربان ، فى الوقت الذى خلت أطفيح والواحات وأراضى مستجدة من الملتزمين العربان تماماً (١٦١).

الإحصاء الثالث : ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م

بلغ عدد الملتزمين العربان ١٠٦ ملتزمين بنسبة ٣,٩% من جملة الملتزمين بانخفاض ٢,٤% عن عام ١٧٠٩م ، وكانت ولاية جرجا أعلى الولايات ٧٢ ملتزماً بنسبة ٦٧,٩% من الملتزمين العربان، وخلت الفيوم والبهنساوية والأطفيحية وأراضى مستجدة والواحات من الملتزمين العربان(١٦٢).

الإحصاء الرابع : ١٢٠٣هـ / ١٧٨٨م

وصل عدد الملتزمين العربان ١٥٨ بنسبة ٤% من جملة الملتزمين بزيادة قدرها ٠,١% عن إحصاء ١٧٦٠م ، وكانت ولاية جرجا أعلى الولايات ٧٨ملتزماً بنسبة ٤٩,٤% من جملة الملتزمين العربان ، فى حين خلت ولاية الأشمونين والأطفيحية وأراضى مستجدة والواحات من الملتزمين العربان(١٦٣).

الإحصاء الخامس : ١٢١٦هـ / ١٨٠١م.

وصل عدد الملتزمين من العربان ٩٧ ملتزماً بنسبة ٥,٥% من جملة الملتزمين بزيادة ١,٥% عن إحصاء ١٧٨٨م، وكانت ولاية جرجا أعلى الولايات ٤٧ ملتزماً بنسبة ٤٨,٥% من جملة الملتزمين العربان ، بينما خلت أراضى مستجدة من الملتزمين العربان.

وإجمالاً ، كانت ولاية جرجا أعلى الولايات فى الإحصاءات الثلاثة الأخيرة فى نسبة الملتزمين العربان فى ولايات الصعيد عامة ، بينما كانت ولاية البهنساوية فى الإحصائين الأولين هى الأعلى .

وحتى تتضح الصورة بشكل أكبر أردنا الوقوف على دور العربان كفئة من الملتزمين من خلال حالات الإسقاط والتأجير فقمنا بعمل الإحصاء التالى (١٦٤) : ٢٠ ربيع أول ١١٤١ – ٢٠ ربيع أول ١١٤٢هـ / ١٧٢٨ – ١٧٢٩م.

---

(١٦١) نفسه : عين ٣ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٧٠ ، ٨٧١ .

(١٦٢) نفسه : عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥٠ ، ٩٥١ .

(١٦٣) نفسه : عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠١ ، ١٠٠٢ .

(١٦٤) نفسه : سجلات إسقاط القرى ، س ١ .

جدول رقم ٤ / ٣

الـــــــولايـــة	المُسقِط		المُسقَط إليه		المؤجِّــر		المستأجِر	
	عربان	جملة ملتزمين	عربان	جملة ملتزمين	عربان	جملة ملتزمين	عربان	جملة ملتزمين
جرجـــــا	١	١٧	٢	١٧	–	–	–	–
فيــــــوم	–	١٠	–	١٠	–	٣	–	٦
بهنساويـــــة	–	٢٩	–	٢٩	–	٦	–	٤
أشمونيـــــن	–	٤	–	٤	–	٤	–	٤
منفلوطية	–	١٥	–	١٥	–	٤	–	٤
أطفيحيـــــة	–	٨	–	٨	–	١	–	١
الجـــملة	١	٨٣	٢	٨٣	–	١٨	–	١٨

من خلال الجدول السابق نستخلص ما يأتى :

أسقط العربان حالة إسقاط واحدة فى ولاية جرجا بنسبة ١,٢% من حالات الإســقاط ، وأُسـقِط لهم حالتان فى ولاية جرجا أيضاً بنسبة ٢,٤ % ، وخلت بقية الولايات من حالات الإسقاط ، فى الوقــت الذى لم يؤجر الملتزمون العربان أية حالة إيجار كما لم يستأجروا أية حالة. وعلـــى أيـــة حـــال لعــب الملتزمون من العربان دوراً فى الالتزام، وشاركوا الفئات الأخرى فى الالتزامـــات ، وبصفـــة خاصـــة العسكريين والمماليك، مما يوضح ارتباط الأخيرين بالعربان بعلاقات وثيقة من خلال تداول الالتزامات.

وإلى جانب هاتين الفئتين كانت فئة الملتزمين من العلماء والتى كان لها دور واضح فى مجـــال الالتزام.

٣- العلماء :

دخل العلماء ميدان الالتزام منذ تسجيل الالتزامات ؛ حيث سجل الدفتر الأول حصة التزام الشيخ كريـــم الدين وقف جركس الحنبلى بولاية الأشمونين ١٠٦٩هـــ / ١٦٥٨م (١٦٥). ودخـــول العلمـــاء مجـــال الالتزام له أسبابه :

أولاً : ورث بعض العلماء الالتزام عن آبائهم ؛ حيث نجد الشيخ إبراهيم ملتزم قرية الصف بـــن الشـــيخ منصور خادم الإمام الشافعى وكان ملتزماً (١٦٦).

---

(١٦٥) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٢ .

(١٦٦) نفسه : عين ٢٦ مخزن ١ تركى دفتر قصريد رقم ٢٢٦١ .

ثانياً : قام بعض العلماء بالإشراف على أراضى الوقف ؛ فنجد وقف قايتباى فى عـهدة– أى الـتزام – الشيخ على [١٦٧] ، ومال حماية رزقة إحباسية قرية الحرجة بقوص فـى الـتزام الشـيخ تـاج الديـن والشيخ عبد المعطى ، [١٦٨] ونفس القرية ظلت فى التزامهم عام ١١٤٠هـــ / ١٧٢٧م [١٦٩] ، كمـا التزم الشيخ مصطفى كحلاوى مال حماية وقف عنبر أغا النورى بكامله [١٧٠].

ثالثاً : تمتع هؤلاء العلماء أحياناً ببعض الإعفاء الضريبى تحت اسم مسموح المشايخ ؛ حيث تشير دفـاتر الترابيع لذلك [١٧١].

والواقع أن حصص التزامات العلماء تفاوتت من قرية إلى أخرى– مثلهم مثل بقيـة الملـتزمين فانتظمت بعضها قرى بكاملها أحياناً [١٧٢]. وشارك العلماء بعضهم البعض فى الالتزامات ؛ حيث الـتزم كلٌ من الشيخ السادات والشيخ المهدى ثلاثة قراريط فى قرية بالأشمونين [١٧٣] ، واشترك ثلاثة مشـايخ فى التزام قرية تيتل وطوخ بالأشمونين كذلك [١٧٤].

وشارك العلماء الملتزمين من العسكريين والمماليك ؛ حيث التزم العلماء كامل قرية بالأشـمونين عدا قيراط ونصف وثلث قيراط كانت بيد العسكريين والمماليك [١٧٥] ، كما شاركوا الأغوات فى الـتزام قرية بنى حصيب بالأشمونين [١٧٦]. والتزم العلماء ثمانية قراريـط فـى نفـس القريـة ١٢١٣هـــ / ١٧٩٨م، وشاركهم النساء بسبعة قراريط ، والقراريط التسعة الباقيـة كـانت تحـت يـد العسـكريين والمماليك[١٧٧].

---

(١٦٧) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠٠ .

(١٦٨) نفسه : عين ٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٠٠ .

(١٦٩) نفسه : دفتر التزام رقم ٩٠٢ .

(١٧٠) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

(١٧١) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية أشمونين رقم ٢٢٦٤؛

Al-sayyid, Op.Cit P.9.

(١٧٢) نفسه : عين ٨ مخزن ١ تركى دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٨٦.

(١٧٣) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية الأشمونين رقم ٢٢٧٧ .

(١٧٤) نفسه : عين ٢٦ مخزن ١ تركى دفتر قصر يد رقم ٢٢٦١.

(١٧٥) نفسه : عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠١ .

(١٧٦) نفسه .

(١٧٧) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية أشمونين رقم ٢٢٦٤ .

والجدير بالذكر مشاركة بعض العلماء لزوجاتهم في الالتزام ؛ حيث التزم الشيخ عبد الله الشرقاوي وزوجته ستة قراريط في مال حماية قرية بالمنفلوطية [(١٧٨)]، وشارك الشيخ أحمد زوجته كذلك في التزام قرية دالوف بالبهنساوية كل منهما قيراط وستة أسهم [(١٧٩)]. وحاز أبناء المشايخ حصص التزام عديدة ؛ حيث التزم أحمد تقي الدين وأحمد أمين الدين ابنا الشيخ المهدي كلٌّ منهما قيراط ونصف في قرية البويرة بالبهنساوية . [(١٨٠)] كما التزم الشيخ أحمد بن الشيخ يوسف كامل قرية بولاية جرجا [(١٨١)].

والتزم أتباع المشايخ كذلك حصص التزام ؛ حيث التزم أتباع الشيخ السادات قيراطاً واحداً في قرية دمشير بالأشمونين [(١٨٢)] . ومن العلماء المشهورين الذين حازوا التزامات عديدة الشيخ محمد محمد الأمير والذي كان من التزاماته مال حماية وقف جانم المحمدي [(١٨٣)] .

وبالنسبة للقضاة كشريحة من العلماء قامت بدورها كذلك في الالتزام. ولقد ذهب البعض إلى أن القضاة لم يدخلوا مجال الالتزامات الزراعية بعد تطبيق نظام الالتزام في مصر ، وأرجع سبب ذلك " لعدم استقرارهم النهائي في البلاد فاكتفوا بتأجير الأراضي الزراعية فقط من ملتزميها " [(١٨٤)]، ولكن ثبت عكس ذلك تماماً ؛ حيث رصد الدفتر الأول قيام القضاة بالتزامات الأراضي الزراعية ؛ حيث التزم القاضي مصطفى ربع وسدس مال حماية وقف خوند هاجر وشاركه القاضي أبو السرور وأخوه القاضي علي أولاد القاضي محمد صفي الدين بحق الثلث وذلك عام ١٠٦٩هـ / ١٦٥٨م [(١٨٥)] ، وفي نفس العام التزم القاضي أبو السرور بمفرده قرية بكاملها [(١٨٦)] ، والتزم القاضي عيسى بن هيكل بمفرده

---

(١٧٨) دار الوثائق : عين ١٤ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ١٠٢٨.

(١٧٩) نفسه : عين ٢٦ مخزن ١ تركي دفتر قصر يد رقم ٢٢٨٣.

(١٨٠) نفسه : عين ١٨ مخزن ١٨ تركي دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٨٨ .

(١٨١) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركي دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٨٩ .

(١٨٢) نفسه : عين ٢٦ مخزن ١ تركي دفتر قصريد رقم ٢٢٦١.

(١٨٣) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(١٨٤) عبد الرازق عيسى : تاريخ القضاء في مصر العثمانية، الهيئة المصرية للكتاب/القاهرة : ١٩٩٨، ص ٢٧٣، وكان للقضاة مكانة كبيرة في المجتمع المصري في العصر العثماني أثارت انتباه الرحالة الأجانب، انظر:

Bremond . G ., Voyage en Egypt , 1643 – 1645, IF AO, Le Caire,1974,P P 70 – 71.

(١٨٥) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٧٩٢ .

(١٨٦) نفسه.

كامل قرية منشاة الحاج فى عام ١٠٦٩ هـ / ١٦٥٨م أيضاً [(١٨٧)] ، كما التزم القاضى عبـد الله قريـة المساندة [(١٨٨)] ، والتزم القاضى محمد وأخوه القاضى عبد الرحمن ابنا زكريا أبو المحاسن كامل قريـة الجمّهود [(١٨٩)].

والتزم القاضى عبد السلام طلحاوى بمشاركة ابن أخيه محمد أحمد طلحاوى قريتـى العواونـة والزنادة بولاية البهنساوية [(١٩٠)] ، كما التزم القاضى عبد البر كـامل قريـة العطـف [(١٩١)] ، والـتزم القاضى أحمد بن القاضى عيسى بن هيكل قيراطين ، وأخوه مصطفى قيراطين أيضاً فى قريـة منشـاة الحاج ، أى التزما سدس القرية [(١٩٢)] . والجدير بالذكر مشاركة القضاة للملـتزمين مـن العسـكريين ؛ حيث نجد محمد بن على كوكليان يشترك مع القاضى مصطفى والقاضى أبى السرور وأخيـه القـاضى صفى الدين فى التزام مقاطعة مال حماية طين وقف خوند هاجر. [(١٩٣)]

ويتضح من ذلك التواجد الكبير للقضاة كأحد أهم شرائح فئة العلماء التى قامت بالتزام الأراضـى الزراعية ، وسوف نوضح فى الإحصاء التالى حجم مساهمة العلماء الملتزمين فى ريف الصعيد.

جدول ٥ / ٣

الولاية	إحصاء ١		٢		٣		٤		٥	
	١٠٦٩هـ علماء	١٦٥٨م جملة ملتزمين	١١٢١هـ علماء	١٧٠٩م جملة ملتزمين	١١٧٤هـ علماء	١٧٦٠م جملة ملتزمين	١٢٠٣هـ علماء	١٧٨٨م جملة ملتزمين	١٢١٦هـ علماء	١٨٠١م جملة ملتزمين
جرجا	-	١	٤	١٤٧	١٨	٢٩٦	٢٩	٢٩٤	١٥	٢١٣
فيوم	-	٥٩	٥	١٨١	٧	٣١٥	٤	٤٠٦	١٧	٥٠٠
بهنساوية	٢٠	١٣١	٥٢	٥٤٥	٣٠	٩٤٤	٥٢	١٦٢٦	٢١	٢٦٠
أشمونين	٢	٤١	١٨	١٧٣	٦	٣١٩	١٣	٤٦٥	٢٤	٢٣٨
أقلام متفرقة	٢	١١	٢٩	٣٣٥	٣٣	٥٩٩	٣٧	٦٨٣	٥٢	٥٦٦

---

(١٨٧) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٢.

(١٨٨) نفسه : دفتر التزام رقم ٧٩٥ .

(١٨٩) نفسه : دفتر التزام رقم ٧٩٢ .

(١٩٠) نفسه.

(١٩١) نفسه.

(١٩٢) نفسه : دفتر التزام رقم ٨٠٣.

(١٩٣) نفسه : دفتر التزام رقم ٧٩٢ .

تابع جدول ٥ / ٣

أراضى مستجدة	–	١	–	٥	–	٤	–	٣٢	–	٢
أطفيحيـــــة	–	٧	٦	١٢٨	–	٢١١	٢	٤٧١	–	–
الواحـــات	–	١	–	١	–	١	–	١	–	–
الجملـــة	٢٤	٢٥٢	١٢٤	١٥١٥	٩٤	٢٧٠٠	١٢٧	٣٩٨٣	١٢٩	١٧٧٨
	(١٩٤)		(١٩٥)		(١٩٦)		(١٩٧)		(١٩٨)	

من خلال الجدول السابق نستخلص ما يلى :

وصل عدد الملتزمين العلماء فى الإحصاء الأول ٢٤ ملتزماً بنسبة ٩,٥% من جملة الملـــتزمين. وكانت ولاية البهنساوية أعلى نسبة ٢٠ ملتزماً أى ٨٣,٣% من الملتزمين العلماء ، وخلت ولاية جرجـــا والفيوم وأراضى مستجدة والأطفيحية تماماً من العلماء الملتزمين (١٩٩).

الإحصاء الثانى ١١٢١هـــ / ١٧٠٩م

ارتفع عدد الملتزمين العلماء إلى ١٢٤ ملتزماً بنسبة ٨،٢% من جملــــة الملـــتزمين بانخفـــاض ١,٣% عن عام ١٦٥٨ / ١٦٦٠م ، واحتفظت ولاية البهنساوية بأعلى نسبة ٥٢ ملتزمـــا ٤١,٩% مـــن الملتزمين العلماء ؛ بينما خلت أراضى مستجدة والواحات من الملتزمين العلماء (٢٠٠).

الإحصاء الثالث : ١١٧٤هـــ / ١٧٦٠م

انخفض عدد الملتزمين العلماء إلى ٩٤ ملتزماً أى ٣,٥% من جملة الملتزمين بانخفـــاض ٤,٧% عن عام ١٧٠٩م ، ووصل عدد الملتزمين من العلماء فى أقلام متفرقة ٣٣ ملتزماً بنســـبة ٣٥,١% مـــن الملتزمين العلماء، وخلت أراضى مستجدة والواحات كالإحصاء السابق ، كما خلت ولاية الأطفيحية مـــن العلماء الملتزمين (٢٠١).

---

(١٩٤) دار الوثائق : عين١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٢، ٧٩٣ .

(١٩٥) نفسه : عين٣ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٧٠ ، ٨٧١ .

(١٩٦) نفسه : عين٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥٠ ، ٩٥١ .

(١٩٧) نفسه : عين١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٢ ، ٧٩٣ .

(١٩٨) نفسه : عين١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨.

(١٩٩) نفسه : عين١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٢ ، ٧٩٣ .

(٢٠٠) نفسه : عين٣ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٧٠ ، ٨٧١ .

(٢٠١) نفسه : عين٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥٠ ، ٩٥١ .

الإحصاء الرابع : ١٢٠٣هـ / ١٧٨٨م

بلغ عدد الملتزمين العلماء ١٢٧ ملتزماً أى ٣,٢% من جملة الملتزمين بانخفاض ٠,٣% عن عام ١٧٦٠م ، واحتفظت ولاية جرجا بأعلى نسبة ٩,٩% من الملتزمين العلماء ، في حين خلت الواحات وأراضى مستجدة من العلماء الملتزمين [(٢٠٢)].

الإحصاء الخامس : ١٢١٦هـ / ١٨٠١م.

وصل عدد الملتزمين العلماء إلى ١٢٩ ملتزماً بنسبة ٧,٣% من جملة الملتزمين بارتفاع ٤,١% عن عام ١٧٨٨م ، وحققت ولاية أشمونين أعلى نسبة ١٠,١% من الملتزمين العلماء و خلت أراضى مستجدة من الملتزمين العلماء [(٢٠٣)].

وهكذا كان للعلماء بصفة عامة، وشريحة القضاة بصفة خاصة وجود فى ميدان الالتزام، ولقد أردنا الوقوف على دور هذه الفئة فى الالتزام من خلال حالات الإسقاط والإيجار فقمنا بعمل الإحصاء التالى:

٢٠ ربيع أول ١١٤١ - ٢٠ ربيع أول ١١٤٢هـ / ١٧٢٨ - ١٧٢٩م [(٢٠٤)]

جدول ٦ / ٣

الولاية	المُسقِط		المُسقَط إليه		المؤجِّر		المستأجر	
	علماء	جملة ملتزمين	علماء	جملة ملتزمين	علماء	جملة ملتزمين	علماء	جملة ملتزمين
جرجا	١	١٧	-	١٧	-	-	-	-
فيوم	١	١٠	-	١٠	١	٣	١	٣
بهنساوية	-	٢٩	-	٢٩	-	٦	-	٦
أشمونين	١	٤	-	٤	-	٤	-	٤
منفلوطية	-	١٥	-	١٥	-	٤	-	٤
أطفيحية	-	٨	-	٨	-	١	-	١
الجملة	٣	٨٣	-	٨٣	١	١٨	١	١٨

(٢٠٢) دار الوثائق : عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠١ ، ١٠٠٢ .

(٢٠٣) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(٢٠٤) نفسه : سجلات إسقاط القرى ، س١ .

من خلال الجدول السابق نستنتج ما يلي :

أسقط العلماء ثلاث حصص بنسبة ٣,٦ % من حالات الإسقاط ، بينما لم يُسقَط للعلماء أي حالة إسقاط ، وأجّر العلماء حصة واحدة في ولاية الفيوم بنسبة ٥,٦ % ، كما استأجر العلماء حصة واحدة وكانت في ولاية الفيوم أيضاً بنسبة ٥,٦% (٢٠٥).

وعلى أية حال لعب العلماء دوراً في الالتزام في ريف الصعيد ، وتعددت حصص التزام بعضهم ، كما تكالب البعض منهم على الالتزامات بشكل جعل المؤرخ الجبرتي ينتقدهم بقوله: "وصار بيت أحدهم مثل بيت أحد الأمراء الألوف الأقدمين ، وقدروا حق طرق لاتباعهم ، وصارت لهم استعجالات وتحذيرات وإنذارات عن تأخر المطلوب مع عدم سماع شكاوى الفلاحين ، وصار ديدنهم واجتماعهم ذكر الأمور الدنيوية والحصص والالتزام وحساب الميري والفائظ والمضاف " (٢٠٦).

ويحتوي قول الجبرتي على قدر غير قليل من المبالغة ، ويكفي للدلالة على ذلك تعميم الجبرتي الصورة على كافة العلماء، والمعروف أن التعميم خطأ في الدراسات التاريخية ، كما كان الجبرتي نفسه ملتزماً. وإلى جانب العلماء لعبت فئة أخرى من الملتزمين دوراً في الالتزام وكان بعضها من العلماء وهي :

٤- الأشراف وأرباب السجاجيد :

شاركت هذه الفئة في الالتزام منذ تسجيل الالتزامات ؛ حيث يشير الدفتر الأول لالتزام الشريف عيسى ملتزم قرية عدونة ١٠٦٩هـ / ١٦٥٨م (٢٠٧) ، والتزم عبد الكريم البكري كامل قرية بني حسن الأشراف (٢٠٨) ، كما التزم الشيخ عبد الوهاب الوفائي كامل قرية بولاية الفيوم (٢٠٩) ، والتزم الأشراف بمشاركة بعضهم البعض قرية عدونة بالبهنساوية ، وكانوا ستة ملتزمين، (٢١٠) وكانت نفس

---

(٢٠٥) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى ، س١.

(٢٠٦) الجبرتي : المصدر السابق، جـ٧، ص ١٤ ، ١٥ ؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى : عرض كتاب عجائب الآثار في التراجم والأخبار لعبد الرحمن الجبرتي ، موسوعة تاريخ الإنسانية ، جـ٤ ، القاهرة (د.ت)، ص ٥٥٣.

(٢٠٧) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركي عين ١ دفتر التزام رقم ٧٩٢ .

(٢٠٨) نفسه : دفتر التزام رقم ٨٠٣ .

(٢٠٩) نفسه : دفتر التزام رقم ٨٠٢ .

(٢١٠) نفسه : عين ٣ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٨٧١ .

القرية فى التزامهم عام ١١٢١هـ / ١٧٠٩م [٢١١]، كما ظلت نفس القرية فى التزامهم عام ١٢٠٣ هـ / ١٧٨٨م ، وكان عدد ملتزميها تسعة عشر ملتزماً كلهم من الأشراف وتابعيهم عدا اثنين من العسكريين. [٢١٢]

ولعبت شريحة النقباء من الأشراف دوراً هاماً فى الالتزام ؛ حيث التزم أحدهم قرية البرانقة وتوابعها بولاية البهنساوية [٢١٣] ، ومن أشهر النقباء الذين التزموا الأراضى الزراعية السيد عمر مكرم الذى التزم ثلاثة قراريط فى قرية أسيوطية بولاية جرجا، [٢١٤] وشارك السيد عمر مكرم البكوات المماليك فى الالتزام ؛ حيث التزم أربعة قراريط فى قرية أسيوطية السابق ذكرها، وسليمان بك محمد خمسة عشر قيراطاً بها. [٢١٥]

وشارك الأشراف وأرباب السجاجيد الملتزمين من العسكريين من طائفة مستحفظان ؛ حيث التزم الشيخ على السادات الوفائى نصف مال حماية طين وقف الدشيشة الكبرى، وشاركه على مصطفى مستحفظان فى التزام النصف الآخر [٢١٦] ، كما التزم السيد محمد أبو الأنور اثنى عشر قيراطاً فى إحدى القرى ، وشاركه أحد الأغوات المماليك فى النصف الآخر [٢١٧].

وقد حدث تداول للالتزامات بين الأشراف وأرباب السجاجيد من ناحية وغيرهم من فئات الملتزمين من ناحية أخرى ؛ حيث أجر الشيخ عبد الرازق الوفائى ملتزم ناحية الجَمهَود بالبهنساوية لأهالى هذه الناحية سنة ١٠٩٣هـ / ١٦٨٢م ستمائة وثمانية أفدنة ونصف بأجرة قدرها أحد عشر ألفاً وخمسمائة وستة وخمسون نصف فضة إلى جانب الخراج السلطانى عشرة آلاف نصف وتسعمائة وستة وخمسين نصفاً نقداً وثلاثة وعشرين زكيبة قمح عيناً ، كل زكيبة أربع ويبات [٢١٨] ، كما أجّر الشيخ جلال الدين بن البكرى الصديقى ونجله شمس الدين محمد رزقة إحباسية بناحية فلنتيس

---

(٢١١) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠٣ .

(٢١٢) نفسه : عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠١ .

(٢١٣) نفسه : عين١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٢ .

(٢١٤) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(٢١٥) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر توابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٨ .

(٢١٦) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠٣ .

(٢١٧) نفسه : عين١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠١ .

(٢١٨) نفسه : محكمة مصر القديمة ، س ١٠٥ ، ص ١٦٧ ، ١٦٨ ، م ٤٩٧ .

بالبهنساوية بأجرة قدرها مائة وسبع عشرة زكيبة (٢١٩).

وتداول الأشراف الالتزامات مع التجار ؛ حيث أسقط الخواجا التاجر الحـــاج عبـــد الله للســيد الشريف سليمان جلبى أربعة قراريط فى كامل أراضى وقف الدشيشة الكبرى بولاية الأشمونين بحلـــوان قدره سبعة وثلاثون ألف نصف وخمسمائة نصف فضة. (٢٢٠) وتداول الأشراف الالتزامات كذلـــك مـــع العسكريين ؛ حيث أسقط الأمير يوسف أوده باشى للسيد الشريف عيسى جميع الحصـــــة التـــى قدرهـــا السدس والثمن (سبعة قراريط) فى ناحية بردونة بولايـــة البهنســاوية (٢٢١). كمـــا أســـقط الأشـــراف الالتزامات لبعضهم البعض ؛ حيث أسقط السيد الشريف سليمان للسيد الشريف حســـين حصـــة قدرهـــا أربعة قراريط بإحدى نواحى ولاية الأشمونين. (٢٢٢)

وإلى جانب ذلك تداول الأشراف الالتزامات مع الشوام ؛ حيث أسقط السيد الشريف مصطفـــى الحاج مصطفى الشامى نصف قيراط فى أراضى ناحية الفشن بالبهنساوية بحلوان قدره مائة دينار ذهـــب زنجرلى(٢٢٣)، وعلى أية حال لعب الأشراف وأرباب السجاجيد دورا فى الالتزام . ولكى نتعرف علـــى مدى إسهام هذه الفئة فى الالتزام قمنا بعمل هذا الإحصاء :

جدول ٧ / ٣

الــــــولايـــة	إحصاء ١		٢		٣		٤		٥	
	١٠٦٩هـ أشراف وأرباب سجاجيد	١٦٥٨م جملة ملتزمين	١١٢١هـ أشراف وأرباب سجاجيد	١٧٠٩م جملة ملتزمين	١١٧٤هـ أشراف وأرباب سجاجيد	١٧٦٠م جملة ملتزمين	١٢٠٣هـ أشراف وأرباب سجاجيد	١٧٨٨م جملة ملتزمين	١٢١٦هـ أشراف وأرباب سجاجيد	١٨٠١م جملة ملتز. ن
جرجـــــا	–	١	–	١٤٧	–	٢٩٦	–	٢٩٤	٥	٢١٣
فيـــــوم	–	٥٩	–	١٨١	٩	٣١٥	–	٤٠٦	٤	٥٠٠
بهنساويـــــة	٦	١٣١	٤	٥٤٥	٢٤	٩٤٤	٢٨	١٦٢٦	٢٣	٢٦٠
أشمونيـــــن	–	٤١	–	١٧٣	–	٣١٩	٩	٤٦٥	١	٢٣٨
أقلام متفرقة	–	١١	٣	٣٣٥	٦	٥٩٩	١٥	٦٨٣	٣٢	٥٦٦

---

(٢١٩) نفسه : محكمة الصالح ، س ٣١٥ ، ص ٥٣ ، م ١٦٦ .

(٢٢٠) نفسه : سجلات إسقاط القرى، س ١ ، ص ٢٧ ، م ١٠١ .

(٢٢١) نفسه : س١ ، ص٨ ، م ٦٦.

(٢٢٢) نفسه : س١ ، ص٢٧ ، م ١٠١ .

(٢٢٣) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى، س٣ ، ص٣ ، ٤م ٦ .

تابع جدول ٧ / ٣

أراضى مستجدة	–	١	–	٥	–	٤	–	٣٢	–	٢
أطفيحيـــة	–	٧	–	١٢٨	–	٢١١	–	٤٧١	–	–
الواحـــات	–	١	–	١	–	١	–	١	–	–
الجملـــة	٦	٢٥٢	٧	١٥١٥	٣٩	٢٧٠٠	٥٢	٢٩٨٣	٦٥	١٧٧٨
	(٢٢٤)		(٢٢٥)		(٢٢٦)		(٢٢٧)		(٢٢٨)	

من خلال الجدول السابق نستنتج ما يلى :

الإحصاء الأول ١٠٦٩هـ / ١٦٥٨م

وصل عدد الملتزمين الأشراف وأرباب السجاجيد ستة ملـــتزمين بنســبة ٢,٤% مــن جملـــة الملتزمين ، واحتفظت ولاية البهنساوية بالملتزمين الستة ، فى الوقت الذى خلت فيه كافة الولايات مـــن الملتزمين الأشراف وأرباب السجاجيد عدا ولاية البهنساوية [٢٢٩].

الإحصاء الثانى ١١٢١هـ / ١٧٠٩م.

انخفضت نسبة الملتزمين الأشراف وأرباب السجاجيد إلـــى ٠,٥% مــن جملـــة الملـــتزمين ، واحتفظت بها ولايتا البهنساوية وأقلام متفرقة ، فى الوقت الذى خلت فيه بقية الولايات مـــن الملـــتزمين من الأشراف وأرباب السجاجيد [٢٣٠].

الإحصاء الثالث ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م :

ارتفعت نسبة الملتزمين الأشراف وأرباب السجاجيد إلى ١,٤% بزيـــادة قدرهـــا ٠,٩% عــن عام ١٧٠٩م، وكانت ولاية البهنساوية أعلى الولايات فى نسبة الملتزمين الأشراف وأربـــاب الســـجاجيد ٦١,٥% ، بينما خلت ولايات جرجا وأشمونين وأراضى مستجدة والأطفيحية والواحات من الملـــتزمين الأشراف وأرباب السجاجيد [٢٣١].

---

(٢٢٤) دار الوثائق : عين١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٢ ، ٧٩٣ .

(٢٢٥) نفسه : عين٣ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٧٠ ، ٨٧١ .

(٢٢٦) نفسه : عين٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥٠ ، ٩٥١ .

(٢٢٧) نفسه : عين١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠١ ، ١٠٠٢ .

(٢٢٨) نفسه : عين١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨.

(٢٢٩) نفسه : عين١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٢ ، ٧٩٣.

(٢٣٠) نفسه : عين ٣ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٧٠ ، ٨٧١.

الإحصاء الرابع ١٢٠٣ هـ / ١٧٨٨م

بلغت نسبة الملتزمين من الأشراف وأرباب السجاجيد ١,٣% من جملة الملتزمين بانخفاض ٠,١% عن عام ١٧٦٠م، واحتفظت ولاية البهنساوية بأعلى نسبة ٥٣,٨% من الأشراف وأرباب السجاجيد الملتزمين، في حين خلت ولاية جرجا والفيوم وأراضي مستجدة والأطفيحية والواحات من الملتزمين الأشراف وأرباب السجاجيد (٢٣٢).

الإحصاء الخامس ١٢١٦هـ / ١٨٠١م

وصلت نسبة الأشراف وأرباب السجاجيد الملتزمين ٣,٧% بزيادة ٢,٤% عن عام ١٧٨٨م، وحققت أقلام متفرقة أعلى نسبة ٤٩,٤% من الملتزمين الأشراف وأرباب السجاجيد ، في الوقت الذي خلت ولاية أشمونين وأراضي مستجدة من الملتزمين الأشراف وأرباب السجاجيد (٢٣٣).

وعلى أية حال لعب الملتزمون من الأشراف وأرباب السجاجيد دوراً في الالتزام، وإن كان متواضعاً إلى حد ما ، وحتى تكتمل الصورة أردنا الوقوف على دورهم في الالتزام من خلال الإسقاط والتأجير.

إحصاء بحالات الإسقاط ٢٠ ربيع أول ١١٤١ -٢٠ ربيع أول ١١٤٢هـ/ ١٧٢٨ - ١٧٢٩م (٢٣٤)

جدول ٨ / ٣

الولاية	المسقط		المسقَط إليه		المؤجِّر		المستأجِر	
	أشراف وأرباب سجاجيد	جملة ملتزمين	أشراف وأرباب سجاجيد	جملة ملتزمين	أشراف وأرباب سجاجيد	جملة ملتزمين	أشراف وأرباب سجاجيد	جملة ملتزمين
جرجا	–	١٧	–	١٧	–	–	–	–
فيوم	–	١٠	–	١٠	–	٣	–	٣
بهنساوية	١	٢٩	٣	٢٩	١	٦	–	٦
أشمونين	١	٤	٢	٤	٢	٤	١	٤
منفلوطية	–	١٥	٢	١٥	٣	٤	–	٤
أطفيحية	–	٨	–	٨	–	١	–	١
الجملة	٢	٨٣	٧	٨٣	٦	١٨	١	١٨

---

(٢٣١) دار الوثائق : عين٧ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٩٥٠ ، ٩٥١ .

(٢٣٢) نفسه : عين١١ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ١٠٠١ ، ١٠٠٢.

(٢٣٣) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركي، دفتر التزام رقم ١٠٢٨.

(٢٣٤) نفسه : سجلات إسقاط القرى ، س١ .

من خلال الإحصاء السابق نستخلص ما يأتى :

أسقط الأشراف وأرباب السجاجيد حصتين بنسبة ٢,٤% من حـــالات الإســقاط ، واحتفظت البهنساوية والأشمونين بالحصتين ، وخلت بقيت الولايات من حالات الإسقاط. وأسقط للأشراف وأربـاب السجاجيد سبع حصص بنسبة ٨,٤% ، فى الوقت الذى أجر الأشراف ست حصص بنسبة ٣٣,٣% مـن حالات الإيجار ، واستأجروا حصة واحدة بنسبة ٥,٦%.

ومهما يكن من أمر فقد لعب الأشراف دورا فى الالتزام من خلال الإســقاط والإيجـار وإلـى جانب الفئات السابقة دخلت فئة أخرى مجال الالتزام ولعبت دورا هاما فيه.

٥- التجـــار :

دخل التجار ميدان الالتزام فى مرحلة متأخرة عن الفئات السابقة. ولقد رصدت سجلات إســقاط القرى أول حالة إسقاط للتجار فى عام ١١٤١هـ / ١٧٢٨م عندما أسقط الأمير عثمان جاويشـان حـق موكله عبد الله نام للخواجا الحاج أحمد عزبان الشهير بالصيرفى من أعيان التجار فى البن بمصر جميـع الحصة التى قدرها الربع (ستة قراريط) وقف السيفى يشبك ، وكانت تابعـة لولايـة الغربيـة بالوجـه البحرى، وهذا يعنى دخول التجار ميدان الالتزام فى الوجه البحرى قبل الوجه القبلى(٢٣٥) .

ولا يعنى ذلك أن دخول التجار ميدان الالتزام كان فى ذات التاريخ ١١٤١هـ / ١٧٢٨م، ولقـد أمدتنا المصادر بما يؤيد ذلك ؛ حيث أشار أحمد شلبى فى معرض حديثه عن وفاة الخواجة الحاج محمـد دادة الشرايبى وإحصاء أملاكه ما نصه : " وكان كريماً يواس الناس خيّراً ، ويسـعى فـى مصالحـهم" وعدد أملاكه ثم أضاف" وخلاف الرهن الذى تحت يديه من البلاد وفايضهم ستون كيساً ، وفايض البـلاد الملك أربعون كيساً "، ومعنى البلاد الملك البلاد التى كانت فى التزامه، أى كان ملتزماً ، وكان ذلك عـام ١١٣٧هـ / ١٧٢٤م، أى قبل أول حالة إسقاط للتجار بأربع سنوات ، أضف إلى ذلك بالتأكيد أنه كـان ملتزماً هذه الجهات (البلاد) على الأقل قبل عام ١١٣٧هـ / ١٧٢٤م ، مما يجعلنا نرجح دخول التجـار ميدان الالتزام فى مطلع القرن الثامن عشر ، وإن كان بشكل فردى كحالة الشرايبى التى ذكرناها(٢٣٦).

ويرجع دخول التجار ميدان الالتزام للأسباب التالية :

أولاً: الصراع بين البيوتات المملوكية كالفقارية والقاسمية (٢٣٧) ، وأدى ذلك لإشاعة حالـة مـن عـدم

---

(٢٣٥) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى ، س ١ ، ص ٢ ، م ٥ .

(٢٣٦) أحمد شلبى : المصدر السابق، ص ٤٤٣ .

(٢٣٧) عن الصراع بين القاسمية والفقارية، انظر: أحمد شلبى : المصدر السابق، ص ٤٧ . أحمد الدمرداشـى كتخـدا عزبان: الدرة المصانة فى أخبار الكنانة، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن ، المعهد الفرنسى للآثار الشرقية =

الاستقرار فى المدن ، مما جعل رأس المال يواجه صعوبات [٢٣٨] ، فمثل مجال الالتزام ميداناً أكثر امناً وعنصر جذب للتجار.

ثانياً :إحتياج الأمراء المماليك للأموال لتمويل هذه الصراعات القائمة ، ولتقديم الرشاوى والهدايا للباشوات ، فاتجه الملتزمون منهم إلى إسقاط الكثير من التزاماتهم أو تأجيرها للتجار باعتبارهم الفئة الأكثر ثراءً [٢٣٩] .

ثالثاً : انحدر بعض الملتزمين من التجار من أباء كانوا من الملتزمين ؛ فقد أشار الجبرتى إلى أن الباشا " ألبس ابن السيد المحروقى [٢٤٠] فروة سمور وقفطاناً على دار الضرب وعلى ما كان أبوه عليه من خدمة الدولة والالتزام " [٢٤١].

رابعاً : تدهور تجارة البن ابتداءً من عام ١٧٣٠م [٢٤٢] . وكانت هذه الفئة أسبق فئات التجار فى التزام الأراضى الزراعية [٢٤٣].

خامساً : ارتبط بعض التجار بروابط وثيقة مع الملتزمين فى الريف نتيجة لتشابك مصالحهم وخاصة تجار السكر [٢٤٤].

لهذه الأسباب دخل التجار ميدان الالتزام ، وكانت أسرة الشرايبى من أشهر الملتزمين التجار

= القاهرة : ١٩٨٩ ؛ إسماعيل بن سعد الخشاب : أخبار أهالى القرن الثانى عشر الهجرى ، تحقيق عبد العزيز جمال الدين ، عماد أبو غازى ، القاهرة : ١٩٩٠، ص ٣٢ ، ٣٣ .

(٢٣٨) على بركات : رؤية الجبرتى لبعض قضايا عصره ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة : ١٩٩٧ ص ٥٠ ، ٥١ .

(٢٣٩) عبد الرحيم عبد الرحمن : فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة : ١٩٩٠ ص ١٧٤ ، ١٧٥ ؛ نفس المؤلف : المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى ، المجلة التاريخية المغربية ، مطبعة الاتحاد العام التونسى، ١٩٨٢، ص ٧٥.

(٢٤٠) وكان ملتزماً ، انظر: دار الوثائق : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(٢٤١) الجبرتى : المصدر السابق، جـ ٦، ص ١٨٩.

(٢٤٢) على بركات : المرجع السابق ، ص ٥٠ ، ٥١ .

(٢٤٣) دار الوثائق: سجلات إسقاط القرى ، س ١ ص ٢ ؛ عبد الرحيم عبد الرحمن : المغاربة فى مصر : المرجع السابق ، ص ٧٥ ؛ Al-sayyid , Op. Cit, P. 9.

(٢٤٤) نللى حنا : المرجع السابق ، ص ١٨٤؛ I bid, P. 10 .

التى قدر البعض دخلها بمليون بارة [٢٤٥] ، وكان أشهر الملتزمين من هذه الأسرة الخواجا الحاج قاسم ابن الحاج محمد دادة الشرايبى ؛ حيث تذكره الوثائق بأنه من أعيان تجار البن كوالده [٢٤٦].

ولقد تداول الملتزمون التجار الالتزامات مع فئات الملتزمين الأخرى وخاصة العسكريين ؛ فنجد الخواجا قاسم الشرايبى يؤجر للأمير عثمان كتخدا مستحفظان حصة قدرها ثلاثة قراريط بولاية البهنساوية بحلوان قدره اثنا عشر كيساً مصرياً [٢٤٧].

وقد لعب التجار المغاربة دوراً فى الالتزام ؛ حيث استأجر الخواجا أحمد بن الخوٰجا حدق المغربى حصة قدرها ثمانية قراريط فى كامل أراضى ناحية أبو صير دفنو بولاية الفيوم بحلوان قدره مائة واثنا عشر ديناراً ذهباً ، أو ما يوازيه من البن المغربل اليمانى قنطاران واثنان وأربعون رطلاً ونصف وربع وثمن رطل [٢٤٨] .

كما تداول العسكريون من التفنكجيان الالتزام مع التجار ؛ حيث أسقط أحد الأمراء من طائفة تفنكجيان للخواجا الحاج على جمليان من تجار البن خمسة قراريط بولاية الأشمونين بحلوان قدره ثلاثة وستون ألفاً ومائتان وثمانون نصف فضة [٢٤٩] ، كما تداول العسكريون من طائفة المتفرقة مع التجار الالتزامات ؛ حيث أسقط الحاج على والحاج عثمان من أعيان التجار فى البن للأمير على بن عبد الله من طائفة المتفرقة أحد عشر قيراطاً فى كامل أراضى ناحية بنى خالد بالأشمونين بحلوان قدره خمسة أكياس مصرية وألفا نصف وخمسمائة وثمانية أنصاف [٢٥٠] .

وإلى جانب ذلك تداول التجار الالتزام مع أمراء اللوا من المماليك ؛ حيث استأجر قاسم الشرايبى من الأمير مصطفى بك أمير اللوا كامل أراضى ناحيتى قاى والزريبة بالبهنساوية بحلوان قدره ستة أكياس مصرية [٢٥١] ، كما تداول التجار الالتزامات مع الأشراف ؛ حيث أسقط السيد

---

(٢٤٥) أندريه ريمون : المدن العربية الكبرى فى العصر العثمانى ، ترجمة لطيف فرج ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، (د . ت)، ص ٧١.

(٢٤٦) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى ، س١ ، ص٣٧ ، م ١٤٧ .

(٢٤٧) نفسه : سجلات إسقاط القرى ، س٣ ، ص ٩٥ ، م ٢٧٧ .

(٢٤٨) نفسه : س٣ ، ص ٨٣ ، ٨٤ ، م ٢٣٦ .

(٢٤٩) نفسه : س ٣ ، ص ٤٠ ، م ١١٠ .

(٢٥٠) نفسه : س ١ ، ص ١٩٩ .

(٢٥١) نفسه : س٣ ، ص ٤٧ ، م ١٢٨ .

قدره ستة أكياس مصرية [٢٥١] ، كما تداول التجار الالتزامات مع الأشـــراف ؛ حيــث أســقط الســيد

الشريف سليمان جلبى للخواجا التاجر الحاج عبد الله أربعة قراريط بولاية الأشمونين بحلوان قدره ســبعة وثلاثون ألفا وخمسمائة نصف [٢٥٢].

وقد قمنا بعمل الإحصاء التالى لنعرف حجم مساهمة التجار فى الالتزام من خلال سجلات إسقاط القرى من ٢٠ ربيع أول ١١٤١ - ٢٠ ربيع أول ١١٤٢هـ / ١٧٢٨ — ١٧٢٩م [٢٥٣].

جدول ٩ / ٣

الـــــولايـــة	المسقط		المسقط إليه		المؤجــر		المستأجر	
	تجـــار	جملة ملتزمين	تجـــار	جملة ملتزمين	تجـــار	جملة ملتزمين	تجـــار	جملة ملتزمين
جرجـــــا	–	١٧	–	١٧	–	–	–	–
فيـــــوم	٣	١٠	٢	١٠	–	٣	١	٣
بهنساويــــة	١	٢٩	١	٢٩	١	٦	–	٦
منفلوطية	–	٤	–	٤	–	٤	–	٤
أشمونيـــــن	–	١٥	–	١٥	–	٤	–	٤
أطفيحيــــة	–	٨	–	٨	–	١	–	١
الجـــــــملة	٤	٨٣	٣	٨٣	١	١٨	١	١٨

من خلال الجدول السابق نستنتج ما يلى :

أسقط التجار أربع حالات إسقاط بنسبة ٤,٨% من جملة حالات الإسقاط. وأسقط للتجار ثــلاث حالات إسقاط بنسبة ٣,٦% من جملة حالات الإسقاط. فى الوقت الذى أجر التجار حالة إيجار واحــدة ، كما استأجروا حالة واحدة بنسبة ٥,٦% من حالات التأجير والاستئجار، أى أن نسبة التجار فى الإســقاط أقل من التأجير والاستئجار [٢٥٤].

(٢٥١) نفسه : س٣ ، ص ٤٧ ، م ١٢٨ .

(٢٥٢) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى، س٣ ، ص ٣٦ ، ٣٧ ، م ١٠٠ .

(٢٥٣) نفسه : س١.

(٢٥٤) نفسه.

٦- النساء

دخل النساء ميدان الالتزام فى الوجه البحرى قبل الوجه القبلى ؛ حيث التزمت فـابى المصانـة معتوقة الأمير حسن بن عبد الله قيراطين بقرية زرقون بولاية الغربية ١١٤٤هـ / ١٧٣٢م (٢٥٦).

ويرجع دخول النساء ميدان الالتزام لعدة عوامل :

١- إرث الالتزام ؛ حيث اكتسب الملتزمون حق توريث الالتزام ، فتشير الوثائق إلى حريم صالح بـك ، حريم حسن كاشف ، حريم على كاشف (٢٥٧).

٢- الصراعات العسكرية والسياسية بين البيوتات المملوكية ، مما أدى إلى عـدم الاسـتقرار ، فاتجـه الكثير من الأمراء المماليك إلى تسجيل التزاماتهم بأسماء زوجاتهم وخادماتهم ومعتوقاتهم حتى تظل هـذه الالتزامات فى أيديهم من خلال ولايتهم الشرعية عليهم (٢٥٨).

٣- وجود شريحة من النساء كن على درجةٍ من الثراء بدأن يلتزمن الأراضى الزراعية بعد أن هجرهـا ملتزموها نتيجة كثرة الضرائب التى فرضت عليها (٢٥٩). لهذه الأسباب دخلت النساء ميدان الالتزام.

ومن خلال الوثائق نستطيع أن نخرج بعدة حقائق عن هذه الفئة :

١- صغر حجم التزامات النساء أحياناً ؛ فنجد خوند الشيخ همام يوسف تلتزم ثلث قـيراط ، وخونـد أم المصونة خوند الشيخ همام ثلـث قـيراط كذلـك فـى مـال حمايـة وقـف اسـكندر باشـا بولايـة المنفلوطية (٢٦٠). وهذا يوضح دور نساء الصفوة من العربان فى الالتزام بالصعيد ، واشـتركت ثـلاث ملتزمات فى التزام ثلث قيراط ؛ حيث نجد آمنة خاتون ومحبوبة خاتون وحفيظة خاتون كلـهن الـتزمن هذه الحصة فى كفر عثمان بولاية المنفلوطية (٢٦١). وبلغت حصص بعض النسـاء منتـهى الصغـر ؛ حيث الـتزمت إحداهـن سـتة أسـهم فـى قريـة بنـى سـويف بولايـة البهنسـاوية ، وشـاركتها

---

(٢٥٦) عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف المصرى، المرجع السابق ، ص ١١٣ .

(٢٥٧) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية أشمونين رقم ٢٢٧٧ .

(٢٥٨) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(٢٥٩) نفسه : عين ١٨ مخزن ١٨ تركى دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٩٠؛ كينيث كونو : المرجع السابق، ص ٦٨.

(٢٦٠) نفسه : عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥١.

(٢٦١) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨.

أخرى باثنى عشر سهما فى نفس القرية[262].

٢- تطورت التزامات النساء فوصلت ستة قراريط ؛ حيث التزمت الست فاطمة ربع ناحية بولاية الأشمونين[263] ، والتزمت إحداهن نصف قرية برديس بولاية جرجا[264].

٣- تشعبت التزامات بعض النساء؛ حيث التزمت نفيسة خاتون نصف قرية منيل السلطان بالأطفيحية بالوجه القبلي، وكان لها أربعة قراريط فى إحدى نواحى ولاية المنوفية بالوجه البحرى[265]، وكان لبعضهن التزامات فى أكثر من ولاية فى الوجه القبلي ؛ فنجد خديجة خاتون تلتزم ستة قراريط بالأطفيحية[266]، كما كان لها عدة حصص بالبهنساوية[267].

٤- التزمت بعض النساء قرى بكاملها ؛ فنجد الست محبوبة تلتزم قرية الغابة الكبرى بالفيوم ١٢١٣هـ/ ١٧٩٨م [268]، وأصبحت نفس القرية فى التزام فاطمة خاتون عام ١٢١٦هـ / ١٨٠١م [269]، والتزمت إحداهن كامل قرية بالبهنساوية فى نفس التاريخ [270] .

ومما تجدر الإشارة إليه مشاركة الملتزمات من النساء الملتزمين من الرجال ؛ حيث التزمت ثرية خاتون قيراطاً وستة أسهم فى قرية إتقاق بالبهنساوية ، والتزم على بن خليفة حصة مماثلة فى نفس القرية [271]، وزادت حصص النساء عن حصص الرجال أحياناً فى بعض القرى، فقد التزمت نفيسة خاتون نصف قرية منيل السلطان ، وشاركها فى النصف الآخر أربعة ملتزمين من المماليك [272]. واشتركت الزوجات فى التزام واحد ؛ حيث التزمت زوجات الحاج عبد الله نفيسة وعايشة وزينب ثلاثة

---

(٢٦٢) دار الوثائق : عين١٨ مخزن ١٨ تركى دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٨٩ .

(٢٦٣) نفسه : عين١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية أشمونين رقم ٢٢٦٤ .

(٢٦٤) نفسه : عين١٨ مخزن ١ تركى دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٨٩.

(٢٦٥) نفسه.

(٢٦٦) نفسه : عين٢١ مخزن ١ تركى دفتر قصر يد رقم ٢٢٢٢.

(٢٦٧) نفسه : عين٢٢ مخزن ١ تركى دفتر قصر يد رقم ١٢٣٧ .

(٢٦٨) نفسه : عين١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية الفيوم رقم ٢٢٥٧ .

(٢٦٩) نفسه : عين١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(٢٧٠) نفسه : عين١٨ مخزن ١٨ تركى دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٩٠ .

(٢٧١) نفسه : عين١٨ مخزن ١٨ تركى دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٨٨ .

(٢٧٢) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٣٠ .

قراريط فى ناحية تلت بالبهنساوية [٢٧٣]، واشتركت حريم على كاشف بخمسة قراريط فى ناحيـة بنـى حصيب بالأشمونين [٢٧٤] ، وشاركت النساء الملتزمات أزواجهن الملتزمين ؛ حيث التزم الأمير يوسـف جوربجى وزوجته كامل قرية بالأشمونين [٢٧٥].

وشاركت المرأة ابنتها فى الالتزام ؛ فنجد بنت البلد صالحة بنت إبراهيم تشارك ابنتها صالحـة بنت صالحة كريمة إبراهيم فى التزام قرية ساقية داقوف وتوابعها [٢٧٦].

وشاركت النساء الملتزمات الملتزمين من العسكريين والمماليك ؛ حيث الـتزمت هـانم محمـد جوربجى قيراطين فى ناحية الجنينة بالأشمونين ، وبـاقى الحصـة كـانت فـى الـتزام العسـكريين والمماليك [٢٧٧]، كما التزمت زينب سعد الله خمسة قراريط فى ناحية إبيـور العجـوز بالأشـمونين ، وشاركها محمد جوربجى رضوان فى التزام ستة قراريط [٢٧٨].

والجدير بالذكر مشاركة الملتزمات من النساء للملتزمين من العلماء ؛ حيـث الـتزمت فاطمـة خاتون ثلاثة قراريط وشاركها الشيخ عبد الله الشرقاوى بثلاثة قراريط أيضاً [٢٧٩]. والتزمت عدة نسـاء أحد عشر قيراطاً وثلث فى قرية بنى حصيب ، وشاركهن شيخان بستة قراريط [٢٨٠].

وحدث تداول للالتزامات بين النساء وأزواجهن ؛ حيث أسقطت عايشة خـاتون بنـت عبـد الله البيضا حقها وحق تابعها عباس أغا لزوجها الأمير يوسف جوربجى اختيـار طائفـة تفنجكيـان جميـع الحصة التى قدرها تسعة قراريط بناحية بنى حسن الأشراف بالبهنساوية [٢٨١] وقبضت الحلوان ، وهـذا يدل على مدى الاهتمام بالنواحى المادية ؛ حيث قبضت الحلوان من زوجها ، وربما يكون ذلـك مجـرد إجراء شكلى أمام الروزنامة.

---

(٢٧٣) دار الوثائق : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(٢٧٤) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع رقم ولاية الأشمونين رقم ٢٢٧٧ .

(٢٧٥) نفسه.

(٢٧٦) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(٢٧٧) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية الأشمونين رقم ٢٢٧٧ .

(٢٧٨) نفسه.

(٢٧٩) نفسه : عين ١٨ مخزن ١٨ تركى دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٨٩ .

(٢٨٠) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨.

(٢٨١) نفسه : سجلات إسقاط القرى ، س ٢٥ ، ص ٢٧٤ .

وتداولت النساء الملتزمات الالتزامات مع الأغوات المماليك ؛ حيث أسقط وكيل المصونة فاطمة خاتون وتابعها بشير أغا للأمير عبد الحميد جلبي جميع الحصة التى قدرها قيراط وثلث وربع ثمن من قيراط فى كامل أراضى ناحية دشطوط بالبهنساوية بحلوان قدره مائة وخمسون ريالاً مصرياً(٢٨٢).

ومع تفتت الالتزامات فى نهايات القرن الثامن عشر التزمت سبع عشرة امرأة تسعة قراريط تراوحت حصصهن ما بين قيراطين وقيراط واحد ونصف وثلث وربع قيراط ، وشاركهن فى بقية الحصة أربعة وعشرون رجلاً فى التزام قرية إتقاق بالبهنساوية (٢٨٣).

وحلت النساء الملتزمات محل الملتزمين العسكريين والمماليك فى بعض حصص الالتزام ؛ حيث تشير الوثائق لضبط وتصرف ثمانية قراريط وأحد عشر سهماً محلول على أغا وسليمان كاشف ، وصدر تقسيط بها لست من النساء (٢٨٤). وقد قمنا بعمل هذا الإحصاء لمعرفة حجم مساهمة النساء فى الالتزام فى عام ١٢١٦هـ/١٨٠١م (٢٨٥)

جدول رقم ١٠ / ٣

الولاية	مقاطعات ذكر ملتزموها	مقاطعات لم يذكر ملتزموها	جملة المقاطعات	الملتزمات النساء	جملة الملتزمين	نسبة الملتزمات النساء
جرجا	٦١	١٥	٧٦	١٥	٢١٣	٧%
فيوم	٧٤	٨	٨٢	٧٩	٢٦٠	٣٠,٤%
بهنساوية	٩١	١١	١٠٢	١٩٣	٥٠٠	٣٨,٦%
أشمونين	٧٣	٧	١٠٠	٦٥	٢٣٨	٢٧,٣%
منفلوطية	١٦٣	٥٦	٢١٩	٨٦	٥٦٦	١٥,٢%
أطفيحية	١	—	١	-	٢	٠ %
الجملة	٤٦٣	٩٧	٥٦٠	٤٣٨	١٧٧٩	النسبة الكلية ٢٤,٦%

من خلال الجدول السابق نستنتج ما يأتى :

وصلت نسبة الملتزمات النساء فى المقاطعات التى ذكر ملتزموها ٢٤,٦% ، أى الربع تقريباً من جملة الملتزمين. وكانت أعلى نسبة للملتزمات النساء فى ولاية البهنساوية ٣٨,٦%، فى الوقت الذى

---

(٢٨٢) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى ، س ٢٨ ، ص ٨٤ .

(٢٨٣) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(٢٨٤) نفسه : عين ١٨ مخزن ١٨ تركى دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٩٠ .

(٢٨٥) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

خلت أراضى مستجدة من الملتزمات النساء.

وعلى أية حال اتضح أن عدد الملتزمات النساء وصل فى عام ١٢١٦هـ / ١٨٠١م إلـى ٤٣٨ ملتزمة بنسبة ٢٤,٦% من جملة الملتزمين فى المقاطعات التى ذكر ملتزموها ، وهـذا يوضح عظم الدور الذى قمن به ، إذا علمنا أنه يلى الدور الذى لعبته الفئة الأكثر وجوداً فى ساحة الالتزام وهى فئة العسكريين والمماليك الذين كانت نسبتهم ٥٩% من جملة الملتزمين ، وهذا يدل على الدور الكبير الـذى اضطلعت به النساء الملتزمات فى الالتزام [٢٨٦].

٧- فئات أخرى :

وهذه الفئات التزمت الأراضى الزراعية ولكن بشكل بسيط ، وكان من هذه الفئات الخادمات؛ حيث التزمت بعضهن حصص التزام مثل حفيظة خاتون خادمة محمد كاشف إبراهيم ستة عشر قيراطاً بإحدى نواحى ولاية الفيوم ، والتزمت عايشة خاتون خادمة محمد جوربجى أربعة قراريط بالبهنساوية ، كما التزمت محبوبة خاتون خادمة سليمان جوربجى ثلاثة قراريط بالبهنساوية كذلك ، وكانت حليمة خادمة عبد الله جلبى ملتزمة لحصة قدرها قيراط واحد فى قرية إتقاق بولاية البهنساوية ، وحفيظة خاتون ملتزمة لثلث قيراط بإحدى نواحى ولاية المنفلوطية [٢٨٧].

وبالنسبة للجوارى فكان لهن دور فى الالتزام، وإن كان غير ذى أهمية ؛ حيث وجدنا جوهرة جارية عبد الله جلبى ملتزمة لقيراط فى قرية إتقاق بالبهنساوية [٢٨٨].

وكان للعبيد دور فى الالتزام ؛ حيث نجد المانى العبد يلتزم ثلاثة قراريط فى مال حماية وقف الحرمين الشريفين [٢٨٩]، والتزم العبد الصغير تابع إبراهيم كتخدا نصف سدس ونصف ثمن قيراط [٢٩٠]، كما التزم محمد سردار مطبخ تابع إبراهيم كتخدا ثلاثة قراريط فى مال حماية وقف الحرمين الشريفين [٢٩١]، والتزم مصطفى صارمجى إبراهيم كتخدا ربع قيراط وسدس

(٢٨٦) دار الوثائق : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(٢٨٧) نفسه.

(٢٨٨) نفسه.

(٢٨٩) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٦ .

(٢٩٠) نفسه : عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥١ .

(٢٩١) نفسه.

قيراط[٢٩٢].

ويرجع دخول هذه العناصر ميدان الالتزام للصراعات العسكرية بين البيوتات المملوكية ، فلجـأ الكثير من الأمراء إلى تسجيل حصص التزاماتهم أو بعضها لعتقائهم وجواريهم وخدمهم وعبيدهم ؛ حتـى يضمنوا بقاء هذه الحصص فى يد أتباعهم ، وبالتالى فى يدهم بمالهم من ولاية شرعية عليهم [٢٩٣].

كانت تلك هى الفئات التى التزمت الأرض الزراعية فى ريف الصعيد فى الفترة محل الدراسـة. وعلى أية حال ، كانت الغلبة فى الالتزام فى ريف الصعيد للملتزمين العسكريين والمماليك وشاركهم فـى الالتزام الفئات الأخرى، وإن اختلفت درجات هذه المشاركة من فئة إلى أخرى. وفى مطلع القرن التاسـع عشر ظهر دور النساء الملتزمات فى الالتزام بشكل كبير ، وإن ظلت فئة العسـكريين والممـاليك هـى المسيطرة على ما يقرب من ٦٠% من الالتزام حتى عام ١٢١٦هـ / ١٨٠١م [٢٩٤].

وقد تبع تطبيق نظام الالتزام فى الصعيد الكثير من الضرائب التى كان لها أثر بالغ السوء علـى الفلاح المصرى فى ظل هذا النظام ، وهو موضوع الفصل التالى.

---

(٢٩٢) دار الوثائق : عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥١.

(٢٩٣) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(٢٩٤) نفسه.





الفصل الرابع

أوضاع الفلاح فى ظل نظام الالتزام

تمهيــــد.

١- حقوق الفلاح على أرضه.

٢- الضرائب على الأراضى الزراعية فى صعيد مصر:

الميرى – المضاف – الفائض – البرانى - الكشوفية

أ- الكشوفية القديمة:

حق الطريق – تذاكر جاويشية – الكلف – الطلب – مال الجهات – خدمة العسكر.

ب- الكشوفية الجديدة:

– رفع المظالم – فردة التحرير – كلف جديدة – مطالب حاكم الولاية
– مصاريف النابة اللازمة.

٣- الضرائب التى أضيفت للمال الحر:

حوالة الحوالات – معتاد الجسور وتوابعها – عادة جاويش كاشف
– عادة خدام الرملة – الكوركجيان – ضريبة الكرا.

٤- ضريبة الفرط.

٥- العَوْنة.

٦- إغارات البدو.

٧- الآثار الاقتصادية والاجتماعية لنظام الالتزام.



تمهيد :

لما كان نظام الالتزام أساس النظام المالى فى مصر فى العصر العثمانى، وكانت الزراعة عماد الاقتصاد فى ذلك الوقت ، فإن من الأهمية بمكان التعرف على أوضاع أهم الشرائح الاجتماعية التى أخذت على عاتقها القيام بالزراعة ، وهم الفلاحون المصريون الذين عانوا أشد العناء فى ذلك العصر من كثرة الضرائب وعدم عدالتها إلى جانب العادات والمقررات التى أثقلت كاهل هذه الفئة ، وصورتهم المصادر المعاصرة فى صورة سيئة ، فهم فى انقباض دائم معدومو اللذات [1] ، وأضفت عليهم مكانة أقل من العبيد [2]. وسوف نحاول فى هذا الفصل التعرف على أوضاع الفلاح فى ذلك العصر من خلال رصد الحقوق التى كان يتمتع بها والضرائب المتعددة التى تحملها وآثارها.

١- حقوق الفلاح على أرضه :

أعطى نظام الالتزام للفلاح الحق فى الاستمرار فى زراعة أرضه وكان من أهم الحقوق التى كفلها له هذا النظام فى ذلك العصر ؛ فلم يكن للملتزم أن ينزع الأرض من الفلاح طالما كان يزرعها ويؤدى ما عليها من ضرائب ، أما إذا امتنع عن زراعتها أو قام بتبويرها فكان من حق الملتزم أن ينزع أرض هذا الفلاح ويعطيها لغيره. [3] وأعطاه كذلك الحق فى تأجير الأرض أو المشاركة على زراعتها؛ حيث كان للفلاح أن يؤجر أرضه مدة معينة – سنة أو أكثر – ويحصل على مقابل ذلك نقداً أو عيناً أياً ما شاء " لينتفع المستأجر بالزرع والزراعة والأجرة والإجارة وكيف شاء الانتفاع الشرعى " [4]. وإذا عجز الفلاح عن زراعة أرضه يلجأ إلى مشاركة غيره من الفلاحين فى زراعتها.

ومن الحقوق التى تمتع بها الفلاح كذلك رهن الأرض ؛ ففى حالة عجزه عن زراعة أرضه يقوم أحياناً برهن جزء منها مقابل مبلغ معين يستغله فى زراعة ما تبقى من أرضه التى احتفظ بها. وفى حالة استطاعته رد المبلغ الذى حصل عليه تعود له الأرض التى رهنها مرة أخرى ، ويسمى هذا النوع من الرهن الغاروقة. [5] أما إذا عجز الفلاح عن سداد المبلغ الذى اقترضه نظير رهن الأرض

---

(١) يوسف الشربينى : المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٨ ؛ ليلى عبد اللطيف : المجتمع المصرى فى العصر العثمانى ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة : ١٩٨٧ ، ص ٤٤ .

(٢) الجبرتى : المصدر السابق ، جـ ٧ ، ص ٢٦٧ ؛ عبد الله محمد عزباوى: والمؤرخون والعلماء فى مصر فى القرن الثامن عشر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة : ١٩٩٧ ، ص ١٩١.

(٣) الروزنامجى : المصدر السابق ، ص ١٥١؛ Shaw , The Financial , P. 20.

(٤) دار الوثائق : محكمة الباب العالى ، س ٨١ ، ص ٣؛ سجلات إسقاط القرى ، س ١ ، ص ٨ ، م ٦٧.

(٥) لانكريه : المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ١٥.

فإن ماشيته وآلاته الزراعية تصادر وتباع [٦]. وكان للفلاح حق ترك أرضه كذلك؛ حيث أشار حسين أفندى الروزنامجى إلى أنه إذا ترك الفلاح أرضه برضاه فله ذلك. [٧] لكن نخرج من الوثائق بحقيقة مفادها ؛ إذا تسحب الفلاح وترك أرضه فإن السلطات تأمر بإعادته مرة أخرى، كما حدث مع رعايا الصعيد ، وإن كان قد مر على وجودهم خمسة عشر عاماً [٨] ، وذلك عندما كثر عدد المتسحبون الذين نزحوا إلى القاهرة ، وملأوا شوارعها وأزقتها مما هدد بتبوير الأراضى الزراعية والذى يشكل عواقب وخيمة على الاقتصاد ، ويهدد بعدم إمكانية سداد الأموال الأميرية التى كانت الشغل الشاغل للإدارة العثمانية فى مصر فى ذلك العصر.

وكان الفلاح يتمتع باختيار المحصول الذى يرغب فى زراعته أياً كان شريطةً أن يدفع الضريبة المقررة عليه للملتزم ، ولم يكن لأحد أن يجبره على زراعة محصول دون غيره [٩]. ويمكن القول إن العادة كانت تملى على الفلاحين زراعة محصول بعينه تعارف أهل الإقليم على زراعته ، وفى الغالب كان المحصول الذى اتفق على أن تؤخذ الضريبة منه فى حالة أخذها عينا مثل القمح أو الشعير وغيرها.

وكان توريث الأرض من أهم حقوق الفلاح على أرضه، فعندما يموت أحد الفلاحين تنتقل أرضه إلى ورثته من أولاده أو أقاربه، وإذا لم يكن له وريث تؤول أرضه إلى الملتزم الذى يقر فيها من يشاء من الفلاحين [١٠] .

كانت تلك أهم الحقوق التى اكتسبها الفلاح على أرضه فى ظل الالتزام . وفى المقابل كُبِّل بالعديد من الضرائب التى كان لها آثارٌ بالغة عليه ، وفيما يلى عرض مفصل بهذه الضرائب.

٢- الضرائب على الأراضى الزراعية فى صعيد مصر :

كان الغرض من تطبيق نظام الالتزام فى مصر هو توزيع الأراضى الزراعية على الفلاحين وجباية الأموال المقررة عليها فى المقام الأول، كذلك حماية الفلاح من تعسف القائمين على جباية هذه

---

(٦) ليلى عبد اللطيف : الصعيد ، المرجع السابق ، ص ٩٥ .

(٧) الروزنامجى : المصدر السابق : ص ٥١ .

(٨) دار الوثائق : محكمة مصر القديمة ، س ١٠٤ ، ص ١٦٧ ، م ٤٥٤ .

(٩) لانكريه : المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ١٥ ، ١٦ .

(١٠) الروزنامجى : المصدر السابق ، ص ٥١ ؛ Shaw, The Financial , P. 20.

؛ جيل فاينشتاين : الإمبراطورية فى عظمتها (القرن السادس عشر) ضمن كتاب تاريخ الدولة العثمانية إشراف روبيرمانتران ، ترجمة بشير السباعى ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة : ١٩٩٢ ، ص ٣١٩.

الأموال. ومن دراستنا لوثائق الالتزام نجد أن النظام حقق الهدف المرجو منه – إلى حد ما – وخاصة في السنوات الأولى التى تلت تسجيله فى الدفاتر ؛ حيث نجد الدفتر الأول لا يسجل سوى المال الميرى فقط مثل قرية غوبة فى عهدة – أى التزام – مصطفى أغا تفنكجيان، وتتبع الوثيقة اسمه بلفظ ملتزم سابق وورودها فى الدفتر الأول مما يدل دلالة قاطعة على أن تطبيق النظام سابق بكثير عن تسجيله فى الدفاتر كما ذكرنا. وقرر على هذه القرية ثلاثة أكياس سددت على ثلاثة أقساط [11].

ولكن بعد أقل من عقد واحد من تسجيل الالتزامات بدأت تظهر العديد من الضرائب زاد بعضها عن المال الميرى نفسه فى أحيان كثيرة. وكان مجموع الضرائب التى تجمع من الفلاحين يسمى المال الحر، بينما الجزء الذى كانت تحصل عليه الخزانة هو المال الميرى أو مال الخراج، وما يخص الإدارة المحلية يسمى مخرجات، بينما المال الذى يحصل عليه الملتزمون لأنفسهم يسمى الفائض [12]. ولقد تطورت المخرجات والتى كانت تشكل مال الكشوفية إلى عدد من العادات والمقررات ، وفيما يلى عرض لهذه الضرائب:

- **الميرى :**

فى الحقيقة إن لفظ الميرى ينسحب فى الأصل على الدائرة التى يرأسها الدفتردار والتى كانت تسمى الخزينة أو الخزينة الميرية – نسبة للأراضى الأميرية – أى أراضى الأمير الحاكم أو أراضى الدولة ، ومن هنا تم تحريفها إلى أراضى ميرية وسميت الضريبة المأخوذة منها بالضرائب الميرية أو أموال الميرى أو باختصار الميرى [13].

وقد تقررت ضريبة الميرى على يد السلطان سليم، أو بالأحرى خليفته سليمان. ويذهب لانكريه إلى أن ضريبة الميرى قررت ليس بحسب الفدان ولكن بالنسبة للقرية وحدة واحدة – أى المسئولية الجماعية للقرية فى تسديد هذه الضريبة – وكانت ضريبة الميرى هى التى يحق للملتزمين تحصيلها بشكل قانونى [14]. وحددت الروزنامة مقدار المال الميرى المقرر على كل حصة تبعاً لمساحة وجودة كل جزء من أرض هذه الحصة ؛ حيث قسمت الأراضى الزراعية إلى عال ووسط ودون ، وفى بعض القرى عال ووسط أو عال فقط أو وسط ودون ، كما تختلف درجة الخصوبة كذلك داخل كل قسم؛ فنجد

---

(11) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٢ .

(12) Shaw, Land holding, P. 96.

والمخرجات هى ما يدفعه الفلاحون ولا يدخل فى مال السلطان . انظر: عفاف مسعد السيد : دور الحامية العثمانية فى تاريخ مصر (١٥٦٤ – ١٦٠٩م) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠، ص ١٧٩،

(13) عبد الكريم رافق : المرجع السابق ، ص ٦٨ .

(14) لانكريه : المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ١٦ ، ١٧.

أن العال قد ينقسم إلى أكثر من فئة ، وكذلك الوسط والدون (١٥).

ونلاحظ أن سداد الضريبة المقررة على الأرض كان يتم بانتظام ولا يحدث تأخير، ولكن هناك بعض الحالات تشذ عن هذه القاعدة ؛ حيث وجدنا بعض القرى يحدث تأخير في سداد الأموال المقررة عليها سجلها الدفتر الأول والذى يشمل الفترة من ١٠٦٩ إلى ١٠٧١هـ / ١٦٥٨ إلى ١٦٦٠م؛ حيث نجد أن الشريف عيسى ملتزم هذه القرية – قرية عدونة – يسدد المبلغ المقرر عليها وهو ٢٢٥ بارة في ١٠٧٣ هـ / ١٦٦٢م، أى بعد ما يقرب من عامين من موعد سدادها ، كما خلت خانة التسليمات في بعض القرى ولم يسدد ما عليها من أموال ، أو تسجل في خانة التسليمات أقساط سنوات سابقة (١٦).

ويرجع ذلك لعوامل طبيعية كفيضان النيل ؛ فإذا كان شحيحاً أدّى ذلك إلى تَشَرُّق جزء من الأرض الزراعية. (١٧) وكذلك الأوبئة والمجاعات ، والصراعات العسكرية ، والاضطرابات السياسية(١٨) والتى أدت إلى تأخر بعض القرى في سداد الضريبة ، وفى مثل هذه الحالات يتم تخفيض الضرائب المفروضة على هذه القرى في مثل هذه الأعوام (١٩).

وكان تسديد الميرى أو الخزينة السلطانية أول وأهم اهتمامات الباشا ؛ لأنها تمثل الولاء للسلطنة العثمانية التى كان همها الأول مال الخراج . ولقد أشار جب وبوون إلى أن الجبرتى لا يذكر إلا مناسبة واحدة لم يدفع فيها الميرى وذلك بسبب الجفاف عام ١١٠٦هـ / ١٦٩٤م. ولقد رفضت عريضة طالبت بالإعفاء في عام ١٢٠٦هـ / ١٧٩١م لنفس السبب (٢٠). ولقد أشار كونو إلى معاناة البلاد في هذه السنوات ١٧٨٣م إلى ١٧٩٢م من القحط والأوبئة . ومما أضعف من قدرة المجتمع على النهوض من هذه الكوارث عدم الاستقرار السياسى وإهمال نظام الرى ، إلى جانب الحروب شبه المتصلة في الريف وفرض الضرائب الزائدة والسلب والنهب ، مما أجبر الفلاحين على ترك حقولهم والهجرة إلى مناطق أكثر أمناً (٢١).

---

(١٥) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع البهنساوية رقم ٢٢٧٩، والأشمونين ٢٢٦٤.

(١٦) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٢ .

(١٧) Shaw , Land holding, P. 97.

(١٨) كينيث كونو : المرجع السابق ، ص ٥٢ ، ٥٣.

(١٩) Shaw, Op. Cit, P.97.

(٢٠) جب وبوون : المرجع السابق ، جـ ٢ ، ص ٩٣. ولقد بلغ اهتمام الباشا بالخزينة السلطانية أنه عندما كان يرسلها إلى استانبول كان يقوم بحراستها من قطاع الطرق ٦٠٠ جندى. أنظر :

Sandys.,G, Voyages en Egypte, 1611 et 1612, IF AO, Le Caire, 1974, PP. 82 – 83.

(٢١) كينيث كونو : المرجع السابق ، ص ٥٢.

ولقد أردنا الوقوف على مدى صحة القول بأن المال الميرى المربوط على الأرض لم يحدث لــه أى زيادة منذ تسجيل الالتزامات فأخذنا عينة لثلاث قرى فى ولايات مختلفة وذلك على النحو التالى :

جدول يمثل الميرى المقرر فى سنوات مختلفة على ثلاثة قرى فى ثلاث ولايات فى الصعيد بالبارة

جدول ١ / ٤

القــــرية	الولاية	١٠٦٩هـــ/ ١٦٥٨م	١١٢١هـــ/ ١٧٠٩م	١١٤٠هـــ/ ١٧٢٧م	١١٧٤هـــ/ ١٧٦٠م	١٢٠٣هـــ/ ١٧٨٨م	١٢١٦هـــ/ ١٨٠١م
منشاة الحــاج	بهنساوية	٠,١٥٠	٠,١٥٠	٠,١٥٠	٠,١٥٠	٠,١٥٠	٠.١٥٠
بنى حصيــب	أشمونين	١.٢٠٠	١.٢٠٠	١.٢٠٠	١.٢٠٠	١.٢٠٠	١.٢٠٠
الغابة الكبرى	فيوم	١٦.٠٧٢	١٦.٠٧٢	١٦.٠٧٢	١٦.٠٧٢	١٦.٠٧٢	١٦.٠٧٢

ونلاحظ من خلال العينة السابقة أنه لم يحدث أى تغير بالزيادة أو النقصان على المال المـــيرى المقرر منذ ١٠٦٩هـــ / ١٦٥٨م ، وحتى ١٢١٦هـــ / ١٨٠١م ، أى قرابة قرن ونصف [٢٢].

ولكن بدراسة الجدول التالى والخاص بجملة المال الميرى المقرر على ولايات الصعيـــد عامـــة نجد أن تغيراً كبيراً قد طرأ على المال الميرى بالزيادة المطردة.

---

(٢٢) اعتمدنا فى عمل هذا الجدول على دفاتر الالتزام الآتية :

عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٢ ، عين ٣ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٧١ ، عيـــن ٤ مخـــزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٠٢ ، عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥١ ، عين ١١ مخزن ١ تركـــى دفـــتر التزام رقم ١٠٠١ ، عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨.

جدول يمثل المال الميرى المقرر على ولايات الصعيد فى سنوات مختلفة [٢٣]

جدول ٢ / ٤

الـــولايــــــة	السنـــــــــة			
	١٦٥٨ – ١٦٦٠م	١٦٧٦م	١٧٠٩م	١٧٦٠م
جرجا	١,٦٧٥,٠٠٠	٢,٦٣٣,٩٩٦	٣,٩٦٦,١٧٠	٤,٩٣٨,١٨١
فيوم	١,٣٩٣,٠٦٤	٢,٠٣٠,٠٨٤	٢,٠٨٩,٧٧٧	٢,١٢٩,٥٨٦
بهنساوية	١,٦٤٧,٢١٧	٢,٣٨٤,٢٧٦	٢,٦٠٥,٠٨٧	٢,٦٤٣,٦٢٥
أشمونين	..٢٣٩,٤٥٣	٠,٣٦٥,٥٨١	٠,٤٠٠,٧٣٠	٠,٤٣١,٤٨٧
أقلام متفرقة	٠,٠١٧,٥٢٨	٠,٠٨٥,٥٧٤	٠,٣١٨,٨١٥	٠.٣١١,٠٢٩
مال حماية	ـــــــ	٠,٤,٨١١	٠,٤,٣٥٥	٤,٣٥٥
أراضى مستجدة	٠,٠٩٣,٣٣٤	٠,٠١١,٢٠١	٠,١٠٨,٧١٦	..١٠٨,٣٦١
أطفيح	..٢٢٦,٩٢٤	٠,٥٧٩,٤٥٧	٠,٦١٢,٦٠٥	٠,٨١٩,٨٥٢
الواحات	٠,٠٣٧,٨٠٠	٠.٠٣٧,٨٠٠	٠,٣٧٩,١٤٤	٠,٤٢٠,٥٨٣

وبقراءة الجدول السابق نستنتج الحقائق التالية :

حدثت زيادة للمال الميرى باستمرار فى ولايات جرجا والفيوم والبهنساوية وأشمونين وأطفيح والواحات، فى الوقت الذى استقرت فيه الزيادة فى أقلام متفرقة حتى عام ١٧٠٩م، ولكن فى إحصاء ١٧٦٠م انخفضت فيها بمقدار ٧٧٨٦ بارة ، وكذلك فى أراضى مستجدة انخفض فى إحصاء عام ١٦٧٦م بمقدار ٨٢١٣٣ بارة عن إحصاء ١٦٥٨ – ١٦٦٠م ، لكن عاد فى إحصاء ١٧٠٩م ليحقق زيادة عن الإحصاء الأول بـ ١٥٣٨٢ بارة ، ويرجع تذبذب هاتين النسبتين إلى أن أقلام متفرقة– أى قرى فى مناطق مختلفة ، وأراضى مستجدة – أى من طرح النهر ولظروف قد تؤدى إلى انضمام بعض المناطق إلى قرى أخرى أو بمعنى آخر تغيرات إدارية، ومما يعضد هذا الرأى أن عدد مقاطعات

---

(٢٣) اعتمدنا فى عمل هذا الجدول على دفاتر الالتزام الآتية :

عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠١ ، وأطفيح والواحات طبقا للدفتر ٧٩٣ ، عين ٣ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٧٠ ، ٨٧١ ، عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥٠ ، ٩٥١ ، وكانت ولاية جرجا فى عام ١٦٥٨م تنقسم إلى جرجا وأسيوط وأبريم وقمنا بجمع المال الميرى المقرر عليها جميعا كوحدة واحدة.

أقلام متفرقة كان ١٤١ مقاطعة – قرية – فى عام ١٧٦٠م انخفض إلـــى ١٠٩ مقاطعـــات فقــط عــام ١٧٨٨م(٢٤) ، وكذلك انخفض مال الحماية فى إحصاء عام ١٧٠٩ بمقدار ٤٥٦ بارة ، واستقر على هـــذا الرقم عام ١٧٦٠م.

وحتى تتضح الصورة بشكل أكبر قمنا بجمع المال الميرى المقرر على كافة ولايـــات الصعيـد لكان كالتالى (٢٥).

جدول يوضح المال الميرى الإجمالى بالكيس على كافة ولايات الصعيد

(جدول ٣ / ٤)

السنـــــــة	جملة المال الميرى بالبارة	كيس	كسر
١٦٥٨ / ١٦٦٠م	٥,٣٣٠,٣٢٠	٢١٣	٢,١٢٨
١٦٧٦م	٦,٤٢٣,٧٥٦	٢٥٧	ـــــ
١٧٠٩م	١٠,٥٠١,٦٢٨	٤٢٠	١,٦٢٨
١٧٦٠م	١١,٥٢٧,٥٥٩	٤٦١	٢,٥٥٩

ويتضح من الجدول أن زيادة مستمرة قد طرأت على المال الميرى على صعيد الولايات عامـــة ، وإذا رجعنا للجدول الأول الخاص بالقرى نجد أن هذا يتناقض مع ما ذهبنا إليه من أن المــال الميــرى لم يزد، وهنا يطرح سؤال نفسه وهو كيف يزداد المال الميرى الإجمالى على الولايات كافة مـــع ثباتـــه بالنسبة لكل قرية كوحدة إدارية ؟

وبدراسة متأنية لوثائق الالتزام ثبت أن المال الميرى فى الحساب النهائى للولايـــات قـد ازداد باستمرار لدرجة أنه تعدى الضعف فى الإحصاء الأخير عن الإحصاء الأول ، ويرجـــع ذلــك إلـــى أن الحساب الإجمالى للمال الميرى فى الحساب الختامى يضاف إليه المضافات. (٢٦)

---

(٢٤) دار الوثائق: عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥١ ، عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠٠ .

(٢٥) اعتمدنا فى عمل هذا الجدول على نفس دفاتر الالتزام التى اعتمدنا عليها فى الجدول السابق مباشرة.

اختلط الأمر على شو عند نقله جملة الأموال المقررة على ولايات الوجه القبلى ؛ حيث كان يذكر المــال الميــرى لكل ولاية على حدة ثم يضيف المضاف ويجمع الميرى مع المضاف وقد أشار لذلك د/ عبد الرحيم، راجع الريـــف المصرى، ص ١٢٢.

(٢٦) جانب الصواب شو فى نقل جملة الأموال المقررة على أراضى مستجدة لنقلها هكذا ١١٧,٠٨٨ مـــع أن الصحيـــح هو ١١٧,٥٨٨ ويرجع ذلك لأن الخمسة مطموسة بعض الشئ ولم يراجع شو الجمع ولذلك نقل الأموال المقـــررة علىأراضى مستجدة فى عام ١٧٦٠ بأقل من الحقيقة (٥٠٠) بارة ، Shaw, The Financial, P. 70. –

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ونخلص مما سبق أن زيادة كبيرة طرأت على ضريبة الأراضى الزراعية الخاصة بالميرى والمضافات التى طرأت عليه وخاصة فى القرن السابع عشر الميلادى ؛ وذلك لقوة الحكومة المركزية العثمانية وجهود الولاة الذين حكموا مصر فى تلك الفترة الذين سعوا للاهتمام بالأراضى الزراعية ، لكن جزء كبيرا من الجهود التى قام بها هؤلاء الولاة قد توقف نتيجة الفوضى والاضطراب السياسى ، بالإضافة لضعف الولاة فى الفترة التالية ، لكن هذه الجهود أتت ثمارها فى النصف الأول من القرن السابع عشر ، وعرفت زيادة الضريبة باسم "زيادة" نتيجة زيادة خصوبة الأرض والاهتمام بالزراعة[٢٧].

وهكذا رأينا أن المال الميرى حدثت له زيادة مستمرة ؛ وهذه الزيادة كان سببها فرض المضاف الذى كان له أثر كبير على الفلاح.

- المضاف :

باستقرار نظام الالتزام كأداة لجمع ضريبة الأراضى الزراعية التى تشكل الجزء الأكبر من دخل ولاية مصر ، أصبحت الإدارة العثمانية ترتكز على هذا النظام حال حاجتها للمال - سواء لمواجهة حروبها الخارجية أو القضاء على الحركات الداخلية المناوئة لها - وذلك بفرض ضريبة تسمى المضاف وأصبحت تشكل جزء من المال الميرى.

وأحيانا تلجأ الروزنامة لفرض هذه الضريبة إذا حدث عجز فى الخزينة كما حدث فى عهد إسماعيل باشا [٢٨] ، وهنا يتم الاستعانة بأفندية الروزنامة القدامى لما لهم من خبرة لجبر هذا العجز فى الخزينة ، وكان أن لجأ إسماعيل باشا إلى حسن أفندى الذى فرض مضافا جديدا صيفيا ألف نصف فضة على كل كيس ، وبذلك جبر حسن أفندى بالمضاف الجديد كسر الخزينة ، وزاد على ذلك ثمانية عشر كيسا أظهر منها للباشا ستة أكياس ، وأخفى للروزنامة اثنى عشر كيسا ، [٢٩] وبالتالى تمكن حسن أفندى من إكمال العجز لكى يتمكن الوالى من سداد مال السلطان، الذى يعد أول اهتمامات الولاة . ويتم فرض المضاف بأمر الباشا ؛ حيث تشير المصادر المعاصرة لذلك. ففى معرض الحديث عن إبراهيم

- دار الوثائق : عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥٠ ، ٩٥١.

(٢٧) Shaw ,Op Cit, P. 68 .

(٢٨) مدة ولايته من ١٧ صفر ١١٠٧ - ١٩ صفر ١١٠٩هـ / ٢٧ سبتمبر ١٦٩٥ - ٦سبتمبر ١٦٩٧م.

أحمد الدمرداشى : الدرة المصانة فى أخبار الكنانة ، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن، المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية ، المجلد ٢٨ ، القاهرة : ١٩٨٩ ، ص ٢٦.

(٢٩) أحمد الدمرداشى : المصدر السابق ، ص ٢٩.

باشا [30] يُذكر أنه جعل على الملتزمين مالاً وسماه المضاف على كل كيس خمسة آلاف نصف فضة [31] . ولم يرد بالدفتر الأول للالتزام أى إشارة عن المضاف ، ويتفق هذا مع ما أشارت إليه المصادر المعاصرة السابقة ، وبداية ظهور المضاف عام ١٠٧٣هـ / ١٦٦٢م، أى فى فترة ولاية إبراهيم باشا.

ويمكن تقسيم القرى من حيث فرض المضافات عليها إلى ثلاثة أقسام :

أولاً : قرى لم يفرض عليها أية مضافات مثل قرية بللوط تابع ولاية المنفلوطية [32] ، وربما يرجع ذلك لفقر هذه القرية ؛ كأن لا تصل إليها أو إلى أجزاء منها مياه النيل فيحدث لها تشّرُق أو لبعض أراضيها ، فتتجنب الإدارة فرض مضافات عليها ، ويكفيها سداد المال الميرى الرسمى المقرر عليها.

ثانياً : قرى فرض عليها مضاف واحد مثل قرية الجعافرة بالفيوم ، وكان المال الميرى المقرر عليها ٢٠٣٠ بارة والمضاف ١٦٢ بارة [33] ، وهنا نجد المضاف متواضعاً حوالى ٨ % فقط من المال الميرى ، وكذلك قرية كوم المطروس لم يسجل عليها سوى مضاف واحد ، وسدد على قسط واحد ضمن جملة الأموال المقررة على الأرض وليست على ثلاثة أقساط كما هو شائع. [34] وترصد الوثائق قرى فرض عليها مضاف صيفى مثل قرية قلمشا بالفيوم وكان ٧٣٤١ بارة من جملة الأموال المقررة عليها وهى ٨٥٦٤٥ بارة [35]. وفرض المضاف كذلك على قرى مال الحماية (الأوقاف) فكان ١٦ بارة فى قرية الحرجة ، ٣٠ بارة فى قرية أولاد صاد الشرقى ، ١٢٠ بارة فى قرية كوم سعيد ، ٢٠ بارة على طين وقف السلطان الملك الظاهر. [36] وهنا نلاحظ أن المضاف فى قرى الأوقاف صغير بالقياس بالقرى الخراجية.

ثالثاً : قرى فرض عليها مضافان ؛ حيث تمدنا وثائق الالتزام بمضافين عام ١٠٨٢هـ / ١٦٧١م على قرية إطسا وكانت المقررات على هذه القرية كالتالى :

---

(٣٠) مدة ولايته : غرة جماد آخر ١٠٧١ / ٤ شوال ١٠٧٤هـ - ١ فبراير ١٦٦١ / ٣٠ أبريل ١٦٦٤م، وكان يعرف بشيطان إبراهيم. انظر: أحمد شلبى : المصدر السابق ، ص ١٥٩ .

(٣١) يوسف الملُوانى : تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب ، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة : ١٩٩٨ ، ص ١٨٩؛ أحمد شلبى : المصدر السابق ، ص ١٥٩ ، ١٦٠ .

(٣٢) دار الوثائق : عين ٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٠٢ .

(٣٣) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠٠ .

(٣٤) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٥ .

(٣٥) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠٠ .

(٣٦) نفسه : عين ٣ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٧١ .

١٩٥	قديم
٠١٥	مضاف
٠٠٨	مضاف ثان
٢١٨	
٠٧٣	قرط
٣	

٨٧٣ بارة واوضح أن هذين المضافين معا حوالى ثُمن المال الميرى ، وقسما كذلك إلى ثلاثة أقساط متساوية ، وتم تسديدهما ضمن جملة الأموال المقررة على هذه القرية [٢٧]. وبتتبع هذين المضافين نجد أنه حتى عام ١١٢١هـ / ١٧٠٩م لم يطرأ عليهما زيادة، أى بعد ثمانية وثلاثين عاماً ، والتغير الوحيد أن تسديدهما كان على أربعة أقساط [٢٨].

وكان أشهر مضاف ثابت ظهر فى دفاتر الالتزام هو مضاف ١١٥٥هـ / ١٧٤٢م ، ثم ظهر مضاف أخر ثابت وهو مضاف ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م.

جدول يوضح مضاف ١٧٤٢م ومضاف ١٧٦٠م [٣٩]

جدول ٤ / ٤

الولاية	مضاف ١١٥٥هـ / ١٧٤٢م	مضاف ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م	جملة المال الميرى
جرجا	١٢١,٧٦٠	١٢٦,٦٣٠	٤٩٣,٨٨١
فيوم	٨٥,١٨٤	٨٨٥,٥٩١	٢,١٢٩,٥٨٦
بهنساوية	١٠٥,٧٤٥	١٠٩,٩٧٨	٢,٦٤٣,٦٢٥
أشمونين	١٧,٢٦٠	١٧,٩٥٠	٤٣١,٤٨٧
أقلام متفرقة	١٢,٤٤٢	٢١,٢٧٩	٣١١,٠٢٩
مال حماية	٠,١٦٢	٠,١٨٢	٠,٤,٣٥٥
أراضى مستجدة	٤,١٨١	٤,٥٢٣	١٠٨,٧٦١
أطفيح	-	-	٨١٩,٨٥٢
الواحات	-	-	٤٢٠,٥٨٣

---

(٢٧) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٤ .

(٢٨) نفسه : عين ٣ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٧١ .

(٣٩) اعتمدنا فى عمل هذا الجدول على عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥٠ ، ٩٥١ .

ولقد استمر هذين المضافين حتى عام ١٢٤٠هـ / ١٨٢٤م. انظر: عين ٢٥ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١١٠٠ .

ونلاحظ من الجدول السابق أن مضاف ١٧٦٠م زاد فى كل ولايات الصعيد بدون استثناء عن مضاف ١٧٤٢م . وإن ظل كلا المضافين ثابتين كما هو واضح من وثائق الالتزام التالية . ويشكل المضافان معاً إلى جانب المال الميرى المربوط على الأراضى الزراعية جملة المال الميرى فى الحساب الختامى لإيرادات الولايات كافة، فإذا قمنا بطرح مجموع المضافين من جملة الإيرادات ينتج المال الميرى الذى يشكل مال السلطان. ولقد كان لفرض هذه المضافات – سواء الطارئة منها أو الثابتة– أثر بالغ على الفلاح فى العصر العثمانى .

– الفائض :

ويعد الفائض مقدار ما يربحه الملتزم من ناحية التزامه ؛ حيث إنه يمثل الفرق بين ما يفرض على حصة الالتزام وما يجمعه الملتزم بالفعل. وبفحص دفاتر الالتزام نجد أن الفائض لم يسجل بها على الإطلاق طوال القرن السابع عشر وما يقرب من منتصف القرن الثامن عشر.

وكان الحلوان يمثل فائض ثلاث سنوات (٤٠) ، ويفهم من المصادر المعاصرة ما يؤيد ذلك ؛ حيث يذكر أحمد شلبى فى معرض حديثه عن أحداث عام ١١٣٩هـ / ١٧٢٦م أن الباشا جمع الصناجق " وجعل البلاد التى قسمها عليهم بفايض ثلاث سنوات واشترط أن يعطوه فى كل سنة ثلاث وكتب عليهم حجة بذلك " (٤١).

ولقد سجلت تقاسيط الالتزام الفائض المقرر على القرى ؛ فعلى سبيل المثال كان فائض قرية بللوط وما معها ٢٧٦٨٩ بارة ، ولم يزد الميرى المقرر عليها كثيرا عن هذا الرقم فكان ٣٠٠٠٠ بارة عام ١٢١٧هـ / ١٨٠٢م ، وحدث تأخير فى سداد هذه الأموال المقررة ولم تسدد سوى عام ١٢٢٠هـ / ١٨٠٥م . (٤٢) وكان فائض مال حماية طين حرام بالأشمونين ١٠٠٠ بارة عام ١٢٢٢هـ / ١٨٠٧م (٤٣). وتعد دفاتر الترابيع فى الحقيقة أهم الوثائق التى ترصد الفائض على كافة القرى، وإن كانت فى فترة متأخرة إلا أنها تعد ذات فائدة كبيرة فى دراسة تطور الضرائب فى ظل نظام الالتزام لدرجة أن الباحث يقرر أنه لا يمكن دراسة نظام الالتزام وأثره بمعزل عن هذه الدفاتر. وانطلاقا من هذه الحقيقة أردنا الوقوف على الفائض من خلال دراسة نماذج لبعض القرى فى ولايات مختلفة لى الصعيد فى عام ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م، مع ملاحظة أن ولاية البهنساوية الفائض الخاص بها طبقا لعام ١٢١٥هـ / ١٨٠٠م لغياب الدفتر الخاص بعام ١٧٩٨م.

---

(٤٠) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى ، س١ .

(٤١) أحمد شلبى : المصدر السابق ، ص ٤٨٤ .

(٤٢) دار الوثائق : عين ١٨ مخزن ١٨ تركى دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٩٠ .

(٤٣) نفسه : عين ١٨ مخزن ١٨ تركى دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٩٤ .

جدول يوضح الفائض ونسبته للميرى فى قرى مختلفة بالصعيد

جدول ٥ / ٤

القرية	الولاية	الفائض		الجملة	الميرى	نسبة الفائض للميرى
		جمهور	رعية			
فرشوط	جرجا	١,٢٠١,٧٢١	—	١,٢٠١,٧٢١	٥٤٨,٢٥٤	%٠,٢
فاو الكبرى	جرجا	١١٥,٥٤٨	—	١١٥,٥٤٨	٩٤,٢٧٣	%٨١,٦
الغابة الكبرى	فيوم	—	١٠,٩٧٤	—	٢٧,٧١٦	الميرى قدر الفائض ٢,٥
الدوالطة	بهنساوية	١٧,٥٧٧	١٥,٢٩٠	١٧،٥٧٧	٢,٨٨٤	%١٦,٤
منشاة الحاج	بهنساوية	٣,٢٤٥	٢٩,٤١٢	٣،٢٤٥	٥,١٠٦	%٦٣,٦
سفط المهلب	أشمونين	,٩٠٢	١,٠٦٦	,٩٠٢	١,٥٦٢	%٨١,٦
بنى شقير	منفلوطية	٩٦,٣٨٥	—	٩٦,٣٨٥	٧٤,٢٢٣	%٧٧,٠
بنى حسن الأشراف	منفلوطية	١٣,٠٠٨	—	١٣,٠٠٨	١٦,٥٦٩	%٧٨,٥

ويتضح من الجدول أن الفائض زاد عن المال الميرى فى كل قرية عدا قريتى الغابة الكبرى بالفيوم وبنى حسن الأشراف بالمنفلوطية , ولم تكن الزيادة كبيرة . وفى بقية القرى حقق الفائض زيادة كبيرة كان أقصاها فى الدوالطة بالبهنساوية ١١,٤ قدر الميرى وأقلها فى فاو الكبرى بجرجا ١,٢ (٤٤).

وإذا كان الفائض فاق الميرى فى معظم القرى , فماذا كان الحال بالنسبة للفائض على صعيد الولايات ؟ للإجابة على هذا السؤال أخذنا بعض الولايات كنموذج وقمنا برصد الفائض والميرى وجملة الأموال.

---

(٤٤) اعتمدنا فى هذا الجدول على دفاتر الترابيع الآتية :

عين ١٣ مخزن ١ دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧ ، عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع جرجا رقم ٢٢٦٨ ، عين ١٩ مخزن ١٨ دفتر ترابيع الفيوم رقم٢٢٥٧ ، عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع البهنساوية رقم٢٢٧٩ ، عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع أشمونين رقم٢٢٦٤ ، عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع منفلوطية رقم ٢٢٦٥ .

جدول يوضح الفائض مقارنة بالميرى فى بعض ولايات الصعيد ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م [٤٥]

جدول ٦ / ٤

الولاية	الفائض	الميرى	جملة الأموال المقررة
جرجا	١٧,٨٣٢,١٥٢	١١,١٧٣,٦٨٢	٣٧,٤١٤,٣٧٥
فيوم	٤,٥٦٣,٨٠٥	٢,٨٧٦,٣٠٩	٩,٧٨٦,٧٨٣
أشمونين	٢,٥٨٧,٨٧٧	٤٧٤,٦٥٤	٧,١٨٦,١٨٠
منفلوطية	٢,٢٢٧,٩٧٨	٨٢٧,٠١٦	٤,٥٩٧,٥٢٧

ويوضح هذا الجدول كيف أن الفائض زاد بنسبة كبيرة فى الولايات الأربعة- بلا استثناء - عن الميرى ، ولذلك نستنتج مدى الظلم الذى وقع على الفلاح فى ذلك العصر فى ظل نظام الالتزام ؛ فمن خلال الجدولين فاق الفائض الميرى بصفة عامة بنسبة كبيرة . ولما كان الفائض يمثل الفرق بين ما يدفعه الفلاح أو يحصل عليه الملتزم. والميرى الذى يدفعه للخزينة، فإن الفرق الذى يحصل عليه الملتزم كان كبيرا جدا وما كان يعانيه الفلاح أكبر.

- البرانى :

هو قيمة العادات المقررة على القرى التى تقدمها للإدارة ، وتشمل العديد من منتجات الريف مثل الأغنام والدجاج والسمن والشعير والتبن والعجول وغيرها ، وأصبحت تقدر بالمال وتسجلها دفاتر التراببع [٤٦] . والواقع أن هذه العادات والمقررات لم تكن وليدة العصر العثمانى ، بل كان بعضها يرجع لعصر سلاطين المماليك ؛ حيث يذكر المقريزى فى خططه مقرر الأغنام والجاموس " فإنه كان للسلطان من هذه الأصناف شئ كبير جدا فيؤخذ من الجاموس للديوان على كل رأس من المواشى فى نظير ما يتحصل منه فى سنة من خمسة إلى ثلاثة دنانير " [٤٧].

وفى العصر العثمانى جعل الملتزمون من الهدايا التى يدفعها الفلاحون لخدمة طارئة يقدمونها لهم واجبة السداد . وقد أغفلت دفاتر الالتزام تماما العادات والهدايا والمقررات ، ولم تشر إليها إلا تحت

---

(٤٥) دار الوثائق : عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٢٦٧ ، عين١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع الفيوم رقم ٢٢٥٧ ، عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع أشمونين رقم ٢٢٦٤ ، عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع منفلوطية رقم ٢٢٦٥ .

(٤٦) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

(٤٧) المقريزى : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، القاهرة : د . ت ، ص ١٩٧ .

بند برانى ، وقسمته فى بعض القرى إلى برانى قديم وبرانى جديد [48]. ويستدل من الوثائق أن البرانى ما هو إلا زيادات ألحقت بالفائض [49] ، وتشير لذلك دفاتر قصر اليد تحت اسم برانى فائض بلغ عن حصة قدرها قيراطان فى قرية الصنعنة ١٥١٢ بارة [50]. وانفردت دفاتر الترابيع بكتابة هذه العادات والمقررات على كل قرية على حدة وبالتفصيل ؛ فنجد نوعين من البرانى فى قرية قاو الكبرى بجرجا ؛ الأول برانى مثمن غلال وقدره ١٥٠٥٢ بارة ، والثانى برانى ٩٩١١٠ بارة، وهنا زاد البرانى عن برانى مثمن الغلال بنسبة كبيرة [51].

والجدير بالملاحظة أن بعض القرى قرر عليها العادات التى تشكل البرانى ، لكن لا تذكر تحت اسم البرانى فى الحساب الختامى للقرية ، بل إن البرانى نفسه لا يذكر. وبالبحث اتضح أن البرانى فى هذه القرى يذكر ضمن الفائض، كما فى قرية الدوالطة بهنساوية التى وصل فيها الفائض – بما فيه البرانى – إلى ٣٢٨٦٧ بارة ، والذى زاد عن الميرى وقدره ٢٨٨ بارة قرابة ثلاثين ألف بارة ، مما يعضد ما ذهبنا إليه من أن البرانى فى بعض القرى يذكر ضمن الفائض [52]. وفى قرية إطسا بالأشمونين لم يذكر البرانى ، ولكنه كان ضمن الفائض الذى وصل إلى ٣٩٤٧٥ بارة والذى فاق الميرى ٣٣٠٩ بارة بكثير [53]. وفى بعض القرى تعددت العادات والمقررات [54].

ولما كان البرانى زيادة عن الميرى فى معظم القرى ، فنرى من المناسب أخذ عينة لبعض القرى فى ولايات الصعيد المختلفة لنتعرف على هذه الحقيقة التى توضح العبء الكبير الذى تحمله فلاحو ذلك العصر.

---

(٤٨) دار الوثائق : عين ٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٠١ .

(٤٩) نفسه : عين ١٨ مخزن ١٨ تركى دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٨٨ .

(٥٠) نفسه : عين ٢٢ مخزن ١ تركى دفتر قصر يد رقم ١٢٣٧.

(٥١) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٨ .

(٥٢) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

(٥٣) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية أشمونين رقم ٢٢٦٤ .

(٥٤) ففى قرية طنا والبرانقة معا بالبهنساوية نجد أن الأغنام المقررة عليها كالتالى

٤٠٠٠ بارة	أغنام ضيافة
٤٢٥٠ بارة	بحق أغنام رمضان
٠٢٩٧ بارة	سوالف أغنام
١٥٦٠ بارة	عشور أغنام
١٠١٠٧ بارة	

وهذا مبلغ كبير إذا علمنا أن جملة الأموال المقررة على القرية ٣٦٦٣٤٢ بارة وهو يشمل كافة الضرائب المقررة عليها. انظر: عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

جدول يوضح البرانى مقارنة بالميرى فى عدة قرى بالصعيد

١٢١٣هـ / ١٧٩٨م والبهنساوية ١٢١٥هـ / ١٨٠٠م

جدول ٧ / ٤

القرية	الولاية	البرانى	الميرى
فرشوط	جـرجا	٤٤٨,١٠٠	٥٤٨,٣٥٤
الونج وبنى سميع•	جـرجا	١٣٥,٨٨٤	١٩٠,٧٢٨
الرقق	بهنساوية	٣١,١٤٠	٤,٤٩٨
أشمنت العرفا	بهنساوية	٨٥,٠٠٠	٥٤,٠٣٠
منشاة عيسى	أشمونين	٤,٠٠٠	٠,٢٢٦
تمساحة	منفلوطية	١١,٩٣٤	٢,٨٦٨

ويتضح من الجدول كيف أن البرانى كان أقل من الميرى فى فرشوط والونج وبنى سميع فقط ، وفى بقية القرى زاد البرانى عن الميرى (٥٥).

وإذا كان البرانى على مستوى القرى زاد فى أكثرها وقل فى بعضها فما الوضع بالنسبة للبرانى على مستوى الولايات؟

• نماذج لبعض لعادات على قريتى الونج وبنى سميع بولاية البهنساوية ١٢١٥هـ / ١٨٠٠م

٣٣,٠٤١	غلال مصاريف الولاية.
١٧,٠٠٠	بحق أغنام الكلفة.
٢,٠٤٠	بحق عجول الكلفة.
١,٢٧٥	بحق سمن مسلى.
,٤٢٥	بحق عيش.
٦,٠٠٣	مصاريف الولاية بنى سميع.
٨,٥٠٠	بحق أغنام الكلفة.
١,٠٢٠	بحق عجول الكلفة.
٠,٦٣٧	بحق سمن مسلى.
٠,٢١٣	بحق عيش

ويرجع تكرار هذه العادات مرتين لأن كل قرية منها لها مقرراتها. دار الوثائق: عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٨.

(٥٥) دار الوثائق : عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر ترابيع جرجا رقم ٢٢٦٧ ، عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع جرجا رقم ٢٢٦٨ ونفس العين والمخزن أشمونين رقم ٢٢٦٤ ، ومنفلوطية رقم ٢٢٦٥، وبهنساوية رقم ٢٢٧٩.

جدول يوضح البرانى مقارنة بالمال الميرى فى بعض ولايات الصعيد (١٢١٣هـ / ١٧٩٨م)

جدول ٨ / ٤

الولاية	البرانى	الميرى
جرجا	٦,١١٢,٤٢٣	١١,١٧٣,٦٨٢
فيوم	١٦,٩٨٩,٤٤٧	٢,٨٧٦,٣٠٩
أشمونين	١,٠٠٤,٠٣٧	٠,٤٧٤,٦٥٤
منفلوطية	٠,٤٧٢,٥٩٥	٠,٨٢٧,٠١٦

ونلاحظ أن البرانى زاد عن الميرى فى ولايات الفيوم والأشمونين وبنسبة كبيرة.(٥٦). ونستنتج من العرض السابق أن البرانى كان عبئا ثقيلا تحمله الفلاح فى ذلك العصر.

- الكشوفية :

أطلق على التقسيمات الإدارية فى مصر اسم كشوفيات وعلى حاكمها اسم كاشف كما كان زمن سلاطين المماليك ، وقد اختلفت مصر فى هذه الحالة عن الولايات العثمانية الأخرى التى كانت التقسيمات الإدارية فيها تسمى صناجق ، وقد ظل تعبير كاشف وكشوفية فى مصر طوال العصر العثمانى ، وكانت مهمة الكشاف الرئيسية صيانة شبكات الرى وجباية الضرائب (٥٧).

ولقد تعرض قانون نامة لما كان عليه الكشاف فى مصر قبل العصر العثمانى ، وشدد على عدم المغالاة فيها – الكشوفية – وذكر ما نصه "صدر أمر شريف مستحيل التحريف فى هذا الخصوص ينص على ألا يؤخذ من بعد خروف أو حمل بدعوى الضيافة ، وإذا لزم الأمر يدفع فى مقابل ذلك فى كل قرية عشر بارات" (٥٨)، أى أن القانون لم يمنع ما يؤخذ ولكن قننه.

ولم يكن ذلك سوى أمر نظرى بعيد عن الواقع ؛ إذ أصبحت الكشوفية من الضرائب التى أثقلت كاهل الفلاح فى ذلك العصر. ولقد سجلت المصادر المعاصرة ذلك ؛ حيث أشار الشربينى لهول نزلة الكشاف بقوله " ومن نزلة الكشاف شابت عوارضى ∴ وصار لقلبى لوعة ورجيف " (٥٩).

---

(٥٦) دار الوثائق : عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧ ، عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع منفلوطية رقم ٢٢٦٥ ، أشمونين رقم ٢٢٦٤ ، فيوم رقم ٢٢٥٧ .

(٥٧) عبد الكريم رافق : المرجع السابق ، ص ١٤٧ ، ١٤٨ .

(٥٨) قانون نامة : المصدر السابق ، ص ٣١. ؛ Shaw, The Financial , P. 87.

(٥٩) الشربينى : المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ١٦٢ ؛ Al-sayid , Op.Cit, P. 138.

وبدراسة وثائق الالتزام أمكننا الخروج بالحقائق التالية :

أولا : لم تذكر الدفاتر الأولى للالتزام بين الضرائب المقررة علىالقرية ضريبة الكشوفية إلا بعد حوالى عشر سنوات ، أى عام ١٠٧٩هـ / ١٦٦٨م [٦٠]، ولا يعنى ذلك أن ضريبة الكشوفية لم تكن مطبقة ، ولكن لم تسجل الدفاتر فى البداية كافة الضرائب المقررة على القرى.

ثانيا : أعفيت بعض القرى من ضريبة الكشوفية ، مثل قرية منشاة الحاج بالبهنساوية [٦١] ، وكذلك قرية أولاد صاد الشرقى والغربى بجرجا ، [٦٢] وربما يرجع ذلك لعجز هذه القرية عن دفع هذه الضريبة ، وخصوصا أننا عثرنا على كثير من هذه الحالات يعفى الكثير منها كذلك من البرانى.

ثالثا : فرض على بعض القرى نوعان من الكشوفية : قديمة وجديدة ، وقد يرجع ذلك لغنى هذه القرى وخصوبة تربتها لتفرض عليها كشوفية جديدة ، ويفرض على هذه القرى برانى بنسبة كبيرة [٦٣].

وسميت الكشوفية خلال القرن الأول للحكم العثمانى لمصر باسم كشوفية قديمة ، وفى القرن الثانى عشر الهجرى – الثامن عشر الميلادى – أصبحت تسمى باسم كشوفية جديدة ، وخلال القرن الأول للحكم العثمانى لم يكن من حق الكاشف سوى عشر بارات فقط والتى أقرها قانون نامة ، وذلك عندما كان الكاشف يأخذ راتبا كأمين [٦٤].

ولكن بعد تطبيق الالتزام بدأ الكشاف يفرضون العديد من المظالم على القرى ، وفيما يلى دراسة مفصلة عن الضرائب المكونة للكشوفية بشقيها القديم والجديد :

أ- الكشوفية القديمة :

وتشمل الكشوفية القديمة عددا من الضرائب التى فرضت على القرى فى ظروف معينة.

- حق الطريق

وهو أجر القواسين، ويدفع كذلك لصغار المماليك الذين يأتون إلى القرية حاملين الأوامر ، ويحدد هذا المبلغ بمعرفة الشخص الذى أرسل لتبليغ الأوامر [٦٥]. وقد أنشئ حق الطريق لكى يتكفل

---

(٦٠) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٢ .

(٦١) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠٠ .

(٦٢) نفسه : عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر ترابيع جرجا رقم ٢٢٦٧.

(٦٣) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع المنفلوطية رقم ٢٢٦٥ .

(٦٤) Shaw , The Financial, PP. 86 – 87.

(٦٥) لانكريه : المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ٣٥ .

بتحصين نفقات رفع المظالم [٦٦]، أى أن حق الطريق كمقابل لمن يقوم بالإبلاغ عن رفع المظالم. ولم يقتصر فرض ضريبة حق الطريق من جانب المماليك أو حكام الأقاليم فقط ، بل فرضه كذلك الملتزمون من العلماء ؛ حيث يذكر الجبرتى ذلك فى معرض حديثه عن نقد علماء عصره " وقدروا حق طريق لأتباعهم " [٦٧].

ولم يكن حق الطريق بارات معدودة، بل وصل إلى ٣٠٠٠ بارة فى ناحية سوهاج بولاية جرجا[٦٨] ، ووصل إلى ٤٠٠٠ بارة فى ناحية بنى شقير بالمنفلوطية [٦٩]. ويذكر "شو" أن حق الطريق أثناء الحملة الفرنسية تراوح بين ١٨٠ بارة لأقل الرجال رتبة، ٩٠,٠٠٠ بارة للكشاف فى كل قرية يمرون بها [٧٠].

لقد أصبحت هذه الضريبة مثالا للسخرية والاستهتار بالفلاح ، فإذا تظلم أحد الفلاحين من آخر وشكاه للملتزم يرسل الأخير من يحقق فى شكايته ، فإذا دفع ما عليه أطلق سراحه ، وإذا لم يدفع حبس وضرب ، ويطالب كذلك بالحضور الملتزم ، فإن لم يحضر أرسل له آخر ، وبالتالى حق طريق آخر ويسمى " الاستعجالة ". ولقد نقدالجبرتى ذلك الوضع بقوله " وغير ذلك أحكام وأمور غير معقولة المعنى قد ربوا عليها واعتادوا لا يرون فيها بأسا ولا عيبا " [٧١].

- تذاكر جاويشية :

بعد فرض ضريبة حق الطريق عادت الفائدة على الجند الذين يرسلون للقيام بإبلاغ الرسائل ، وفى عام ١١٠٥هـ / ١٦٩٣م أصبح الذين يقومون بها يحصلون على تذاكر للقيام بهذه المهمة ، وهذه التذاكر تعطى للشخص الذى يرسل لجمع الضرائب تخوله سلطة جمعها من الأقاليم ، ومقابل بدل السفر والإقامة ، وهذه التذاكر كانت تعطى لكل الرجال الذين يقومون بجمع الضرائب [٧٢]، وسميت هذه الضريبة باسم جاويشية نسبة لطائفة الجاويشية [٧٣]. واختلفت هذه الضريبة بالطبع من قرية إلى أخرى؛ فوصلت إلى ٤٨٣ بارة فى قرية الغابة الكبرى بالفيوم و٣٦ بارة فقط فى قرية بنى حصيب بالأشمونين، وفى عام ١٢٣٥هـ / ١٨٢٠م سجلت الوثائق ١١٤٦ بارة فى قرية بنى حسن الأشراف، ١٣٤٤ بارة

---

(٦٦) استيف : المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ٦٩ .

(٦٧) الجبرتى : المصدر السابق ، جـ ٧ ، ص ١٤ .

(٦٨) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٨١.

(٦٩) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية المنفلوطية ٢٢٦٤.

(٧٠) Shaw, The Financial, P. 88.

(٧١) الجبرتى : المصدر السابق ، جـ ٧ ، ص ٢٧٧ .

(٧٢) Shaw, Op – Cit, P. 89.

(٧٣) عبد الكريم رافق : المرجع السابق ، ص ١٤٦ .

فى بنى رافع بالمنفلوطية. [74] وبمرور الوقت ضعفت القوة العسكرية للجاويشان والمتفرقة ولم يعودوا قادرين على جمع الضرائب أو تذاكر جاويشية الخاصة بهم من القرى؛ ولهذا وافق الوالى فى عام ١١٨٩هـ / ١٧٧٥م على أن تضاف للضريبة ويأخذوها من الخزينة[75].

- الكُلف :

أما الكلف فهى عدة مبالغ عينية ونقدية تقدم للحكام وأفراد بيوتهم ، ثم تحولت إلى مبالغ مالية [76]. ولقد نصت الوثائق على ضرورة دفعها " بما على الناحية المرقومة من العوايد الجارى بها العادة " [77]، أى أن مستأجر الناحية يتكفل بما عليها من عادات ومقررات ضمن الإيجار.

وسجلت دفاتر الترابيع هذه الكلف تحت اسم كلفة حاكم الولاية ؛ ففى قرية منشأة عيسى بالأشمونين ٤٠٠٠ بارة [78] ، وكذلك كلفة كشوفية نزلة الونج بجرجا ٣٠٠٠ بارة وفى نفس القرية ١٧٠٠٠ بارة عن أغنام الكلفة ، ٢٠٤٠ بارة بحق عجول الكلفة وطريق الكلفة ٦٠٠٠ بارة ، كل ذلك فى قرية واحدة . [79] وهذا يوضح مدى ما عاناه الفلاح من جراء هذه الكلف . وتختلف الكلف عن حق الطريق فى أنها تفرض على القرى بواسطة عسكر حكام الولايات والحملات التى تمر بالإقليم ، وأصبحت تفرض لصالح حكام الولايات [80].

- الطُّلب :

هى مبالغ من المال كان الجند يطلبون من كاشف الإقليم أن يكتبها لهم دون وجه شرعى ؛ حيث أشار ابن أبى السرور أنهم يقولون " اكتب أن فلانا اشتكى فلانا من أهالى الناحية الفلانية فيأمر الكاشف بكتابة ما يقولون " [81] وقد غالى جند السباهية فى عدد مرات فرضها ، كما غالوا فى قيمتها

---

(٧٤) دار الوثائق : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨، عين ٢٥ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٩١.

(٧٥) Shaw ,The Financial , P. 89.

(٧٦) استيف : المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ٢٨ .

(٧٧) دار الوثائق : محافظة الدشت، محفظة رقم ١٤٩ ، ورقة ١٠٣ .

(٧٨) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع أشمونين رقم ٢٢٦٤ .

(٧٩) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٨.

(٨٠) Shaw , Op-Cit, PP. 89 , 90 .

(٨١) محمد بن أبى السرور : المنح الرحمانية ، المصدر السابق، ورقة ١٣٢، ونفس المؤلف : النزهة الزهية ، المصدر السابق ، ص ١٨٥ .

حسب أهوائهم وأصبحوا يأخذون من الكشاف أوراقا تجيز لهم فرض هذه الضريبة الظالمة[٨٢].

ولقد أجمعت المصادر المعاصرة على فداحة هذه الضريبة ومدى الضرر الذى عاد على الفلاح من جراء فرضها " إلى أن زادت عن أموال المقاطعة ". [٨٣] ولقد بلغ الأمر بهؤلاء الجند إلى الاعتداء على نساء الفلاحين ، بل وقتل بعضهم وسلب ما معه. [٨٤] وأورد صاحب المنح الرحمانية قصة مفادها أن أحد العسكر وصل إلى إحدى القرى بشكاية ما ، وطلب حق طريق ألف نصف ، ففر أهل القرية ولم يعثر سوى على امرأة ومعها ولدان صغيران ، فأخذهما منها حتى أتت بمصاغها ، وكان يزيد عن الألف نصف فضة فأخذ المصاغ وأعطاها الولدين [٨٥].

وهذا يدل على مدى الضرر الذى كان يعود على الفلاح من وراء فرض هذه الطلب ؛ ولذلك حاول بعض الولاة إلغاء الطلبة التى كانت سببا فى خراب البلاد وهلاك العباد– على حد تعبير المصادر – ولكن أدى ذلك إلى تمرد جند السباهية ضدهم ؛ فقد اعتبر هؤلاء أن إلغاء الطلبة يعد إلغاء لأهم امتياز لهم ، بل اعتبروا الطلبة حقا لهم على الفلاحين.

ولقد حدث أول تمرد للجند فى عهد إويس باشا[٨٦] ؛ فحينما حاول أن يقف فى وجههم ويلغى الطلبة هجموا على قصره وأخذوا ابنه رهينة ، وقاموا بالسلب والنهب فى كافة نواحى البلاد ، وإزاء ذلك لم يجد إويس باشا بدا من أن يسمح لهؤلاء الجند بأخذها . [٨٧] وفى مطلع القرن السابع عشر ١٦٠٤م حاول إبراهيم باشا – الملقب بالمقتول إزالة الطلبة من مصر ، ولكنه لم يتمكن من ذلك وقتله الجند. [٨٨] ولقد بلغ أمر الطلبة للسلطان العثمانى نفسه، الأمر الذى جعله يرسل إلى مصر الوالى محمد باشا [٨٩] وطلب منه البحث عن أصلها ، [٩٠] ويبدو أن ذلك هو الذى أدى بالسلطان إلى أن يولى على

---

(٨٢) محمد بن أبى السرور: كشف الكربة، المصدر السابق، ص ١١٣؛ يوسف الملوانى: المصدر السابق ، ص ١٨٧ .

(٨٣) محمد البرلسي السعدى : المصدر السابق ، ص ٢٨٧ .

(٨٤) محمد بن أبى السرور : كشف الكربة ، المصدر السابق ، ص ٣١٣ .

(٨٥) محمد بن أبى السرور : المنح الرحمانية ، المصدر السابق، ورقة ١٣٢ .

(٨٦) مدة ولايته ١٢ جمادى الثانية ٩٩٤ – ٢ شوال ٩٩٧هـ / ٣١ مايو ١٥٨٦م – ١٤ أغسطس ١٥٨٩م . أحمد شلبى : المصدر السابق ، ص ١٢١ .

(٨٧) محمد بن أبى السرور : كشف الكربة ، المصدر السابق ، ص ٣١٢ ، ٣١٣ .

(٨٨) محمد بن أبى السرور : المنح الرحمانية ، المصدر السابق، ورقة ١٢٢ .

(٨٩) محمد باشا هذا غير محمد باشا "قول قران" مبطل الطلبة .

(٩٠) محمد بن أبى السرور : المنح الرحمانية ، ورقة ١٢٦ .

مصر محمد باشا زوج ابنته عام ١٠١٦هـ / ١٦٠٧م . ولقد لقب محمد باشا بقـول قـران أى مبطـل الطلبة ؛ حيث كتب خطاً شريفا بإبطالها (٩١).

لقد عامل محمد باشا الكشاف والملتزمين معاملة طيبة ، وألبسهم الخلع والتشاريف ، واشـترط على كل من ألبسه قفطانا أن يمشى بالاستقامة مع الرعايا ، وأن لا يكتب لأحد من الجند طلبـة ، وكـان إذا نزل قرية وشكى له أحد فلاحيها أحسن إليه ورفع عنه الظلم الذى وقع عليه (٩٢).

ولم يطل أمد إبطال الطلبة؛ وإن امتنع العسكر عن الطلبة فترة، ثم اجتمعوا واتفقوا علـى عـدم رفع الطلبة " وصاروا ينزلون البلاد ويغرموا أهلها الغرايم ويذبح لهم منها المايه رأس غنم ومـن البقـر والجاموس شئ كثير " (٩٣). وبذلك عاد ظهور الطلبة مرة أخرى بالبلاد ؛ حيث يشير أحمد شـلبى فـى معرض حديثه عن حوادث عام ١٠٧٥هـ / ١٦٦٤م عن الطلبة ومدى ما وقع علـى الفلاحيـن منـها فيقول " وأحدث سياوش أغا مظلمة على جميع البلاد وسماها الطلبة وهى باقية إلى زماننا وتسمى بطلبـة سياوش أغا وهى كانت فى نظير خدمته " (٩٤). وعلى أية حال كان للطلبة آثار سيئة على الفـلاح فـى العصر العثمانى ، وأصبحت الوثائق تشير لها بحق الطريق (٩٥).

- مال الجـهات :

ويخصص عائد هذه الضريبة لمركب الترفيه الذى يسبق كل عام المحمل المسافر إلـى مكـة ، ويحصلها حكام الولايات ، وتعطى لشيخ بلد مدينة القاهرة الذى يعطيـه إلـى إسـلام باشـى المكلـف بالتصرف فيه (٩٦). واختلفت هذه الضريبة من قرية إلى أخرى ؛ فسجلت قرية منشـاة عيسـى ٣٢٤٥ بارة مال جهات كشوفية (٩٧)، وفى قرية الدوالطة ٩٠٢٤ بارة جهات كشوفية (٩٨)، وفى قرية بنى غـالب

---

(٩١) أحمد شلبى : المصدر السابق ، ص ١٣١؛

Hathaway, J., Egypt in the Seventeenth, Century P. 41, in Modern Egypt From 1517 to the end of thetwentieth Century, M.W.Daly (ed.), C-U-P, London, 1998.

(٩٢) محمد البرلسى السعدى : المصدر السابق ، ص ٣٠٨ .

(٩٣) محمد بن أبى السرور : المنح الرحمانية ، ورقة ١٢٨ .

(٩٤) أحمد شلبى : المصدر السابق ، ص ١٦١.

(٩٥) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٨١ .

(٩٦) لانكريه : المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ٣٤ .

(٩٧) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية أشمونين رقم ٢٢٦٤ .

(٩٨) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

وما معها ١٥٦٦٤ بارة، وهو مبلغ كبير جدا إذا قورن بجملة الأموال المقـــررة علـــى القريـــة ٢٢٣٣٠ بارة [٩٩] ، وكان مال الجهات فى ناحية أتليدم ٧٢٥٧ بارة [١٠٠].

وفى القرن ١٢هـ / ١٨م أصبحت ضريبة مال الجهات فى الحقيقة جزء من الكشوفية الجديـدة ، وبعد ذلك كان العسكر المماليك يفرضون كل أنواع الضرائب تحت مسمى مال الجهات ، وفى عصـر الحملة الفرنسية ارتفعت ضريبة مال الجهات بشكل كبير [١٠١].

- خدمة العسكـر :

وتقررت هذه الضريبة فى الأصل كرواتب للجنود ، ولكن حكام الولايـــات منحوهـــا لأنفســـهم [١٠٢]. وكانت فى الأساس لأعضاء فرق التفنكجيان والجمليان والشراكسة ، ويذهـــب "شــو" إلـــى أنـــها فرضت على قرى ولايات الوجه البحرى لحكام الولايات مـــن أجـل خدمتـــهم وتوطيـد الأمـــن فـــى الولايات [١٠٣]. ونحن نختلف مع "شو" فى قصره هذه الضريبة على ولايات الوجه البحرى دون القبلـى؛ فقد ثبت من الوثائق فرض هذه الضريبة على الوجه القبلى، وعلى سبيل المثال لا الحصـــر فـــى ولايـــة البهنساوية التى شهدت فرض هذه الضريبة على قراها ؛ فنجد أن ضريبة خدمة العسكر فى قرية كفـــور صول وصلت إلى ١٧١٠بارة، وكذلك الدوالطة ١٩٩٥ بارة، ومنشاة الحاج ٨٥٥ بارة [١٠٤].

تلك كانت الضرائب المكونة لمال الكشوفية القديمة.

ب – الكشوفية الجديدة :

فرضت الكشوفية الجديدة لنفس الأغراض التى فرضت من أجلها الكشوفية القديمة، أى فرضـت كذلك لصالح حكام الولايات ، وتعددت الضرائب المكونة لها على النحو التالى :

- رفع المظالم :

بعد قضاء محمد بك أبى الدهب على سيده على بك الكبير واستقرار الأمر فى مصـــر " أحـــدث بها مظالم لم تكن موجودة بالبلاد، ومن جملة المظالم أنه رتب دفع المظالم بالبلاد "، أى فرض رســـوما مقابل النظر فى المظالم [١٠٥]. وبعد أن أصبح أبو الدهب شيخا للبلد حاول زيادة دخوله الخاصة، وذلـــك

(٩٩) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية منفلوطية رقم ٢٢٦٥ .

(١٠٠) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية أشمونين رقم ٢٢٧٧ .

(١٠١) Shaw , The Financial, PP. 90 , 91.

(١٠٢) لانكريه : المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ٣٤ .

(١٠٣) عفاف مسعد السيد : المرجع السابق ، ص ١٨١؛ Shaw, Op.Cit, P.90.

(١٠٤) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

(١٠٥) إسماعيل بن سعد الخشاب : المصدر السابق ، ص ٤٨ .

بتجميع كل الضرائب التى فرضها الكشاف والبكوات لصالحهم والتى كانت تكون ما يعرف بالكشوفية القديمة فى ضريبة واحدة تسمى رفع المظالم (١٠٦).

وقد قسم أبو الدهب القرى إلى ثلاث طبقات : الأولى تدفع ٢١٠ بوطاقة ، والثانية تدفع ١٥٠ بوطاقة ، والثالثة ٨٠ بوطاقة . ويذكر لانكريه أن تقرير هذه الضريبة لم يمنع المظالم من أن تحدث كما كان الأمر من قبل. (١٠٧) وقد قمنا بعمل عينة لعدة قرى بالبهنساوية توضح هذه الضريبة.

جدول يوضح ضريبة رفع المظالم مقارنة بالميرى وجملة الأموال فى عدة قرى بالبهنساوية (١٠٨)

جدول ٩ / ٤

القرية	ضريبة رفع المظالم	الميرى	جملة الأموال المقررة
منقريش	٣٫٤٢٠	١٫٠٨٦	٢٢٫٢١٩
الجمهود	٦٫٩٢٠	١٫٠٨٦	٧٢٫٠٨٨
إتقاق	٦٫٩٤٠	٦٠٥	١٠٫٥١١
شرونا	٩٫٦٨٠	٧٤٦	٨٥٫١٦٦
بلى حسن	٢٫٣٢٠	١٫٢٨٩	٢٣٫٣٧١
سفط راشين	٦٫٩٢٠	٧٫٢٨٧	١٩٥٫٣٢٢
بنى صالح	١٣٫٤٥٥	١٫٦٧٨	٨٫٩٩٧
صدقة البقاء	١٣٫٤٥٥	٤٫٠١٧	٣٥٫٢١٥
أبو صير	١٣٫٤٥٥	١٩٢٫٣٦٥	١٤٨٫٦٠١

ونستنتج من الجدول السابق أن ضريبة رفع المظالم تماثلت فى بعض القرى مثل الجمهود وسفط راشين مع اختلاف الميرى فى القريتين ، وزادت عن الميرى فى الأولى وانخفضت عنه فى الثانية ، واختلفت رفع المظالم فى منقريش والجمهود مع تماثل الميرى فى القريتين ، وكانت بزيادة كبيرة عن الميرى ، وزادت فى قريتى بلى صالح وصدقة البقاء عن الميرى مع اختلافه فى القريتين.

وكانت رفع المظالم فى قرية اتقاق أكثر من قدر الميرى إحدى عشرة مرة ، وفى قرية شرونا قدر الميرى اثنتى عشرة مرة ، ولم تنخفض رفع المظالم عن الميرى فى هذا الإحصاء إلا فى قريتين فقط هما سفط راشين وأبو صير ، وفى الأخيرة كانت أقل من الميرى بنسبة كبيرة.

---

(١٠٦) Shaw, The Financial, P. 91.

(١٠٧) لانكريه : المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ٣٤ .

(١٠٨) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

ويننفى هذا الجدول تماما ما ذهب إليه استيف من أن " فلاحو مصر العليا يعفون من رسوم رفع المظالم ".

انظر: استيف : المصدر السابق، جـ ٥ ، ص ٩٨.

ويمكن القول إنه لم تكن هناك قاعدة تحكم هذه الضريبة كما ذهب لانكريه [١٠٩] ، وكذلك شـــو الذى قسم القرى إلى ثلاث طبقـــات أعلاهـــا ١٢٦٠٠ بـــارة وأوســـطها ٩٦٠٠ بـــارة وأدناهـــا ٤٨٠٠ بارة. [١١٠] مما يجعل الباحث يقرر أن هذه الضريبة تحكمت فيها بالدرجة الأولى أهواء حكام الولايـــات من الكشاف والعسكر ، ومما يقوى هذه الاتجاه أنه من خلال عينة لتسع قرى فى الجدول السابق وجدنـــا ضريبة رفع المظالم ست طبقات وليس ثلاثة كما ذهب لانكريه وشو.

وإذا علمنا أن ضريبة رفع المظالم وصلت إلى ٦١٠٥٢٩ بارة فى ولايـــة البهنســـاوية فقـــط ، لأدركنا مدى فداحة هذا العبء الذى تحمله الفلاح من جراء فرض هذه الضريبة ، ولذلك عندمـــا جـــاء القبطان باشا حسن وأراد أن يعيد النظام لمصر بعد الاضطرابات التى أعقبت وفاة محمد بك أبى الدهـــب فقام بإبطالها ، وكتب برفعها فرمانات إلى البلاد، ولكن عندما حضر إسماعيل بك حســـن لـــه إعادتـــها فأعيدت [١١١] ؛ لأنه أدرك أهميتها لإدارة مصر من الناحية المالية ، وأصبحت ضريبـــة رفـــع المظـــالم تعرف بحق البيات. [١١٢] وعلى أية حال كانت هناك قرى لم يفرض عليها رفع المظالم؛ مثل طنا الملـــق وأبشاق الخمير وسملوط [١١٣] ، وربما يرجع ذلك لعجز وفقر هذه القرى فتم إعفاؤها.

- فردة التحرير :

بعد وفاة حسن باشا – القبطان – سيطر البكوان مراد بك وإبراهيم بك على مصر وأصبحـــت تحت حكمهما ، وحاولا زيادة دخولهما بنفس الطريقة التى اتبعها محمد بك أبو الدهب ، وأعـــادا معظـــم الكشوفية الجديدة عدا رفع المظالم ، وفرضا فردة التحرير على القرى ثلاث طبقات تبعا لـــثراء القريـــة؛ أعلاها ٩٠٠٠ بارة ، وأوسطها ٦٠٠٠ بارة ، وأدناها ٣٠٠٠ بارة ، ولم تصبح فردة التحرير مثل رفـــع المظالم ولكن فرضت على القرى لأغراض خاصة عادة لتمويـــل الحمـــلات العســـكرية المـــارة فـــى الأقاليم[١١٤].

لقد كان لفرض فردة التحرير وقع كبير على الفلاح ؛ حيث أشار الجـــبرتى إلـــى ذلـــك بقولـــه " فدهى الفلاحون وأهل القرى ثانية على ما هم فيه من موت البهائم وهياف الـــزرع وســـلاطة الفـــئران

---

(١٠٩) لانكريه : المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ٣٤ .

(١١٠) Shaw , The Financial , PP. 91, 92.

(١١١) الجبرتى : المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ٣٤ ، ٣٥ .

(١١٢) استيف : المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ٦٩ ؛ Shaw, Op. Cit, P.92.

(١١٣) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(١١٤) Shaw, Op-Cit, PP. 92 , 93 .

الكثيرة على غيطان الغلة"[115] ، مما يدل على الأثر الاقتصادى السئ الذى صاحب هذه الفردة على الفلاح.

- كلف جديدة :

وتم فرضها من أجل إقامة الجند الذين يقومون بجمع فردة التحرير من القرى ، وذلك بواسطة البكوات المماليك على الفلاحين ، وأصبحت جزء من الكشوفية الجديدة [116].

- مطالب حاكم الولاية :

وهذه المطالب عينية مثل الشعير والتبن ، وتشير الوثائق لذلك تحت اسم حق شعير ، ووصلت فى قرية بنى شقير بالمنفلوطية ٩٥٢٢ بارة [117]. وقد تكون أطعمة للفرقة التى تصاحب الحاكم عندما يسافر ، وعندما تكون هذه الفرقة كبيرة العدد تبلغ كل قرية بالجزء من المصروفات الذى يجب عليها أن تدفعه [118]، وقد وصلت هذه المصاريف فى إحدى قرى ولاية جرجا إلى ٢٨١١٤ بارة [119]، كما وصلت إلى ٧٠٠٠ بارة على قرية الونج وتوابعها [120]. وكانت هناك أموال تقرر تحت اسم مضاف حاكم الولاية بلغت ٢٥٥٠٠ بارة فى قرية كوم الشقافة ، وغلال حاكم الولاية ٤٤٢٧١ بارة فى قرية فاو الكبرى [121]، وفى قرية شرق بنى نصير ٤٠٤٤٢ بارة [122]. وبذلك كانت مطالب حاكم الولاية من المقررات التى أثقلت كاهل الفلاح كذلك فى ذلك العصر.

- مصاريف النابة اللازمة :

وهى عبارة عن مصاريف يتكفل بها مشايخ القرى عندما يقدمون الكلفة – أى الوجبات– إلى الكشاف والمماليك الآخرين الذين يمرون بالإقليم ، ولم تكن هذه المصاريف محددة ، ولذلك كان يقسمها المشايخ على الفلاحين [123] ؛ بمعنى أن أية متطلبات طارئة لظروف ما تطرأ على القرى كان الفلاح – لا غيره – الذى يتحملها.

---

(١١٥) الجبرتى : المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ٣٤ ، ٣٥ .

(١١٦) Shaw, The Financial, P. 93 .

(١١٧) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية المنفلوطية رقم ٢٢٦٤ .

(١١٨) لانكريه : المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ٣٤ .

(١١٩) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٨١.

(١٢٠) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٨.

(١٢١) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٨١.

(١٢٢) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية منفلوطية رقم ٢٢٦٥.

(١٢٣) لانكريه : المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ٣٥ .

وعلى أية حال ، كانت تلك أهم الضرائب المكونة للكشوفية القديمة والجديدة التى كان على الفلاح فى النهاية تحملها شاء أم لم يشأ. ونود أن نتعرف على الكشوفية فى بعض القرى ومقدارها مقارنة بالمال الميرى لنرى حجمها ومدى أثرها.

جدول يوضح الكشوفية فى عدة قرى بالصعيد مقارنة بالمال الميرى. (١٢٤)

جدول ٤/١٠

القرية	الولاية	الكشوفية	الميرى
قاو الكبرى	جرجا	٤٤,٢٧١	٩٤,٢٧٣
الغابة الكبرى	فيوم	٦,١٠٨	٢٧,٧١٦
الدوالطة	بهنساوية	٣٠,١٨٩	٢,٨٨٤
بللوط	منفلوطية	٣٠,٠٠٠	٢,٣١١
سفط المهلب	أشمونين	١٤,٥٣٨	١,٥٦٢

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن الكشوفية زادت فى قرية بللوط عن الميرى أكثر من ثلاث عشرة مرة ، وكانت فى سفط المهلب تسعة أضعاف الميرى ، وفى الدوالطة زادت كذلك بنسبة كبيرة عن الميرى ، ولم تنخفض عن الميرى إلا فى قرية الغابة الكبرى وبشكل كبير. وإذا كان ذلك الوضع بالنسبة للقرى فما الموقف بالنسبة للكشوفية على مستوى الولايات ؟

جدول يوضح الكشوفية فى بعض ولايات الصعيد مقارنة بالميرى (١٢٥)

جدول ١١ / ٤

الضريبة	جرجا	فيوم	أشمونين	منفلوطية
الكشوفية	١,١٧٠,٨٢٠	٦٤٧,٧٢٢	٣,١١٥,٦١٢	٨٤٣,٤٨٨
الميرى	١,١٧٣,٨٦٢	٢,٨٧٦,٣٠٩	٤٧٤,٦٥٤	٨٢٧,٠١٦

من خلال الجدول نستنتج أن الكشوفية زادت عن الميرى بشكل واضح فى أشمونين بما يزيد على مليونين ونصف بارة ، كما زادت فى المنفلوطية وكانت الزيادة أكثر من ستة عشر ألف بارة ،

---

(١٢٤) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٨ ، فيوم رقم ٢٢٥٧ ، بهنساوية ٢٢٧٩ ، وأشمونين ٢٢٦٤، ومنفلوطية رقم ٢٢٦٥.

(١٢٥) نفسه : عين ١٢ مخزن ١ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧ ، عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية الفيوم رقم ٢٢٥٧ ، والأشمونين رقم ٢٢٦٤ ، والمنفلوطية رقم ٢٢٦٥.

وعلى العكس انخفضت فى الفيوم عن الميرى أكثر من مليونى بارة ، وإن تقاربت الكشوفية مع الميرى فى ولاية جرجا ، وكانت الزيادة لصالح الميرى بأكثر من ثلاثة آلاف بارة.

وإجمالا زادت الكشوفية عن الميرى فى الولايات الأربعة بـ ٤٢٥٩٨١ بارة . ولدينا سؤال يطرح نفسه هل كل أموال الكشوفية - والتى كما رأينا زادت عن المال الميرى- تؤول كلها لصالح حكام الولايات ؟ والإجابة تأتى بالنفى ؛ حيث إن هؤلاء الحكام ملزمون بدفع الميرى عن مناصبهم ، وكذلك يقومون بتسديد مال الجهات المخصص لمحمل الحاج . ولقد ذهب لانكريه إلى أن المال الميرى المستحق عن مناصب حكام الولايات يتراوح بين ٢٠ ، ٣٠ ، ٥٠ كيسا عن الولاية حسب درجة ثرائها ، وكان عليهم أن يقدموا الهدايا إلى الباشا وإلى الكخيا والخازندار ، كما كان عليهم أن يدفعوا مكافأة إلى الأشخاص الذين لهم أهمية بجوار الباشا (١٢٦).

وإذا كانت بعض الولايات شراقى- لم ترو - يتغاضى الباشا - أحيانا - عن أخذ عوائد الكشف كما حدث عام ١٦٩٤م. (١٢٧)

وفى بعض الأحيان كان بعض حكام الولايات يتأخرون فى دفع عوائد الكشوفية، كما حدث عندما تأخر محمد بك الصغير الذى كان حاكما على ولاية جرجا وكان عليه عشرة آلاف أردب حنطة ، فاغتاظ الباشا من ذلك غيظا شديداً ، وطلب منه توريدها أو توريد ثمنها ، وكانت من زمن الباشا الذى كان قبله ١١٢٧هـ / ١٧١٥م (١٢٨).

ولقد أوقع غالبية الكشاف الظلم على الفلاحين لدرجة جعلت أحمد شلبى يتعجب من ذلك خصوصا فى كشوفية البهنساوية "ومن العجايب أن كل من تولى كشوفية البهنسا وظلم فيها لم يحدث له خير لأن ظلمهم قد فحش فى العباد خارج البلاد وداخلها" (١٢٩).

ولم تكن الضرائب المتعددة السابقة هى فقط المقررة على الفلاح والذى كان ملزما بدفعها ، بل كان على الفلاح أن يدفع الكثير من الضرائب والتى أصبح معظمها لصالح حكام الولايات وأضيفت للمال الحر.

٣- الضرائب التى أضيفت للمال الحر :

لما كان المال الحر هو مجموع الضرائب التى كان على الفلاح أن يدفعها ، فقد أضيفت إليه العديد من الضرائب على النحو التالى :

---

(١٢٦) لانكريه : المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ٣٥ .

(١٢٧) أحمد شلبى : المصدر السابق ، ص ١٩١ .

(١٢٨) نفسه : ص ٢٦٨ .

(١٢٩) نفسه : ص ٤٤٧ .

- حوالة الحوالات :

وهى عادة مخصصة للأشخاص الذين يرسلون للقرية لتحصيل الضرائب ، وكان يختص بها كاتب الحوالة (١٣٠). ولقد اختلفت هذه الضريبة بالطبع من قرية إلى أخرى ؛ فقد وصلت إلى ٧٠٠ بارة فى قرية كوم الشقافة بولاية جرجا (١٣١)، وفى الرقق بالبهنساوية ٣٠٠٠ بارة ، وبنى ماضى ٣٠٠٠ بارة وفى دلاص اللجم نوعان من حوالة الحوالات : الأولى ١٠٠٠ بارة ، والثانية " حوالة المال بالمصروف " ٣٠٠٠ بارة ، (١٣٢) ووصلت إلى ١٥٩٤٧ بارة فى قرية طهطا ، وأكبر مبلغ عثرنا عليه حوالة حوالات فى قرية العسيران ٤٢٥٠٠ بارة. (١٣٣) وعلى ذلك تكون حوالة الحوالات من الضرائب التى أثقلت كاهل الفلاح.

- معتاد الجسور وتوابعها :

أشار قانون نامة باهتمام لترميم الجسور، وأن يوجه الكشاف شيوخ القرى والفلاحين إلى تعمير جسور بلادهم كما يجب حتى لا يحدث تشرق الأراضى الزراعية (١٣٤) ، وإذا لم تكف الرسوم المقررة لذلك يقوم الفلاحون بتطهير القنوات كما كان سائدا فى عصر المماليك، وإذا كانت هناك ضرورة لمساعدة الفلاحين بأموال السلطنة يصرف على الترميم والتطهير من الخزينة، وأن توجه الرسوم لهذا الغرض (١٣٥).

وأشارت لذلك أيضا سجلات المحاكم الشرعية فيما يتعلق بالعمالة وثور الجرافة والمصاريف والتوابع الجارى بها العادة (١٣٦). ولقد رصدت دفاتر الترابيع مساحة من الأرض فى بعض القرى وصلت إلى ١١ فدانا و٦ قراريط تحت اسم أوتلاق جسر فى قرية دلاص اللجم بالبهنساوية ، وكان معتاد جسر قرية الحرجة ٣٣٠٠ بارة (١٣٧).

---

(١٣٠) كاتب الحوالة هى الشخص المسئول عن قيد أسماء الملتزمين وقدر الميرى عليهم والأقساط المطلوبة منهم وإرسال الأشخاص الذين يطالبون بهذه الأقساط. يوسف الملوانى : المصدر السابق ، ص ٢٠١ .

(١٣١) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٨ .

(١٣٢) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(١٣٣) نفسه : عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر ترابيع جرجا رقم ٢٢٦٧ .

(١٣٤) قانون نامة : المصدر السابق ، ص ٢٩.

(١٣٥) نفسه : ص ٣٣ .

(١٣٦) دار الوثائق : الصالحية النجمية ، س ٤٨١ ، ص ٢٨٤ ، م ٩٣٠ ؛ وإسقاط القرى ، س ٣ ، ص ٥١ ، م ١٤١.

(١٣٧) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

ورغم عدم اهتمام دفاتر الالتزام بمثل هذه النواحى فقد عثرنا على وثيقة هامة تبين المقررات الخاصة بالجسور عام ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م كالآتى :

٧٥٠٠٠ بارة جسر أسيوطية.

٢٩١٣٢ بارة جسر فيوم.

٣٧٥٠٠ بارة جسر بهنساوية. (١٣٨)

ويبدو أن المال المربوط على الولايات لأعمال الجسور لم يتغير بدليل أن مصاريف جسر أسيوطية عام ١٠٨٦هـ / ١٦٧٥م كان ٧٥٠٠٠ بارة كذلك ، أى لم يتغير طوال ٨٥ عاما (١٣٩). ولكن حدثت زيادة كبيرة لمقررات الجسور فى نهاية القرن الثامن عشر ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م لدرجة أن معتاد الجسور فى ثلاث قرى فقط بالأشمونين وصل إلى ٢١٠٠٠٠ بارة. (١٤٠) وفى نفس التاريخ وصلت مهمات الجسور فى قرية بنى مزار وتوابعها إلى ٥٩٣٨١ بارة. (١٤١) واهتمت الإدارة كذلك بحراسة الجسور ، وخصصت عادات للرجال الذين يقومون بحراستها ليلا خشية انهيارها ، مما يكون له عواقب سيئة على المحاصيل الزراعية ، وخصصت مساحة فى بعض القرى تحت اسم خفر الجسور (١٤٢).

وكان لرئيس الأنفار الذين يقومون بأعمال التطهير للجسور – شيخ الجرافة – عادة بمثابة أجرة له ، وكذلك الأنفار الذين يعملون فى الجرافة السلطانية والخاصة بجرف الترع الكبرى (١٤٣). وكان لصغار الجرافة – وهم الأولاد الذين يعملون فى الجرافة – عادة مقررة، وكانت لهم أجور كما تشير لذلك دفاتر الجسور "والمصروف من الديوان الشريف الجارى به العادة تحت أجرة الأبقار والصغار" (١٤٤).

ولقد وصل مال جرف الجسور إلى ٢٨٠٠٠ بارة فى قرية شرق بنى نصير بالمنفلوطية ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م ، ومعتاد الجراريف ٨٥٠٠ بارة ، ومصلحة الجرف ٤٢٥٠ بارة فى نفس

---

(١٣٨) دار الوثائق : عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥١ .

(١٣٩) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠٠ .

(١٤٠) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية أشمونين رقم ٢٢٦٤ .

(١٤١) نفسه : عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧ .

(١٤٢) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(١٤٣) لانكريه : المصدر السابق، ص ٣٧ .

(١٤٤) دار الوثائق : عين ٥٩ مخزن ١ تركى دفتر الجسور السلطانية وجه قبلى رقم ٧٨٥ .

القرية [١٤٥].

- عادة جاويش كاشف :

والجاويش هو الذى يرشد الكاشف ويقوده إلى الأماكن التى يريد الذهـــاب إليــها، أى أن هــذه العادة خصصت لجنود الأوجاقلو ، وتقرر معها عدة عادات أخرى، مثل تسويف مقرر– وكانت لصـــالح الفرق العسكرية – وكذلك عادة رأس نوبة ومسوادة وخصصت للرجال الذين يحملون نفس الاسم وكـانت وظيفتهم تأمين وحماية عملية سداد مال الجهات [١٤٦].

- عادة خدام الرملة :

وهو أجر الفرقة التى تحمل الزكائب التى تملأ بالتراب الذى يستخدم فى صنع الجســور [١٤٧]. وعلى أية حال ، لم تكن كل قرية تدفع كل الضرائب السابقة ؛ فبعض هذه العادات قد توقفت فى بعــض القرى ، أو لم تعرف فى قرى أخرى.

- الكوركجيان :

فرضت هذه الضريبة وخصصت لإزالة الأتربة من القاهرة ، وكذلــك للمســاعدة فــى ترميـم الجسور ، وأصبحت جزء من الضريبة المقررة على القرى بــأمر الوالــى ابتــداء مــن ١١٨٨هـــ / ١٧٧٤م. [١٤٨] وقد رصدت دفاتر الالتزام هذه الضريبة والتى اختلفت من قرية إلى أخرى ؛ فكانت فــى قرية الأقواز ٢٠٠ بارة ، ومنيل السلطان ٧٥ بارة، وأقل كوركجيان عثرنا عليها ١٠ بـــارة فــى كفــر الواصلين ، وكلها بالأطفيحية ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م [١٤٩].

- ضريبة الكرا (كراء الأسنان) :

وهى ضريبة كان الفلاحون يدفعونها إذا مر بقريتهم جماعة من العسكر ، وذلك قبــل دعوتــهم للطعام كأجرة لقيام أسنانهم بمضغ هذا الطعام. [١٥٠] ولقد أصبحت ضريبة الكرا هذه واجبة حكم القــانون ، ويؤيد ذلك ما أورده أحمد شلبى؛ حيث ذكر أن " رجلا من مباشرى الأوقــاف يدعــى عبــد الرحيــم السلمونى وكان رجلا غنيا فعمل فرحا يزوج ابنته فلما مد سماط الاختيارية طلـــب ســراجيهم ســماطا

---

(١٤٥) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية المنفلوطية رقم ٢٢٦٥.

(١٤٦) لانكريه : المصدر السابق، ص ٣٦.

(١٤٧) نفسه.

(١٤٨) Shaw , The Financial , P. 179.

(١٤٩) دار الوثائق : عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٥ .

(١٥٠) عبد الرازق الهلالى : قصة الأرض والفلاح والإصلاح الزراعى فــى الوطــن العربــى ، القــاهرة : ١٩٦٧ ، ص ١٠٩ .

لأنفسهم فمدوا لهم سماطا ولكنهم امتنعوا عن الأكل فسألهم عن السبب فقالوا له " نحن عادتنـــا لا نـــأكل حتى نأخذها فقال وما هى فقالوا لكل واحد منا ريال كرا " فأعطاهم مـــا طلبــوا " وصـــان نفســه مـــن البهدلة"(١٥١).

٤- ضريبة الفرط :

وهى الفرق بين الغلال الداخلة إلى العنابر والخارجة منها (١٥٢). ولقد سجلت دفاتر الالتزام هـذه الضريبة ورصدتها الدفاتر الأولى ؛ فنجد أن ضريبة الفرط هذه وصلت إلى ٧٣ بارة فى قريـــة إطســـا كقسط أول ، ولما كانت الضريبة تسدد على ثلاثة أقساط فإن الفرط فى هذه القرية وصل إلى ٢١٩ بـــارة ، وكانت تسدد ضمن جملة الأموال المقررة على القرية (١٥٣).

ومثل كافة الضرائب الأخرى تختلف الفرط من قرية إلى أخرى ؛ فنجد بعض القـــرى تفـــرض عليها ضريبة صغيرة نسبيا مثل قرية منشاة الحاج ٥٦ بارة (١٥٤) ، فى حين وصل الفرط إلـــى ١٥٦٠٣ بارة فى قرية سنورس بالفيوم (١٥٥). وبتتبع دفاتر الالتزام ثبت أن ضريبة الفرط لـــم يطـــرأ عليـــها أى تغيير بالزيادة أو النقصان؛ ففى عام ١١٢١هـــ / ١٧٠٩م قرر على الغابة الكبرى بالفيوم ٦٠٠٠ بـــارة فرط(١٥٦) ، ولم يتغير المبلغ عام ١١٧٤هـــ / ١٧٦٠م (١٥٧) ، وفى ١٢٠٣هـــ / ١٧٨٨م لم يطرأ عليـــه أى تغيير (١٥٨) كما كان ٦٠٠٠ بارة عام ١٢١٦هـــ / ١٨٠١م (١٥٩). ولم تكن الفرط مبلغا هينـــا ؛ فقـــد كانت ١٣٩١٩٩ بارة فى البهنساوية ١٠٨٦هـــ / ١٦٧٥م (١٦٠).

ولم يكن الأمر يقتصر على أن يدفع الفلاح كافة الضرائب السابقة التى تعددت أشكال وأســـباب فرضها ، بل كان على الفلاح العمل بالسخرة فى كثير من الأحيان وهو ما عرف بالعونة.

---

(١٥١) أحمد شلبى : المصدر السابق ، ص ٢٦٧ .

(١٥٢) قانون نامة : المصدر السابق ، ص ٤٨ .

(١٥٣) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٤ .

(١٥٤) نفسه : عين ٣ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٧١ .

(١٥٥) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠٠ .

(١٥٦) نفسه : عين ٣ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٧١ .

(١٥٧) نفسه : عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥١ .

(١٥٨) نفسه : عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠١ .

(١٥٩) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(١٦٠) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠٠ .

٥- العونــة :

وهى العمل بالسخرة فى أرض الملتزم – الأوسية – إذا كان العمل فيها بالسخرة، وغالبا مـــا كان كذلك . وتشير لذلك المصادر المعاصرة " وهو أن غالب الملتزمين إذا أخذ قرية أو كفر من كفـــور الريف يزرع جانبا من الأرض ويرسل ثيرانا وأخشابا ومحاريث وما يحتاج إليه ... ... فإذا احتاج الأمر لشيل الطين من الأبار أو لحفر القنى أو لضم الزرع فينادى الخفير العونة يا فلاحين العونة يـــا بطـــالين فيخرجون عند صبيحة النهار جميعهم" ويسرحون للحفر أو لكل ما أمروا به إلى أن يكتمل، (١٦١) ومـــن تخلف لعذر أحضره الخفير أو المشد " وسحبه من شنبه ، وأشبعه سبا وشتما وضربـــا " وهـــو العونـــة والسخرة وكان ذلك من العادة، بل كان من اللازم الواجب (١٦٢).

وتكون العونة فى بعض القرى على أشخاص معروفين فيقولون " يخرج من بيت فلان شـــخص واحد ومن بيت فلان شخصان ". ولا تنتهى العونة عن الشخص ؛ فإذا مات أصبحت على ابنـــه " فـــهى داهية كبرى على الفلاحين ومصيبة كبرى على البطالين " (١٦٣).

لقد كان للعونة أثر كبير على الفلاح جعلته فى خوف وهلع منها ، وهذا ما ســـجلته المصـــادر المعاصرة:

"ويوم تجى العونة على الناس فى البلد ∴ تخبينى فى الفرن أم وطيف ". (١٦٤)

وعلى ذلك لم تكن العونة أقل ضررا على الفلاح من الضرائب التى كان عليه أن يدفعها.

٦- إغارات البدو :

ولم تكن الضرائب وتعددها فقط هو ما عاناه الفلاح ، ولكن كان عليـــه أن يعـــانى كذلـــك مـــن إغارات البدو، ولم تكن هذه الإغارات وليدة العصر العثمانى ؛ حيث عانى الفلاحون من هذه الإغـــارات فى عصر سلاطين المماليك ، ولم يسلموا من بطش العربان، فتعرضت القرى والمزارع لطغيانهم حتـــى خرب معظم القرى لموت أكثر الفلاحين وتشردهم فى البلاد (١٦٥).

وفى نهاية عصر سلاطين المماليك شرع طومان باى فى الحصـــول علـــى مســـاعدتهم ضـــد العثمانين ٩٢٢هـ / ١٥١٦م بعد هزيمة السلطان الغورى ، ولكن ما لبث أن تخلى عنـــهم رغـــم شـــدة

---

(١٦١) يوسف الشربينى : المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ١٩٣ ، ١٩٤.

(١٦٢) الجبرتى : المصدر السابق ، جـ ٧ ، ص ٢٧٦ .

(١٦٣) يوسف الشربينى : المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ١٩٤ .

(١٦٤) نفسه : جـ ٢ ، ص ١٩٣ .

(١٦٥) سعيد عاشور : المرجع الســابق ، ص ٣١٢؛ ولنفس المؤلــف: العصـــر الممـــاليكى فـــى مصـــر والشـــام ، القاهرة : ١٩٧٦ ، ص ٣٢٥ .

حاجته لهم ، وذلك بعد أن أشار عليه أمراؤه بأنه لا فائدة منهم [١٦٦]. وعقب دخول العثمانيين مصر أحدث العربان اضطرابات عديدة مثل نهب وسلب ممتلكات الفلاحين مما دفعهم للشكاية إلى خايربك أول الولاة العثمانيين [١٦٧].

وبعد دخوله مصر حاول السلطان سليم استمالة العربان، بأن أرسل إلى الأمير على بن عمر شيخ عربان الصعيد آنذاك تقدمة – هدية – فارتفعت مكانة الأمير عمر بذلك [١٦٨]. ولم يكن العثمانيون يثقون كل الثقة فى العربان – مع ما قام به السلطان سليم مع أحد كبار أمرائهم – ولذلك حذر قانون نامة الكشاف – حكام الولايات – بحفظ البلاد وحراستها من شر البدو والعربان العصاة ، وإذا حدث منهم عدوان على البلاد يقوم الكشاف بالقبض عليهم وقتلهم ، مع مكافأة من يقوم بذلك من العسكر[١٦٩].

وارتبطت الهوارة – أشهر قبائل الصعيد – بروابط قوية مع بعض أمراء المماليك ومنهم محمد بك جركس وتبادلوا معهم الهدايا ١١٣٦ هـ / ١٧٢٤م [١٧٠]. وكان للشيخ همام علاقات قوية مع المماليك منذ عام ١١٤٢هـ / ١٧٣٠م ، وقدم لهم همام المساعدات هو ورجال قبيلته وخاصة لفريق القاسمية [١٧١].

وتمتع جنوب الصعيد بالحماية التى كفلتها سيطرة الهوارة والتى حمت فلاحى الصعيد من مظالم المماليك وهجمات عصابات الأعراب ، وخاصة فى عصر الشيخ همام بن يوسف [١٧٢] الذى لعب دورا هاما فى إدارة الصعيد فى النصف الأول من القرن الثامن عشر ، ونحو العشرين عاما من النصف الثانى منه. وكان لثرائه الطائل الذى هيأته له التزاماته لمعظم أراضى الصعيد من المنيا إلى أسوان أثر فى ذلك [١٧٣].

---

(١٦٦) إبراهيم على طرخان : النظم الإقطاعية فى الشرق الأوسط فى العصور الوسطى ، القاهرة: ١٩٦٨ ، ص ١٩٥.

(١٦٧) ابن إياس : المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ٣٧٩ .

(١٦٨) نفسه : جـ ٥ ، ص ٢٨٩ .

(١٦٩) قانون نامة : المصدر السابق ، ص ٣٣. وللمزيد من التفاصيل عن أوضاع العربان من وجهة نظر الرحالة الفرنسيين أنظر: Vansleb, R.D , OP.Cit, PP. 96 , 98.

(١٧٠) أحمد شلبى : المصدر السابق ، ص ٢١٥ .

(١٧١) Holt , The Pattern, P. 88.

(١٧٢) ليلى عبد اللطيف : الإدارة ، المرجع السابق ، ص ٤١٣ .

(١٧٣) نفسه : ص ٤٠٦ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وفى ظل حكم همام كان من النادر أن يظهر الأتراك فى القرى التى كانوا ملتزمين بها ، وكـان يقوم بتحصيل الميرى المستحق للباب العالى بكل دقة ، ولكن بالقضاء على هذا الرجـل العـادل عـاد الصعيد لما كان يتعرض له باقى أنحاء مصر من سلب ونهب (١٧٤).

وأصبحت القرى الواقعة على حافة الصحراء تتعرض لهجمات العربان الذين يأتون للاسـتيلاء على بعض أراضيها لزراعتها بموافقة حكام الولايات ، وعندما يأتى موعد جبايـة الضريبـة يرفـض العربان فى بعض الأحيان سدادها. وإذا لم تصل قوة تدفعهم إلى ذلك ، فإن الجزء المفروض عليـهم أن يدفعوه عن الأرض التى استولوا عليها يقسم على الفلاحين الذين يضطرون لدفعه (١٧٥).

لقد كانت مجاورة البدو للفلاحين كارثة كبيرة عليهم ؛ فهم يغيرون باستمرار على أرضهم؛ مـرة تحت ادعاء بأن النيل قد أكل جزء من أرضهم وأن عليهم أن يعوضوه من أراضى الشاطئ الآخر للنيـل، وأخرى تحت ادعاءات قديمة ؛ كأن يقولون إن هذه الأراضى ملك قديم لهم. وعندما لا يجدون وسـيلة تساعدهم فإنهم يستولون على أراضى الفلاحين بقوة السلاح، ونظرا لقوتهم فإن النجاح كان حليفهم فـى كل الأحوال. وإذا حاول الفلاحون مقاومتهم فإنهم – أى الفلاحين – يدفعون ثمن ذلك غاليا نتيجـة قـوة هؤلاء العربان، ولذلك فالفلاحون بجوارهم فى خوف لا ينقطع ، وبمرور الوقت ينخفض عـدد سـكان القرى المحيطة بالعربان حتى تهجر تماما (١٧٦) .

وكثيرا ما يستولى هؤلاء العربان على محاصيل القرى المجاورة لهم ، إذا كان المحصول الـذى حصدوه من أراضيهم لا يكفيهم ، ويتعهدون فى مقابل ذلك بحماية هذه القرى ، ولم يكن ذلك ذا فاعليـة باستمرار ؛ لأن كثيرا من القرى التى تقع بين القبائل المتحاربة يتم سلبها ونهبـها بالتبـادل بيـن هـذه القبائل (١٧٧).

ولم يقتصر الأمر على العربان الرحل ، ولكن العربان المستقرين الذين اتخذوا مـن الزراعـة حرفة لهم لم يتخلوا عن السلب والنهب كذلك، فكانوا يستولون على أجود الأراضى ويحولون مياه الـرى ويقطعون الجسور فى الوقت المناسب لهم غير مهتمين بمصالح جيرانهم الفلاحين (١٧٨).

---

(١٧٤) استيف : المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ٩٨ .

(١٧٥) لانكريه : المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ٣٥ .

(١٧٦) جومار : العرب والعربان فى مصر الوسطى ، وصف مصر ، الترجمة العربيـة ، ترجمـة زهـير الشـايب ، القاهرة : ١٩٨٠ ، ص ١٩٨.

(١٧٧) جيرار : المصدر السابق جـ ٤ ، ص ٣٩ .

(١٧٨) إيمان عامر : العربان ودورهم فى المجتمع المصرى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، الهيئـة العامـة للكتاب، القاهرة: ١٩٩٧، ص ٢٣، ٢٤.

وفى بعض الأحيان يستأجر العربان قطعة من الأرض فى قرية ما من قرى الفلاحين ، وينصبون خيامهم فى منطقة كثيفة المرعى ، وإذا ما شعر العربان بأن هذه المنطقة مناسبة لهم يستقرون فيها ، ثم يساومون الفلاحين على ثمن المكان ، وذلك بعد أن تكون خيولهم وجمالهم قد أكلت بالفعل جزء كبيرا من الزراعة ، ويكون الثمن المعروض لا يساوى عشر قيمة الأرض ، ولم يكن أمام الفلاح إلا أن يقبل. ويتساءل جومار : ألا يدل ذلك على بؤس الفلاحين وعبوديتهم؟ إنهم يتحملون الكثير من العناء لكى يطعموا هؤلاء العربان ، ولا يملك الفلاح سوى الشكوى وبصوت لا يسمع ، ولقد تحولت أقاليم بأكملها إلى مخيمات للعربان ، وأدى ذلك لتبوير أراض كثيرة بسبب هؤلاء العربان. (١٧٩) وعلى أية حال كان لوجود هؤلاء العربان أسوأ الأثر على الفلاح فى العصر العثمانى.

٧- الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق نظام الالتزام :

أولى قانون نامة الفلاح اهتماما كبيرا ، ودعا لعدم تحميله أكثر من طاقته ، وألا يوقع عليه الجزاء إلا بعد محاكمته أمام القاضى ، وعدم التعدى عليه أو ظلمه وحجزه فى منزله ، وإذا مات فلاح لا تضم أرضه إلى الميرى ، بل تعطى لورثته إذا كان له ورثة (١٨٠) ، وإذا ترك فلاح أرضه يعاد إليها قسرا ، ويكلف بزراعتها ، وأن يرد الكشاف وشيوخ الأعراب كل فلاح هجر قريته والتجأ إليهم ، ويعودوا إلى قراهم الأصلية ، ولا يؤدى خراج أطيانه إلا فى العالم التالى ، ولا يكلف فوق طاقته حتى لا يؤدى ذلك للهروب ثانية (١٨١).

ولم يكن ذلك سوى مجرد كلام نظرى ، أو إن شئت فقل طبق - إذا كان قد حدث - فى فترة قوة الدولة العثمانية ، ولكن بضعف الدولة العثمانية وعجز الإدارة عن ضبط الأمور وإقرارها بدأ الفلاح يتعرض للكثير من الظلم ، فكثيرا ما كان الفلاح يسدد أقساط الضرائب المقررة على أرضه ، ولا يأخذ إيصال السداد بما دفع ، فيضطر إلى أدائه مرة أخرى. وليس بعيدا عن الواقع أن الفلاح قد يبيع حيواناته من أجل سداد ما عليه(١٨٢).

وذهب البعض إلى أن تزايد الضرائب على الفلاح كان سببه تطلع المماليك إلى مشاريع كبرى كتلك التى تطلع إليها على بك الكبير . ومما زاد من بؤس الفلاح فى تلك الفترة أن الريف نفسه أصبح ميدانا للصراع بين هؤلاء المماليك ، وخاصة الصعيد الأعلى الذى أصبح مسرحا للصراعات بين

---

(١٧٩) جومار : المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص٢١٢ ، ٢١٣ ؛ حسام محمد عبد المعطى : العلاقات المصرية الحجازية فى القرن الثامن عشر ، الهيئة المصرية العام للكتاب ، القاهرة : ١٩٩٩ ، ص ٣٣٦ .

(١٨٠) قانون نامة : المصدر السابق ، ص ٣٤ ، ٣٥ .

(١٨١) نفسه : ص ٧١ .

(١٨٢) محمد فؤاد شكرى وآخرون : نصوص ووثائق فى التاريخ الحديث والمعاصر ، الأنجلو المصرية، القاهرة (د . ت)، ص ٥٩ .

المماليك الفارين من سلطة القاهرة بعد القضاء على شيخ العرب همام ، كذلك وسائل هؤلاء المماليك في الحصول على هذه الأموال وكانت بالقوة ، إلى جانب عدم الاهتمام بالإصلاحات الزراعية (١٨٣).

ولقد استنكر إدوارد لين تعدد الضرائب التي كان على الفلاح أن يدفعها، وذكر أن الفلاح لا يستطيع أن يحصى ما تطلبه الحكومة منه تماما ، ولذلك لم يكن هناك ما يدفع الفلاح إلى الاهتمام بالزراعة إلا إذا أجبر على ذلك (١٨٤).

ولم يبتعد فولني عن الحقيقة في وصفه للفلاحين " بأنهم آلات مأجورة لا يترك لهم للمعاش إلا ما يقيهم الموت " (١٨٥) ؛ وذلك لأنه يعمل ويكد من أجل سداد المال المقرر عليه، حتى أشارت المصادر المعاصرة أن " مال السلطان يخرج من بين الظفر واللحم ومادام على الفلاح شئ من المال فهو في هم شديد ، ويوم السداد عند الفلاح عيد " (١٨٦).

لقد كان الفلاح دائما في " انقباض وطرد وجرى وكر وفر وحبس وضرب ولعن وسب وهوان وشجار وشيل تراب وحفر آبار ". (١٨٧) وكثيرا ما كان الفلاح يقترض الأموال بزيادة أو يأخذها مقدما على زرعه إلى أن يحصد ويكون بسعر أقل بالطبع عن السعر عند نضجه أو يضطر لبيع بهيمته التي يعيش على إنتاجها هو وأولاده أو يرهن مصاغ زوجته أو يبيعه (١٨٨).

وربما يضطر الفلاح لرهن ولده عند الملتزم حتى يدفع ما عليه من أموال (١٨٩) ، وإن لم يكن له ولد رهن أخاه أو أحد أقاربه ، أو يحبس للضرب والعقوبة ، ومنهم من ينجو بنفسه فيهرب ليلا

---

(١٨٣) على بركات : رؤية الجبرتي، المرجع السابق ، ص ٥٦ ، ٥٧ .

(١٨٤) إدوارد وليم لين : المصدر السابق ، ص ١٢٠ ، ١٢١ . ولقد تعرض الرحالة الفرنسيون لأوضاع الفلاحين وتكمن أهميتها في أنها رصد لأحوال هذه الفئة من وجهة النظر الغربية للمزيد من المعلومات ، راجع: إلهام محمد على ذهنى : مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة : ١٩٩١ ، ص ٧٦ ، ٧٧ .

(١٨٥) فولني : ثلاثة أعوام في مصر وبر الشام ، الجزء الأول، ترجمة إدوارد البستاني ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٤٩ ، ص ١٢٥ . وكان فولني يكره كل شئ في مصر وواضح ذلك من كتاباته. انظر: محمد عفيفي : صورة مصر عند الرحالة المسلمين في العصر العثماني ، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ، القاهرة : ١٩٩٩ عدد ٢٣ ، ص ٦١ .

(١٨٦) الشربيني : المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ١٦٩؛ عفاف مسعد السيد : المرجع السابق، ص ١٧٩.

(١٨٧) الشربيني : جـ ١ ، ص ٨ .

(١٨٨) نفسه : جـ ٢ ، ص ١٦٨ ؛ الجبرتي : المصدر السابق ، جـ ٧ ، ص ٢ .

(١٨٩) الجبرتي : المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٨٩ .

ولا يعود لبلده ، ويترك أهله ووطنه. [١٩٠]

لقد أصبح الفلاح فى وضع أقل من العبد – على حد قول الجبرتى – فربما يهرب العبد من سيده إذا كلفه فوق طاقته أو أهانه بالضرب ، فإذا هرب إلى بلدة أخرى أحضره الملتزم قهرا ، وأدت كثرة الضرائب على الفلاحين إلى هروبهم إلى قرى أخرى ، فيجتمع أهل عدة قرى فى قرية واحدة ، ثم يصلها العسكر ووبالهم فيلحق بها الخراب [١٩١].

وإذا وقع الفلاح فى يد رجال الإدارة المحلية فإنه يوسع ضربا ، ومما يؤسف له أن الفلاحين يفتخرون بما يتركه الكرباج على أجسادهم من آثار لرفضهم دفع الضرائب ، وكثيرا ما يتباهون بعدد الضربات التى نالوها قبل أن يدفعوا ما عليهم [١٩٢].

والجدير بالذكر استشراء ظاهرة التسحب [١٩٣] فى الريف المصرى منذ مطلع القرن السابع عشر ؛ حيث تشير المصادر المعاصرة إلى قيام الوالى محمد باشا " بتعمير البلاد وتأمين العباد وتقوية الضعفا من الفلاحين وعود المتسحبين " [١٩٤]. وإذا كان التسحب والهروب رد فعل لاشتداد الحال بالفلاحين لقلة حيلتهم فقد دفعتهم وطأة ما أثقل كاهلهم من الفرد والمغارم أن يتمردوا ويعلنوا ثورتهم، وعلى سبيل المثال ثورة ١٧٧٨م فى منطقة طهطا ؛ حيث امتنع الفلاحون فى القرى المجاورة عن دفع الضرائب وإزاء ذلك الرفض قام الكشاف بتوحيد قوتهم من أجل إخماد هذا التمرد من جانب الفلاحين ، ولكن انتصر الفلاحون عليهم ودمروا القوة العسكرية التى جاءت للقضاء عليهم ، فأدى ذلك لارتفاع الروح المعنوية لدى الفلاحين، لقد ترك الفلاح فأسه ومحراثه وحمل السلاح فى وجه الظلم الواقع عليه ، وشهدت منطقة شرق الدلتا اضطرابات مماثلة [١٩٥].

---

(١٩٠) الشربينى : المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ١٦٨ .

(١٩١) الجبرتى : المصدر السابق ، جـ ٧ ، ص ٢ .

(١٩٢) إدوارد لين : المصدر السابق ، ص ١٢٠؛ عبد الحميد البطريق : عصر محمد على ونهضة مصر فى القرن التاسع عشر (١٨٠٥ – ١٨٨٣) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة : ١٩٩٩ ، ص ٥٦ .

(١٩٣) لم يكن التسحب (الهروب) وليد العصر العثمانى ؛ حيث يرجع ذلك العصر الأموى وما قبله. أنظر : زبيدة عطا : الفلاح المصرى بين العصر القبطى والعصر الإسلامى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة : ١٩٩١، ص ١٠٩ .

(١٩٤) محمد البرلسى السعدى: المصدر السابق ، ص ٣٠٩ ، ٣١٠ .

(١٩٥) محمد أنور توفيق : السخرة فى الزراعة وأثرها على المجتمع المصرى فى القرن التاسع عشر ، رسالة دكتوراة غير منشورة بآداب القاهرة : ١٩٨٥ ، ص ١٠ .

ولقد ذهب البعض إلى أن ذلك الظلم الواقع على الفلاح وجهه – وإن كان بشكل فردى أحيانـا – إلى التصوف سواء فى الريف أو المدينة مع أمثاله من المظلومين والفقراء (١٩٦).

وبالنسبة للملتزم فالواقع أنه فى نهاية القرن الثامن عشر أصبح كفلاحيه ضحية لعملية الابـتزاز ، وكان هو ذاته يطرد من أرضه حالة عجزه عن الوفاء بالمطالب المفروضة عليه لدى الفلاحيـن (١٩٧). فعندما شرع الوالى عابدى باشا فى عام ١٢٠١هـ / ١٧٨٦م فى طلب المال الشتوى ، ضج الملـتزمون وقالوا " من أين لنا ما ندفعه ؟ وما صدقنا بخلاص المظالم والصيفى والفردة ولم يبقى عندنـا ولا عنـد الفلاحين شئ ". (١٩٨) وأصبح الملتزم يحاول رعاية جانب فلاحيه ، فإذا بلغه تقرير فردة تكفل بها ، ثـم يجتهد فى تحصيلها من فلاحيه ، فإذا لم يسعفوه فى الدفع دفع المبلغ المقرر على حصته من عنـده – إذا استطاع ذلك – أو استدانه ولو بالربا ، ثم يستوفيه من الفلاحين شيئا فشيئا ، وذلك حرصا على فلاحـى حصته وعلى أمنهم واستقرارهم كى يتمكن من تحصيل المال الميرى منهم. (١٩٩)

وإذا تسحب أحد الفلاحين يكون لذلك أثره السيئ على الملتزم الذى يضطر للاستدانة بالربا مـن العسكر ، وإذا ما طولب بالأموال المتبقية عليه – أى الملتزم – والأموال التى اقترضـها يتنـازل عـن التزامه ويصبح مدينا ، وعلى حد قول الجبرتى أدى ذلك لكثير كانوا أغنياء وذوى ثـروة ، وأصبحـوا فقراء محتاجين. (٢٠٠).

وعلى أية حال وصل الوضع بالملتزم – فى الغالب – أن كان مثل فلاحيه ، وذلك من خـلال تطورات لحقت بنظام الالتزام وهو ما سندرسه فى الفصل التالى.

---

(١٩٦) محمد صبرى يوسف : دور المتصوفة فى تاريخ مصر فى العصر العثمانى ، دار التقـوى للنشـر والتوزيـع، ط١، ١٩٩٤، ص ٢٤٧.

(١٩٧) جب وبوون : المرجع السابق ، جـ ٢ ، ص ١٠٤ .

(١٩٨) الجبرتى : المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ٤٤ .

(١٩٩) نفسه : جـ ٧ ، ص ٩٣ .

(٢٠٠) نفسه : جـ ٧ ، ص ٩٤ .





الفصل الخامس

تطور أوضاع نظام الالتزام

تمهيـــد.

١- توريث الالتزام.

٢- الأزمات الاقتصادية وأثرها على الالتزام.

٣- تعاظم دور المماليك والسيطرة على الالتزام.

٤- كثرة إسقاط الالتزام.

٥- النزاع بين الملتزمين.

٦- الحملة الفرنسية ونظام الالتزام.

٧- الاضطرابات السياسية بعد خروج الحملة وأثرها على الالتزام.


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تمهيد :

نظام الالتزام كأى نظام اقتصادى تؤثر فيه عوامل قد تؤدى إلى قوته وثباته ، وتمكنه من القيام بدوره؛ من توزيع للأراضى الزراعية ، وجباية ضرائبها التى هى لب هذا النظام وماهيته . وقد توافرت لنظام الالتزام عوامل القوة والاستقرار فى سنيه الأولى ، وكان المعوّل الأول لذلك قوة الإدارة العثمانية، وما إن تسلل الضعف إليها ، حتى كان لذلك أثره على الالتزام ، وبدأت عوامل جديدة تطرأ على هذا النظام منذ نهاية القرن السابع عشر ، وكان أهمها مبدأ توريث الالتزام وما صاحبه من تفتت فى الالتزامات ، وأسهمت الأزمات الاقتصادية – التى لم تكن جديدة على مصر – فى التأثير على الالتزام.

وكان لتعاظم دور المماليك أثره كذلك . ولعل أظهر مثال على ذلك حركة على بك الكبير ، ثم محمد بك أبى الدهب ، ولم تكن كثرة عملية إسقاطات القرى بأقل أهمية من ذى قبل ؛ حيث كان لها دورها فى خلق حالة من عدم الاستقرار فى نواحى الالتزام.

ومما هو جدير بالذكر كذلك مسألة النزاع بين الملتزمين ، مما أثر بشكل كبير على الالتزام نفسه ؛ لأن النزاع فى الغالب كان بشأن الالتزامات . ولقد تلقى نظام الالتزام ضربة قوية على يد الحملة الفرنسية التى غيرت الكثير من ملامح هذا النظام ، ولم تكن الفترة التى تلتها أحسن حالاً منها. ولاشك أن هذه العوامل مجتمعة شاركت بقدر متفاوت فى تغير شكل ومضمون نظام الالتزام – بدرجة ما – عن السنوات الأولى من تطبيقه . وسوف نعرض فيما يلى لكل عامل من هذه العوامل لنرى دوره وتأثيره على نظام الالتزام.

١- توريث الالتزام :

فى نهاية القرن السابع عشر حصل الملتزمون على حق توريث التزاماتهم ، وسمى الالتزام " ملكانى " مدى الحياة، وبحلول القرن الثامن عشر ظهر الملتزم وكأنه المالك الفعلى للأرض، أى كانت له سلطة زيادة أو خفض بعض الضرائب.[1] وفى تقديرنا يعد إدخال التوريث فى الالتزام أهم العوامل التى أثرت فى الالتزام وتفتته ، مما أدى إلى تزايد فى أعداد الملتزمين وفئاتهم ؛ حيث كان الغالب فى الالتزام فى بداية تسجيله أن يقوم الملتزم بالتزام القرية كاملة أو يشاركه فيها ملتزم آخر ، ولكن بمرور الوقت حدث تزايد فى أعداد الملتزمين ، ويتضح ذلك من خلال دراسة دفاتر الالتزام كما فى الجدول التالى :

---

(١) جب وبوون : المرجع السابق ، جـ ٢ ، ص ٩٠ ؛ كونو : المرجع السابق ، ص ٥٢ .

جدول يوضح الملتزمين فى قرية عدونة بالبهنساوية فى ثلاث سنوات مختلفة (٢)

جدول ١ / ٥

١٠٦٩هـ / ١٦٥٨م	الحصة بالقيراط	١٠٨٨هـ / ١٦٧٧م	الحصة بالقيراط	١٢٠٣هـ / ١٧٨٨م	الحصة بالقيراط
الشريف عيسى	٢٤	الشريف أحمد	٦	أحمد مغربى تابع السيد أحمد البدوى	٣
		الشريف شريف	٤	أحمد عبد الرحمن	٣/٤
		الشريف حسين	٤	السيد أحمد تابع السيد أحمد البدوى	٣/٤
		الشريف حسين	٦	أحمد مصطفى كوكليان	١/٣ ، ١/٢
		الشريف عامر	٢	السيد عثمان المغربى تابع السيد أحمد البدوى	١ ١/٣
		الشريف أبو يزيد عامر	٢	صفى الدين وأخيه تابعا السيد أحمد البدوى	٣
			٢٤	عبد الرحمن وأخيه تابعا السيد أحمد البدوى	٢
				السيد درويش تابع السيد أحمد البدوى	١/٣
				السيد محمد ولد السيد حسن تابع السيد أحمد البدوى	١
				السيد صفى الدين تابع السيد أحمد البدوى	١/٤
				السيد عبد الله ولد السيد مقلد	١/٤
				السيد محمود تابع السيد أحمد البدوى	١/٤
				السيد هلال تابع السيد احمد البدوى	٤
				بشير أغا أحمد	٣
				نادى تابع السيد أحمد البدوى	٣/٢٤

(٢) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٢ ، عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠٣ ، عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠١ .

ونلاحظ من الجدول أن الإحصاء اقتصر على ملتزم واحد فى القريـــة بكاملـها ١٦٥٨م ، ثـم أصبح ستة ملتزمين فى الإحصاء الثانى ١٦٧٧م وكانوا أشرافا كذلك ، بينما قفز إلى سبعة عشر ملتزمـاً فى عام ١٧٨٨م كانوا من الأشراف عدا اثنين من الصفوة العسكرية وثالث لم يذكر انتمـاؤه للأشـراف ولا للنخبة العسكرية ، وهذا يوضح أن الالتزام أصبح أكثر تفتتاً فى الإحصاء الثانى عن الإحصـاء الأول ، وازداد بصورة أكبر فى الإحصاء الثالث ، وانخفضت حصصه من ٢٤ قيراطاً فـى الإحصـاء الأول إلى ربع قيراط فى الإحصاء الثالث. وإذا كان الجدول السابق يمثل فى معظمه التزام الأشـراف ، فـإن التزام الصفوة العسكرية وتابعيهم قد اتخذ تفتتاً أكثر حدة لدرجة وصلت معها حصص بعض الملـتزمين إلى أقل من $\frac{1}{8}$ قيراط ؛ ولذلك آثرنا أن نذكر مثالاً آخر يوضح ذروة التفتت فى الالتزام فـى إحـدى قرى الأوقاف.

جدول يوضح الملتزمين فى مال حماية باقُور وقرقارض بولاية جرجا ١١٧٤ هـ / ١٧٦٠م [٣]

جدول ٢ / ٥

أقل من قيراط (ملتزمين)	الحصة	أقل من قيراط (ملتزمين)	الحصة
إبراهيم طوربة تابع إبراهيم كتخدا	سدس ونصف ثمن	سليم تابع إبراهيم كتخدا	نصف، سدس
عوض تابع إبراهيم كتخدا	سدس ونصف ثمن	محمد حنفى تابع إبراهيم كتخدا	سدس ونصف ثمن
مصطفى تابع إبراهيم كتخدا	سدس ونصف ثمن	محمد الصغير تابع إبراهيم كتخدا	سدس وثمن
محمود تابع إبراهيم كتخدا	سدس ونصف ثمن	حسين أفندى تابع إبراهيم كتخدا	نصف سدس ونصف ثمن
عمر تابع إبراهيم كتخدا	ربع ، سدس	الشيخ محمد تابع إبراهيم كتخدا	نصف
سليمان تابع إبراهيم كتخدا	ربع ، سدس	أحمد تابع إبراهيم كتخدا	نصف
حسن كورجى تابع إبراهيم كتخدا	نصف سدس ونصف ثمن	إبراهيم كاشف تابع إبراهيم كتخدا	ثلث
إسماعيل عبد الرحمـن تـابع إبراهيم كتخدا	نصـف سـدس ونصف ثمن	عثمان كوشة تابع إبراهيم كتخدا	نصف
جلبى تابع إبراهيم كتخدا	نصـف سـدس ونصف ثمن	محمد كاشف أمـير سـابق تـابع إبراهيم كتخدا	ثلث

(٣) دار الوثائق : عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥١. ونلاحظ أن أغلب هـؤلاء تـابعين لإبراهيم كتخـدا وكان أحد كبار الأمراء وتوفى عام ١٧٥٤م للمزيد من التفاصيل أنظر:

Hathaway , J., The politics of households in Ottoman Egypt, C-U-P , London, 1997, PP. 88 – 89.

تابع جدول ٢ / ٥

إسماعيل تابع إبراهيم كتخدا	سدس و ثمن	مصطفى كاشف الواحات	ربع ، وسدس
عدلى تابع إبراهيم كتخدا	ربع ، وسدس	حسن إيادة	ربع ، وسدس
قره على العبد تابع إبراهيم كتخدا	نصف ثمن	محمد الصغير تابع إبراهيم كتخدا	نصف سدس ونصف ثمن
على اختيار تابع إبراهيم كتخدا	نصف سدس ونصف ثمن	أحمد الأقرع تابع إبراهيم كتخدا	ربع ، وسدس
محمد سردار مطبخ تابع إبراهيم كتخدا	سدس وثمن	حسن عبد الله تابع إبراهيم كتخدا	سدس ونصف ثمن
محمد العبد الصغير تابع إبراهيم كتخدا	نصف سدس ونصف ثمن	محمد بن إبراهيم	نصف سدس ونصف ثمن
سليمان أبو فراج تابع إبراهيم كتخدا	سدس وثمن	مصطفى تابع حسين أغا	نصف ثمن
سليمان إيادة تابع إبراهيم كتخدا	نصف سدس ونصف ثمن	إسماعيل عبد الله تابع حسين أغا	نصف
محمد جركس تابع إبراهيم كتخدا	نصف سدس ونصف ثمن	بلال تابع عبد الرحمن أغا	نصف سدس ونصف ثمن
مصطفى كيلارجى تابع إبراهيم كتخدا	ربع وسدس	أكثر من قيراط (ملتزمين)	الحصة
مصطفى صارمجى إبراهيم كتخدا	ربع وثمن	عثمان بك أمير اللوا	٣ قيراط
إسماعيل الصغير تابع إبراهيم كتخدا	سدس ونصف ثمن	على خوجة تابع إبراهيم كتخدا	٢ قيراط
		بدير أغا	٣ قيراط ونصف سدس ونصف ثمن
		أحمد أغا تابع إبراهيم كتخدا	٢ قيراط

ونلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد الملتزمين فى هذه القرية قد وصل إلى ثلاثة وأربعين ملتزماً ، تراوحت حصص التزامهم بين نصف ثمن قيراط – وهى أقل الحصص– وبين ثلاثة قراريط ونصف سدس ونصف ثمن قيراط – وهى أكبرها – مما يدل على مدى التفتت الذى وصل إليه الالتزام،

ولقد أمدتنا دفاتر الالتزام عام ١٢١١هـ / ١٧٩٦م بأقصى حالة تفتت شهدها نظام الالتزام عثرنا عليها؛ حيث شارك أربعون عبداً فى التزام قرية إقصاص بولاية جرجا، وكانت حصص الأربعين $\frac{٣}{٤}$ ٢ سهم لكل منهم ، ولم ينقص أحدهم أو يزد عن هذا النسبة على الإطلاق ، وتعد هذه الوثيقة من الوثائق النادرة والمثيرة للدهشة كذلك ؛ إذ كيف يجتمع مثل هذا العدد من العبيد بهذه النسبة الواحدة فى القرية الواحدة أيضاً . ونحن نرجح أنهم كانوا عبيداً لملتزم واحد– ربما – لم يعقب ذرية ، فأورث حصته لعبيده ، والأدهى من ذلك أنهم – أى العبيد–لم يكونوا الملتزمين الوحيدين فى هذه القرية بحسب ، بل افتتح التزام هذه القرية بالتزام شيخ العرب عيسى أحمد همام بقيراطين، وأخيه– لم يذكر اسمه – بثلث قيراط ، وبعض البكوات المماليك الذين تلوا مشايخ العرب –، وكانت حصص البكوات $\frac{١}{٢}$ اقيراط ، ثم أردفت الوثيقة بالعبيد الأربعين ذوى$\frac{٣}{٤}$ ٢ سهم ، واختتمت الوثيقة بالأغوات والبكوات والمماليك والذين كانت حصصهم$\frac{٣}{٤}$ ٢ سهم كذلك، أى أن ملتزمى هذه القرية تعدوا الخمسين ملتزماً. (٤)

ولدينا سؤال يطرح نفسه وهو ما وضع الملتزم فى حصة الالتزام هذه التى بلغت الغاية فى الصغر؟ وهل سلطة الملتزم ظلت كما هى أم طرأ عليها تغيير ، وبالتالى التغيير فى وضع الالتزام نفسه؟

والواقع أن سلطة الملتزم ظلت بلا تغيير من الناحية القانونية على هذه المساحة المحدودة من الأرض والفلاحين الذين يزرعونها . وقد يكون تقسيم الالتزام إلى حصص أصغر وأكثر فى العدد قد حد من سلطة الملتزمين ، اللهم إلا إذا كانوا يقيمون فى قراهم أو قريباً منها . (٥) ويذهب شو إلى أن نقص سلطة الملتزمين يؤدى إلى زيادة سلطة واستقلالية كبار مشايخ القرى الذين يجمعون الضرائب ويساعدون فى استتباب الأمن (٦).

والسؤال الأكثر أهمية ما السبب فى تفتت الالتزام لهذه الدرجة ؟ ويرجع ذلك فى الأساس لإدخال مبدأ الوراثة فى الالتزام ، أو بمعنى أدق توريث حق الالتزام ؛ حيث اكتسب الملتزمون حق توريث الالتزام فى نهاية القرن السابع عشر كما أشرنا آنفا ، ومما يؤيد ذلك أن الالتزام فى بداية تطبيقه اقتصر فى الغالب على ملتزم أو اثنين فقط ، لكن منذ الربع الأخير من القرن السابع عشر بدأت زيادة عدد الملتزمين ؛ حيث كانت جملة ملتزمى ريف الصعيد عام ١٦٥٨م (٢٥٢) ملتزماً (٧) ، تقفز إلى

---

(٤) دار الوثائق : عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢١ .

(٥) كينيث كونو : المرجع السابق ، ص ٦١ .

(٦) Shaw , The Financial , P.50 .

(٧) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٢ ، ٧٩٣.

(٣٩٧٨) ملتزماً عام ١٧٨٨م. (٨) وأدى التوريث إلى دخول فئات جديدة فى مجال الالتزام مثل النساء، وكذلك العلماء ؛ حيث كان بعضهم ملتزمين عن ابائهم وكذلك التجار .

ويعد دخول التجار ميدان الالتزام من أهم التطورات التى لحقت بهذا النظام ؛ ويرجع ذلك إلى أن الالتزام تحول عن وظيفته الرئيسية – وهى توزيع الأراضى الزراعية وجباية ضرائبها – إلى نوع من الانتفاع بالأرض ، أو إن شئت فقل ملكية غير حقيقية للأرض.

ولقد ذكر المؤرخ أحمد شلبى بن عبد الغنى أن دخول التجار مجال الالتزام زاد الربا فى مصر ؛ حيث إن التجار دخلوا هذا الميدان من أجل استثمار فائض دخولهم (٩).

وإذا تناولنا ما أحدثه دخول النساء مجال الالتزام من تطور نجد أن نسبة كبيرة من حصص الالتزام أصبحت فى يد النساء. وإذا رجعنا للجدول الخاص بتعداد النساء الملتزمات نجده حوالى ٢٥ % من جملة الملتزمين فى عام ١٨٠١م ، (١٠) وأدى ذلك إلى تغير كبير فى أوضاع نظام الالتزام ؛ حيث إن معظم الملتزمات النساء كن لا يقطن فى نواحى التزامهن ، وبعضهن لم يكن يحضرن من (مصر) أى القاهرة (١١).

وكان لشريحة الجوارى من النساء دور فى الالتزام ؛ حيث التزمت جوهرة وحليمة جاريتا عبد الله جلبى كل منهما قيراطاً واحداً فى قرية إتقاق بالبهنساوية ، وفى ذات الوقت نجد أن بعض السيدات ممن تنتمين للصفوة العسكرية تلتزم نصف قيراط ،وهى بنت البلد فاطمة بنت المرحوم محمد جلبى متفرقة، وكان عدد الملتزمات النساء فى هذه القرية (إتقاق) سبع عشرة امرأة ، حزن تسعة قراريط فى مقابل أربعة وعشرين رجلاً حازوا خمسة عشر قيراطاً (١٢) . والتزمت بعض المعتوقات من نساء العسكر مساحات واسعة فى أراضى الأوقاف والرزق وصلت قرابة ستين فداناً ، ويقوم أزواجهن بالوكالة فى التصرف فى شئون هذه الالتزامات (١٣).

وفى مطلع القرن التاسع عشر ، وبالتحديد ١٢١٧هـ / ١٨٠٢م وبعد خروج الحملة وفترة الاضطراب السياسى بدأ إحلال النساء محل العسكر بشكل واضح ؛ ففى حصة قدرها ٨ قراريط و١١

---

(٨) دار الوثائق : عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠١ ، ١٠٠٢ .

(٩) أحمد شلبى : المصدر السابق ، ص ١٩٥ ؛ كونو : المرجع السابق ، ص ٦٤ .

(١٠) دار الوثائق : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(١١) نفسه : عين ١٨ مخزن ١٨ تركى دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٨٨ .

(١٢) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨.

(١٣) عراقى يوسف : المرجع السابق ، ص ٣٢٨ ، ٣٢٩.

سهماً فى قرية الهور بالأشمونين كانت فى عهدة على أغا سليمان كاشف فتم حلها ، وصدر تقسيط بـها من أول توت ١٢١٧هـ حتى ذو الحجة ١٢١٨هـ للنساء ؛ حيث التزمت كل من مسعودة خاتون وخديجة خاتون وسيدة خاتون كل منهن قيراطين ، ورئيسة خاتون ونعيمة خاتون التزمن معاً لـ يراطين وأحد عشر سهماً [١٤].

وليس أدل على تطور دور النساء من أن عددهن وصل فى ولاية أطفيح ١١١ ملتزمة من جملة عدد الملتزمين ، وهو ٢٦٥ ملتزماً عام ١٢٢٢هـ / ١٨٠٧م ، أى ما يقرب من ٤٠% ، والذى فاق عدد المتزمين العلماء والأشراف والتجار والعربان جميعاً ؛ حيث كان عددهم أربعين ملتزماً فقط [١٥] ، وكانت الزيادة فى عدد الملتزمات على حساب الملتزمين من المماليك والعسكريين كذلك.

ومما لا شك فيه أن ذلك الإحلال للنساء محل العسكر ساهم فى تطور أوضاع نظام الالتزام ؛ إذ إن النساء اعتبرن الالتزام مجالاً لاستثمار أموالهن يجب عليهن الحفاظ عليه، بل وصل الأمر أكثر من ذلك عندما بدأ محمد على محاولة ضبط الالتزام فهبت النساء الملتزمات ، واتجهن فى عام ١٢٢٩ هـ / ١٨١٤م إلى الأزهر فى محاولة منهن لاستنفار العلماء لمساعدتهن [١٦] ، وكان ذلك ذا مغزى كبير؛ حيث كان للعلماء مكانتهم الدينية وهيبتهم الاجتماعية حتى بعد أن أصبحوا أداة طيّعة فى يد الباشا – محمد على – وفى الوقت نفسه كون بعضهم ملتزمين. وإذا كنا قد أشرنا لدور النساء فى تطور وضع الالتزام ، وفى تقديرنا أن ذلك ساهم فى إضعاف النظام لكونهن بعيدات عن حصص الالتزام ، وكذلك لضعف وضع المرأة نسبياً فى تلك الفترة فإن من المهم كذلك الإشارة لدور العلماء. ولم يكن دور العلماء الملتزمين فى تطور أوضاع نظام الالتزام بأقل من النساء ، مع أن نسبتهم عام ١٨٠١م انخفضت إلى ٤,١% من جملة ملتزمى الصعيد [١٧] بالقياس لـ ٩,٥% عام ١٦٥٨م. [١٨] فقد اعتبر العلماء الملتزمون الالتزام مجالاً للتربح ، ويتضح ذلك من قول الجبرتى وكان من العلماء الملتزمين " وقدروا حق طرق لأتباعهم وصارت لهم استعجالات وتحذيرات وإنذارات عن تأخر المطلوب مع عدم سماع شكاوى الفلاحين " [١٩] وفيما يتعلق بالتجار فقد بدأوا منذ النصف الثانى من القرن الثامن عشر

(١٤) دار الوثائق : عين ١٨ مخزن ١٨ تركى دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٩٠.

(١٥) نفسه : عين ١٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٤٨ .

(١٦) الجبرتى : المصدر السابق، جـ٧، ص ٢٦٩ .

(١٧) دار الوثائق : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨.

(١٨) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٢،٧٩٣ .

(١٩) الجبرتى : المصدر السابق ، جـ ٧ ، ص ١٤ ، ١٥

يتراجعون عن الاستثمار فى الالتزام ، ويتضح ذلك من خلال دراسة سجلات إسقاط القرى ؛ حيث أسقط التجار أربع حصص فى ولايات الصعيد فى عام واحد● ولكن نجد التراجع عام ١٢٠٢ هـ / ١٧٨٧م ، فلم يسقط التجار أية حالة فى هذا العام ولم يكن ذلك من قبيل احتفاظهم بالالتزامات بل من خلال تقلص دورهم وقلة أعدادهم كملتزمين (٢٠).

وهذا يوضح تراجع جاذبية الالتزام للتجار مع نهايات القرن الثامن عشر ، مما يدل على ان الالتزام كان يعانى من الأزمات الاقتصادية والسياسية فى تلك الفترة.

ومهما يكن من أمر فإن مبدأ توريث الالتزامات ، وما صاحبه من تفتت فى حصص الالتزام ، وكذلك الفئات الجديدة التى أشرنا إليها والتى دخلت الالتزام ، كل ذلك كان له دوره فى إضعاف نظام الالتزام وجعله يعانى من الأزمات التى ألمت بالمجتمع المصرى فى نهايات القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر.

٢- الأزمات الاقتصادية وأثرها على الالتزام :

لما كان الاقتصاد المصرى اقتصاداً زراعياً بالدرجة الأولى معتمداً على مياه النيل ، فإن أى نقص فيها يؤدى للجفاف ، ولذلك نصت بعض الوثائق فيما يتعلق بالإيجارات الزراعية على " الانتفاع بماء النيل المبارك ". (٢١) ولم يكن الجفاف والمجاعة وليد العصر العثمانى ، بل سابقاً عليه ؛ ففى عصر دولة المماليك الجراكسة ضرب مصر أكثر من ثلاثة عشر طاعوناً منذ عام ٨٠٧م وحتى عام ٩٠٣م، وفى بعض هذه السنوات كانت الطواعين تقترن بمجاعات (٢٢).

وفى زيارته لمصر فى مطلع القرن السادس عشر أشار ليو الأفريقى إلى أن الطاعون يأتى أحياناً فيذهب بعدد لا يحصى من الناس لا سيما فى القاهرة حيث يموت أحياناً اثنى عشر ألف شخص فى اليوم (٢٣) ولقد تعرضت مصر لوباء كبير فى عهد مصطفى باشا ١٠٢٨هـ / ١٦١٨م، واقترن بالطاعون الذى استمر فى مصر نحو ثلاثة أشهر، ووصل الموتى بالقاهرة كل يوم نحو خمسة

● ٢٠ ربيع أول ١١٤١، ٢٠ ربيع أول ١١٤٢هـ / ١٧٢٨ : ١٧٢٩م، سجلات إسقاط القرى ، س١ .

(٢٠) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى ، س ٢٥ .

(٢١) دار الوثائق : محكمة الباب العالى ، س ٧٧ ، ص ٤٦ ، م ١٠٦ ، عن أثر فيضان النيل على الريف، انظر:

Lithgow , W., Voyages en Egypte, des années, 1611 et 1612 , Le Caire IFAO, 1973, P. 311.

(٢٢) إبراهيم على طرخان : مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة ، القاهرة : ١٩٦٠ ، ص ٢٥٤ ، ٢٥٥.

(٢٣) الحسن بن محمد الوزان المعروف بليو الأفريقى : وصف أفريقيا ، ترجمة محمد حجى ومحمد الأخضر ، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة ، دار الغرب الإسلامى ، بيروت ١٩٨٣ ، جـ ٢ ، ص ١٩٢

الاف.[٢٤] وكان لإنخفاض الفيضان أثره فى إحداث المجاعة [٢٥]. وفى حالات كثيرة كان للمجاعات أثر فيما يتعلق بالأوبئة التى تضرب مصر ، وأحياناً كان الوباء يتسبب فى حل الالتزام ؛ ففى عام ١٦٤٢ – ١٦٤٣م تسبب الوباء فى حل التزام ١٣٠ قرية، فأعاد مقصود باشا بيع حقوق التزامها، وفى العام التالى طلب من الملتزمين دفع ضرائب مبكراً ، فاستغاث الصناجق بالسلطان مطالبين بإلغاء زيادة سابقة فى الضرائب واتهموا مقصود باشا بسلب الخزانة ، كما طلبوا منه إعادة طرح حصص الالتزام المحلولة "أن من مات من الملتزمين وله بلد يعطى بلده لولده " [٢٦].

وفى عهد إبراهيم باشا الوزير بدأ الطاعون من أول شوال إلى ذى الحجة سنة ١٠٨١هـ / ١٦٧٠م ، فأدى ذلك إلى فراغ الكثير من الالتزامات ، وقام بعرضها ثلاث مرات فى المزاد ، فحصل من وراء ذلك على الكثير من الأرباح من وراء الالتزامات المحلولة ؛ حيث أخذ الحلوان ثلاث مرات[٢٧]. ولا شك أن ذلك أضر كثيراً بالالتزام ، لا نعدام حالة الاستقرار ، مما كان له آثاره السيئة على اقتصاد الريف فى تلك الفترة.

وفى بعض السنوات يكون الفيضان شحيحاً كما حدث عام ١١٠٦هـ / ١٦٩٤م ، وحاول وكلاء الهوارة والملتزمون رفع الأسعار ؛ حيث ذهبوا إلى بيت خليل أفندى باش اختيار الجراكسة وطلبوا كجك محمد ، وعندما حضر طلبوا منه رفع ثمن الحنطة فأقسم إن زاد على ما هو عليه ليقتلن الجميع " وأن ما أرسلت هوارة والملتزمين القمح لتخرب محلاتهم". [٢٨] وهذا دليل واضح على تصدى رجال الإدارة لمحاولة التلاعب من جانب الملتزمين لرفع الأسعار ، وإن لم يكن ذلك على الدوام ؛ ففى هذه المرة تصدى كجك محمد باش أوضباشية الإنكشارية ؛ فحين اختفت الغلال من عرضات السواحل

---

(٢٤) مرعى بن يوسف : نزهة الناظرين فى تاريخ من ولى مصر من الخلفاء والسلاطين ، مخطوط دار الكتب ، ميكروفيلم رقم ١٣٣٠٣٣، تاريخ تيمور ٣٠٣، ورقة ١٦٦ .

(٢٥) Gonzales , A., Le Voyage en Egypte , 1665 – 1666 , Le Caire , IFAO, 1977. P.44.

(٢٦) كونو : المرجع السابق ، ص ٥٢. ومن جراء الوباء تتوقف المراكب أحياناً عن حمل غلال الملتزمين من الصعيد ، للمزيد من المعلومات انظر : عبد الحميد حامد سليمان : الملاحة النيلية فى مصر العثمانية ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة : ٢٠٠٠، ص ٣٣ ، ٣٤ .

(٢٧) أحمد شلبى : المصدر السابق ص ١٧٠ ، ١٧١ ؛ يوسف الملوانى : المصدر السابق ، ص ١٩٧ ، ١٩٨. زار الرحالة Brown مصر بعد ذلك بثلاث سنوات وأشار إلى وجود أطباء رجال ونساء على قدم المساواة ولكنه هوّن من دورهم مشيراً إلى أنهم لم يدرسوا الجسم البشرى وطرق علاجه دراسة متعمقة فى الوقت الذى يوجد فيه أطباء من هذا النوع من الذين أتوا من أوربا، انظر:

Brown , E., Voyage en Egypte, 1673 – 1674, Le Caire, IFAO, 1974, P. 187.

(٢٨) أحمد شلبى : المصدر السابق ، ص ١٨٩ ، ١٩٠ .

على أثر هبوط منسوب الفيضان وتوالى نقصانه ، وبلغت نسبة ارتفاع الأسعار الاحتكارية ١٠٠ % ؛ حيث ارتفع أردب القمح من ٦٠ بارة إلى ١٢٠ بارة ، سارع كجك محمد بتسعير أردب القمح بـ ٦٠ بارة ، وأنذر من يتجاوز التسعيرة "بالشنق"، وحتى يضمن توفير العدالة فى توزيع الكميات المطروحة للبيع من الغلال بالأسواق ألزم جميع المتسببين فى الغلال بأن "كل من طلب أردبين يعطى أردب واحد ومن طلب أردب يعطى نصف أردب"، وقام هو بنفسه بجولات يومية على الأسواق يراقب الأسعار وكميات الغلال بها [٢٩].

وحاول المحتكرون استمالته برشوة ضخمة قدرها ٥٠٠٠ دينار لكى يطلق لهم حرية المضاربة على الأسعار ، فرفضها وشدد فى تحذيره " ليقتلن الجميع والمحامين لهم من الأوجاقات أو الصناجق وأعمل فيهم القتل ولم يمهلهم" ، فانتظم لذلك تدفق الغلال ، واستقرت الأسعار غير أنهم اغتالوه أثناء عودته للديوان فى ٢٣ محرم ١١٠٦ هـ ، ١٣ سبتمبر ١٦٩٤، وأدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار ، حيث سجل أردب القمح ٦٦٠ بارة ١٠٠٠ % عن تسعيرة الكوجك محمد – مما أدى للوقوع البلاد فى المجاعة[٣٠].

ولقد ذكر المؤرخ أحمد شلبى أن بعض الملتزمين تحت ضغط دفع الضرائب – رغم انخفاض الفيضان ١٦٩٤ : ١٦٩٥ – تحولوا إلى مرابين ، " أدخل الربا " فى هذا البلد من رهن البلاد واستئجارها من حائزيها ، وهذا يدل على وعى أحمد شلبى بالتطور الجديد الذى لحق بالالتزام منذ نهايات القرن السابع عشر [٣١].

وعندما تفشى الغلاء من جراء انخفاض النيل عام ١١٠٧هـ / ١٦٩٥م هب الناس فى وجه الوالى إسماعيل باشا فسأل عن سبب ذلك ، فأجابوه بأن البلاد التى لم ترو أتى فقراؤها إلى مصر (القاهرة) ، فجمعهم فى اليوم التالى فى قرا ميدان " فأتت خلق كثير لا يعلم عددهم إلا الله تعالى " فأمر الوالى بتوزيعهم على الصناجق والملتزمين بمصر ، كل إنسان على قدر حاله " [٣٢] ، وهذا يوضح المعاناة التى عانتها مصر من الأزمة الاقتصادية الخانقة ، وأرجع البعض سببها لتلاعب الملتزمين بأموال الميرى ، وكذلك للطاعون [٣٣].

---

(٢٩) ناصر أحمد إبراهيم : الأزمات الاجتماعية فى مصر فى القرن السابع عشر، دار الآفاق العربية، القاهرة: ١٩٩٨، ص١٦٧ .

(٣٠) نفسه : ص١٦٧ ، ١٦٨.

(٣١) أحمد شلبى : المصدر السابق ص ١٩٥ ؛ كونو : المرجع السابق ، ص ٦٤ .

(٣٢) نفسه : المصدر السابق ، ص ١٩٧.

(٣٣) عبد الكريم رافق : المرجع السابق ، ص ٢٨٧ .

ولم يكن التصرف الذى قام به إسماعيل باشا هو التصرف الوحيد الذى يتبعه الـولاة ؛ ففـى نهاية القرن السابع عشر كذلك أمر الوالى بإعادة كل رعايا الصعيد إلى بلادهم حتـى ولـو مـر علـى وجودهم فى القاهرة خمسة عشر عاماً ، وشدد على ذلك بقوله " ولا أحد من السبعة بلكات يحمى أحـداً من ذلك " (٣٤).

وساهم التدهور النقدى فى تفاقم الأزمات الاقتصادية ، بل إن شئت فقل أهم أسبابها . فقد كـان لعامل الندرة فى الفضة منذ نهاية عصر سلاطين المماليك وحتى سنى الحكم العثمانى الأولى السبب فـى تعذر استقرار النقد، وعلى أثر صدور قانون نامة حددت البارة بوزن ١,٢٨ جم بنسبة فضـة خالصـة تصل إلى ٨٤%، وتعد فترة القرن السادس عشر فترة نقاء البارة إلى أن بدأت فى الهبوط بنسـبة ٥٠% نحو عام ١٥٨٤م ، وكان لذلك أثره فى تراجع القوة الشرائية لمرتبات الجند ، مما كان لـه أثـره فـى ظهور حركات العصيان التى قام بها الجند سواء فى استانبول أو القاهرة (٣٥).

وخلال القرن السابع عشر شهدت البارة تذبذباً فى قيمتها بالارتفاع حيناً والانخفـاض أحيانـاً، وكان أقصى ارتفاع فى قيمة الفضة للبارة ١٨٨عام ١٦١٧م، ولكن لم تتمكن من الاستقرار فأخذت فـى الانحدار حتى استقرت عام ١٧٠٣م على ٤٧ (٣٦).

وفى عام ١٧٠٤م ارتفعت قيمة البارة إلى ٩٣، وتأرجحت بالنقصان والزيادة حتى وصلت فـى الانحدار إلى ٤٧ عام ١٧٢٦م ، كما كانت عام ١٧٠٣م، ثم تعاود الارتفـاع لتسـتقر علـى ٦٩ عـام ١٧٣٤م وتعود لتنخفض انخفاضاً طفيفاً ، وتستقر على ٦٠ عام ١٧٦٠م ، ويتوالى الانحدار التدريجـى للبارة حتى تصل إلى ٣٠ فى قيمة الفضة بها عام ١٧٩٦م ، (٣٧)ولاشك أن ذلك الانحدار كـان ذا أثـر بالغ السوء على الاقتصاد الزراعى فى تلك الفترة.

---

(٣٤) دار الوثائق : محكمة مصر القديمة ، س ١٠٤ ، ص ١٦٧ ، م ٤٥٤ .

(٣٥) ناصر أحمد إبراهيم : المرجع السابق، ص ٨٤ ، ٨٥ وللمزيد من المعلومات عـن الموازيـن والنقـود انظـر : صاموئيل برنارد : الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، الموازين والنقود ، وصف مصر ، جـ ٦ ، ترجمة زهير الشايب ، القاهرة : ١٩٨٠ ، ص ٩٠ وما بعدها؛ وسحر حنفى : العلاقات التجارية بين مصـر وبـلاد الشام الكبرى فى القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ٢٠٠٠، ص ١٠٥ وما بعدها.

(٣٦) ناصر أحمد إبراهيم : المرجع السابق، ص ٨٦ ، ٨٧.

(٣٧) Raymond, A, Artisans et Commercants au Caire au XIIIe siècle, T.1, IFAO, Le Caire, 1999, P.53.

٣- تعاظم دور المماليك والسيطرة على الالتزام :

كان المملوك فى عهد سلاطين المماليك يتمتع برعاية أستاذه، وظل الوضع كما هو عليه فى العصر العثمانى، وأصبح المملوك يعين فى الوظائف العسكرية والإدارية وخاصة بعد حصوله على رتبة الصنجقية، ومن هنا نشأت تكتلات على أساس العلاقة بين الأستاذ ومماليكه، وأصبح لهذه التكتلات أهمية سياسية، ومن أشهرها فى العصر العثمانى الفقارية والقاسمية. (٣٨)

وبمرور الوقت أخذت هذه التكتلات شكل الصراعات العسكرية ، مثل الصراع بين افرنج أحمد ومؤيديه من الإنكشارية ويدعمه أيوب بك ومحمد بك حاكم الصعيد وأتباعهما من الفقارية وبدو الهوارة وبدو حبيب وأغوات طوائف الشراكسة والتفنكجيان والجمليان وطائفة المتفرقة وسليمان أغا كاخيا الجاويشية والباشا وقاضى القضاة ونقيب الأشراف. ويقابل هؤلاء فريق العزب ويؤيده القاسمية وزعماؤهم أيوازبك أمير الحاج وإبراهيم بك أبو شنب أمير الحاج سابقاً وبعض الفقارية المنشقين عن الإنكشارية ومن أتباع قيطاس بك المناوئ لأيوب بك وبدو السلالمة والهنادى وغالبية العلماء ، وانتهى الأمر بانتصار فريق العزب القاسمية على فريق الإنكشارية - الفقارية عام ١١٢٣هـ / ١٧١١م ، ونظر إليها على أساس أنها سنة الفتنة (٣٩).

ولقد سيطر الملتزمون من المماليك والعسكريين على معظم الالتزامات فى الصعيد منذ تسجيلها؛ حيث كانت نسبتهم ٨١,٣% عام ١٦٥٨ / ١٦٦٠م (٤٠)، وفى مطلع القرن الثامن عشر ارتفعت النسبة إلى ٨٢,٤% (٤١)، ومع بداية فترة على بك الكبير عام ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م وصلت إلى أعلى مدى لها؛ حيث سجلت ٩٢,٣%؛ حيث كانت بعض ولايات الصعيد حكراً عليهم فى هذا العام مثل ولاية الأطفيحية والواحات وأراضى مستجدة (٤٢).

---

(٣٨) عبد الكريم رافق : المرجع السابق ص ٢٦٧ ؛ عمر عبد العزيز عمر : تاريخ المشرق العربى ١٥١٦ : ١٩٢٢ ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية : ١٩٩٦ ، ص ١٤٣.

(٣٩) عبد الكريم رافق : السابق ، ص ٢٩٢ ، ٢٩٣؛ للمزيد من التفاصيل انظر:

Holt., P., Egypt and the Fertile Cresent, 1516 - 1922, London, 1966, PP.80 - 83; Holt, the Pattern, PP. 84 - 88.

(٤٠) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٢ ، ٧٩٣.

(٤١) نفسه : عين ٣ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٧٠ ، ٨٧١ .

(٤٢) نفسه : عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥٠ ، ٩٥١ .

وقد سيطروا على معظم حالات الإسقاط والاستئجار كذلك؛ فمن عينة للسجل الأول من سجلات الإسقاط سنة ١٧٢٨/ ١٧٢٩م نجد أن ٨٤% من حالات الإسقاط كانت لهم، و٨٣% من حالات الاستئجار، في الوقت الذي انخفضت نسبة تأجيرهم للأراضي الزراعية إلى ٥٥,٦% فقط [٤٣].

وكان لازدياد نفوذ المماليك في الالتزام أثره السيئ على النظام، فكان بعضهم لا يدفع المقدار المقرر عليه من الغلال، كما حدث مع محمد بك الصغير أمير الحاج تابع قيطاز بيك الدفتردار، ولم يكن المقدار هيناً فقد كان عشرة آلاف أردب حنطة ، وأحضره الوالي قائلاً له " إن مرادك عدم الإعطا وهذا الأمر علامة على أكل غلال الميرى ".[٤٤]، وهذا دليل على دور بعض الولاة وتصديهم لمحاولة التلاعب بالمال العام.

وقد استغل جند السباهية، الذين كانوا يقيمون في الريف والمسئولون عن حفظ الأمن فيه ومساعدة رجال الإدارة في جمع الأموال الأميرية المقررة على القرى وصد هجمات العربان، استغلوا نفوذهم أسوأ استغلال[٤٥].

وأوقع بعض البكوات المماليك خسائر كبيرة وأضراراً جسيمة بالالتزام، مما أرهق الملتزمين قبل الفلاحين، وكان من هؤلاء محمد بك جركس الذي أشارت المصادر إلى أن دخله وصل إلى ألف كيس في السنة " لأنها كانت بلاد الملتزمين تحت يده حتى أن البلد كان يأخذ فايضها وصاحبها يحط مالها "[٤٦]. وهذا يدل على أن الملتزمين – في بعض الأحيان – كانوا في وضع سيئ كالفلاحين.

ولقد شهدت مصر اضطراباً سياسياً من خلال عدم استقرار الولاة في الحكم في الفترة ما بين ١٧٦٠ إلى ١٧٦٥م؛ حيث تعاقب على حكمها ثمانية باشوات، ولا شك أن ذلك أثر على أوضاع مصر في كافة نواحيها ومنها الالتزام. [٤٧] إلى أن ظهر على بك الذي كان مملوكاً صغيراً لإبراهيم كتخدا ثم ظهر أمره وأصبح شيخاً للبلد[٤٨] وفي بداية عهده أقام على بك علاقات مع الشيخ همام ولكن تمكن

---

(٤٣) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى، س١.

(٤٤) أحمد شلبي : المصدر السابق، ص ٢٦٨.

(٤٥) محمد بن أبي السرور البكري : كشف الكربة، المصدر السابق، ص ٣١١؛ محمد أنور توفيق: المرجع السابق، ص١٢.

(٤٦) أحمد شلبي : المصدر السابق ، ص ٤٨٢.

(٤٧) أندريه ريمون : الولايات العربية (القرن السادس عشر – القرن الثامن عشر)، بحث ضمن كتاب الدولة العثمانية ، إشراف روبير مانتران ، ترجمة بشير السباعي، دار الفكر، القاهرة : ١٩٩٢، ص ٥٣١.

(٤٨) Livingston, J., The Rise of Ali Bey Al-Kabnbir, London, 1976, P.283.

من محاربة القبائل البدوية المساعدة له وتوفى همام عام ١٧٦٩م (٤٩).

وبعد تخلصه من همام وبدو الهوارة خلصت له بلاد الصعيد كلها، وأصبح بذلك سيد مصر الحقيقى، وأخذت الأموال الأميرية (المال الميرى) والعوايد تصل إلى القاهرة ، دون نقصان ودون تأخير، واستقر الأمن فى الصعيد، وانتهت عمليات السلب والنهب التى كانت سائدة. (٥٠) وقد اتبع على بك سياسة إضعاف الأوجاقات العثمانية وانتهى الأمر بضعفها وتضاؤل نفوذها، ولما كان معظم ملتزمى الأراضى قبل عهده من ضباط تلك الفرق فقد انتزعها منهم وجعل الالتزام وقفا على مماليكه وأنصاره سواء كانوا من الشعب أو من رجال الأوجاقات(٥١).

لقد كان وصول على بك الكبير إلى مشيخة البلد فى القاهرة علامة على نهاية السلطة الحقيقية للدولة العثمانية فى مصر؛ حيث قاد على بك بيت قازدوغلى إلى السيطرة بهزيمة البيوت المملوكية الأخرى التى كانت تنافسه على السلطة، وقد انتهى أمر هذه البيوت حتى أن الجبرتى أطلق عليها اسم البيوت القديمة. وقد أتبع على بك ذلك النجاح بهزيمة منافسيه من بيت قازدوغلى مما ثبت سلطته فى القاهرة إلى أقصى مدى، وفى عام ١٧٦٨م عند نشوب الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا قام بعزل الوالى وذكر اسمه فى الخطبة ونقش على العملة (٥٢).

ولم يحدث على بك تغييرا فى نظام الالتزام اللهم إلا سحب الالتزامات من معارضيه وتوزيعها على الموالين له كما أنه لم يفرض مضافات جديدة؛ حيث كان آخر مضاف ثابت سجلته دفاتر الالتزام كان مضاف ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م، أى قبل سيطرة على بك على مقاليد الحكم فى مصر بثمان سنوات كاملة (٥٣).

وليس معنى ذلك أن نظام الالتزام لم يتأثر بالوضع السياسى فى عصر على بك، ولكن أدى انتزاع المماليك لقرى أعدائهم المهزومين وتوزيعها على الأمراء الآخرين – كغنائم – إلى إحساس

---

(٤٩) Crecelius, D., Egypt in the eighteenth Century, P. 67, in Modern Egypt, Daly, M.W(ed),C-U-P., London, 1998 ; Raymond, Artisans, T.1, P.136.

(٥٠) رأفت غنيمى الشيخ : عمليات على بك الحربية فى الصعيد ، بحث ضمن أبحاث الندوة العلمية الأولى لمركز دراسات المستقبل ١٧ – ١٨ أبريل ١٩٩٦ ، ص ١٢١ .

(٥١) محمد رفعت رمضان : على بك الكبير، القاهرة : ١٩٥١ ، ص ٧٦ .

(٥٢) كولو : المرجع السابق، ص ٥٣ .

(٥٣) دار الوثائق : عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥١ .

الملتزمين بعدم الأمان بالنسبة للالتزام كحيازة، وخصوصاً بالنسبة للملتزمين الذين لم يكونوا علـــى ولاء لمن فى يدهم مقاليد الحكم، فأدى ذلك بشكل أو بآخر إلى تراجع جاذبية الالتزام (٥٤).

ولم يشأ القدر لعلى بك أن يعمر طويلاً فانتهى أمره على يد محمد بك أبى الدهب الـــذى ســار على نهج سيده على بك، ولم يكن للوالى العثمانى سوى سلطة اسمية حتـــى تولـــى أبـــو الدهـــب عــام ١٧٧٥م، واستجد فى عهد أبى الدهب أن أصبحت ضريبة الكوركجيان جزء من الضريبة المقررة علـــى القرى بأمر الوالى عام ١١٨٨هـــ / ١٧٧٤م، (٥٥) كما رتب أبو الدهب " رفـــع المظـــالم بـــالبلاد "، أى فرض رسوماً مقابل النظر فى المظالم(٥٦).

وأعقب أبا الدهب مملوكاه إبراهيم بك ومراد بك، ولم يصف الأمر لهما طويلاً؛ حيـــث قـــامت الحرب بين المماليك العلويين بقيادة إسماعيل بك وجماعة المحمديين بقيادة إبراهيم بك ومراد بك، وكـــان العلوين ينتسبون إلى على بك والمحمديون ينتسبون إلى محمد بك أبى الدهب، وظل الفريقان يتصارعـــان ويحاولان السيطرة على مصر الوسطى وغلالها، وكذلك الصعيد. (٥٧) ولاشك أن كلا الفريقين كان فـــى حاجة للمال ، وكان السبيل الوحيد للحصول عليه هو فرض الضرائب، وقد كان؛ حيث فرض مراد بـــك وإبراهيم بك فردة التحرير من أجل تمويل هذه الصراعات العسكرية (٥٨).

لقد كان لفرض " فردة التحرير " وقع كبير على الفلاح، أشار إليه الجبرتى إضافة إلـــى مـــوت البهائم(٥٩)، أى أن المتضرر الوحيد من ذلك كان الفلاح الذى يدفع من كده وعرقه ضرائب تمويل هـــذه الصراعات العسكرية حتى ناءَ كاهل الفلاح بها، مما دفعه للقيام بثورة؛ ففى رحلته إلى صعيد مصر عـام ١٧٧٨م وصف الرحالة "سونينى" حالة الاضطراب وعدم الاستقرار؛ فالفلاحون فى المنطقة الواقعة بيـــن جرجا وأسيوط كانوا فى حالة ثورة بعد أن رفضوا دفع الضرائب المطلوبة منهم، كما انضم إليهم بعـــض العرب المستقرين، واستطاعوا أن يلحقوا هزيمة كبيرة بقوات الكشافة المحليين الذيـــن حـــاولوا توحيـــد قواتهم لمواجهة العناصر الثائرة ضدهم(٦٠).

---

(٥٤) كولو : المرجع السابق، ص ٦٠ .

(٥٥) Shaw, The Financial, P. 179 .

(٥٦) إسماعيل بن سعد الخشاب : المصدر السابق، ص ٤٨ .

(٥٧) كولو : المرجع السابق، ص ٥٥ ، ٥٦ .

(٥٨) Shaw, OP-Cit , PP. 92 , 93 .

(٥٩) الجبرتى : المصدر السابق، جـــ٤، ص ٣٤ ، ٣٥ .

(٦٠) على بركات : القرية فى صعيد مصر فى مواجهة الغزو الفرنسى ١٧٩٨ : ١٨٠١، بحث ضمن الأبحاث المقدمة للندوة العلمية الأولى لمركز دراسات المستقبل، أبريل ١٩٩٦، ص ١٤٤ .

ومن جانبها حاولت الدولة العثمانية القضاء على إبراهيم بك ومراد بك من أجل إعادة سيطرتها على مصر؛ ولذلك أرسلت القبطان حسن باشا الذى تمكن من هزيمة مراد بك وإبراهيم بك، ووعد حسن باشا بتخفيض الضرائب وإعادتها لما كانت عليه طبقاً لقانون نامة. (٦١) وكان مراد بك وإبراهيم بك قد فرا إلى الصعيد بعد هزيمتهما، وأصبحت مشيخة البلد فى يد إسماعيل بك، وعاد القبطان حسن باشا لحاجة الدولة العثمانية له فى حربها مع روسيا، وأصدر أمره قبل رحيله بالعفو عن مراد بك (٦٢)، وانتهى أمر شيخ البلد إسماعيل بك بوفاته فى الطاعون، وأصبحت السلطة فى يد إبراهيم بك ومراد بك (٦٣) اللذين قدر لهما مواجهة الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨م.

٤ – كثرة إسقاط الالتزام :

مع استقرار نظام الالتزام فى مصر بدأت تظهر حالات إسقاط الالتزامات من جانب الملتزمين إلى آخرين. وأول حالة إسقاط عثرنا عليها لم تكن فى الصعيد ولكن فى الوجه البحرى وبالتحديد فى ولاية الغربية ١٠٨٧هـ / ١٦٧٦م. (٦٤) وفى عام ١١٤١هـ / ١٧٢٨م، ونتيجة زيادة حالات الإسقاط اضطرت الروزنامة إلى تخصيص سجلات للإسقاط، وتسجل هذه السجلات حالات الإسقاط والاستئجار فى الالتزامات وقيمة ذلك بالبارة أو ما يعادلها (٦٥).

ويدل ذلك على أن الدولة أصبحت من الناحية الواقعية تعترف بما انتهى إليه نظام الالتزام، على الرغم من أن الدولة من الناحية القانونية كانت لا تزال تملك رقبة الأرض (٦٦).

وبدراسة سجلات إسقاط القرى أمكننا الخروج بعدة حقائق تفيد فى رصد حركة التطور التى لحقت بنظام الالتزام وخاصة منذ بداية الربع الثانى من القرن الثامن عشر ١٧٢٨م. فعلى سبيل المثال رصد السجل الأول للإسقاطات فى يوم واحد هو الثامن من ربيع الأول سنة ١١٤١هـ / ١٧٢٨م وفى أربع مواد متتالية حالة الإسقاط التى تفيد بأن الأمير يوسف أوده باشى أسقط للسيد الشريف عيسى بن السيد الشريف شريف بوكالته الشرعية على ولديه السيد حسين والسيد شريف وسالم عبد الله تابع على

---

(٦١) Holt, The Pattern, P. 89.

(٦٢) رافق : المرجع السابق، ص ٤١٦ ، ٤١٧ .

(٦٣) Raymond, A., Quartiers et Mouvements Pouplaires au Caire au XVIIIé Siècl, P. 115, in Political, Holt, (ed.), London, 1968.

(٦٤) دار الوثائق : محكمة مصر القديمة، س ١٠٤، ص ١٣٧٧، ١٣٧٨، م ١٥٨١ .

(٦٥) نفسه : سجلات إسقاط القرى .

(٦٦) بيتر جران : الجذور الإسلامية للرأسمالية ١٧٦٠ – ١٨٤٠، ترجمة محروس سليمان، مراجعة رؤوف عباس، الطبعة الأولى دار الفكر، القاهرة : ١٩٩٣، ص ٨٠.

جمليان جميع الحصة التى قدرها السدس والثمن (سبعة قراريط) من أصل أربعة وعشرين قيراطا شائعا فى كامل أراضى ناحية بردونة بالبهنساوية، وذلك مقابل مبلغ الحلوان وقدره ٧٦٨٩١ نصف فضة ديوانى، (٦٧) ثم عاد واستأجرها فى المادة الثانية مباشرة مدة سنة واحدة هى سنة ١١٤١هـ / ١٧٢٨م – أولها توت وآخرها مسرى مقابل ٥٠٠٠ نصف فضة ديوانى، وبالتالى حقق ربحا قدره ٧١٨٩١ نصف فضة ديوانى، وهو الفرق بين ما حصل عليه نتيجة إسقاط الحصة وما دفعه كإيجار لنفس الحصة، وكان مبلغ الحلوان ١٩١٠٠ نصف فضة، ونصت الحجة على أنه إذا أعطى المبلغ المعين للمؤجر كان لا حق له فى الحصة (٦٨).

وعاد السيد عيسى المستأجر فى المادة التالية "الثالثة" وأسقطها، وكان ذلك مقابل ١٩١٠٠ نصف فضة وهو مبلغ الحلوان، وفى نفس اليوم الثامن من ربيع الأول سنة ١١٤١هـ / ١٧٢٨م (٦٩). وأخيرا عاد واستئجارها مقابل مبلغ ٧٦٨٩١ نصف فضة فى نفس التاريخ (٧٠).

ونستنتج من ذلك أن الأمير يوسف أوده باشى كان فى حاجة لمبلغ ما، وكان السبيل للحصول عليه هو إسقاط الحصة ثم استأجرها ليحقق الربح، ويدل ذلك على أن الالتزام أصبح أداة يمكن الحصول من خلالها على أى قرض – إذا جاز اللفظ – يكون الملتزم فى حاجة إليه، وخصوصا أن الملتزم الذى حصل على القرض كان أحد رجالات الصفوة العسكرية، والذى أعطى له القرض مقابل الإسقاط من النخبة أيضا، وإن كان من غير العسكريين ونقصد الشريف عيسى. ويدل ذلك فى تقديرنا على أن الالتزام تحول من أداة لزراعة الأرض وجباية ضرائبها إلى نظام الهدف الأول منه التربح من وراء هذه الأرض.

وإلى جانب إسقاط السنة الواحدة نجد إسقاط الحصة ثلاث سنوات؛ من ذلك إسقاط شيخ العرب إسماعيل للحاج محمد أوده باشى مستحفظان والأمير عمر بن عبد الله مستحفظان ومعهما الأمير على بن عبد الله مستحفظان حصة قدرها الربع (ستة قراريط) فى كامل مال حماية قطعة أرض المعروفة بقبالة الحوض رزقة طها تابع الأسيوطية بمبلغ قدره ثمانية أكياس مصرية، أى ٢٠٠,٠٠٠ بارة لمدة ثلاث سنوات خراجية(٧١).

---

(٦٧) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى، س١، ص ١٨، م ٦٦ .

(٦٨) نفسه : س١، ص ١٨، م ٦٧ .

(٦٩) نفسه : س١، ص ١٩، م ٦٨ .

(٧٠) نفسه: س١ ، ص ١٩ ، م ٦٩.

(٧١) نفسه : س٢ ، ص ١٧٢ ، م ٥١٥ .

وعثرنا على إسقاط للحصة بدون مقابل، عندما أسقط الأمير أحمد كتخدا مستحفظان فى الحصة التى قدرها النصف (١٢ قيراطاً) فى أراضى ناحية جزيرة الخلود بولاية جرجا، وذلك "من غير مقابل ذلك" (٧٢). وفى تقديرنا أن ذلك مجرد إجراء شكلى أمام الروزنامة أو أن الحصة لا تعود بفائدة، وإن كنا نستبعد ذلك تماماً، فإذا كانت لا تعود بفائدة، فلماذا أقبل الأمير قاسم بن سليمان وشريكه على التزامها؟ والأرجح هو تداخل مصالح المسقِط والمسقَط إليهم؛ لأنهم كما هو واضح – ينتمون لفرقة واحدة وهى مستحفظان.

وثمة تطور هام لحق بالالتزام فيما يتعلق بالإسقاط نتيجة تدهور تجارة البن ودخول تجاره مجال الالتزام؛ وذلك لاستثمار فائض أموالهم؛ حيث أُسقط للخواجا الحاج قاسم الشرايبى – من أعيان تجار البن – حصة قدرها الربع (ستة قراريط) فى كامل أراضى ناحيتى قاى والزربية بالبهنساوية من جانب الأمير مصطفى بك أمير اللوا بوكالة على موكلية مقابل الحلوان وقدره ١٥٠,٠٠٠ نصف فضة (٧٣). وكذلك إسقاط أحد الأمراء العزبان للخواجا أحمد بن المرحوم الخواجا حدق المغربى– من أعيان التجار فى البن – حصة قدرها الثمن (ثلاثة قراريط) فى كامل أراضى ناحية أبو صير دفنو بالفيوم، وذلك مقابل ١١٢,٥ دينار ذهب، أو بمعاوضته من البن ستة قناطير بن أخضر يمانى واثنين وأربعين رطلاً ونصف وربع وثمن رطل (٧٤).

ويدل ذلك على أن كساد تجارة البن فى تلك الفترة أدى إلى الاتجاه إلى الاستثمار فى الالتزام، ولاشك أن ذلك كان له تأثيره القوى على تطور الالتزام، ولكن تطور فئوى فقط؛ لأن الملتزمين الجدد أرباب التجارة لم يكن لهم عهد بالأرض أو الالتزام، فضلاً عن أنهم ربما لم يذهبوا إلى حصص التزامهم، ولم يهتموا بفلاحيها.

ولم يقتصر الأمر على إسقاط الالتزام الخاص بأرض الالتزام، ولكن امتد ليشمل أرض الأوقاف (مال الحماية)؛ حيث تفيدنا سجلات الباب العالى بإسقاط الأب حق موكلته (زوجته) لابنتهما؛ حيث أسقط البرهانى إبراهيم الوكيل الشرعى على زوجته الشريفة مريم خاتون لابنته القاصرة عايشة حصة قدرها قيراطان اثنان من أصل أربعة وعشرين قيراطاً فى الرزقة الطين الكائنة بناحية بلطية بولاية البهنساوية مقابل ستة ريالات حجر بوطاقة، وكان ذلك عام ١٢٠٨هـ / ١٧٩٣م. (٧٥) ويبدو أن

---

(٧٢) دار الوثائق؛ سجلات اسقاط القرى، س١، ص ٧، م ٢٣ .

(٧٣) نفسه : س ٣، ص ٣٧، م ١٠٢.

(٧٤) نفسه : س ٣، ص ٨٣ ، ٨٤، م ٢٣٦ .

(٧٥) دار الوثائق : محكمة الباب العالى، س٣١٥ ، ص٩ ، م١٢ .

مبلغ الإسقاط كان مجرد إجراء شكلى أمام الروزنامة؛ لأن نص الوثيقة يقول "القاصرة" أى لم تصل إلى السن القانونى التى تمكنها (أى الابنة) من التصرف فى حياة والديها.

وتزخر محاكم الأقاليم بحالات الإسقاط على سبيل البر والصدقة؛ من ذلك إسقاط الحاج مصطفى عبد الحكيم للأمير محمد كاشف أربعة عشر فداناً من أصل أربعة وعشرين فداناً بناحية قبالة أبى شجاع بمبلغ وقدره اثنا عشر ريالاً عام ١٢٠٨هـ / ١٧٩٣م. (٧٦) كما أسقط سعد بن سالم الوليدى حقه للأمير محمد أغا كاشف بك فداناً وسدس فدان وربع قيراط من جملة ثلاثة أفدنة، وكذلك ثلاثة أرباع فدان من ثلاثين فداناً، وحوالى فدانين فى مناطق متفرقة بظاهر أسيوطية من الجهة البحرية مقابل ثمانية عشر ريالاً وثلثى ريال فى عام ١٢٠٨هـ / ١٧٩٣م كذلك. (٧٧) وهناك من أسقط قيراطين وثلث قيراط من قطعة أرض مرصدة على ضريح أحد المشايخ، كما أرصد سبعة قراريط من فدان على نفس الضريح بالأشمونين عام ١٠٣٣هـ / ١٦٢٣م (٧٨).

وكان لإسقاط المدة الطويلة أثره الكبير فى تطور أوضاع الالتزام؛ حيث تشير الوثائق إلى إسقاط المصونة عايشة خاتون بنت عبد الله البيضا حقها للمصونة شيمية المرأة بنت المرحوم سليمان من أهالى ناحية إقليم الواسطى الحصة التى قدرها الثمن (ثلاثة قراريط) فى ناحيةالجليت بالفيوم المدة الطويلة التى قدرها ثمانون سنة كاملة وسبعة أشهر ويومان اثنان، وهنا تبدو الدقة؛ فالإسقاط باليوم – مع طول المدة – مقابل مبلغ الحلوان وقدره ٤٤٤ ريال حجر بوطاقة، وكان ذلك عام ١١٠٢هـ / ١٧٨٧م (٧٩).

ولم نعدم مثالاً آخر لحالة إسقاط مدة طويلة لحصة قدرها الثمن (ثلاثة قراريط)، كذلك فى ناحية جزيرة الواكلية بالبهنساوية من حصة قدرها النصف (اثنا عشر قيراطاً)، أسقط ثلاثة القراريط ملتزمها الأمير عبد الرحمن جوربجى جمليان للأمير إبراهيم أغا بن عبد الله الشهير بحمزه المدة الطويلة التى قدرها تسعون سنة كاملة متوالية خراجية أولها سنة ١٢٠٠هـ / ١٧٨٥م بحلوان قدره ٨٨,٥٠٠ نصف فضة ديوانى (٨٠). وحالتا الإسقاط السابقتان ١٧٨٧م، ١٧٨٥م لهما خصوصية، وهى حالة الاضطراب وعدم الاستقرار السياسى والصراع على الحكم، مما كان له آثاره السيئة على الالتزام

---

(٧٦) دار الوثائق: سجلات محكمة أسيوط س٧ ، ص٣ ، م٦ .

(٧٧) نفسه : س٧، ص٨ ، م١٨، وهناك الكثير من المواد فى نفس السجل إسقاط على سبيل البر والصدقة، انظر: على سبيل المثال ص٩ ، م٢١ ، ص٩ ، م ٢٢ .

(٧٨) نفسه : سجلات محكمة الصالحية النجمية، س ٤٩٣.

(٧٩) نفسه : سجلات إسقاط القرى ، س٢٥.

(٨٠) نفسه : سجلات إسقاط القرى، س٢٣ ، ص ٢٠٦ .

نفسه والقائمين عليه من الملتزمين والمستفيدين منه من رجال الإدارة ، والأكثر سوءً على الفلاح المصرى الذى عانى كثيراً فى تلك الفترة على حد قول الجبرتى.(٨١)

٥- النزاع بين الملتزمين :

ينشأ أحياناً نزاع بين الملتزمين، ولاشك أن لهذا النزاع أثره على أوضاع الالتزام واستقراره، وتمدنا الوثائق بنماذج عديدة من هذا النزاع؛ فبعض هذه النزاعات كانت على خراج الحصة نفسها، كما حدث عندما أدعى الشيخ عبد الجبار بن الشيخ محمد الأنصارى على الشيخ شهاب الدين أحمد وهو المرصد على مصالح تربة المرحوم الشيخ على الأنصارى بناحية ملوى بالأشمونين، وهى الحصة الجارية فى تحدث والتزام المدعى – الشيخ عبد الجبار – والتى قدرها اثنا عشر قيراطاً ، وطالب المدّعى عليه فى خراج كامل الرزقة من زارعها عبيد الغفير بالناحية عن سنة ١٠١٢هـ / ١٦٠٣م عن كل سنة أربعمائة وثمانون نصفاً، وطالب كذلك بما يخص الوقف وهو النصف وقدره عن هذه الفترة ألفان وثمانمائة واثنان وثمانون نصفاً، وسئل المدّعى عليه وهو الشيخ شهاب الدين أحمد فأنكر أنه أخذ الخراج من الزارع عبيد الغفير، وحلف أنه لم يأخذ من خراج الرزقة شيئاً "لاقل ولا جل" ولذلك حُكم بمنع المدعى من اعتراض المدّعى عليه ما لم يثبت ذلك(٨٢).

وتمدنا الوثائق بشكل آخر من أشكال النزاع بعيداً عن خراج الأرض؛ حيث قتل رجل يدعى منصور دوادار، وكان محافظاً على جسر بناحية الفشن بالبهنساوية، فقتل على الجسر وقت وفاء النيل ولم يعلم قاتله، وتقدم من طرف القتيل الشيخ أحمد الوكيل الذى أنهى للديوان العالى أن القاتل من أهالى ناحية أبشاق الخمير، فوصل هذا النزاع لملتزمى الناحيتين وهما الأمير جعفر أغا ملتزم الفشن والأمير سنبل ملتزم أبشاق الخمير، وانتهى النزاع بينهما على أن يدفع الأمير سنبل ملتزم ناحية أبشاق الخمير ثمانين أردباً من القمح على سبيل التبرع الشرعى للقتيل، وارتضى ذلك الأمير جعفر ملتزم الفشن "وأشهد على نفسه كل متخاصم"، وذلك عام ١٠٨١هـ / ١٦٧٠م (٨٣).

وتذكر الوثائق شكلاً ثالث من أشكال النزاع؛ حيث حدث نزاع بين الأمير أحمد أغا ملتزم نصف ناحيتى البرقى والتمسكان وأحمد أغا أمين بيت المال وملتزم النصف الثانى لهاتين الناحيتين، وكان أحمد أغا قد توفى. فادعى أحمد أغا الأول على زوجة أحمد أغا الثانى – الأمين على بيت المال – وهى المصونة آمنة خاتون وهى الوريثة الوحيدة بأن له على زوجها المتوفى من الغلال المختلفة الأجناس ثلثمائة وثلاثة وعشرين أردباً ونصف وربع وثمن أردب من القمح والشعير والفول والعدس،

---

(٨١) الجبرتى : المصدر السابق، جـ٤ ، ص ٣٤ .

(٨٢) دار الوثائق : محكمة الباب العالى، س ٨٥، ص٤١، م ١٩٩ .

(٨٣) نفسه : محكمة قناطر السباع، س ١٣٥، ص ١١، م ٤٤ .

وكان ذلك محصول نصف الناحيتين ومساحته مائتا فدان لمدة سنتين ١٠٩٤هـ / ١٦٨٢م، ١٠٩٥هـ / ١٦٨٣م، كما ادعى كذلك بأن له خراج باقى سنة ١٠٩٦هـ / ١٦٨٤م، وهو خمسة عشر أردبا من القمح، وطالب المدعى أحمد أغا – الأول – بحصر تركة أحمد أغا (أمين بيت المال)، وقد أثبت دعواه وأحضر شاهديه، وحكم لصالحه بتاريخ محرم ١٠٩٨هـ / ١٦٨٦م [٨٤].

ولم يقتصر الأمر على النزاع بين الملتزمين، بل كان هناك تأخير فى دفع المال والغلال؛ حيث تأخر الأمير حسن بن عبد الله كاشف ولاية أطفيح فى استخلاص ما بقى فى جهة المزارعين والعمال من مال وغلال وثمن مواشى أضيفت لذلك بولاية شرق أطفيح سنة ١٠٧٨هـ / ١٦٦٧م، وانتهى الأمر بأنه إذا تأخر شئ من ذلك لدى المزارعين والعمال كان على الأمير حسن أن يدفعه من ماله الخاص لجانب الميرى[٨٥]، ويدل ذلك على التشديد على الكشاف لمصلحة الدولة حتى لا يتراخى أو يتكاسل، فإن حدث فعليه أن يدفعه من ماله الخاص.

وتطور شكل النزاع بين الملتزمين من خلال الاستدانة ووضع الحصة مقابل ذلك الدين، وقد عثرنا على وثيقة غاية الأهمية عبارة عن صورة حجة شرعية؛ وتكمن أهميتها فى ذكرها فى بداية دفتر التزام، ونحن نعلم أن هذه الدفاتر لا تعالج هذه النواحى الشرعية والنزاعات مطلقا، بل تقتصر على ذكر الناحية وملتزميها وحصصهم والأموال المقررة عليها. وتشير الوثيقة المؤرخة بالثامن عشر من رجب سنة ١١٥٦هـ / ١٧٤٣م إلى أن الأمير عثمان بك ذا الفقار أمير الحاج سابقا فى عام ١١٤٠هـ / ١٧٢٧م استدان من مال باب مستحفظان ١٢٠ كيسا مصرية، وأسقط فى مقابل ذلك كامل أراضى ناحية الواسطى وغيرها وجزيرة المصلوب بالبهنساوية وخمسة عشر قيراطا من ناحية علقام وغيرها بولاية البحيرة، أسقطها إلى عبد الله بن عبد الله وكان وكيلا عنه – المسقط – الأمير محمد كتخدا والأمير عمر كتخدا وكان ذلك فى عام ١١٤٤هـ / ١٧٣١م. ونصت حجة الإسقاط أنه إذا أحضر الأمير عثمان بك المبلغ فى خمس سنوات – أى قسط له المبلغ – كل عام ٢٤ كيسا يسقط له من خلال وكيليه أو من ينوب عنهما حق عبد الله بن عبد الله، وتعود الحصة إلى الأمير عثمان بك، وتكون فى تصرفه وتحدثه والتزامه، ومضت السنوات الخمسة ولم يدفع الأمير عثمان بك المبلغ – هو أو من ينوب عنه – فحكم بتمكين باب مستحفظان – الجهة التى استدان منها – بكامل الحصة [٨٦].

وهذه الوثيقة تجعلنا نعيد النظر فى المعاملات المالية وسلاستها فى العصر العثمانى، وكيف تم تقسيط المبلغ على السنوات الخمسة، وكيف تم سحب الحصة فى نهاية الفترة التى انتهت بعدم التزام

---

(٨٤) دار الوثائق : محكمة القسمة العسكرية، س ٨٠، ص ٦٧، م ٩٨ .

(٨٥) نفسه : محكمة الباب العالى، س ١٤٦، ص ٣٥، م ٧٩٥ .

(٨٦) نفسه : عين ٦ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٢٥ .

المستدين برد المبلغ، كذلك توضح مدى نفوذ رجال الفرق العسكرية فى سحب مبالغ كبيرة من أموال فرقهم، وأيضاً نفوذ الفرق نفسها فى استرداد المبلغ أو مقابله.

ومهما يكن من أمر فإن حالات إسقاطات القرى من جراء النزاعات بين الملتزمين كان لها تأثيرها السلبى على تطور أوضاع نظام الالتزام، وتلقى ضربات أثرت كثيراً على أداء الملتزمين بل والفلاحين حتى كانت الحملة الفرنسية التى كانت أكبر تغير لحق بنظام الالتزام بعد توريث الالتزامات، وقبل عصر محمد على. حتى لقد ذهب البعض إلى أن الحملة الفرنسية كانت "الضربة القاضية التى وجهت إلى الالتزام خلال السنوات الثلاث لسيطرة الفرنسيين" (٨٧).

٦- الحملة الفرنسية ونظام الالتزام :

لما كانت الحملة الفرنسية أول غزوة استعمارية تعرضت لها مصر فى العصر الحديث، فإن من الأهمية بمكان التعرف على تأثير الوجود الفرنسى على نظام الالتزام، وهل كان ذلك التأثير سلبياً أم إيجابياً؟ وهل كان لذلك أثره على الالتزام فيما بعد الحملة أم لا؟ كانت الحملة قد نزلت الإسكندرية ليلة ٢ يوليو ١٧٩٨م، وزحفت على القاهرة التى دخلها نابليون وفر مراد بك إلى الصعيد، وأرسل نابليون القائد ديزيه على رأس قوة لمطاردته هناك. (٨٨)

وفى نفس العام الذى دخل فيه الفرنسيون مصر أنشأوا إدارة التسجيلات والأملاك الوطنية، وألزموا كل المصريين وغيرهم بتسجيل الحيازات على اختلاف أنواعها أو انتفاع بالتزام أو رزق، وذلك خلال ثلاثين يوماً لسكان القاهرة وستين يوماً لبقية المناطق، مع التهديد بمصادرة الأموال التى لم تسجل، وكان ذلك مجرد إجراء لوضع يدهم على الأملاك (٨٩).

وتم تحديد رسوم التسجيل مقابل ٢% من قيمة الأرض، ومن عجز عن تقديم عقد (صك) الالتزام تصادر أرضه، واستطاع الفرنسيون بهذه الطريقة الاستيلاء على ثلثى أراضى مصر التى كانت بأيدى المماليك وضمها لصالح الجمهورية الفرنسية، وأدارها موظفون فرنسيون إدارة مباشرة. (٩٠)

وبدراسة دفاتر الترابيع أمكننا أن نخرج بالحقائق التالية: بعض القرى كانت نسبة منها تابعة للفرنسيين "جمهور "والأخرى "للرعية" المصريين؛ فعلى سبيل المثال قرية صفانية بالبهنساوية

---

(٨٧) هنرى لورانس وآخرون : الحملة الفرنسية فى مصر، بونابرت والإسلام، ترجمة بشير السباعى، سينا للنشر، القاهرة : ١٩٩٥، ص ٥٤٩ .

(٨٨) نبيل السيد الطوخى : المرجع السابق، ص ١١٩؛ Holt, Egypt, P. 155

(٨٩) أمنية عامر : المرجع السابق، ص ٢١ .

(٩٠) نبيل السيد الطوخى : المرجع السابق، ص ٢٥٢.

٢٠ قيراطاً تابعة للجمهور و٤ قراريط للرعية [٩١]. وهنا النسبة أكبر للجمهور على حساب الرعية ، ويقل الفارق بين الجمهور والرعية، كما فى قرية سفط راشين أيضاً بالبهنساوية؛ حيث كان ١٥ قيراطاً للجمهور و٩ قراريط للرعية [٩٢] وهناك قرى بكاملها للجمهور؛ مثل منشاة عيسى بالأشمونين [٩٣]، وأيضاً فرشوط بولاية جرجا [٩٤]، كما كانت قرية بنى شقير بالمنفلوطية جمهور بكاملها[٩٥].

وكما كانت هناك قرى جمهور كاملة، كانت توجد قرى رعية كاملة مثل الغابة الكبرى بالفيوم، [٩٦]وشرق بنى نصير بالمنفلوطية [٩٧]. وإذا أخذنا المنفلوطية كولاية فى عام ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م وهو العام الأول للوجود الفرنسى فإن جملة الأموال المقررة عليها لصالح الجمهور الفرنسى ٢٨٦٨٩٨٨ بارة فى مقابل ١٧٢٨٥٣٩ بارة لصالح الرعية [٩٨].

والجدير بالذكر أن القرى التى تتبع الرعية بكاملها تكون الكشوفية فيها للجمهور؛ كما فى الغابة الكبرى بالفيوم؛ حيث كانت الكشوفية بها ٦١٠٨ بارة، [٩٩] وكذلك قرية عطف حيدر بالبهنساوية؛ الكشوفية للجمهور ٨٦٨٠ بارة والقرية للرعية [١٠٠].

ولم يكتف الفرنسيون بالاستيلاء على أكثر من ثلثى الأراضى المصرية، ولكن أنذروا بأنهم سوف يتولون القضاء فى قرى الالتزام التى كان ملتزموها من المماليك وصارت للجمهور الفرنسى، وإذا طلب أحد استئجار ناحية ما يحضر إلى الديوان، ومن يزد على صاحبه يسمح له بالاستئجار، ويلتزم فى نهاية مدة الإيجار أن يسلم البهائم وكامل متعلقات الأوسية، وإذا لم يوجد عنده شئ من ذلك يقوم بدفع ثمنها [١٠١].

---

(٩١) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

(٩٢) نفسه.

(٩٣) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية أشمونين رقم ٢٢٦٤.

(٩٤) نفسه : عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧.

(٩٥) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية منفلوطية رقم ٢٢٦٥.

(٩٦) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية الفيوم رقم ٢٢٥٧.

(٩٧) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية منفلوطية رقم ٢٢٦٥.

(٩٨) نفسه.

(٩٩) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية الفيوم رقم ٢٢٥٧ .

(١٠٠) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٨ .

(١٠١) أمنية عامر : المرجع السابق، ص ٢٢.

وفى ١٦ سبتمبر ١٧٩٨م أصدر بونابرت مرسوماً نص على أن السندات التى فى أيدى الفلاحين بأراضيهم لا تكفى لإثبات ملكيتها بالبيع أو الميراث، بل يجب الكشف عنها فى سجلات الروزنامة نظير دفع رسم لذلك، وإذا وجدت حجتهم مقيدة بالسجلات يكتب لهم سند جديد "تمكين"، على أن يقدر ثمن الأرض من جديد، ويدفع صاحبها رسماً بنسبة ٢% من الثمن كرسم تسجيل نهائى، وإن لم تكن لدى الفلاح حجة أو سند، أو لم تكن أرضه مقيدة بالسجلات فإنها تضبط لصالح الجمهور، ويصبح من حق ديوان محكمة القضايا – الذى أنشئ من أجل ذلك – أن يتصرف فيها من جديد.(١٠٢)

وفى ١٧ أغسطس ١٧٩٩م أصدر بونابرت أمراً جاء فيه أن السلطات الفرنسية سوف تحصل على الميرى وكافة الضرائب المستحقة على الأراضى الزراعية، دون النظر للأموال التى قام الفلاحون بتسديدها قبل وصول الفرنسيين، كما أشار هذا الأمر إلى زيادة الضرائب فى عدد من الأقاليم، وفى نفس الوقت عمل الفرنسيون على تحصيل العديد من الإتاوات بين الحين والآخر متعللين بالثورات والانتفاضات التى يقوم بها الفلاحون(١٠٣).

وبعد رحيل بونابرت لم يكن كليبر أقل حرصاً على جمع الأموال لظروف الحملة فى عهده؛ من حيث حروبه مع العثمانيين والمماليك وثورات المصريين، ولذلك تشير المصادر لقيام كليبر "بجمع أهل البلد وطلب منهم مالاً عظيماً .... وطلبوا من شيخ السادات وسيدى محمد أبى الأنوار مالاً عظيماً نحو خزينة وحبسوه وباعوا متاعه فلم يف بثلث ما طلب" فاستولوا على التزامه وممتلكاته مقابل الباقى ماعدا العقار والرزق والتزام النساء(١٠٤). وليس أدل على حرص كليبر على جمع الأموال من قوله إنه لكى يملأ خزانته الخالية فإنه من الضرورى أن يعصر مصر كما تعصر الليمونة فى العصارة(١٠٥).

وقد أدت الحرب بين الفرنسيين من ناحية والمماليك والأهالى من ناحية أخرى إلى الاضطراب فى جمع الضرائب، ولم يكن الفلاحون يدفعون الضرائب إلا عند رؤية الجنود، ولذلك رأى الجنرال ديزيه تقسيم جيشه فى صعيد مصر إلى فرق صغيرة لتوزيعها على القرى لجمع الضرائب، حتى إنه تحرك بنفسه من مقر إقامته فى أسيوط للإشراف على الأقباط الذين يقومون بجمع الضرائب التى لم تكن تتم إلا عند رؤية الجنود، حتى أن قادة أحد الفرق أرسل لآخر بأنه لا يملك أية قوات لجمع

---

(١٠٢) نبيل السيد : المرجع السابق، ص ٢٥٣ .

(١٠٣) على بركات : رؤية الجبرتى، المرجع السابق، ص٥٨ ، ٥٩ .

(١٠٤) عبد الله الشرقاوى : تحفة الناظرين فيمن ولى مصر من الولاة والسلاطين، القاهرة : ١٢٨٦هـ، ص ٥٧ ، ٥٨ .

(١٠٥) ثونو : المرجع السابق، ص٥٧ ؛ Holt, Egypt, P. 159.

الضرائب. (١٠٦) وهذا يدل على مدى ما لحق بالفلاح خلال الحملة الفرنسية على مصر من أضرار.

وفى عهد مينو عادت فكرة إصلاح لنظام حيازة الأرض من جديد؛ حيث شكل فى ٢ مارس ١٨٠١م لجنة لمسح الأراضى الزراعية، وكان مشروعه يهدف إلى إلغاء نظام الالتزام وجعل أرض الأوسية ملكاً للملتزمين وأرض الفلاحة ملكاً للفلاحين، (١٠٧) وعرف مشروع مينو بالمشروع العظيم الذى نص على إلغاء كل الضرائب التى اعتاد الفلاحون دفعها كالميرى والبرانى والفائض وغير ذلك من المغارم والضرائب الإضافية التى ابتكرها الملتزمون وأرهقوا بسببها الفلاحين، على أن يبدأ هذا الإلغاء ابتداءً من سنة ١٢١٥هـ / ١٨٠٠م، وتستبدل هذه الضرائب بضريبة واحدة ابتداءً من نفس العام، وتحدد هذه الضريبة حسب جودة الأرض (١٠٨).

وسوف يخضع لهذه الضريبة الجميع بلا استثناء، وسوف تقسم الأرض إلى ثلاث فئات بحسب نوعياتها، وهو بذلك يكاد يلغى الالتزام تماماً بحيث يكون للملتزمين معاشاً تخصصه لهم الجمهورية الفرنسية يكون سنوياً من ضريبة هذه القرى؛ وذلك ليحل محل جميع الرسوم العينية والنقدية التى كانوا يقومون بجمعها. وحظر استيف على الملتزمين التواجد فى أراضيهم، لقد كان يخشى من أنهم بحجة البحث عن متأخرات الميرى عن عام ١٢١٣، ١٢١٤هـ / ١٧٩٨، ١٧٩٩م يحاولون جباية الميرى عن عام ١٢١٥هـ / ١٨٠٠م (١٠٩).

وأصبح من حق القائد العام وحده أن يحدد قيمة الضريبة فى كل سنة على حدة عقب فيضان النيل، وحدد على الفئة العليا من الأرض عشرين فرنكاً، والوسطى سبعة عشر، والدنيا أربعة عشر فرنكاً، وبذلك يعرف كل فلاح أنه قد قام بدفع ما عليه إذا جمع منه الجباة الضريبة المفروضة على أرضه، فلا يستطيع أحد من الملتزمين أو مشايخ البلد أو الصيارفة أن يطلب منه شيئاً. وقد وعد مينو بعدم زيادة هذه الضريبة، بل وعد بتخفيضها فى السنوات التى ينخفض فيها فيضان النيل (١١٠).

وقد اشترط مينو على الفلاح أن يدفع الضريبة المقرر عليه فى حالة فيضان النيل أو عدمه، أما إذا قصَّر فى أداء ما عليه فقد هدد مينو بإرسال الجند إلى القرى لتحصيل الضرائب، ويتحمل أهلها نفقات إرسالهم. (١١١) وهنا يذكرنا مينو بحق الطريق الذى كان له آثار سيئة على الفلاح فى ذلك العصر.

---

(١٠٦) نبيل السيد : المرجع السابق، ص ٢٥٧ .

(١٠٧) رءوف عباس : المرجع السابق، ص ١١ .

(١٠٨) محمد فؤاد شكرى : عبد الله جاك مينو، المرجع السابق، ص ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

(١٠٩) هنرى لورنس : المرجع السابق، ص ٥٤٨ .

(١١٠) محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق، ص ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

(١١١) نفسه.

ولقد تعرض الكثير من مشايخ القرى للقبض عليه وإيداعه فى السجن حتى يفى أهل بلده بالأموال المقررة عليهم، وهذه الوسائل لم تكن مجدية فى كثير من الأحيان. وقد تعرض الكثير من المصريين للسجن، ولم يؤدِّ ذلك الأسر والسجن بالقرى التى أسر بعض رجالها إلى أن تدفع الضرائب، ولذلك تعددت حالات الهروب من جانب الفلاحين، إلى أن صدرت الأوامر من الفرنسيين بمنعهم من ترك قراهم واعتبارهم فى حالة العصيان أعداءً، وقد تقدمت بعض القرى بشكوى إلى القائد العام مينو من أجل تخفيض الضرائب بسبب الشراقى مثل قرية اللاهون (١١٢).

وإذا كان الفرنسيون قد أقروا بعدم زيادة الضرائب، فإن ذلك لم يحدث، وهو ما أثبتته وثائق الالتزام؛ حيث سجلت زيادة فى الضرائب على بعض القرى تحت اسم "ضم جديد"– أى زيادة – كما فى قرية دنجول وكفورها بالفيوم، ووصلت الزيادة فى هذه القرية إلى ٢٧٣٥١بارة عام ١٢١٦هـ / ١٨٠١م فى عهد مينو، وتحت مسمى آخر "مستجد" وصل إلى ٥٠٠٠٠ بارة فى قريتى رجوة وملق العين بالبهنساوية فى نفس العام (١١٣).

ولما كان الصعيد ذا أهمية بالغة للحملة – خاصة فيما يتعلق بالغلال الضرورية للجيش الفرنسى بالقاهرة والوجه البحرى – فإن أحد علماء الحملة ذكر أن الضريبة العينية المقررة على صعيد مصر كانت فى عهد الحملة تقدر بـ ٤ / ٥ من إجمالى الضريبة المقررة على الصعيد (١١٤)، وهذا ما تضمنه نص الاتفاق بين الفرنسيين ومراد بك، والذى منح بمقتضاه مراد حكم الصعيد من جرجا إلى أسوان، على أن يدفع خراجا سنويا قدره ٢٥٠ كيسا بالإضافة إلى ١٥,٠٠٠ أردب من القمح و ٢٠,٠٠٠ أردب من الشعير (١١٥).

وقد قسم مينو عملية سداد الضريبة الواحدة التى قررها على أربعة أقساط متساوية يدفع كل قسط منها كل ثلاثة أشهر، أى فى نهاية العام يكون الفلاحون قد سددوا ما عليهم من أموال مستحقة دون ان يتعرض الفلاح لأى سلب أو مظالم. (١١٦) وهنا اختلف سداد الضريبة عن ذى قبل؛ حيث كان من المعتاد أن تسدد الضريبة على ثلاثة أقساط، وإن وصلت أحيانا إلى أربعة أقساط، بل وعشرة أقساط،

---

(١١٢) نبيل السيد : المرجع السابق، ص ٢٦٠ ، ٢٦١ .

(١١٣) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٦٤.

(١١٤) نبيل السيد : المرجع السابق، ص ٢٦٤ .

(١١٥) محمد محمود السروجى : الحملة الفرنسية على الصعيد عام ١٧٩٨، بحث ضمن أبحاث الندوة العلمية الأولى لمركز دراسات المستقبل ، أبريل ١٩٩٦، ص ١٣٨ .

(١١٦) نبيل السيد : المرجع السابق، ص ٢٦٦ .

ان يتعرض الفلاح لأى سلب أو مظالم. (١١٦) وهنا اختلف سداد الضريبة عن ذى قبل؛ حيث كان من المعتاد أن تسدد الضريبة على ثلاثة أقساط، وإن وصلت أحياناً إلى أربعة أقساط، بل وعشرة أقساط، وإن كانت من الحالات النادرة. (١١٧)

وتم تقسيم الضريبة إلى ٢٤ جزءاً؛ اثنا عشر جزءاً منها للجمهورية الفرنسية، وسبعة أجزاء للملتزمين مقابل الأموال التى فقدوها واعتادوا جمعها من القرى وثلاثة أجزاء لمشايخ القرى تعويضاً لهم عما كانوا يحصلون عليه من القرى وتشجيعاً لهم على تأدية أعمالهم، والجزآن الأخيران خصصا للإنفاق على القنوات والجسور ودفع أجور العاملين حتى يعفى الفلاحون من السخرة. (١١٨)

كما أعطى المشروع العظيم الفلاح مطلق الحرية فى زراعة ما يشاء، كما عمم الضريبة على الأرض الزراعية سواءً أرض الفلاحة أو الأوسية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن بعض الأواسى زادت فيها الضريبة عن أرض الفلاحة ثلاثة أضعاف، مثل قرية قاى بالبهنساوية؛ كانت الأوسية بها فئة ٣٤٠ بارة فى مقابل الفلاحة ١٠٥ بارة فقط (١١٩).

والملفت للنظر أيضاً أن المشروع العظيم حرم الملتزمين من الإيراد السنوى الذى كانوا يحصلون عليه، وكانت السبعة أجزاء التى كانوا يحصلون عليها بمثابة معاش سنوى يصرف لهم، وقد منعوا منعاً باتاً من تحصيل هذه الأموال بأنفسهم، بل حرموا كذلك من ممارسة سلطانهم القديم فى النواحى التى كانت تابعة لهم بالالتزام؛ حيث نص المشروع العظيم على أنه "من الممنوع بتاتاً أن يتدخل الملتزمون فى شئون القرى أو يتمتعون بأى سلطان بها لأن جميع ما كانوا يتمتعون به من سلطان فى الماضى قد حرمتهم منه الجمهورية الفرنسية، وإن أصبح الملتزمون بفضل هذا المشروع العظيم مجرد ملاك لأرض الأوسية، كما تحرر الفلاح من جميع القيود التى كبل بها من قبل، وأصبح فى استطاعته أن يتصرف فى الأرض التى فى حوزته(١٢٠).

---

(١١٦) نبيل السيد : المرجع السابق، ص ٢٦٦ .

(١١٧) دار الوثائق : عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥١ .

(١١٨) محمد فؤاد شكرى : عبد الله جاك، المرجع السابق، ص ٢٤٧ .

(١١٩) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

(١٢٠) محمد فؤاد شكرى : عبد الله جاك، المرجع السابق، ص ٢٤٧ ، ٢٤٨.

الكفاح من أجل تقرير مصير الحملة ذاتها، فتعذرت مساحة الأراضى الزراعية، وتعـــذر كذلـــك تنفيـــذ المشروع العظيم مشروع الضريبة الواحدة (١٢١).

وعلى أية حال كانت الحملة الفرنسية ضربة قاضية وجهت لنظام الالتزام، وتجربة اختبر معـــها مدى صلاحية هذا النظام من عدمه، وإن كان ما قامت به الحملة الفرنسية وخصوصاً المشروع العظيـــم إنصافاً للفلاح المصرى – على الأقل – بالقياس لما كان يتعرض له قبل الحملة، وكذلك ولما عاناه بعـــد الحملة بشكل أكبر، لتبدأ صفحة جديدة فى تاريخ نظام الالتزام بعد خروج الحملـــة، وقمـــة الاضطـــراب الذى ألم بالمجتمع المصرى بكامله.

٧- الاضطرابات السياسية بعد خروج الحملة الفرنسية وأثرها على الالتزام :

ما إن جلت القوات الفرنسية عن القاهرة ١٠ يوليو ١٨٠١م، حتى بدأ العثمانيون تنفيـــذ سياســـة السلطان، فأصدر يوسف باشا– الذى كان يتولى أمر القوات العثمانية – تعليماته إلى كل القرى بعدم دفـــع ضرائبها إلى ملتزميها بغير موافقته، ثم أبلغ الملتزمون بأن دفع الضرائب سيكون بأثر رجعـــى، بحيـــث يغطى الفترة بين عامى ١٧٩٨، ١٨٠١م، أى كل فترة الاحتلال الفرنسى، وقد احتج الملـــتزمون علـــى عدم السماح لهم بجمع الضرائب، وهذا ما دفع يوسف باشا إلى توجيه الأقباط – أى الصرافيـــن – إلـــى القرى لجباية الضرائب مباشرة لحساب الدولة العثمانية، فأدى ذلك إلى تظاهر الملـــتزمين ممـــا جعـــل يوسف باشا يتراجع ويسمح لهم بجباية الضرائب كالمعتاد. (١٢٢) ونستنتج من ذلك أن الجلاء الفرنســـى لم يكن للمجتمع المصرى الذى ناء كاهله طوال الثلاث سنوات ارتياحـــاً واســـتقراراً بـــل أُلـــزم بدفـــع الضرائب طول فترة الاحتلال، وهذا ما أضاف للفلاح المصرى عناءً أكبر، ولم يقتصـــر الأمـــر علـــى الفلاح فحسب، بل تعداه إلى الملتزمين الذين منعوا من القيام بدورهم كالمعتاد فى جبايتها، وإن سمح لـــهم بذلك بعد عناء.

ويشير الجبرتى إلى الارتباك فى حصص الالتزام والمزاد فى المحلول منـــها "وعـــدم الراحـــة والاستقرار على شئ يرتاح الناس عليه". (١٢٣) وتوحى العبارة بالملل الذى ألم بالرجل حيث كـــان هـــو نفسه ملتزماً وطاله بالتالى هذا الارتباك.

وقام العثمانيون بفحص سندات الرزق الإحباسية. والأوقاف السلطانية للتأكد من تســـجيل هـــذه السندات فى دفاتر الرزق، وأن عائداتها توجه طبقاً لشروط الواقفين، وبعد انتهائهم من ذلك فرضوا علـــى

---

(١٢١) نفسه : ص ٢٤٨.

(١٢٢)هيلين ريفلين : المرجع السابق، ص ٦٢ ، ٦٣.

(١٢٣) الجبرتى : المصدر السابق، جـــ ٥، ص ٣٠٧ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

كل من لديه سنداً صحيحاً عشر بارات مال حماية وأعطى سنداً جديداً [١٢٤] ولقد وصل خراج الفدان ١٢٠ نصف فضة وبلغ فى بعض القرى بمصاريفه ومغارمه ٤٠٠٠ نصف فضة. [١٢٥] ويذكر الجبرتى أنهم بدأو فى طلب الميرى عن سنة ١٢١٩هـ / ١٨٠٤م للحاجة الشديدة للمال من أجل الإنفاق "فاغتم الملتزمون لذلك، لضيق الحال، وتعطل الأسباب وعدم الأمن " كما فرضوا الفرد على الفلاحين، وكان للملتزمين بواقى لا يمكنهم تحصيلها "لوثوب الخلائق من العربان والفلاحين والأجناد والعساكر على بعضهم البعض من جميع النواحى القبلية والبحرية" وانتهى الأمر باجتماع العسكر وبعض المشايخ واتفاقهم على أخذ نصف المال الميرى من سنة ١٢١٧هـ / ١٨٠٢م، ١٢١٨هـ / ١٨٠٣م، ١٢١٩هـ / ١٨٠٤م، وكذلك باقى الحلوان الذى تأخر على الملتزمين الذين لم يتمكنوا من دفعه، ومن لا يستطيع الدفع يعرض تقسيطه فى المزاد [١٢٦].

ولقد ازداد دور العسكر فى التسلط على المجتمع وازداد عددهم وبدأوا فى التضييق على النساء اللاتى مات أزواجهن من الأمراء المصرلية - الأمراء المماليك - بل وصل الأمر إلى التزوج بهن قهراً ومن رفضت الزواج أخذوا التزامها [١٢٧]. ولا يخفى علينا مدى تطور دور النساء فى تلك الفترة ما بعد عام ١٨٠١م إذ كن حوالى ٢٥% من جملة الملتزمين [١٢٨].

ويستطرد الجبرتى فى الحديث عن التضييق على الملتزمين عندما طلبوا فى شوال ١٢١٩هـ / ١٨٠٤م المال الميرى عن عام ١٢٢٠هـ / ١٨٠٥م "معجلة" وذلك للسرعة فى إعداد قافلة الحج "وكتبوا التنابيه بطلب النصف حالاً وعينوا بها جنود عثمانيون وجاويشية .... فدهى الملتزمون بذلك"، مع أن أكثرهم أفلس وبقيت عليه بواقى من عام ١٢١٩هـ / ١٨٠٤م وما قبلها " لخراب البلاد وتتابع الطلب والفرد " وكذلك وجود العربان فى كل النواحى [١٢٩]. ومن جراء هذه الصراعات نهب الجند حصاد جهد الفلاح وذاق الفلاحون المصريون أشد أنواع الذل[١٣٠].

---

(١٢٤) هيلين ريفلين : المرجع السابق، ص٦٢ ، ٦٣ .

(١٢٥) الجبرتى : المصدر السابق، جـ ٥ ، ص ٣٢٢.

(١٢٦) الجبرتى : المصدر السابق، جـ ٦ ، ص ١٣٧.

(١٢٧) نفسه : جـ ٦، ص ٢٥٢.

(١٢٨) دار الوثائق : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(١٢٩) الجبرتى : المصدر السابق، جـ٦ ، ص ١٩٣ .

(١٣٠) ابن زنبل الرمال : آخرة المماليك، أو واقعة السلطان الغورى مع سليم العثمانى، تحقيق عبد المنعم عامر، تقديم عبد الرحمن الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٩٨، ص٦٠ .







الفصل السادس

نظام الالتزام فى عصر محمد على

تمهيد.

١- علاقة محمد على بالملتزمين فى بداية عهده.

٢- محمد على والرزق الإحباسية.

٣- إنعام محمد على بالالتزام على خاصته.

٤- علاقة الملتزم بفلاحيه فى بداية عصر محمد على.

٥- علاقة محمد على بحسين أفندى الروزنامجى.

٦- ضبط الالتزام فى الصعيد ومدى مصداقيته.

٧- رد فعل الملتزمين.

٨- استمرار الضغط على الملتزمين والفلاحين.

٩- إشكالية استمرار وسقوط نظام الالتزام.



تمهيد :

ما إن وصل محمد على لحكم مصر عام ١٢٢٠هـ / ١٨٠٥م، حتى شرع فى تنظيم أوضاع مصر بصفة عامة، والأوضاع الاقتصادية بصفة خاصة؛ وذلك لحاجته الماسة للأموال لتدبير شئون الولاية، ودفع الخزينة السلطانية المقررة على مصر للسلطان العثمانى، والتى تعد أول وأهم اهتمامات الولاة العثمانيين باعتبارها رمز الولاء للسلطنة العثمانية التى كانت تشرئب للميرى المقرر على مصر، وخاصة فى هذه الفترة التى تلت خروج الحملة الفرنسية، والتى لم تصل إلى الدولة العثمانية أية أموال طوال وجودها فى مصر، إلى جانب حالة عدم الاستقرار التى سادت مصر فى الفترة ما بين عامى ١٨٠١م - ١٨٠٥م، وفضلاً عن المال الميرى للسلطان العثمانى تدبير رواتب الجند المتأخرة، وكان محمد على لا يجهل دور الجند فى خلع الولاة وتولية غيرهم؛ فقد لمس ذلك عن قرب أثناء وجوده فى مصر، لذلك بدأ محمد على عهده بالنظر فى نظام الالتزام.

١- علاقة محمد على بالملتزمين فى بداية عهده :

تطبيقاً لشروط توليه حكم مصر من جانب العلماء، وعلى ألا يبرم أمراً إلا بالرجوع إليهم، فاتح محمد على المشايخ لاحتياجه للأموال "لتكملة علوفة العساكر"، وانتهى الأمر إلى أن يأخذ محمد على ثلث الفائض من الحصص والالتزام، فضج الناس قائلين إنها سوف تصبح عادة، ولكن استقر الرأى على تحصيلها (١).

وفى نفس العام ١٢٢٠هـ / ١٨٠٥م بدأ فى طلب الميرى عن عام ١٢٢١هـ / ١٨٠٦م، مع أن ميرى ١٢٢٠هـ / ١٨٠٥م لم يكن قد تم جمع ثلثه (٢). واستمراراً لمسلسل التضييق على الملتزمين طلب محمد على فائض حصص الالتزام من الملتزمين والفلاحين، وأمر الروزنامجى بذلك، فطلب الملتزمون من السيد عمر مكرم والمشايخ التوسط لهم لدى الباشا، فاعتذر بحجة الحاجة إلى المال، وانتهت وساطة المشايخ على تحصيل ثلاثة أرباع الفائض على أن يكون حق الطريق خمسة أنصاف على كل مائة ريال (٣).

وبدأ العسكر فى فرض الكلف ليلاً ونهاراً "حتى خربت القرى وافتقر أهلها وجلوا عنها"، فاجتمع أهالى عدة قرى فى قرية واحدة بعيداً عن العسكر، فيتجهون إليها فيصيبها الخراب. ويذكر

---

(١) الجبرتى : المصدر السابق، جـ ٦، ص ٢٤٩ .

(٢) نفسه : جـ٦، ص ٢٥٤؛ Alsayyid, Op.Cit, P. 140.

(٣) نفسه : جـ٦، ص ٢٨٦؛ Fahmy, K., The era of Muhammad Ali Pasha 1805 – 1848, P. 148, in Modern Egypt, M.W. Daly(ed)., C-U-P, London 1998.

الجبرتى أن المغارم التى قررت على القرى بلغت سبعين ألف كيس (٤).

واستمراراً لحلقات مسلسل التضييق على الملتزمين، طلب محمد على عام ١٢٢٢هـ / ١٨٠٧م، بواقى الميرى عن أربع سنوات سابقة، وكذلك الميرى عن السنة القادمة ١٢٢٣هـ / ١٨٠٨م، ووجه بها الطلب إلى العسكر، وينتقد الجبرتى الوضع بقوله: "فدهى الناس... من خراب القرى بتوالى المظالم والمغارم والكلف وحق الطريق والاستعجالات والتساويف والبشارات". ومن جراء ذلك يتجه أهالى هذه القرى إلى القرى المحمية لشيخ من الشيوخ، ولكن لم يُجد ذلك شيئاً لبطلان الحماية، كما قرروا مقررات عينية مثل الغلال والسمن والشعير والفول، وإذا لم يجد العسكر الأموال لدى الفلاحين أخذوا مواشيهم وأبقارهم؛ كى يأتى أصحابها ويدفعون ما عليها وتترك للجوع والعطش، فيبيعونها للجزارين بأعلى سعر، فإن لم يدفعوا كان جزاؤهم الحبس والضرب (٥).

وفرض على المشايخ والملتزمين نظير مسموحهم وحصصهم مبلغ مائتى كيس، وزعت على القراريط؛ كل قيراط ثلاثة آلاف نصف فضة كقرض يرد، أو تحسب من رفع المظالم ومال الجهات على أن يأخذوها من فلاحيهم (٦). أى أن تلك المظالم والمغارم فى النهاية يتحملها الفلاح.

وبعد أن كان للمشايخ وضع مميز، قام محمد على فى شعبان ١٢٢٢هـ / ١٨٠٧م بإلغاء مسموح المشايخ والفقهاء فى البلاد التى التزموها، وعمم المغارم والفرد ومظالم الكشوفية على جميع القرى بلا استثناء، حتى القرى التى التزمها كبار العسكر، ولكن ترك القرى التى التزمها المشايخ ولم يأخذ من فائضها شيئاً، وكذلك كل من ينتسب إليهم أو يحتمى بهم، مما دفع المشايخ إلى الغرور.

ويؤكد ذلك رواية الجبرتى نفسه "وصار بيت أحدهم مثل أحد الأمراء الألوف الأقدمين ... واستخدموا كتبة من الأقباط ... وقدروا حق طرق لأتباعهم، وصارت لهم استعجالات وتحذيرات وإنذارات عن تأخر المطلوب، مع عدم سماع شكاوى الفلاحين". (٧) وينطوى قول الجبرتى على قدر غير قليل من المبالغة فى نقده للمشايخ، مع أن الجبرتى نفسه كان منهم، كما كان ملتزماً كذلك. ولم يقتصر الجبرتى على ذلك بل أردف عبارته السابقة بأن همهم الأول هو الأمور الدنيوية والحصص والالتزام وحساب الميرى والفائض والمرافعات والمراسلات(٨). والواقع أن قول الجبرتى الخاص بأن محمد على استثنى قرى من يحتمى بالمشايخ من المغارم والفرد قول مردود عليه؛ لأنه نفسه يقرر

---

(٤) الجبرتى : المصدر السابق، جـ ٧ ، ص ٢.

(٥) نفسه : جـ ٧ ، ص ١٦.

(٦) نفسه : جـ ٧ ، ص ١٩.

(٧) نفسه : جـ٧ ، ص ١٤ ، ١٥ ؛ Fahmy, Op. Cit, P. 148.

(٨) نفسه.

بطلان الحماية فى موضع آخر [٩]، ويؤيد استمرار وضع المشايخ كملتزمين وثائق الالتزام الخاصة بهذه الفترة؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد الشيخ منصور يلتزم قرية الصف بكاملها فى نفس العام ١٢٢٢هـ / ١٨٠٧م هو وولداه محفوظ وإبراهيم، وبناته حليمة وجليلة وزينب. [١٠]

والجدير بالذكر الإشارة إلى علاقة العلماء والمشايخ بالمماليك، فحتى هذه الفترة ١٨٠٧م كان لا يزال للمماليك صوت مسموع، فقد كانوا بحاجة لدعم جماهيرى ودينى، ولذلك ضاعف المماليك من هداياهم للعلماء الذين تضاعفت ثرواتهم، وازداد نفوذهم. وكان الجبرتى نفسه واحداً من هؤلاء الذين ارتبطوا بكبار المماليك مثل محمد بك الألفى وإبراهيم بك، ويمكن القول إن المشايخ تحولوا إلى شريحة فاعلة فى النشاط الاقتصادى للمجتمع المصرى فى تلك الفترة [١١].

لقد ساهم الخلل الذى حاق بالمجتمع المصرى فى ارتفاع مكانة علماء الأزهر؛ حيث التف العامة حولهم طامحين فى تدخلهم لمنع تجاوزات المماليك، وكان ذلك قبيل وصول محمد على لحكم مصر، ولكن بدأت هذه المكانة تهتز مع بدايات القرن التاسع عشر [١٢].

وبدراسة دفاتر الالتزام الخاصة بعام ١٨٠٧م لاحظنا ورود لفظ "بحق سنة" وكانت هذه أول مرة نعثر فى الدفاتر على هذا اللفظ، أى أن ذلك تلويح من الباشا بأن مبدأ وراثة الالتزام الذى مضى عليه حين من الدهر أصبح فى حاجة إلى إعادة نظر، أو على الأقل تجديد الالتزام سنوياً. [١٣]

وإذا كان وضع العلماء لا يزال مميزاً حتى عام ١٨٠٧م، فإن وضع الأشراف بحاجة لرصد وتوضيح، وخصوصاً نقيب الأشراف ونقصد السيد عمر مكرم. لقد كان من كبار الملتزمين قبل تولية محمد على؛ حيث كانت له عدة التزامات؛ فقد كانت قرية أسيوطية وغيرها فى التزامه عام ١٢١٦هـ / ١٨٠١م [١٤]. وفى عصر محمد على كان له التزامات واسعة فى ولاية جرجا كذلك، مثل قريتى الونج وبنى سميع وكان له بهما عشرة قراريط. [١٥] وفى نفس عام ١٢٢٦هـ / ١٨١١م يظهر كملتزم لقرية

---

(٩) الجبرتى : جـ٧ ، ص ١٦ .

(١٠) دار الوثائق : عين ١٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٤٨ .

(١١) محمد صابر عرب : تجربة محمد على فى كتابات الجبرتى، بحث ضمن أبحاث ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بمناسبة مرور ١٥٠ عاماً على رحيل محمد على باشا الكبير، تحرير رءوف عباس، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة : ٢٠٠٠ ، ص ٧٥ .

(١٢) الجبرتى : جـ ٧ ، ص ٧٧ ، ٧٨ .

(١٣) دار الوثائق : عين ١٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٤٨ .

(١٤) نفسه : عين ١٤ مخزن١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨؛ عين ١٩ مخزن ١٨ دفتر ترابيع جرجا رقم ٢٢٦٨.

(١٥) نفسه : عين ١٩ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٦٤ .

دلهانس، ولكن تصفه الوثيقة بلفظ نقيب الأشراف سابق [١٦]. أى أنه ظل كملتزم حتى بعد أن رفع "السلا" فى وجه محمد على، فكان جزاؤه العزل من نقابة الأشراف، ولكن ظل كملتزم.

إن دراسة متأنية لوثائق الالتزام الخاصة بالسيد عمر مكرم بعد عزله من نقابة الأشراف لتوضح استمرار دوره كملتزم كما رأينا، بل تظهر كذلك المحافظة على أوقاف السيد عمر مكرم؛ حيث كان قد أنشأ جامعاً فى قرية أسيوطية منذ عام ١٨٠١م، وذكرت الوثيقة المحافظة على "وقف السيد عمر مكرم نقيب الأشراف لزومات ومحلات جامع شريف قرية أسيوطية إنشاء وتجديد مذكور" [١٧]. وهذا ينهض دليلاً واضحاً على عدم التعرض لأوقاف عمر مكرم بعد عزله من نقابة الأشراف.

وفيما يتعلق بالتزامات العربان فلم يطرأ عليها أى تغير؛ فبعض القبائل العربية مثل بنى وافى كانت لهم التزامات مثل قرية بللوط بالمنفلوطية عام ١٢٢٦هـ / ١٨١١م [١٨]، وكانت نفس القرية فى التزامهم قبل ذلك عام ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م [١٩].

وكان الهوارة أشهر الملتزمين، بل أشهر العربان فى الصعيد عامة ونقصد الشيخ همام وبنيه فبعد أن توفى همام ظل أبناؤه ملتزمين حتى عصر محمد على؛ فقد كانت قرية بخانس وقصير بخانس فى التزام درويش وشاهين وعبد الكريم بحق النصف سنة ١٢٢٦هـ / ١٨١١م، [٢٠] وكانت نفس الحصة فى التزامهم قبل ذلك عام ١٢٠٣هـ / ١٧٨٨م ، أى قرابة ربع قرن. [٢١] ونستنتج من ذلك استمرار العصبيات العربية فى الصعيد فى الالتزام، وعدم تأثرها بالصراعات السياسية قبل عهد محمد على، ولا عند بداية حكمه. ونلمس تعاظم دور العربان بشكل واضح فى الالتزام منذ عام ١٢٢٦هـ / ١٨١١م، وهو العام الذى شهد تخلص محمد على من المماليك، وكان لهذا الحدث صدى كبير على الالتزام نقلته الوثائق بصورة عفوية تجلت فى خلو العديد من القرى من أسماء ملتزميها مثل بلصفورة وطحطا وبرديس فرقارض وغيرها [٢٢].

٢- محمد على والرزق الإحباسية :

---

(١٦) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٦٤.

(١٧) نفسه.

(١٨) نفسه.

(١٩) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع المنفلوطية رقم ٢٢٦٥ .

(٢٠) نفســه: عين ١٩ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٦٤. لمزيد من المعلومات عن دور الهوارة فى الصعيد انظر: Crecelius, D., Op-Cit P, 67 – 68.

(٢١) دار الوثائق : عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠١ .

(٢٢) نفسه : عين ١٩ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٦٤ .

فى جمادى الأولى ١٢٢٤هـ / ١٨٠٩م فرض محمد علـى مـالاً علـى الـرزق الإحباسـية المرصدة على المساجد والأسبلة والخيرات وجهات البر والصدقات، وكتب بذلك مراسيم إلـى القـرى، وعين لها العسكر وجعل لهم حق طريق، كما أمر الكشاف بالكشف عن الرزق المرصدة على المسـاجد، وطلب الكشاف بدورهم من ملتزمى هذه الأطيان أن يأتى كل منهم بسنده إلى الديوان ليحـرر لـه سـند جديد "ويقوى بمرسوم جديد". وإذا تأخر أحد أرباب هذه الرزق عن أربعين يومـاً تسـحب منـه هـذه الأرض وتعطى لآخر، وتعللوا بأن وفاة السلطان أو عزله أبطلت تواقيعه ومراسـيمه، وكذلـك نوابـه، وتوقع من النواب الجدد. وقد استنكر الجبرتى ذلك بقوله "علة وحجة لم يطرق الأسماع نظيرهـا" (٢٣). وتوحى عبارة الجبرتى برفض هذا المرسوم جملة وتفصيلاً.

ولإتمام هذا العمل عين عبد الله أفندى رامز القبودان وقاضى باشا الذى سمى بكـاتب المـيرى، وتوجه الناس إليه من أجل إثبات رزقهم الإحباسية وتجديد سنداتها، فتعنت معهم بأن طلب منـهم إثبـات أحقيتهم فى هذه الرزق، وإذا أثبتوا ذلك طلب منهم السندات، وأوراق الفراغات القديمة التى ربما عدمـت وبليت لطول الفترة، أولم يهتم بها الملتزم لاستغنائه عنها بالسند الجديد. وإذا أحضر ذلـك كلـه "تعلـل بشيء آخر واحتج بشبهة أخرى". فإذا انتهت كل محاولات "كاتب الميرى" للاستيلاء على الرزقة طلـب من ملتزميها حلوان ثلاث سنوات أو خمس بقدر إيرادها. فضـج النـاس واسـتغاثوا بشـريف أفنـدى الدفتردار الذى عزل عبد الله أفندى، وعين أحد كتابه مكانه، والذى قرر على كل فدان عشـرة أنصـاف فضة كمال حماية، وذكر أن مال الحماية زيادة فى تأكيد الرزقة وحماية لها، ولذلك أقبل الناس يحـررون السندات الجديدة على نسق تقاسيط الالتزام (٢٤).

وفى ربيع الأول ١٢٢٧هـ / ١٨١٢م قام أحمد أغا لاظ بإحصاء جميع الرزق المرصدة علـى المساجد والبر والصدقة بالصعيد ومصر، فبلغت ستمائة ألف فدان، وأشـاعوا بأنـهم يـتركون للـرزق المرصدة على المساجد – على وجه الخصوص – نصف المفروض وهو ثلاثة ريالات ونصف، فضـج أصحاب الرزق بذلك، وحضر أكثرهم إلى المشايخ يستغيثون بهم، فاتجه الأخيرين إلى الباشـا وناقشـوه فى هذا الأمر قائلين له إن ذلك يؤدى إلى خراب المساجد العامرة، فرد محمد علـى مسـتنكراً وجـود مساجد عامرة أن من لا يرضى بذلك يرفع يده وهو يعمر المساجد الخربة، ويرتب لها ما يكفيـها، ولـم

Alsayyid, Op-Cit, P. 143.

(٢٣) الجبرتى : جـ٧ ، ص ٦٣ ؛

(٢٤) نفسه : جـ٧، ص ٦٥ ، ٦٦؛ حسن أحمد يوسف نصار : دور المجتمـع الريفـى فـى ثـورة ١٩١٩م، رسـالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة : ١٩٧٩، ص٤ .

يقدم موقف المشايخ أو يؤخر من الأمر شيئاً [٢٥].

٣- إنعام محمد على بالالتزام على خاصته :

وكان محمد على قد بدأ تكوين بطانته بالإنعام عليهم بالالتزامات، والتلويح لـــهم بالامتيـــازات؛ فنجده ينعم على شاهين بك فى عام ١٢٢٢هـ / ١٨٠٧م بإقليم الفيوم بكامله التزاماً وكشوفية، وأطلق لـه حرية التصرف فيها، كما أنعم عليه كذلك بثلاثين قرية بالبهنساوية فى الوجه القبلى، هذا عدا ما أنعم بـــه عليه من التزامات فى الوجه البحرى. [٢٦] ويبدو أن الباشا كان يريد تكوين طبقة من أصحاب المصـــالح حتى تساعده فى مشاريعه المقبلة، ولن يتأتى له ذلك إلا إذا كان لهذه الطبقـــة – أو علـــى الأقـــل كبـــار رجالاتها – نصيب فيما يحصل عليه الباشا.

والجدير بالملاحظة أن زوجة الباشا هى الأخرى قد أدلت بدلوها فى محاولة منها لسحب النســاء الملتزمات لجانبها، وبالتالى لجانب الباشا؛ فنجدها فى عام ١٢٢٤هـ / ١٨٠٩م تقابل النساء الملتزمـــات جميعهن فى بولاق على ألا يتخلف أحد منهن، ووصلن جميعاً، فأنعمت عليهن بالـــهدايا والتقـــادم لـ هن ولأولادهن. [٢٧] وهذا له دلالة كبيرة؛ حيث يعد تطبيقا لسياسة السيف وغصن الزيتون إذا جاز القـــول؛ فمن ناحية فرض مغارم وفرد وكلف وحق طريق، ومن ناحية أخرى إنعام بالتزامـــات وهدايـــا وتقـــادم للنساء الملتزمات. ولم يكن ذلك سوى تهيئة بعض شرائح الملتزمين لتقبل ما سوف يفرضه الباشا علـــى الالتزامات، بل وحل نسبة كبيرة منها نهائياً كما سوف نرى.

٤- علاقة الملتزم بفلاحيه فى بداية عصر محمد على :

عندما طلب محمد على كشاف الأقاليم لتقرير فردة على البلاد انتهى إلى تقرير ثمـــانين كيســاً على أعلى قرية، وخمسة عشر كيساً على أقلها، ولكن لم يتقيد أحد من الكتبة الذين يســجلون ذلـك فـــى الدفاتر كما كان معهوداً، كما لم يعطوا الملتزمين ما يفيد بالمقرر على حصصهم، ولذلك كـــان الملـــتزم يذهب إلى الديوان لمعرفة ما هو مقرر على حصته، ويتكفل بدفعها، ويأخذ مهلة لفترة معينـــة، ويكتـــب على نفسه وثيقة عندهم، ويحاول جمع المقرر عليه من فلاحى حصته، وإن لم يتمكن من ذلك يدفع مـــن ماله الخاص إذا كان قادراً، أو يستدين ولو بالربا، ثم يقوم بجمعه بعد ذلك من الفلاحيـــن شـــيئاً فشـــيئاً، وذلك حرصاً منه على راحة فلاحى حصته وتأمينهم واستقرارهم ليجمع منهم المال الميرى، وبعض مـــا

---

(٢٥) الجبرتى : جـ٧، ص ١٥٥؛ مصطفى محمد رمضان : دور الأزهر فى الحياة المصرية إبان الحملـــة الفرنســية ومطلع القرن ١٩، القاهرة : ١٩٨٦، ص ٤٥٢ .

(٢٦) نفسه : جـ ٧ ، ص ٢٢ ، ٢٣ .

(٢٧) نفسه : جـ ٧ ، ص ٦٢ .

يقتاتون به هم وعيالهم[٢٨].

وتوحى عبارة الجبرتى بمدى الرأفة والرحمة التى كان عليها الملتزم بفلاحيه فى بداية عصر محمد على، فأين كانت تلك الرحمة عندما كان الفلاح أقل من العبد المشترى عند الملتزم على نحو ما ذكر الجبرتى نفسه؟[٢٩]

وإذا لم يتمكن الملتزم من أداء ما على حصته قام الكاشف وعين على ناحيته الأعوان بالطلب، إضافة إلى حق الطريق، وإذا تأخر الدفع أرسل آخرين، وبالتالى حق طريق آخر. وعلى حد قول الجبرتى "ربما ضاع قدر الأصل المطلوب وزيادة عنه مرة أو مرتين" [٣٠]. ويحصّل المباشر ثمانين نصف فضة، ويأخذ لنفسه عشرة أنصاف، إضافة إلى ما يقرره الكتبة والمباشرون "فينكشف حال الفلاح ويبيع ما عنده من الغلة والبهيمة"، ثم يفر من بلده فيطلبه الملتزم. وإذا كان الفلاح قليل الأولاد ربما يفر من مصر إلى بلد آخر مثل الشام[٣١].

وإذا ضاق الحال بالملتزم وقدم عرضحال يشكو حاله وحال حصته طلبوا منه التقسيط، فإذا كان ممن يهاب جانبه أعطوه ثمنها، أو يبدلوها بحصة أخرى، أو أعطوه بعض المكوس والجمارك. وبعض الملتزمين تنازل لهم عن حصته بما عليه من الفرد. وبقى على بعض الملتزمين الكثير من المال، فتنازل عن جزء من حصته، وخصموا ثمنها بما عليه من بواقى الفرد، وطالبوه بالباقى. فإذا فرضت فردة أخرى قصرت يده لعجز فلاحيه، واستدان بالربا، وتنازل البعض عن التزامه وأصبح مديوناً. [٣٢] وترتب على ذلك أن اتجه الكثير من الجنود إلى الريف لتحصيل الفرد من الملتزمين والذين تعهدوا بدفعها عن فلاحيهم. ولم يتمكن الملتزمون من دفع هذه الفرد لقصر يد الفلاحين، ولم يقبل الجند للملتزمين عذراً فى التأخير، ولم يكن أمام الملتزمين إلا أن يذهبوا إلى الديوان لسداد ما عليهم [٣٣].

وفى ربيع الأول ١٢٢٦هـ / ١٨١١م كان كتخدا بك يقرر الفرد على البلاد بمعاونة الكتبة حسب أوامر محمد على، ولكن بطريقة تختلف عن ذى قبل؛ وذلك بأن جمعوا الميرى والمضاف والفائض والرزق إيراد أربع سنوات، وكتبوا مراسيم بنصف المقرر على أن يقبض على دفعتين، وبعد أن تقرر النصف الأول وحصّلوا منه ما حصّلوه ظل الباقى مع النصف الآخر على أصحابه. ومن يتكفل

---

(٢٨) الجبرتى : جـ ٧ ، ص ٩٣ .

(٢٩) نفسه : جـ ٧ ، ص ٢٦٧ .

(٣٠) نفسه : جـ٧ ، ص ٩٣ ، ٩٤ .

(٣١) نفسه : جـ٧ ، ص ٩٤ .

(٣٢) نفسه.

(٣٣) نفسه : جـ٧ ص ١٣٣ ، ١٣٤ .

من الملتزمين بما تقرر على حصته يكتب على نفسه وثيقة بميعاد محدد، يطالبونه بالمبلغ قبل الميعاد، ويتجه العسكر بالحوالات وينزلون بداره ويلازمونها ويضيقون عليه، فلا يجد أمامه إلا أحد خيارين؛ إما الدفع بأى طريقة يراها، أو يتنازل عن حصته ويصبح فقيراً لا يملك شيئاً، إلا إذا كان له إيراد من جهة أخرى[٣٤].

ولما عقد الباشا ديواناً للمحاسبة فى نفس العام ١٨١١م ، اتجه الفلاحون إليه من كل مكان، وكتبوا عرضحالات إلى كتخدا بك والباشا يتظلمون فيها من الزيادات والتشديد فى جمع الفرد وبواقيها، فيوجههم الباشا أو الكتخدا إلى ذلك الديوان – وكان ببيت البكرى القديم – للنظر فى أمورهم فى حضور الملتزم والفلاحين والشاهد والصراف، ويُطالب الملتزم بقوائم المصروف عن السنين الماضية. ولما شاع أمر هذا الديوان أتى الفلاحون إليه أفواجاً – على حد قول الجبرتى – "يطالبون الملتزمين يخاصمونهم ويكافحونهم، فيكون أمراً مهولاً وغاية فى الزحام والعياط والشياط ". وقد أطلق البعض على هذا الديوان اسم "ديوان الفتنة" [٣٥].

٥- علاقة محمد على بحسين أفندى الروزنامجى :

بدأ انقلاب محمد على على حسين أفندى الروزنامجى فى ربيع الأول ١٢٢٥هـ / ١٨١٠م عندما أمر الكتاب بعمل حسابه عن عامى ١٢٢٣، ١٢٢٤هـ / ١٨٠٨، ١٨٠٩م ، واستمروا فى هذا العمل عدة أيام، فزاد لحسين أفندى مائة وثمانون كيساً، فلم يعجب الباشا ذلك، واستخون الكتاب فى عمل الحساب، وألزم حسين أفندى بدفع أربعمائة كيس، بعدما كان يريد منه ستمائة كيس، وقال الباشا له إنه سامحه فى المائتى كيس، وخلع عليه الباشا فروة باستقراره فى منصبه. وما إن عاد إلى منزله حتى اتجه إليه جماعة من العسكر وطلبوا منه الدفاتر، وحولوا عليه الحوالات بالأربعمائة كيس، فاجتهد فى جمعها ودفعها ثم ردوا له الدفاتر ثانياً. [٣٦] وإن دل ذلك على شئ فإنما يدل على ما كان ينويه الباشا من الخلاص من بعض كبار موظفيه، وكان ما حدث لحسين أفندى أول هذه المحاولات.

ولاحتياجه الشديد للمال طلب الباشا حسين أفندى فى ربيع الأول من عام ١٢٢٨هـ / ١٨١٣م؛ وذلك لسداد ما قد طلبه منه من المال. وكان الرجل قد باع حصصه وأملاكه ولم يجمع سوى خمسمائة كيس، فلم يرق ذلك للباشا، واستنكر تأخير الروزنامجى فى دفع ما قد طلب منه مع حاجته للمال، فرد الروزنامجى بأنه لم يعد عنده شئ من المال، فغضب محمد على، وكاد يضربه بسيفه لولا شفاعة الحضور فيه بما فيهم الكتخدا، فضربه عدة عصى وأمر القوّاسة الأتراك بضربه كذلك، ثم أمر بحمله

---

(٣٤) الجبرتى : جـ٧ ص ١٣٩ .

(٣٥) نفسه : جـ٧ ص، ١٤٩؛ مصطفى محمد رمضان: المرجع السابق، ص ٤٥٣،٤٥٤ .

(٣٦) نفسه : جـ٧، ص ٩٦ ، ٩٧ .

إلى منزله على ألا يصل إليه أحد من أهله. [٣٧] والواقع أن ما قام به محمد على مع الروزنامجى ما هو إلا جزء من مخطط يهدف من ورائه إلى قصقصة أجنحة القائمين على نظام الالتزام، بداية بالملتزمين ومروراً بالروزنامجى، بل والنظام ذاته.

٦- ضبط الالتزام فى الصعيد ومدى مصداقيته :

وبدأت الضربة القاضية التى وجهها محمد على لنظام الالتزام، عندما قام بضبط جميع أطيان بلاد الصعيد، حتى الرزق الإحباسية المرصدة على المساجد وأوقاف سلاطين مصر عام ١٢٢٧هـ / ١٨١٢م، وقلد إمارة الصعيد لابنه إبراهيم باشا، ورسّم له بالحجز على جميع حصص الالتزام "فلم يبق لأربابها إلا ما ندر". [٣٨] ونستدل من مقولة الجبرتى على أن الضبط فى الصعيد لم يكن نهائياً، أى هناك بعض الالتزامات، وإن كانت نادرة، ولكنها موجودة.

لقد كانت حجة محمد على فى ذلك أن الصعيد كان بيد المماليك وأنه "حاربهم وطاردهم وقتلهم وورث ما كان بأيديهم بحق أو باطل"، وسمى بالمضبوط. وإن كانت بعض البلاد بيد الملتزمين من غير المماليك أى من المواطنين المصريين، وذلك بأن يطلبوا الإذن فيأذن لهم بالتصرف فى الالتزام الخاص بهم أو يعوض من التزامات الوجه البحرى. [٣٩]

والجدير بالذكر أن الملتزمين المماليك والعسكريين كان دورهم قد تقلص – إلى حد ما – حتى قبل تخلص محمد على منهم فى مذبحة القلعة ١٨١١م؛ ففى إحصاء عام ١٨٠١م كانت نسبة الملتزمين المماليك والعسكريين بالصعيد حوالى ٦٠% [٤٠]، بعد ما كانوا يحوزون ٩٢,٣% فى إحصاء عام ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م [٤١].

وإذا كانت نسبة المماليك قبل مذبحة القلعة حوالى ٦٠% من جملة ملتزمى الصعيد فإن نسبة الملتزمين من غير المماليك كانت ٤٠%. فإذا قطعنا بأن ثلث الالتزام ظل بالصعيد بعد عام ١٢٢٧هـ / ١٨١٢م، فإننا لم نبتعد عن الحقيقة. ويتفق ذلك – إلى حد ما – مع رواية الجبرتى فى حوادث عام ١٢٢٨هـ / ١٨١٣م بأن الباشا بعد أن انتهى من أمر "الجهة القبلية" – أى الصعيد – وولى ابنه إبراهيم باشا عليها "قاس جملة أراضيه وفدنه" ولم يترك منه "إلا ما قل".[٤٢] ويهمنا هنا لفظ "ما قل"، أى أن

---

(٣٧) الجبرتى : جـ٧، ص ٢١٦ ، ٢١٧.

(٣٨) نفسه : جـ٧، ص ١٧٨ .

(٣٩) نفسه : جـ٧، ص ١٧٩ .

(٤٠) دار الوثائق : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(٤١) نفسه : عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥٠ ، ٩٥١ .

(٤٢) الجبرتى : جـ٧، ص ٢٢٣ .

الضبط لم يكن جامعاً مانعاً فهناك التزامات لم تضبط، وهو ما سنعالجه بعد قليل عند الحديث عن مسألة سقوط نظام الالتزام.

وينقل لنا الجبرتى الضربة الأكبر التى وجهها محمد على للالتزام؛ حيث أرسل الباشا لكتخداه فرمانا يتضمن "ضبط جميع الالتزام لطرف الباشا ورفع أيدى الملتزمين عن التصرف"، على أن يأخذ الملتزم فائضه من الخزينة. وكان لذلك رد فعل كبير على الملتزمين؛ حيث يذكر الجبرتى ما نصه "ضج الناس وكثر فيهم اللغط"، فاتجه المشايخ إلى كتخدا بك يستفسرون فأجابهم بأن الباشا أمر بذلك، وهوّن الكتخدا على المشايخ الأمر فانتهوا إلى كتابة عرضحال للباشا. [٤٣]

٧- رد فعل الملتزمين :

لقد كان لقرار الباشا وقع كبير على الملتزمين "فبقوا حيارى باهتين"، وحان وقت حصاد وساياهم، وهم ممنوعون من ضمّه، إلى أن أذن لهم الكتخدا بذلك [٤٤]. وهذا يدل على أن الضبط لم يكن كاملاً على نحو ما نقل لنا الجبرتى نفسه؛ فطالما سمح الكتخدا للملتزمين بضم وساياهم، فذلك دليل على استمرارية فى الالتزام لا أقل من ذلك ولا أكثر. وتأكيداً لذلك – أى تصرف الملتزمين فى ضم زرع وساياهم – امتناع الفلاحين عن العمل فيها؛ حيث يقول الحرفوش منهم– أى الفلاح – إذا دعى للشغل بأجرته "روح أنظر غيرى أنا مشغول فى شغلى انتم ايش بقالكم فى البلاد، قد انقضت أيامكم إحنا صرنا فلاحين الباشا". ويعقب الجبرتى قائلاً "وكانوا مع الملتزمين أذل من العبيد المشترى". [٤٥]

أما الملتزمات من النساء فكن أكثر إيجابية من الملتزمين من الرجال. لقد خرجن فى الخامس من ربيع الأول عام ١٢٢٩هـ / ١٨١٤م إلى الجامع الأزهر، وصرخن فى وجه الفقهاء، وأبطلن الدروس، وكان لذلك مغزى كبير؛ حيث كان الكثير من العلماء ملتزمين.

لقد حاولت النساء الملتزمات استنفار العلماء لا لمصلحتهن فقط، ولكن لمصلحة العلماء كذلك. وفيما يتعلق بالفلاحين فقد "هالهم هذا الواقع لكونهم لم يعتادوه ويألفوه"، وكانوا قد باعوا مواشيهم ودفعوها فى الزيادات التى كانت عليهم. [٤٦]

ويبدو أن ذلك القول الأخير الخاص ببيع مواشى الفلاحين فى حاجة إلى تمحيص؛ فقد أشارت الوثائق لعكس ذلك؛ ففى نفس العام ١٢٢٩هـ / ١٨١٤م تشير دفاتر الجسور إلى ما نصه "ولا يكون

---

(٤٣) الجبرتى : جـ٧، ص ٢٦٩ .

(٤٤) نفسه : جـ٧، ص ٢٧٦ .

(٤٥) نفسه.

(٤٦) نفسه : جـ٧، ص ٢٧٥.

على الفلاح خلاف ذلك لا كلف بأمر ولا بعدمه ولا لطرف حاكم الولاية ولا فرط ". (٤٧)

وهنا نجد الاختلاف بين الجبرتى والوثائق، ولكننا فى هذا المقام نرجح قول الجبرتى؛ لأنـه لـم يكن فى وضع يدفعه إلى كتابة غير الحقيقة، أما الوثيقة المستقاة من دفاتر الجسـور، فمـن الممكـن أن تشير لعدم تحميل الفلاح أكثر من طاقته، ويكون ذلك بشكل نظرى مثل قانون نامة؛ فقد أشار لذلك فـى مواضع كثيرة، ولم يطبق الكثير من مواده على أرض الواقع.

٨- استمرار الضغط على الملتزمين والفلاحين :

ومهما يكن من أمر فإن ذلك لم يكن آخر ما قام به محمد على، ولكن كان مجـرد حلقـة فـى منظومة كاملة لتطوير الزراعة؛ ففى نفس العام قام الروزنامجى والأفندية بقياس الأراضـى الزراعيـة حتى الرزق الإحباسية، وبأسماء أصحابها ومزارعيها، وأطيان الوسايا حتى الأجـران، ومـا لا يصلـح للزراعة، وما يصلح للزراعة، وما يصلح من البور وغير الصالح، فزادت الأرض بالقصبة التى قاسـوا بها مقدار الثلث أو الربع، ثم فرضوا عليها ضريبة بحسب جودة الأرض تراوحت بيـن خمسـة عشـر ريالاً وأحد عشر للفدان الواحد، ويذهب الجبرتى إلى أن ذلك زاد من الأعباء المقررة على القرى؛ حيـث عجزت بعضها عن سداد ألف ريال فرض عليها، ولكن هذه المرة تراوحت ما بين عشرة آلاف ومائـة ألف ريال. (٤٨) ويرجع ذلك فى تقديرنا إلى أن مساحات كبيرة كانت لا تحسب ضمن الأراضى الخصبة (العال)، أو تحسب ضمن الأراضى البور، ففرض عليها ضريبة بحسب جودتها، كمـا أن الأرض زادت مساحتها – عدد أفدنتها – بالقصبة التى قاسوا بها.

وفى العام التالى ١٢٣٠هـ / ١٨١٥م جمع الباشا كبار المشايخ مشيراً إلى أنه يريـد الإفـراج عن حصص الملتزمين، ويترك لهم الوسايا يؤجرونها ويزرعونها، ولذلك أمر أفندية الروزنامة بتحريـر الدفاتر من أجل ذلك فى خلال اثنى عشر يوماً، فشكر المشايخ لمحمد على هذا الأمر، وانـبرى الشـيخ الشنوانى يرجو الباشا الإفراج عن الرزق الإحباسية كذلك، فوافق على أن يدفع من يريد من الملـتزمين ما على حصته من الميرى للديوان حسب المساحة، وإلا تركها للباشا على أن يأخذ فائضـه، فاستبشـر الحضور، وانطلق المبشرون للملتزمين بالبشائر. (٤٩) ولم يكن ذلك سوى تسكين من الباشا؛ لأن نسـبة كبيرة من الالتزام كانت بيد العسكر وزوجاتهم، ولا شك أنهم كانوا مستنكرين هـذا الوضـع، ولكـن لا يستطيعون مواجهة الباشا.

---

(٤٧) دار الوثائق : عين ٢٠ مخزن ١ تركى دفتر الجسور السلطانية مديرية الغربية رقم ٧٨٩ .

(٤٨) الجبرتى : جـ٧، ص ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(٤٩) نفسه : جـ٧، ص ٣١٧ ، ٣١٨ .

وعندما اتجه إبراهيم باشا لحرب الوهابيين فى بلاد الحجاز ١٢٣٢هـ / ١٨١٧م عين مكانه محمد بك الدفتردار أميراً على الصعيد، وكان من مساعديه المعلم غالى الذى ابتكر للباشا طرقاً وموارد جديدة للمال، فقربه إليه وجعله كاتب سره. (٥٠) ويبدو أن الباشا استحسن ما أشار عليه به المعلم غالى بدليل أنه فى نفس العام ١٨١٧م نجده يعزل حكام الأقاليم والكشاف ونوابهم، وطالبهم بالحضور لحسابهم على ما أخذوه زيادة من الفلاحين، وكان قد أرسل مفتشين قبل طلبهم للتجسس عما إذا كانوا قد أخذوا من الفلاحين شيئاً بدون ثمن. ولقد أضر ذلك بالكثير من القائمقامات لدرجة أن بعضهم اضطر لبيع فرسه واستدان(٥١).

وللحصول على المخصصات اللازمة لمؤنة الجيش، أمر محمد على كشاف النواحى بإحصاء الأغنام، وفرض على كل عشرة شياه شاة واحدة من أحسنها، على أن ترسل لمجمع أغنام الباشا، كما فرض على كل فدان رطلاً من السمن يقوم مشايخ القرى بجمعها من الفلاحين، على أن يجمع فى النهاية عند كشاف البلاد، وترسل إلى مصر "القاهرة"، ويأخذ الفلاح ثمن الرطل عشرين نصفاً، ومن لا يملك بهيمة يشترى بأعلى سعر ليسدد ما عليه(٥٢). ونخرج من ذلك بحقيقة مفادها أن محمد على لم يلغ العادات والمقررات التى اعتاد الملتزمون أن يفرضوها على الفلاحين من قبل، ولكنه "قننها"، وبالتالى عممها على كافة بلاد القطر المصرى.

ولم يقتصر الأمر على الأغنام والماشية – أى منتجاتها -- بل يذهب كولو إلى أن التمرد الذى حدث عام ١٢٣١هـ / ١٨١٥م كان سببه تقديم القرى للطوب المحروق؛ حيث فرض محمد على على كل قرية ٥٠٠ ألف قالب أو أكثر، وكذلك جذوع النخيل والسعف لإنشاء الثكنات لإيواء الجيش. (٥٣)

واستمراراً للتضييق على الفلاحين أصدر الباشا أوامره بمنعهم من بيع غلالهم لمن يشترى منهم من التجار، على أن تورد الغلال للباشا شخصياً بالثمن الذى يقرره. (٥٤) ولا نرى فى ذلك سوى إرهاصات للاحتكار متمثلة فى الغلال. وبالنسبة للملتزمين وإزاء تكرار عرضحالاتهم أمر لهم بصرف

---

(٥٠) الجبرتى : جـ٧، ص ٣٩٥ .

(٥١) نفسه : جـ٧، ص ٣٩٦ .

(٥٢) نفسه : جـ٧، ص ٣٩٨ ، ٣٩٩.

(٥٣) كولو : المرجع السابق، ص ١٩٧، ويذكر أحد الباحثين أن أحد الفلاحين الساخطين فى الوجه القبلى اتهم محمد على باشا بالعمل على امتصاص دماء الفلاحين مثل الحشرات التى تؤذى الفلاحين. انظر : حلمى محروس: دراسات فى الحالة الاجتماعية فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراة غير منشورة قسم التاريخ، آداب القاهرة : ١٩٧٧ ، ص ١٧.

(٥٤) الجبرتى : جـ٧، ص ٣٣٩ .

ثلث الفائض. (٥٥)

ولم يكن منع الباشا للفلاحين بيع الغلال آخر ما فى جعبته، بل نجده فـــى عــام ١٢٣٣هــــ / ١٨١٨م يزيد خراج الفدان ما بين ستة وثمانية ريالات؛ وذلك للحاجة الماسة للمال بسبب حروبـــه فـــى بلاد الحجاز، إلى جانب زيادة النيل، فكان لذلك أثره الســيئ علــى الفلاحيــن، عــبر عنــه الجـبرتى بقوله"فدهى الفلاحون بهاتين الداهتين" (٥٦). وأيا ما كان الأمر، فإن الجبرتى يستمر فـــى ســرد تــاريخ مصر وتطوره – الفترة التى عاصرها – فى عهد محمد على بما فيها الالتزام. حقيقة إن تغيرات لحقـت بهذا النظام كما رأينا – ولكن استمر نظام الالتزام فى الصعيد بقدر متفاوت من ولاية إلى أخرى. لمتـى سقط هذا النظام؟

٩- إشكالية استمرار وسقوط نظام الالتزام :

تشير الدراسات الحديثة بشكل يقترب من الإجماع إلى أن الالتزام سقط عام ١٨١٤م؛ فــها هــو كونو يذكر أنه فى شتاء عام ١٨١٣ – ١٨١٤م ألغى نظام الالتزام (٥٧). ويذكر جابرييل بايير أنـــه بعــد قضاء محمد على على المماليك فى مصر العليا – الصعيد – ١٨١٢م ونزوحهم إلى السودان صــودرت أراضى الالتزام، ولم يعهد بها إلى ملتزمين آخرين، ولكنها بقيت تحت يد الدولة تحت اســم المضبــوط، وفى الوجه البحرى، انتقلت الأراضى إلى ملكية الدولة فى مارس ١٨١٤م، ومنحت الدولـــة الملــتزمين ملحة سنوية تعادل ما كانوا يتقاضونه مقابل الفائض (٥٨).

وأشار لاوسون إلى إلغاء الالتزام فى الفترة ما بيـــن عــامى ١٨١٢، ١٨١٥م وتطبيــق نظــام الاحتكار. (٥٩) فى حين أن على شلبى يذكر إلغاء محمد على الالتزام، ولم يتبق منه إلا بعــض جيــوب مثل ناحية برديس بولاية جرجا التى ظلت التزاماً لحسن باشا طاهر، ولم يتــم ضبطــها إلا فـــى عــام ١٢٣٨هـــ / ١٨٢٢م (٦٠).

---

(٥٥) الجبرتى : جـــ٧، ص ٤٣٣ .

(٥٦) نفسه : جـــ٧، ص ٤٣٦ .

(٥٧) كـــونو : المرجع السابق، ص ٢٤؛ Kuno, K. M., Mohammed Ali and Decline and Revival Thesis in Modern Egyptian History, P.105, in Reform or Modernization? Egypt under Muhammed Ali Symposium Organized by the Egyptian Society of Historical Studies 9 : 11 March 1999, Raouf Abbass (ed.), Cairo, 2000 .

(٥٨) جابرييل بايير : المرجع السابق، ص ٧ .

(٥٩) Lawson, F.H., Peresistent Myths about Mohammed Ali Period, P.7, in Reform or Modernization? Raouf Abbass, (ed.) Cairo , 2000.

(٦٠) على شلبى : المرجع السابق، ص ٢٣ ، ٢٤ .

وأحدث الدراسات الوثائقية تشير إلى ضبط أراضى الالتزام فى الوجه القبلى للميرى كبداية لتصفية الالتزامات عام ١٢٢٧هـ / ١٨١٢م ، والوجه البحرى ١٢٢٩هـ / ١٨١٤م، " واحتكر معظم أراضى الالتزام". [٦١] وهنا تضئ لنا الطريق بلفظ "معظم أراضى الالتزام"، أى لم يكن الإلغاء كاملاً. وتؤيد ذلك من واقع سجلات قيد تقاسيط الالتزام، أى أن هناك تقاسيط لحصص التزام بوجه الإنعام بموجب قائمة مزاد ومبلغ حلوان، وذلك عن عام ١٢٧٠هـ / ١٨٥٤م، أى فى عهد عباس الأول. [٦٢]

ونخلص من العرض السابق إلى أن بعض الباحثين أكد إلغاء الالتزام ١٨١٤م، والبعض الآخر ذكر استمرارية بعض جيوب للالتزام مثل برديس بالصعيد، والفريق الأخير يعتبر عام ١٨١٢م إلغاء للالتزام فى الوجه القبلى و١٨١٤م فى الوجه البحرى مع استمرارية تقاسيط التزام حتى عام ١٨٥٤م.

وقد رأى الباحث ضرورة رصد المجموعات الوثائقية الصادرة عن ديوان الروزنامة لمعرفة استمرارية الالتزام من عدمها. ومما لاشك فيه أن أهم هذه المجموعات الوثائقية الخاصة بالالتزام هى دفاتر الالتزام ذاتها. وأردنا أن نبدأ من حيث انتهى الآخرون؛ ففى عام ١٢٣٩هـ / ١٨٢٤م أشارت دفاتر الالتزام لوجود مقاطعات (قرى التزام) مثل قرية بنى حسن الأشراف وبنى رافع التابعتين لولاية المنفلوطية كمقاطعات التزام، وبقية الولاية التزام أوقاف (مال حماية). والجديد هنا إضافة عبارة التزام "بحق سنة" فيما يتعلق بقرى الأوقاف مع ذكر المساحة بالفدان، وهو ما لم نعهده إطلاقاً فى دفاتر الالتزام قبل ذلك. وبعض قرى الأوقاف لم يفرض عليها سوى ضريبة الميرى فقط، والبعض الآخر الميرى والفائض، كما اقتصر هذا الدفتر على ولايتى الجيزة والمنفلوطية فقط. وذكرت الوثائق بعض الضرائب الأخرى مثل تذاكر جاويشية، والتى وصلت فى بنى حسن الأشراف ١١٤٦ بارة، وبنى رافع ١٣٢٤ بارة، وفى إحدى قرى الأوقاف وهى قرية حيط بلاغيط ٩٠ بارة [٦٣]، وكانت ضريبة تذاكر جاويشان فى قريتى بنى حسن الأشراف وبنى رافع السابقتين نفس القدر قبل ذلك بأربعة أعوام ١٢٣٥هـ / ١٨٢٠م [٦٤].

والملاحظة الجديرة بالذكر استمرارية بعض الأسر فى الالتزام من المشايخ وذويهم؛ ففى قرية الصف بالأطفيحية نجد استمرار التزام الشيخ محفوظ بن الشيخ منصور بثلاثة قراريط، وأخيه إبراهيم ثلاثة قراريط، وحليمة وحبيبة وزينب بنات الشيخ منصور كل منهن $\frac{1}{3}$ قيراط، ومحفوظ – المرة

---

(٦١) أملية عامر : المرجع السابق، ص ٢٤.

(٦٢) نفسه : ص ٢٥.

(٦٣) دار الوثائق : عين ٢٥ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٩٩ .

(٦٤) نفسه : دفتر التزام رقم ١٠٩١ .

الثانية – ويردف اسمه بعبارة خادم الإمام الشافعى ٤ قراريـــط، وأخيـــه إبراهيـــم – للمـــرة الثانيـــة – ٤ قراريط، وحسين بن الشيخ منصور ٤ قراريط، وحليمة وزينب وحبيبة – للمرة الثانية – ٣ قراريط.

وهنا لا تختلف هذه الوثيقة التى ترجع لعام ١٢٤٠هـ / ١٨٢٤م عن وثائق القرن الثامن عشر، وبدايـــة التاسع عشر سوى فى ورود لفظ "سنة". وكان الميرى المقرر عليها ٥٩٧٠٦ بارة. (٦٥)

ولقد استمرت هذه الأسرة فى التزام نفس القرية بعد نحو ربع قرن من الزمان، وبالتحديد حتـــى عام ١٢٦٥هـ / ١٨٤٨م نهاية حكم محمد على. ولقد آثرنا أن نورد نص الوثيقة التى وردت على هـــذا النحو: "قرية الصف فى عهدة – أى التزام – حليمة بنت الشيخ منصور $\frac{1}{3}$ قـــيراط وزينـــب بنـــت الشيخ منصور $\frac{1}{3}$ قيراط وحليمة وزينب ابنتا الشيخ منصور ٣ قيراط وأحمد بن محفوظ بـــن الشـــيخ منصور خادم الإمام الشافعى $\frac{2}{3}$ قيراط وسليمان وأحمد منصور وسلمى وحميـــدة أولاد إبراهيـــم بـــن الشيخ منصور ٣ قيراط وخديجة بنت محفوظ بن الشيخ منصور ثلثى قيراط وحسين بن شـــيخ منصـــور ثلثاى قيراط ومحفوظ بن الشيخ منصور ٣ قيراط وحبيبة بنت الشيخ منصور $\frac{1}{3}$ قيراط، ومحفوظ بـــن الشيخ منصور خادم الإمام الشافعى ٤ قيراط وحبيبة بنت الشيخ منصور ٤ قيراط ومحبوبة بنت الشـــيخ منصور ثلثاى قيراط ومحمود بن محفوظ بن الشيخ منصور ثلثاى قيراط وزنوبة بنت الشـــيخ منصـــور ثلثاى قيراط" (٦٦).

وكان المال المقرر على هذه القرية فى هذا العام (١٨٤٨م) ٥٩٧٠٦ بارة، وهو نفـــس المبلـــغ الذى كان مقرراً على هذه القرية عام ١٨٢٤م، أى لم تكن هناك أية زيادة لحقت بالمال المقرر على هـــذه القرية طوال ربع قرن من الزمان.

وبفحص الوثيقتين اللتين يفصل بينما ربع قرن نجد استمرار الالتزام بكافة أركانه والتى تتمثـــل فيما يلى :

١- ذكرت فى دفاتر الالتزام؛ مما يعنى صدور تقسيط التزام بها. ويشير آخر دفتر من دفـــاتر الالـــتزام والذى وردت فيه الوثيقة الأخيرة لعبارة تؤيد ذلك "وبموجبـــه- العرضحـــال – تحـــرر تقســـيط باســـم المذكورين ١٠ شعبان ١٢٦٥ هـ". (٦٧) وورود لفظ عرضحال قد يعنى أنه تم الإفراج عن هذه الحصـــة بعد ضبط الالتزامات، وإن صح هذا القول فهو يؤكد استمرارية الالتزام.

٢- ورد فى الوثيقتين المال الميرى المقرر على القرية وهو ٥٩٧٠٦ بارة والذى لم يتغـــير فـــى عـــام ١٨٤٨م عن عام ١٨٢٤م.

---

(٦٥) دار الوثائق : عين ٢٥ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١١٠١ .

(٦٦) نفسه : عين ٢٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١١٢٠.

(٦٧) نفسه.

٣- مبدأ الوراثة فى الالتزام الذى تجلى بشكل واضح؛ حيث كانت القرية فى التزام الشيخ منصور فى مطلع القرن التاسع عشر، ثم انتقلت إلى أبنائه وبناته، واتضح ذلك فى عام ١٨٢٤م، وفى ١٨٤٨م آلت حصص بعض الأبناء الذين توفوا إلى ذويهم أو عقبهم.

٤- أدى الانتقال الحصة إلى تطور فى أعداد الملتزمين؛ حيث نجد أن عدد الملتزمين فى عام ١٨٢٤م خمسة ملتزمين مكررين، أى عشرة ملتزمين، وتطور هذا العدد إلى سبعة عشر ملتزماً مع تكرار ثلاثة منهم، أى عشرين ملتزماً فى عام ١٨٤٨م.

إن نظرة فاحصة لمعطيات هاتين الوثيقتين لتؤكد بما لا يدع أى مجال للشك على استمرارية مقاطعات التزام، وهذا ما دفعنا لإجراء إحصاء للمقاطعات التى استمرت كالتزام فى الصعيد؛ حتى نستطيع إعطاء تقدير - أقرب للصحة - عن حجم المقاطعات - أى القرى - التى استمرت كمقاطعات التزام؛ ففى ولاية أطفيح والتى تقع فى شمال الصعيد، والتى وردت فى آخر دفتر التزام لعام ١٢٦٥هـ / ١٨٤٨م وجدنا أن مقاطعات الالتزام ٤٥ مقاطعة، ومقاطعات الأوقاف أى مال الحماية ١٧ مقاطعة، إلى جانب ٣ "قطع طين". فإذا اعتبرناها مقاطعات أصبح مجموع مقاطعات الأوقاف ٢٠ مقاطعة، والالتزام ٤٥ مقاطعة، أى ٦٥ مقاطعة كان نظام الالتزام مطبقاً فيها. ولما كانت مقاطعات أطفيح فى عام ١٧٨٨م ٤٨ مقاطعة، [٦٨] فهذا يعنى أن مقاطعات أطفيح زادت ١٧ مقاطعة. فإذا طرحنا الثلاث قطع طين أصبحت الزيادة ١٤ مقاطعة، وهى زيادة مقبولة؛ للتطورات الإدارية التى لحقت بالريف طوال ما يقرب من ٦٠ عاماً. مما يجعلنا نقرر أن ولاية الأطفيحية ظلت كالتزام، ولم يضبط فيها لصالح محمد على أية مقاطعات، أو إن شئت فقل ربما ضبط بعضها أثناء ضبط الالتزام، وتم الإفراج عنها ثانيةً بموجب عرضحالات قدمها الملتزمون للباشا.

أما باقى ولايات الصعيد فلم ترد فى نفس الدفتر، ولكن فى الدفتر الخاص بعام ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م وكان مجموع مقاطعتها ٦٢ مقاطعة التزام، و٢١ مقاطعة أوقاف "مال حماية"، أى أن المجموع ٨٣ مقاطعة كان بها التزام حتى عام ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م [٦٩]، ولما كان مجموع مقاطعات الصعيد جميعها عدا أطفيح عام ١٧٨٨م ٤٢٢ مقاطعة التزام وأوقاف[٧٠]، فإن ذلك يعنى أن المقاطعات التى استمر بها الالتزام نحو ٢٠% منها، أى خُمس مقاطعات الصعيد عدا أطفيح.

---

(٦٨) دار الوثائق : عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠١.

(٦٩) نفسه : عين ٥٤ مخزن ١٨ تركى دفتر التزام رقم ١١١٨.

(٧٠) نفسه : عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، كان مجموع مقاطعات الفيوم عام ٩٣٣هـ/ ١٥٢٦م ٧١ مقاطعة. انظر: عين ٦٢ مخزن ١ تركى دفتر تاريخ قراى خاصة ولاية فيوم، (تربيع ولاية فيوم) ، رقم ٤٠.

والجدير بالملاحظة أن ولاية جنوب الصعيد – جرجا – لم تتعد مقاطعات الالتزام بها خمس مقاطعات، منها جرجا نفسها، ونفس الشئ بالنسبة للمنفلوطية والأشمونين والبهنساوية، أى أن الولايات الأربعة لم تتعد المقاطعات التى ظل الالتزام بها عشرين مقاطعة، وباقى المقاطعات كان بالفيوم والتى تقع فى شمال غرب الصعيد، أى أن الفيوم بها حوالى ٦٠ مقاطعة التزام ومال حماية أوقاف، ولما كانت مقاطعات الفيوم ٦٨ مقاطعة عام ١٧٨٨م، فإننا نجد أن أكثر من ٩٠% من مقاطعات الفيوم ظلت التزام حتى عام ١٨٤٤م. وإذا جمعنا كافة المقاطعات التى استمر بها التزام – بما فيها أطفيح – وجدنا أنها ١٤٥ مقاطعة التزام وأوقاف بالصعيد، بالإضافة إلى الثلاث قطع طين السابق ذكرها. ولما كانت كل مقاطعات الصعيد عام ١٧٨٨م ٤٨٤ مقاطعة، فإننا ندرك أن مقاطعات الالتزام والأوقاف بالصعيد والتى ظلت ٨٣ مقاطعة منها حتى عام ١٨٤٤م والباقى – أى ٦٢ مقاطعة الخاصة بأطفيح – حتى عام ١٨٤٨م كانت ٣٠,١٧% من جملة المقاطعات، مما يجعلنا نقرر – من خلال وثائق الالتزام – أن الالتزام استمر بالصعيد بنسبة ٣٠,١٧% حتى عام ١٨٤٤م، و١٢.٨% بالنسبة لمقاطعات أطفيح حتى عام ١٨٤٨م بالقياس بجملة مقاطعات الالتزام بالصعيد.

والجدير بالإشارة استمرارية ضريبة المضاف، وبالتحديد مضاف ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م فى بعض القرى حتى عام ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م، وكذلك تذاكر جاويشية، وضريبة الفرط ومستجد عام ١٢١٦هـ / ١٨٠١م، وكذلك مصاريف جسر أسيوطية حتى عام ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م. (٧١) والخلاصة؛ عند استقرائنا وثيقة التزام لعام ١٨٤٤م للصعيد كافة أو ١٨٤٨م بالنسبة للأطفيحية، فسوف لا نجد سوى تغير طفيف فى الشكل مع ثبات المضمون تماماً، بالمقارنة بوثائق الالتزام الخاصة بالقرنين السابع عشر والثامن عشر.

وإذ أخذنا نموذجاً آخر من الوثائق الصادرة عن الروزنامة، مثل دفاتر قصر اليد وخرج القلم – ويذكر الجبرتى أنها "تقاسيط الالتزام سموها بهذا الاسم" – (٧٢) اتضح لنا استمرارية الالتزام فى ولايات الصعيد.

وتوضح هذه الدفاتر فراغات الملتزمين والتى انضم بعضها لمحمد على باشا، فعلى سبيل المثال ورد فى صدر إحدى الوثائق عبارة "دفتر قيد حصص قصريد واجب لسنة ١٢٣٣هـ روزنامة عامرة تعلق حضرة وزير مكرم محمد على باشا والى محروسة مصر حالاً"، وهذا التقسيط لعام ١٢٣٣هـ ١٨١٨م مما ينفى بدايةً الإلغاء التام للالتزام عام ١٨١٤م. ويختص هذا التقسيط بقرية شُلْقام بالبهنساوية فراغ آمنة خاتون، وكانت بحق ٣ قيراط (٧٣). وفى البهنساوية كذلك صدر فراغ للشيخ أحمد وزوجته

---

(٧١) دار الوثائق : عين ٥٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١١١٨ .

(٧٢) الجبرتى : جـ٧،ص٦٣ .

(٧٣) دار الوثائق : عين ٢٤ مخزن ١ تركى دفتر قيد قصريد رقم ١٢٧١.

وكانا ملتزمين لقرية داقوف كاملة عام ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م. وامتد قصر اليد للمنفلوطية؛ حيث صدر فراغ لإحدى قرى منفلوطية كانت تابعة لفاطمة خاتون والشيخ أبى بكر [٧٤]. ورصدت دفاتر قصر اليد فراغات فى أقصى الصعيد؛ فها هى ولاية جرجا تشهد فراغاً لقرية أسيوطية، والتى كانت فى التزام حسن شماشرجى حاكم قنا، وكان الميرى المقرر عليها ١٣٧١ بارة، والفائض ١٦٠٩ بارة. وهذه القرية لم يضم فراغها لمحمد على، بل صدر تقسيط بها لمماليك حسن شماشرجى أحمد ورضوان وخديجة، وذلك عام ١٢٤٦هـ / ١٨٣٠م [٧٥].

والجدير بالملاحظة أن حسن بك شماشرجى هذا كانت له حصص فى ولايات أخرى؛ فعلى سبيل المثال صدر فراغ عن احدى قرى المنفلوطية والتى كانت فى التزامه، وصدر تقسيط بها لأحد مماليكه وهو على كاشف وخديجة– التى كان لها حصة فى قرية أسيوطية السابقة – وكان الميرى المقرر على هذه القرية ٦٠ بارة، والفائض ١٥٧٩ بارة. [٧٦] وهذا يوضح استمرار الالتزام حتى عام ١٨٣٠م، وفى الأشمونين ترصد الدفاتر مقاطعة تيتل وطوخ محلول المشايخ أحمد تقى الدين وأحمد عبد الهادى وأحمد أمين الدين عام ١٢٤٧هـ / ١٨٣١م. [٧٧]

وفى الأطفيحية تشير الوثائق لقرية الصف بحق ٧ قراريط محلول الشيخ إبراهيم بن الشيخ منصور خادم الإمام الشافعى عام ١٢٤٧هـ / ١٨٣١م. [٧٨] وإذا رجعنا لدفاتر الالتزام نجد أن هذه الحصة كانت فى التزام الشيخ منصور هذا عام ١٢٤٠هـ / ١٨٢٤م، [٧٩] مما يعنى استمراره كملتزم حتى عام ١٨٣١م طبقاً لدفاتر قصر اليد التى رصدت فراغه لهذه الحصة، ولكن يبدو أن فراغه لم يكن نهائياً؛ حيث نجد أبناء ملتزمين لهذه القرية، أو بالأحرى الحصة ٣ قراريط، وهؤلاء الأبناء هم سليمان وأحمد ومنصور وابنتاه سلمى وحميدة. وقد يكون الفراغ بسبب وفاته، ولذلك آل التزامه لعقبه الذين ظلوا ملتزمين لنفس الحصة حتى عام ١٢٦٥هـ / ١٨٤٨م. [٨٠] وهذا يدل على استمرار الالتزام حتى نفس التاريخ.

---

(٧٤) دار الوثائق : عين ٢٦ مخزن ١ تركى دفتر قيد قصر يد رقم ٢٢٨٣.

(٧٥) نفسه.

(٧٦) نفسه.

(٧٧) نفسه : عين ٢٦ مخزن ١ تركى دفتر قيد قصر يد رقم ٢٢٦١.

(٧٨) نفسه.

(٧٩) نفسه : عين ٢٥ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١١٠١.

(٨٠) نفسه : عين ٢٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١١٢٠.

والجدير بالذكر أن الكثير من الفراغات فى وثائق قصر اليد تضم إلى ملتزمين جدد؛ حيث صدر فراغ لقرية منيل السلطان وما معها، وكانت فى التزام إحدى المعتوقات وتدعى خديجة خاتون بفائض قدره ٥٧٢٦ بارة، وضم فراغها إلى أحمد جلبى وعلى جلبى وحسين جلبى أبناء الشريف حسين عام ١٢٤٩هـ / ١٨٣٣م. (٨١) وإذا رجعنا إلى دفاتر الالتزام نجد أنها ضمن قرى الالتزام التى ظلت حتى عام ١٢٦٥هـ / ١٨٤٨م. (٨٢) وهذا يعنى استمرارية الالتزام حتى هذا التاريخ.

وفى العام التالى ١٢٥٠هـ / ١٨٣٤م نجد قرية سلام وما معها بالمنفلوطية وناحية نواى وما معها بولاية جرجا يحل التزامها؛ وذلك لوفاة ملتزمها؛ حيث تسبق الوثيقة اسمه بلفظ "مرحوم أحمد كاشف جمال الدين". (٨٣)

ومهما يكن من أمر فإن دفاتر قصر اليد تؤكد استمرارية الالتزام حتى عام ١٢٧١هـ / ١٨٥٤م فى كافة ولايات الصعيد؛ بعضها فراغ ، فى الغالب لوفاة ملتزميها، ولم يعقبهم ذرية، والبعض الآخر يصدر بها تقسيط لملتزمين جدد، أى أن آخر دفتر قصر يد يحمل تاريخ ١٨٥٤م، أى عصر عباس حلمى الأول، وبمعنى آخر حتى بدايات النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وهذا يتوافق مع تقاسيط الالتزام التى ذكر أحد الباحثين استمراريتها حتى عام ١٢٧١هـ / ١٨٥٤م. (٨٤)

والنموذج الثالث للوثائق الصادرة عن الروزنامة هو "دفاتر فراغات من الملتزمين". (٨٥) وبدراسة هذه الدفاتر اتضح لنا استمرارية نظام الالتزام حتى عام ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م؛ حيث وجدنا الضرائب – التى تعد أساس هذا النظام – لازالت تذكر، مثل الميرى والفائض والبرانى. (٨٦) كما تذكر بعض هذه الدفاتر المضاف فى بعض حصص الالتزام. (٨٧)

---

(٨١) دار الوثائق : عين ٢١ مخزن ١ تركى دفتر قصر يد رقم ٢٢٢٢.

(٨٢) نفسه : عين ٢٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١١٢٠.

(٨٣) نفسه : عين ٢٦ مخزن ١ تركى دفتر قيد قصر يد رقم ٢٢٦١.

(٨٤) أمنية عامر : المرجع السابق، ص ٢٥ .

(٨٥) وهى دفاتر يسجل فيها حصص الالتزام التى صدر لها فراغ أى إسقاط، وفى الغالب يصدر بها تقاسيط لأمراء وأفراد من أسرة محمد على والمقربين منهم، ويبدأ الدفتر الأول بعام ١٢٥٤هـ / ١٨٣٧م، والأخير بعام ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م. انظر: دار الوثائق: عين ١٧ مخزن ١٨ تركى دفتر فراغات من الملتزمين من رقم ٣١٥٠ : ٣١٨٠.

(٨٦) دار الوثائق : عين ٢٦ مخزن ١ تركى دفتر رقم ٣١٥١، ٣١٧٥ .

(٨٧) نفسه : دفتر رقم ٣١٥٨، ٣١٧٠.

وتوضح كذلك أطيان الأوسية مع ذكر مساحتها (٨٨). ولا تهمل هذه الدفاتر كذلك ذكر التقسيط الذى صدر لملتزم الحصة المسقطة عندما قام بالتزامها (٨٩). والجدير بالذكر أن الفراغ لهذه الحصص لم يكن قسراً، ولكن كان برغبة أصحابها وبحجج شرعية يذكر فيها المبلغ الذى يحصل عليه الملتزم مقابل إسقاط حصة التزامه، وتمهر بخاتم ملتزمها، كما يذكر- كما هو معهود فى الحجج الشرعية - اسم القاضى وشهود الإسقاط. (٩٠) ولقد استبدلت بعض الحصص، والتى كان قد صدر بها تقاسيط عام ١٢١٦هـ / ١٨٠١م، واستبدلت حصة الالتزام الزراعية بالقهوة السنية عام ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م. (٩١) وهذا يدل على استمرارية حصص التزام حتى هذا التاريخ، كما ينفى تعسف الإدارة - محمد على - على الأقل فيما يتعلق ببعض حصص الالتزام أياً كان ملتزموها.

والنموذج الرابع للوثائق الصادرة عن الروزنامة هو دفاتر قيد تقاسيط الالتزام. وكان أحد الباحثين قد أشار إلى استمرار الالتزام بمقتضى هذه الدفاتر حتى عام ١٢٧١هـ / ١٨٥٤م. (٩٢) ولكن عند اطلاعنا على دفاتر تقاسيط الالتزام وجدنا أنها لم تقف عند عام ١٢٧١هـ / ١٨٥٤م، ولكنها تستمر إلى ما بعد هذا التاريخ، وربما يرجع تحديد هذا العام من جانب الباحثة لصدور "الأمر الكريم" الصادر فى ١٢٧١هـ "بإعطا وتوجيه حصص من يتوفى من أرباب الالتزامات إلى أولادهم" (٩٣). وبتتبع تقاسيط الالتزام وجدنا أنها تستمر حتى عام ١٣٣١هـ / ١٩١٢م (٩٤)، حيث سجلت هذه الدفاتر مجموعة من حصص الالتزام للأمير حسين كمال الدين باشا "نجل المغفور لها الأميرة عين الحياة هانم كريمة الأمير أحمد باشا نجل المرحوم إبراهيم باشا والى مصر كان". (٩٥)

والسؤال الذى يطرح نفسه هل يعنى استمرار صدور تقاسيط التزام حتى عام ١٣٣١هـ / ١٩١٢م استمراراً لنظام الالتزام - على الأقل بالنسبة لهذه الحصص - أم لا ؟ ومع صعوبة الإجابة على هذا السؤال - من وجهة نظرنا - إلا أننا نرجح أن استمرار صدور هذه التقاسيط حتى عام

---

(٨٨) دار الوثائق : عين ٢٦ مخزن ١ تركى دفتر رقم ٣١٥٢ ، ٣١٦٥ .

(٨٩) نفسه : دفتر رقم ٣١٥٩ ، ٣١٦٥ .

(٩٠) نفسه : دفتر رقم ٣١٧٩. ونلاحظ أن الأختام الممهورة تظهر على تقاسيط الالتزام المفردة بلا استثناء. انظر: التزام عرائض عليها أوامر، وثائق مفردة، أرقام ١،٢،٣،٤،٥.

(٩١) نفسه : دفتر اراغات من الملتزمين رقم ٣١٨٠.

(٩٢) أمانية عامر: المرجع السابق، ص ٢٥.

(٩٣) دار الوثائق: عين ١٨ مخزن ١٨ تركى دفتر قيد تقاسيط التزام رقم ٢٠٧٠ .

(٩٤) نفسه : عين ٥١ مخزن ١٨ تركى دفتر قيد تقاسيط التزام رقم ٢٠٧٢ .

(٩٥) نفسه.

١٩١٢م لا يعنى استمراراً لنظام الالتزام، وإذا سلمنا بصحة عدم استمرارية الالتزام حتى هذا التـــاريخ؛ فما تفسير وجود هذا التقسيط؟ وللإجابة على هذا السؤال كان من الواجب استقراء هذه الوثيقـــة، حيـث تذكر عبارة "قد صار إعطا وتوجيه فايض الحصص الالتزام".[٩٦] ومعنى ذلك أن الفائض "يعــطى" أى يحصل عليه الأمير حسين كمال الدين باشا، وهذا يعنى عدم سيطرة الأمير "الملتزم" على حصة التزامـه، كما يعنى ذلك صرف الفائض له من الخزينة، وكان ١٨٧ جنيه و٥٣٦ مليماً "بإيصال فـــى ٩ ديسـمبر سنة ١٩١١م". [٩٧] وهذا يعنى أن "أرباب الالتزمات" كان يصرف لهم مقابل الحصة دون أن يكون لــهم حق التصرف فيها أو إدارة شئونها. وكان أرباب الالتزامات يحصلـــون كذلـك علـى مقـابل أوسـية حصصهم؛ حيث تذكر الوثائق ما نصه "يضاف لهم طين أواسيهم دون أن يكون لهم طين أواسى". [٩٨].

ومع تسليمنا بما سبق أن قلناه من أن صدور تقاسيط التزام حتى ١٣٣١هـ / ١٩١٢م لا يعنـى استمراراً لنظام الالتزام، والذى كان الملتزم فى ظله يتمتع بكافة الحقوق على حصة التزامه من تـــأجير أو رهن أو إسقاط سنة أو أكثر أو إسقاط تام، فمتى سقط نظام الالتزام والذى تتمثـــل فيــه كافــة هــذه الأركان؟وللإجابة على هذا السؤال نعود للوراء، وبالتحديد لعصر محمد على فنجـد أن دفـاتر الالــتزام تشير لاستمرارية نظام الالتزام فى الصعيد حتى عام ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م بنسبة ٣٠,١٧% من مجمـوع المقاطعات – القرى – [٩٩] واستمر من هذه النسبة ١٢,٨% فى ولاية أطفيح حتى عـــام ١٢٦٥هــــ / ١٨٤٨م. [١٠٠] ومع وجود وثائق صادرة عن الروزنامة مثل قصر اليد– وهى تقاسيط التزام كما ذكرنـا – والتى تستمر حتى عام ١٢٧١هـ / ١٨٥٤م، وفراغات مـن الملـتزمين حتـى عـام ١٢٦٠هــ / ١٨٤٤م، ودفاتر قيد تقاسيط الالتزام حتى عام ١٣٣١هـ / ١٩١٢م، إلا أننا – ومن خـلال المعطيـات السابقة – نرى أن نهاية نظام الالتزام بكافة أركانه فى ريف الصعيد بالنسبة للالتزامات التـى اسـتمرت بعد عام ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م ، ١٢٦٥هـ / ١٨٤٨م، وبمعنى أدق نعتبر عـــام ١٢٦٥هــ / ١٨٤٨م نهاية نظام الالتزام تماماً فى ريف الصعيد.

أما ما يتعلق بورود التزام فى دفاتر تقاسيط الالتزام والتى تستمر حتى عام ١٩١٢م فما هـــو إلا مستحقات تمثل فائض حصص الالتزام، وفى الغـــالب كانـــوا من أســـرة محمد على وكبار الموظفيـن

---

(٩٦) دار الوثائق : عين ٥١ مخزن ١٨ تركى دفتر قيد تقاسيط التزام رقم ٢٠٧٢.

(٩٧) نفسه.

(٩٨) نفسه؛ وقد أورد جرجس حنين نص الأمر الخاص بتوجيه مال الأوسية التى يتولى ملتزموها إلى عقبـــهم. انظـر: الأطيان والضرائب فى القطر المصرى، الطبعة الأولى، القاهرة: ١٣٢٢هـ / ١٩٠٤م ، ص ٤٠٧ .

(٩٩) دار الوثائق: عين ٥٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١١١٨ .

(١٠٠) نفسه : عين ٢٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١١٢٠ .

والمقربين منهم (١٠١).

ومن خلال العرض السابق اتضح لنا أن ما قيل عن إلغاء الالتزام إلغاءً تاماً عام ١٨١٤م بحاجة لمراجعة وتصحيح، فما قام به محمد على هو تحجيم للالتزام من خلال احتكار نسبة كبيرة منه لنفسه وأسرته ومساعديه حوالى ٧٠% حتى عام ١٨٤٤م، وازدادت هذه النسبة لتصل حوالى ٨٧,٢% عام ١٨٤٨م على مستوى المقاطعات - القرى - ككل وليس على مستوى المساحة؛ لإهمال دفاتر الالتزام تسجيل المساحة بالفدان.

وهكذا اتضحت لنا صورة نظام الالتزام فى عصر محمد على حتى إلغاؤه من خلال سلسلة من الإجراءات بدأها محمد على منذ بداية حكمه بضبط مساحة الأراضى الزراعية، ثم تحجيم سلطة الملتزمين فى الالتزامات، تبعها احتكار نسبة كبيرة منها حتى الإلغاء التام للالتزام مع استمرار حصول نسبة من الملتزمين على فائض الالتزام ومال الأوسية.

---

(١٠١) أوردنا ثبتاً بأسماء مستحقى صرف الفائض عن الالتزام وقيمته وسبب الاستحقاق ومساحة الحصة بالقيراط فى الملحق الأخير وفى الفترة من عام ١٨٨٨م وحتى ١٩١٢م من واقع دفتر قيد تقاسيط التزام رقم ٢٠٧٢.





الخـــــــــاتمـــــة

تعد دراسة نظام الالتزام من الأهمية بمكان، خاصة بعد أن تحولت مصر من قـــاعدة لسـلطنة المماليك إلى ولاية تابعة للدولة العثمانية، وأصبح نظام الالتزام أساس النظام الاقتصادى فيها، إلى جـانب ما أحدثه هذا النظام من تأثير على المجتمع المصرى. واتضح من الدراسة أن تطبيق نظام الالتزام فـــى مصر تم بطريقة تدريجية؛ أى أن الدولة العثمانية لم تطبق هذا النظام فى مصر بين عشـــية وضحاهـــا، وهى نفس الطريقة التى اتبعتها عندما أحلت نظام الأمانات محل النظام الإقطاعى، فكان الإحلال كذلـــك تدريجياً، ولم يكن فجائياً. ولم يكن نظام الالتزام غريباً تماماً عن المجتمع المصرى؛ فقد وُجد تشابه بينـــه وبين نظام القبالة فى العصر الإسلامى، وكذلك الأمانات فى العصر العثمانى، وإن كـــان التشـــابه بيـــن الالتزام والقبالة أكبر منه بين الالتزام والأمانات، رغم طول المدة التى فصلت بين القبالة والالتزام.

وتوصلت الدراسة إلى أن إحلال الالتزام محل الأمانات منذ الربع الثانى من القـــرن الســادس عشر، وبمرور الوقت انتهت الأمانات تماماً، وأصبح الالتزام هو النظام الوحيد الذى تدار به الأراضـــى الزراعية فى مصر.

وقد أدى تطبيق الالتزام فى مصر – وبالتالى الصعيد – إلى تغير فى نظام حيـــازة الأراضـــى الزراعية؛ حيث أصبحت الأراضى الديوانية تنقسم إلى قسمين بعد ما كانت قسماً واحداً هـــو الأراضـــى الخراجية، فأصبحت تنقسم إلى: أراضى فلاحه، أراضى أوسية، والأخيرة لم يكن لها وجود قبل تطبيـــق نظام الالتزام. ولجأ الملتزمون إلى الحيلولة دون سحب الأوسية إذا ما سقط حقهم فى الالـــتزام، وذلـك بوقفها.

وقد استمر الوقف للأراضى الزراعية لدرجة وصلت إلى أن اكثر من نصف مقاطعات صعيـــد مصر كانت موقوفة وذلك من حيث عدد المقاطعات وليس المساحة لعدم معرفتنا بالمساحة، كما اتضـــح حرص ملتزمى الأوقاف على استثمار جهة الوقف. كما انتشر نوع من حيازة الأرض بـــالصعيد، وهـــو الحطيطة، والتى كانت تزداد مساحتها كلما اتجهنا جنوباً، وخصوصاً جرجا بسبب قوة العشائر العربيـــة هناك.

وفيما يتعلق بإدارة الالتزام، فقد اتضح وجود إدارة للالتزام، ومن هنا وجدنا مســاعدى الملـتزم فى النواحى الإدارية والمالية والقانونية. كما اتضح دور الباشا فى الإشراف على هذا الجـــهاز الإدارى، وإن لعبت إدارة القرية دوراً سلبياً ضيّعت معه نسبة كبيرة جداً من أموال الخزينة، وكان الضحيـــة هـــو الفلاح المصرى الذى عانى كثيراً من فساد من أتوا بعد الملتزم فى صلتهم به.

وقد أبرزت الدراسة الدور الذى لعبه الملتزمون من العسكريين والمماليك فى الالتزام، والذيـــن سيطروا على أكثر من ٨٠% من الالتزامات فى القرن السابع عشر، وارتفعت هذه النسبة إلى أكثر مـــن

٩٠% طوال القرن الثامن عشر وحتى وصول الحملة الفرنسية، لتحقق هذه النسبة هبوطاً لتصل إلى ٥٩%. والسبب فى ذلك حل التزامات نسبة كبيرة من هذه الفئة، ووضوح دور الفئات الأخرى، وخاصة فئة النساء، والتى بدأ دورها يظهر فى الالتزام منذ بداية الربع الثانى من القرن الثامن عشر.

وكان للعلماء دورهم فى الالتزام وخصوصاً القضاة الذين اتضح دورهم منذ تسجيل الالتزامات، وكذلك الأشراف. وكان للعربان دورهم الواضح كذلك لقوة العشائر العربية خاصة فى جنوب الصعيد. كما اتضح من الدراسة الدور الذى لعبه العتقاء والجوارى والعبيد فى الالتزام، وإن كان قليلاً نسبياً إلا أنه يدل بشكل أو بآخر على تجلى المقولة التى تصم العصر العثمانى بالتخلف.

واتضح من الدراسة كذلك أن ضريبة الميرى المقررة على الأراضى الزراعية منذ تطبيق الالتزام لم تتغير طوال العصر العثمانى، ولكن ظهور المضاف أدى إلى زيادة الأعباء على الفلاح المصرى. ورغم تعدد الضرائب فى ظل نظام الالتزام تبقى حقيقة مفادها؛ إن الخطأ لم يكن فى النظام ذاته بقدر ما كان فى القائمين على النظام من الملتزمين ومساعديهم، وسطوة العسكر وما كانوا يفرضونه من مظالم ومغارم على القرى، والتى كان يتحملها الفلاح لا غيره.

وأبرزت الدراسة الدور السلبى لشريحة من البدو التى اتخذت من السلب والنهب وسيلة لحياة بعضها، مما كان له أوقع الأثر على المجتمع المصرى وخاصة القطاع الريفى، وبصفة أخص شريحة الفلاحين.

وفضلاً عن ذلك كان لمبدأ الوراثة فى الالتزام أثره فى تطور أوضاعه، خاصة ما يتعلق بالفئات التى دخلت الالتزام، والتى أدت إلى التعددية فى القرية الواحدة، ووصلت فى بعض الأحيان إلى أكثر من خمسين ملتزماً، زد على ذلك مساعدى كل ملتزم. ومن ثم بعد ما كانوا فلاحو القرية يتعاملون مع ملتزم واحد أصبحوا يتعاملون مع هذا العدد الغفير من الملتزمين ومساعديهم.

وأوضحت الدراسة دور الأزمات الاقتصادية كالأوبئة، والتى أدت فى بعض الأحيان إلى حل التزامات الكثير من القرى لوفاة ملتزميها، وبالتالى التأثير على إيرادات الخزينة. ولم تكن الفيضانات المنخفضة أقل أثراً من الأوبئة، والتى تعد فرصة رائجة للملتزمين للتحلل من دفع الضريبة. ورأينا تصدى الإدارة لهم أحياناً بكل حزم، كما أعطت الفرصة كذلك لمحتكرى الغلال للتلاعب بالأسعار.

ومن ناحية أخرى أشارت الدراسة لأثر الصراعات العسكرية التى كانت نتاجاً للتكتلات المملوكية، والتى نتج عنها حل التزامات الأمراء المنهزمين وتوزيعها كغنائم للمنتصرين، وأسهم ذلك فى زيادة حالات إسقاطات الالتزام، والتى تحول من خلالها الالتزام إلى مجال للتربح، بل الحصول على قروض تيسر على المتعسر، وعقب انتهاء الضائقة المالية قد يعود الملتزم مرة أخرى لحصة التزامه. وأدى ذلك فى أحيان كثيرة إلى استئثار بعض الأغنياء بالعديد من حصص الالتزام هم وذويهم.

وفضلاً عن ذلك شهد الالتزام نزاعاً بين القائمين عليه من الملتزمين على خراج الحصة نفسها، وكذلك التأخير في دفع المال أو الغلال المتأخرة عليها.

وبالنسبة للحملة الفرنسية فقد اتضح من الدراسة أنها كانت بمثابة ضربة عنيفة هزت نظام الالتزام، بقدر ما كانت هزة للمجتمع المصري بأسره؛ حيث سيطر الفرنسيون على ثلثي الأراضي الزراعية، وفرضوا الضريبة على الأوسية. وحتى يتسلى لهم جمع الضريبة استخدموا القوة العسكرية، مما ضاعف من العناء الذي عاناه المجتمع المصري وخصوصاً القطاع الريفي في عهدها. وقد أضافت الاضطرابات السياسية أثناء وجود الحملة وبعد خروجها تغيراً كبيراً في شرائح الملتزمين، زاد فيها بشكل كبير دور النساء في الالتزام، من خلال حل التزامات الكثير من الأمراء المماليك. وبحق تعد الحملة الفرنسية أكبر وأخطر حدث تعرض له نظام الالتزام منذ تطبيقه وحتى جلاء الحملة عن مصر.

واتضح من الدراسة صورة نظام الالتزام في عصر محمد على منذ وصوله لحكم مصر ١٨٠٥م، وسلسلة الإجراءات التي بدأها ١٨٠٦م والتي لا شك غيرت في نظام الالتزام، وخصوصاً ما كان من فرض الضريبة على أراضي الرزق والأوقاف، والإنعام بالالتزام على خاصة محمد على والتي وصلت لدرجة إعطاء البعض إقليماً بأكمله كالتزام، وتقرير الفرد على البلاد، وحل التزام المماليك بعد مذبحة القلعة ١٨١١م، إلى جانب ضبط نسبة كبيرة من الالتزام، والتي كان لها رد فعل كبير على الفلاحين قبل الملتزمين، جعلت الفلاحين يمتنعون عن العمل في الأواسي بعدما كانوا أداة طيعة في يد الملتزمين.

وأظهرت الدراسة أن القول بإلغاء الالتزام ١٨١٤م بحاجة لمراجعة وتصحيح؛ فما قام به محمد على لم يكن إلغاءً تاماً لنظام الالتزام، وإنما كان تحجيماً للالتزامات؛ بمعنى أن محمد على احتكر نسبة كبيرة من الالتزام لنفسه، وأنعم ببعضها على خاصته، مع الإبقاء على نسبة من الالتزام استمرت حتى خمسينات القرن التاسع عشر تقريباً، وبعد ذلك تم إعطاء مقابل فائض حصص الالتزام والأواسي إلى الملتزمين، وإن كانوا في الغالب من أسرة محمد على ومساعديهم والمقربين منهم.

كما إن القول بأن محمد على كان يستولى على الالتزام قسراً بحاجة للمراجعة كذلك؛ فقد اتضح أن الكثير من حصص الالتزام كان يتم إسقاطها وبحجج شرعية بعد دفع مقابل لهذا الفراغ أو الإسقاط في حضور شهود وعلى يد القاضي، وتمهر هذه الحجج بتوقيعاتهم وأختامهم وذلك بعد عام ١٨١٤م.

واتضح من الدراسة كذلك صعوبة قبول الرأي القائل بتدهور الالتزام في نهاية القرن الثامن عشر؛ فالالتزام لم يكن سوى جزء من كل، والكل هو المجتمع المصري نفسه، والذي لا شك أنه قد ألمت به أزمات سياسية. كل ما حدث في نهايات القرن الثامن عشر هو ازدياد هذه الأزمات، والتي انتهت بالأزمة الكبرى وهي الحملة الفرنسية وكان لابد أن يؤثر ذلك بالسلب على نظام الالتزام ولكن ليس لدرجة التدهور.

وأخيراً لم يكن نظام الالتزام كله مساوئ، ولكن الجانب السيئ كان يكمن فى القائمين على هـذا النظام. ولولا جشع وتعسف هؤلاء لكان من الصعب القول بسلبية هذا النظام فـى تـاريخ مصـر فـى العصر العثمانى. وبنفس القدر يصعب إلصاق الضعف والركود بالعصر العثمانى اعتماداً علـى بعـض الدراسات القديمة عن ذلك العصر؛ فالتاريخ هو الوثائق، والوثائق تؤكد غير ذلك. وليـس معنـى ذلـك وصفه بعصر النهضة، ولكنه فترة تاريخية لها مالها وبنفس القدر عليـها مـا عليـها.





الملاحق

ملحق رقم (١)

حق مستأجر الوقف جمع العوائد المقررة على الناحية بما فيها

"جوالى النصارى وأعراسهم" ١٠٤١هـ / ١٦٣١م

استأجر الأمير موسى باش امرا المتفرقة بمصر المحروسة من وكيل فخر الأغـوات عبـد الله أغا دار السعادة الناظر الشرعى على وقف المغفور لهما صلاح الدين أيوب فأجره جميع كامل أراضـى ناحية نقادة بالوجه القبلى بالصعيد وجميع جزيرة مطيرة وجزيرة الشعرانى المعروفة بـالدب والبعبعـة ورزق الصابرين والمقطع وجزيرة مطيرة والرواتب بقوص لينتفع المستأجر بذلـك الـزرع والزراعـة والأجرة والاجارة وكيف شاء الانتفاع الشرعى لمدة سنتين متواليتين خراجيتين بمضى ذلك من أول سـنة اثنين وأربعين وألف الخراجية بأجرة مبلغها عن ذلك من الفضة الأنصاف العددية معاملة تاريخه بمصـر المحمية اثنا وثلاثون ألف نصف أجرة خالصة بماله لجهة الوقف المذكور أعلاه عن كل سنة مـن ذلـك عشرين شعبان خمسة وعشرون ألف نصف وما يقوم من شوال المبارك فى كل سنة سبعة آلاف نصـف هذه باقى ذلك إجارة شرعية سليمة وعلى أن المستأجر المشار إليه أعلاه يستحق قبض جوالى النصـارى بناحية نقادة المذكورة أعلاه بموجب دفاتر شهود الناحية على كل نفر اثنين أبو كلـب ويسـتحق معلـوم (...) وعادة كبس القطن المحضر من مصر المحروسة والمضبغ وجباية السـوق والتباـة والمـيزان والموردة وأعراس النصارى على العادة السوية من تقدمه فى ذلك بما على الناحية المرقومة من العوايـد الجارى بها العادة والمستحقة القيام الشرعى والتصادق على ذلك سنة إحدى وأربعين وألف.

مصدر الوثيقة : دار الوثائق محافظ الدشت، محفظة رقم ١٤٩ ورقة ١٠٣ .

ملحوظات :

١- حق مستأجر الوقف فى قبض جوالى النصارى بالناحية المؤجرة وأعراسهم.

٢- الوثيقة توضح أنها عادة، أى على الدوام وتحددها بريالين هولنديين (أبو كلب).

٣- الوثيقة تؤكد حق المستأجر للناحية فى جباية السوق وما يتعلق به.

٤- تضيف الوثيقة للوقف بعداً اجتماعياً إلى جانب الأبعاد الاقتصادية.

ملحق رقم (٢)

أمر بإعادة رعايا الصعيد المستقرين بالقاهرة

مدة خمسة عشر عاما فأقل إلى بلادهم بتاريخ ١٠٨٢هـ / ١٦٧١م

ورد بيورلدى شريف حضرة صاحب السعادة دامت له السيادة على يد فخر الأغاوات المقربين محمد اغا أحد القابجية بخدمة المشار إليه المكتتب على بياض باللغة التركية المشروحة باللغة العربية أنه بالثلاثة ولاة بمصر المحروسة وبولاق ومصر القديمة والسداريه والأضباشية بالمحلات المذكورة أنكم تنظروا كل من رعايا اقليم الصعيد كل ما كان منهم فى خمسة عشر سنة سابقة قاطن بالأماكن المذكورة وإلى تاريخه فإنه يتوجه إلى بلده وما كان قبل ذلك فلا يعارض مكملا بالختم والصح الشريفين على العادة وأن لا أحدا من السبعة بلكات يحمى أحدا من ذلك يوم الجمعة المبارك ثامن عشر جمادى الثانى سنة اثنتى وثمانين وألف.

مصدر الوثيقة : دار الوثائق : محكمة مصر القديمة، س ١٠٤، ص ١٦٧، م ٤٥٤.

ملحوظات :

١- كثرة أهالى الصعيد بالقاهرة.

٢- صدور أمر بإعادة كل من كانت فترة وجوده أقل من خمسة عشر عاما.

٣- التنبيه على رجال الفرق العسكرية بعدم حماية أحد منهم.

ملحق رقم (٣)

تأجير أحد السادات الوفائية لحصة التزامه بناحية الجمهود بولاية البهنساوية

١٠٩٣هـ / ١٦٨٢م لمجموعة من مشايخ وفلاحى الناحية

لدى الحاكم الحنفى أجر سيدنا ومولانا الشيخ الأستاذ الإمام العالم العامل العمدة السهمام قطب دائرة الأفلاك المحمدية موالينا السادات الوفائية العارف بالله تعالى مولانا الشيخ عبد الرازق أبو العطا بن وفا سلالة أهل المكارم والاصطفا وملتزم نصف ناحية الجمهود بإقليم البهنساوية لمغل سنة ثلاث وتسعين والف الخراجية أمدنا الله بفيض من مدده ومدد أسلافه السادات الكرام ودوام النفع على الدوام آمين لكل من مشايخ فلاحين نصف الناحية المذكورة أعلاه ومنهم المحترم داود بن سليمان الفقيه والمحترم حسن منصور الشهير بسلانه والمحترم عامر بن أبوزيد والمحترم معاذ بن عمر فاستأجروا منه لأنفسهم ولأولادهم وأقاربهم وأهالى النصف المرقوم (...) هذا المجلس الآتى ذكرهم ادناه جميع الطين السواد بحق النصف من أراضى الناحية المذكورة أعلاه وعبرة ذلك من ستماية فدان وثمانية أفدنة ونصف فدان خراجا عن ذلك عن الطرق والمقابر وعن رزق العنان ورزق الجامع بالناحية المذكورة أعلاه ومعلوم الأذان وعوايد الدلالة وكلفة شيخ الناحية وعوايده الملعوم ذلك عندهم العلم الشرعى النافى للجهالة والجارى النصف المؤجر أعلاه فى التزام المؤجر المشار إليه وله ولاية إيجار ذلك وقبض أجرته بالطريق الشرعى بالتصادق على ذلك لينتفعوا بذلك المستأجرين المذكورين واولادهم وأقاربهم وبقية أهالى النصف المؤجر المرقوم بالزرع والزراعة والأجرة والإجارة وكيف شاء الانتفاع الشرعى على الوجه الشرعى أسوة أمثالهم فى ذلك لمغل سنة ثلاث وتسعين وألف الخراجية بأجرة قدرها عن ذلك من الفضة الأنصاف المعدودة الجديدة الديوانية ومن القمح الطيب السالم من العيب والفلت على ما بين فى ذلك ما هو من الفضة الموصوفة أعلاه احدى عشر الف نصف وخمساية نصف وستة وخمسون نصفاً فضة وما هو من الخراج السلطانى عشرة آلاف نصف وتسعماية نصف وستة وخمسون نصفاً وما هو عن العادة الجارى بها العادة ستماية نصف فضة باقى ذلك وما هو من القمح المرقوم ألف زكيبة واحدة وثلاثة وعشرون زكيبة عبرة كل زكيبة منها أربع ويبات عن ذلك كله ستماية أردب واحدى وثمانون أردب وثلث أردب بكيل الحق خالص لحاصل بولاق المحروسة يقومون المستأجرون المذكورون هم وأولادهم وأقاربهم وبقية أهالى النصف المذكور لمولانا الأستاذ المومى إليه بذلك كل على ثلاثيه متساوية مدة ومبلغاً القيام الشرعى بالطريق الشرعى فى ذلك ما استأجره المحترم داود المرقوم لنفسه ولوبه سليمان وحسين ولبقية جماعته من الفلاحين وهم شاهين وأخيه محمد ولدا احمد وموسى وعزيز ومحمد حويلات وعلى أبو عامر ومحمد حمده ومنصور همام ورمضان مصطفى وزايد عويضة وأولاده سليم وسقر ومحمد رمضان ابن أخيه وأحمد عويضه ومحمد موسى وأحمد الراوى وولده عبد الله وزايد وولده عبد الهادى الربع فى ذلك بما يقابل ذلك من الأجرة المذكورة وما

استأجره المحترم حسن شكراله لنفسه ولولده أحمد ولبقية جماعته من الفلاحين وهم رجب وأخيه علـــى وخميس وإسماعيل وعبد الفتاح وسليمان أولاد سلام ومحمد الهمشرى وعبد الخالق ورمضـــان وهيكـل وولده محمد وسلام مدين وعلى بوزبيبه وأخيه ابراهيم وشعبان وعيسى وسليمان أبـــو حســن ومحمـد سليمان وعيسى تاج الدين والحاج زايد وولديه محمد وموسى الربع الثانى بما يقابل ذلــك مــن الأجـرة المذكورة وما استأجره المحترم عامر بن أبو زيد لنفسه ولولديه شاهين وأبو زيد ولبقيــة جماعتــه مــن الفلاحين وهم عبد الواحد واخويه محمد وناصر ومحمد أبو زقيبة وأخيه سليمان ومحمد حســاوى وأخيــه على والحاج مرزوق والحاج عمر وعلى رحباية وأخوته رمضان وموسى ونصر بن رمضـــان وولــده عمه حسين ويوسف بن حسين وولده خلف الله وخاطر وأخيه محمد وسلام وخضر ولدا أحمــد الوكيـل الربع الثالث ومن ذلك بما يقابله من الأجرة المذكورة وما استأجره المحترم حجـــازى المرقــوم لنفســه ولأولاده عمر وبدر وسليمان وأخيه عمار ولبقية جماعته من الفلاحين وهم عبد المولـــى وســليمان بــن يوسف وسلام وولده عمر وعبد الرحمن قرجاى الخولى والسعد بن عمر وولده محمد وســـليمان حمــاد وأخيه عياد وطريف وولده رمضان وعلى عباس وأخيه سليمان والحاج نايل وولده عطية وعيــاد علــى الزاوى الربع الرابع باقى النصف المؤجر المرقوم بما يقابل من أجرة باقى الأجرة المذكورة أعلاه ويتــم له من عهدة ذلك كما على حكم إلى حين وفايه متضامنون متكافلون ذمة ومالاً وفـــى الحـــالات الســت المذكورة شرعاً وله فى الخيار وكل منهم ضامن لجماعته المعين أسماؤهم فيه الضمان الشرعى بـــالأذن الشرعى لقبول إجازة شرعية مشتملة على الإيجاب والقبول والتسلم والتسليم الشـــرعيان علـى الوجــه الشرعى وتصادقوا على ذلك وعلى المؤجر المشار إليه دفع غلال السلطنة الشريفة ومالها وعوايد ديـــار الكشف ومسموح الفلاحين الجارى به العادة ورزقها بحق النصف ورزق حوض بحق النصـــف ورزق الملك بحق النصف فى المدة المؤجرة المذكورة دون المستأجرون المذكورون أعلاه التصادق الشـــرعى وصدر ذلك بحضور الشيخ الفاضل على بن المرحوم يحى الشهير ببواطى شايد نصف الناحية المذكـورة واطلاعه على ذلك وشهادته به وتصديقه عليه اطلاعا وشهادة وتصديقا شرعيا مقبولا وثبـــت الاشـــهاد بذلك كله لدى مولانا الحاكم الشرعى المشار إليه أعلاه بشهادة شهوده ثبوتاً شرعياً وحكم بموجب ذلـــك حكماً شرعياً مقبولاً فيه وأشهد على نفسه بذلك تحريراً فى سابع شهر شوال سنة ثلاث وتســعين وألــف وحسبنا الله ونعم الوكيل.

مصدر الوثيقة : دار الوثائق: محكمة مصر القديمة، س ١٠٥، ص ١٦٧، ١٦٨ ، م٤٩٧.

ملحوظات :

١- توضح الوثيقة حضور المستأجرين من مشايخ وفلاحين أثناء عملية الاستئجار.

٢- تشير الوثيقة إلى ان العين المؤجرة هى الأراضى التى تزرع فعلاً، مع استبعاد الطـــرق والمقـــابر والرزق.

٣- تفيد الوثيقة فى أن لمؤذن الجامع عادة من أراضى الناحية بمثابة أجر لـه، وكذلك كلفة لشيخ الناحية.

٤- كان الإيجار يسدد جزء منه نقداً وجزء آخر عيناً من القمح.

٥- التزام المستأجرين بتوصيل الخراج العينى إلى حاصل بولاق المحروسة، ويكون ذلك من ضمن الإيجار.

٦- تذكر الوثيقة أن سداد الإيجار بنوعيه – نقده وعينه – على ثلاثة أقساط.

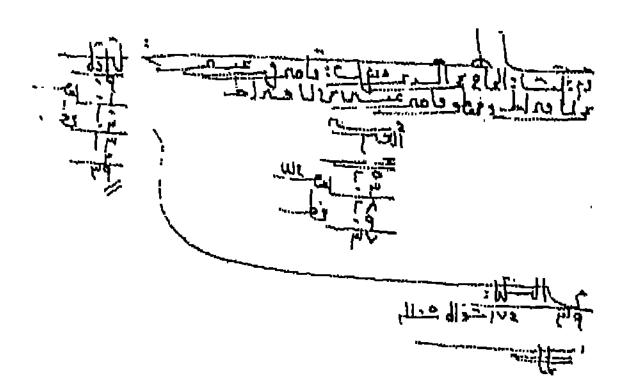
٧- قسمت الناحية المؤجرة إلى أربعة أجزاء، كل جزء مستأجر أول ويكون ضامناً لبقية المستأجرين من الفلاحين فى سداد ما عليهم.

٨- نلاحظ قيام الخولى باستئجار جزء من أراضى الناحية، وهذا يوضح أن الخولى لم يقتصر عمله على الدلالة فقط، بل تعداه إلى زراعة الأرض وفلاحتها.

٩- تنتهى الوثيقة بالتأكيد على الملتزم المؤجر – وهو أحد أفراد السادات الوفائية – بدفع غلال السلطنة ومالها.

ملحق رقم (٤)

وثيقة التزام ترجع لعام ١١٠٤هـ / ١٦٩٢م



مصدر الوثيقة : دار الوثائق، عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠٣ .

ملحوظـات :

١- توضح الوثيقة حصة التزام قدرها السدس أربعة قراريط فى قرية منشاة الحاج بولاية البهنساوية.

٢- تؤكد الوثيقة قيام القضاة بالتزام الأراضى الزراعية حيث التزام القاضى محمد عيســى قـيراطين والقاضى مصطفى عيسى قيراطين.

٣- جملة الأموال المقررة ٣٧ بارة وعلى ثلاث أقساط كل قسط ١٣ بارة ولذلك كانت التســليمات ٣٩ بارة بزيادة بارتين وسددت كما هو واضح على قسط واحد.

٤- كان الميرى ٢٥ بارة والمضاف ثلاث بارات والفرط ٩ بارات.

٥- تبين الوثيقة تواضع الضرائب فى القرن السابع عشر فالمضاف المقرر على القرية يكـاد لا يذكـر لدرجة أنه فى حالة سداده على ثلاثة أقساط يكون المضاف بارة واحدة فى كل قسط.

ملحق رقم (٥)

صورة حجة شرعية وردت فى بداية دفتر التزام عن الأصل الذى ورد بمحكمة الباب العالى توضح استدانة أحد الأمراء الملتزمين مبلغاً من مال باب مستحفظان سنة ١١٥٦هـ / ١٧٤٣م مقابل حصة التزام وعدم سداد المبلغ فى الموعد المحدد

سبب تحرير حروفه هو أنه بمصر المحروسة القاهرة بمجلس الشرع المعقود بحضرة سيدنا ومولانا الوزير المعظم المشير المفخم الدستور المكرم ممهد بنيان الدولة والإقبال مشيد أركان السعادة والإجلال صاحب السعادة وساحب أذيال السيادة مولايا الوزير يحيا باشا يسر الله تعالى له ما يريد ومـا يشاءُ محافظ مصر المحمة وأمت سعادته السنية بين يدى سيدنا مولانا الموطن الأعظم والعلامة الأفخم الأكرم شيخ مشايخ الإسلام ملك العلما الأعلام أشرف السادة الموالى الأعزة الكرام الناظر فى الأحكام الشرعية قاضى القضاة بمصر المحمية الموقع خطه الكريم أعلاه دام علاه حضر كل من فخر الأعيان كمال ذوى الشان الجناب المكرم الأمير حسين كتخدا طايفة مستحفظان حالاً القازدغلى والجناب المكرم الأمير مصطفى كتخدا الدرندلى باش اختيار مستحفظان حالاً والأمير يوسف كتخدا مستحفظان سابقاً الدمياطى والأمير عمر كتخدا مستحفظان سابقاً الذللى والأمير على كتخدا مستحفظان سابقاً القازداغلى والأمير سليمان باش جاويش مستحفظان سابقاً الدمياطى والأمير حسن باش جاويش مستحفظان سابقاً النكدلى والأمير عثمان باش جاويش مستحفظان سابقاً مراد والأمير على باش جاويش مستحفظان حالاً القازداغلى وغيرهم من اختيار مستحفظان ممن يطول ذكرهم وفرد ومن كلامهم لحضرة مولانا الوزير ومولانا شيخ الإسلام المشار إليهما أعلاه بأن الأمير عثمان بيك ذو الفقار مير الحاج سابقاً فيما قبل تاريخه فى سنة ألف وأربعين ومابة وألف استدان من مال باب مستحفظان مبلغاً قدره من الأكياس المصرية التى عبرة كل كيس منها خمسة وعشرون ألف نصف فضة مابة كيس وعشرون كيساً مصرية بحساب الدينار الفندقى بماية نصف وأربعة وثلاثون نصف فضة والزنجرلى بماية نصف وسبعة أنصاف فضة وأسقط الأمير عثمان بك المذكور لباب مستحفظان المذكور حينذاك فى نظير المبلغ المذكور كامل أراضى ناحية الواسطى وغيره وجزيرة المصلوب بولاية البهنساوية وخمسة عشر قيراطاً من ناحية علقام وغيره بولاية البحيرة وكتب ذلك على اسم عبد الله بن عبد الله تابع المرحوم الحاج بكتاش مستحفظان حين كان وكيلاً عنه فى تلقاء ذلك الجناب المكرم الأمير محمد كتخدا ملساو والأمير عمر كتخدا مستحفظان اليرلى باش اختيار سابقاً بعد ثبوت توكيلهما شرعاً بدلالة حجة الاسقاط الشرعية المسطرة من الباب العالى بمصر المؤرخة فى ثامن عشر جماد الآخر سنة أربعة وأربعين ومابة ألف والتقاسيط الديوانية الشاهدة بذلك وبعد ذلك صدر الإشهاد على الوكيلين المذكورين بمالهما من التوكيل أنه إذا أحضر الأمير عثمان بيك المذكور للوكيلين المذكورين ومن يقوم مقامهما مبلغ المابة كيس والعشرين كيساً المذكورة فى خمس سنوات حساباً عن كل سنة أربعة وعشرون كيساً يكون

الوكيلين المذكورين أو من يقوم مقامهما مسقطان حق عبد الله بن عبد الله المذكور للأمير عثمان بك المذكور وتكون الناحية والحصة المذكورتين عايده إلى تصرفه وتحدثه والتزامه كما كانت وإلا كان ذلك باق على تصرف وتحدث والتزام عبد الله بن عبد الله المذكور بدلالة حجة الإسهاد المسطرة من الباب أيضاً المؤرخة بتاريخ حجة الإسقاط المرقومة وإن المدة مضت ولم يدفع الأمير عثمان بك المذكور المبلغ المرقوم إلى تاريخه وصار ذلك بتاحكم الاشهاد المعين أعلاه وأبرز كل من اختيار مستحفظان المذكورين أعلاه من يدهم التمسكات الشاهدة بذلك وتمسكو بمدلولها فدل مضمون ذلك وكلفهم ثبوت ذلك بالوجه الشرعى وطلب منهم البيان على ذلك فحضر قدوة الأمرا الكرام عين الكبرى الفخام صاحب القدوة والاحتشام الأمير حسين بك مير اللوا بمصر المحروسة حالاً وفخر أرباب الأقلام العظام عمدة أصحاب الأقلام الفخام الأمير إبراهيم أفندى الروزنامجى بالديوان العالى حالاً وثبت بشهادتهما معرفة الأمير عثمان بك المذكور وأنه فى التاريخ المذكور استدان المبلغ المعين أعلاه من مال باب مستحفظان وأسقط فى نظير ذلك كامل ناحية الوسطى وغيره وجزيرة المصلوب والخمس عشر قيراطاً من ناحية علقام وغيره وصدر الاشهاد بأنه إن احضر المبلغ المذكور فى مدة الخمس سنوات المذكورة يرجع له ذلك كما كان وإن مضت الخمس سنوات المرقومة ولم يدفع المبلغ المرقوم كان ذلك باق على تصرف وتحدث والتزام عبد الله بن عبد الله المرقوم وبذا يعلمان ذلك ويشهدان كذلك بشهادة شرعية مقبولة بعد رعاية شرايط القبول وحضرا (...) بين يدى مولانا شيخ الإسلام المشار إليه بالمجلس الشرعى فخر الأماثل والأقران الأمير إبراهيم أغا المعروف بكتخدا الأمير عثمان بيك المذكور وفخر أمثاله الأمير أحمد جلبى الشهير بالسكرى والشيخ العمدة زين الدين إسماعيل العجمى الكاتب العربى بخدمة الأمير عثمان بك المذكور وأخبر كل منهم على طريق الشهادة طبق ما هو معين أعلاه ولما تم الحال على هذا المنوال مكن جهة باب مستحفظان من كامل ناحية الوسطى وغيره وجزيرة المصلوب والخمسة عشر قيراطاً من ناحية علقام وغيره عملاً فى ذلك بالتقاسيط الديوانية وحجة الإسقاط والإشهاد المذكورين وبما قامت به البينة المعينة أعلاه وتمكيناً مرعياً تحريراً فى اليوم المبارك الموافق الثامن عشر رجب الفرد الحرام من شهور سنة ستة وخمسين ومائة وألف من هجرة من له كمال العز ومن بدا لشرف سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل.

المصدر : دار الوثائق : عين ٦ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٢٥ فى بداية الدفتر وهى صورة حجة شرعية من محكمة الباب العالى.

ملحوظات :

١- الوثيقة توضح حضور والى مصر فى حالة الفصل بين أحد أمراء الصفوة العسكرية وبين الفرقة التابع لها وهى مستحفظان، فيما يتعلق باستدانة الأمير من مال هذه الفرقة.

٢- تشير الوثيقة كذلك لحضور الأمراء باش اختيار مستحفظان فى أثناء الحكم فى مسألة تتعلق بواحد منهم فى علاقته بطائفته.

٣- حضور الروزنامجى لحل هذا الأمر.

٤- الوثيقة تشير لوضع الفرق العسكرية الاقتصادى الذى يسمح بإقراض أحد كبار أفرادها، كما تشير لتشعب التزامات رجالها فى الوجهين القبلى والبحرى.

٥- تؤكد الوثيقة سلاسة المعاملات المالية فى مصر فى العصر العثمانى من خلال الاقتراض والتيسير فى السداد على أقساط خمسة فى خلال خمس سنوات.

٦- تبين الوثيقة أن القرض كان فى نظير إسقاط حصص الالتزام.

٧- تفيد الوثيقة أن من حق الملتزم الاقتراض مقابل حصة الالتزام.

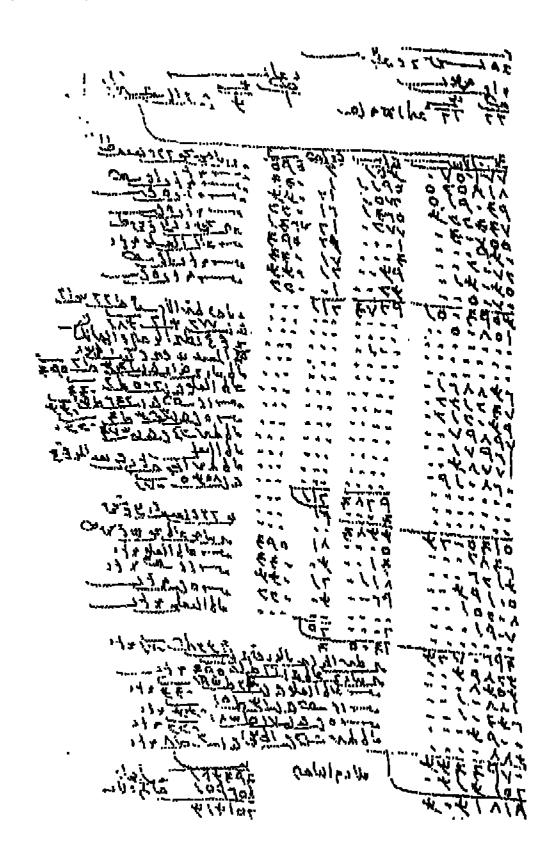
٨-تعرض الوثيقة لنفوذ أفراد الفرق العسكرية فى العصر العثمانى الذى أتاح لأحدهم استدانة مثل هذا المبلغ الكبير فى تلك الفترة، ونفوذ الفرق نفسها فى استرداد المبلغ.

٩- ترسم الوثيقة حدود المعاملات المالية فى العصر العثمانى من خلال تيسير الإستدانة فى مقابل حصص الالتزام بالإسقاط مدة معينة، وفى حالة تعسر المستدين تسقط الحصة إسقاطا تاما.

١٠- الوثيقة تجعلنا نعيد النظر فى العصر العثمانى الذى تجنى البعض عليه، ووصفه بالتخلف، ونحن نرى فيه غير ذلك فالذى أشارت إليه الوثيقة نراه فى عصرنا من خلال الاقتراض من البنوك، وإن كان هناك اختلاف فى الشكل وائتلاف فى المضمون.

ملحق رقم (٦)

وثيقة توضح وجود أوسية جنوب المنيا ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م.



مصدر الوثيقة : دار الوثائق، عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧

ملحوظات :

١- توضح الوثيقة وجود أوسية جنوب المنيا فى جرجا مما يدحض الرأى القائل بعدم وجودها

٢- معظم القرية تابع للجمهور (الفرنسيين - ٢٢ قيراط، ٢١ سهم والرعية المصريين) قيراط واحد وثلاثة أسهم.

٣- تشمل الوثيقة أنواع الأراضى من عال ووسط ودون

ملحق رقم (٧)

حق الملتزم فى وقف الأوسية : ١١٩٦هـ/١٧٨١م

احباسية بناحية نيج القهرمون بولاية القوصية على سبيل البر والصدقة باسم الأمير حسين جلبى بن المرحوم حسن بيك قيطاس من قبل قدوة الامراء الكرام كبير الكبرا الفخام صاحب القدر والمجد والاحتشام المقر الكريم العالى حايز رتب المفاخر والمعالى ميراللوا الشريف السلطانى وصاحب العلم المنيف الخاقانى مولانا الأمير إبراهيم بيك قايم مقام مصر المحروسة سابقا دامت عزته وملتزم الناحية المذكورة المعروف ذلك من قبله من طين أوسيته جميع ثمن السناهرة والتنحنة الكاينين بأراضى الناحية المذكورة يخرج من زمامها وتكون رزقة باسم حسين حلبى المذكور من ابتدا سنة ١١٩٥ وما بعدها ومن السنين إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوراثيين ومن بعده أولاده وذريته الجارى ذلك فى تصرفه وتحدثه والتزامه وتحت يده بموجب التقسيط الديوانى المجلد بيده بحيث لم يكن فى ذلك كسور ولا نقصان على طرف الميرى بموجب تقرير مشمول باسم وختم مير اللوا المومى إليه مؤرخ بسادس جماد أول سنة ١١٩٦.

مصدر الوثيقة: دار الوثائق: مخزن اتركى دفتر أول إحباس القوصية رقم٤.

ملحوظات:

١- الوثيقة تؤكد حق الملتزم فى وقف الأوسية.

٢- مساحة الأوسية $\frac{1}{8}$ مساحة الناحية.

٣- تأكيد الواقف على عدم الإخلال بالمال الميرى المقرر على صحة التزامه.

ملحق رقم (٨)

إسقاط حصة التزام تسعين عاماً كاملة سنة ١٢٠٠هـ/ ١٧٨٥م.

لدى مولانا شيخ الإسلام بحضرة كل من فخر الأشراف العظمى عين الأفاضل الزينى السيد الشريف إبراهيم بن المرحوم السيد الشريف خليل الطيب الأمليطى البحر الإمام العمدة التمام شمس الدين محمد الفشى بن المرحوم الشيخ أحمد وفخر الأماثل الشريف عبد الرحمن حليم بن المرحوم أحمد جوربجى الزعفرانى والكريم عبدالله جلبى بن المرحوم على جوربجى واطلاعهم على ما يأتى شرحه فيه دام (...) أمين أشهد على نفسه فخر الأماثل والأعيان الجناب الكريم الأمير عبد الرحمن جوربجى جمليان بن عبدالله معتوق المرحوم اسماعيل جوربجى الجاويش بالناحية الغربية تابع المرحوم رضوان أغا جاويشان كان شهود الإسقاط الشرعى أنه أسقط حقه لفخر أمثاله الكرام الأمير إبراهيم أغا بن عبدالله الشهير بحمزه من مسقطه المؤجر إليه الأتى ذكرها والأجرة المعجلة عنها بجميع الحصة التى قدرها الثمن ثلاث قراريط من جملة النصف اثنى عشر قيراطاً من أصل أربعة وعشرين قيراطاً فى كامل أراضى ناحية الجزيرة الودق بجزيرة الواكلية بولاية البهنساوية المقابلة لناحية الفشن ولها شهرة فى محلها تدل عليها العليق بها نجدها زى الحارس الحصة التى قدرها النصف اثنى عشر قيراطاً من جزيرة الواكلية المسقط بها الثلاثة قراريط المذكورين فى نواحى واسقاط الأمير عبد الرحمن جوربجى المسقط المذكور المدة الطويلة التى قدرها تسعون سنة كاملة متوالية خراجية ابتدا توت القبطى سنة مايتين وألف الخراجية بالأجرة الحالية المقبوضة بيد مستحقها الشرعى حالة تواجد الذى كان للمسقط المذكور لذلك حجة الإسقاط الشرعية المسطرة من هذه الحكمة المعروفة فى خامس عشر ربيع الثانى سنة مائتين والف الخراجية أشهد له بإسقاط الحصة المذكورة التذكرة والافراج من الديوان العالى المؤرخين بتاريخ واحد وهو ثانى عشر شعبان ابتدا سنة تاريخه لها وللمسقط المذكور أعلاه ولاية إسقاط من غرة شهر توت القبطى سنة مائتين والف الخراجية أنعقد بينهما فى تاريخه وصدق على ذلك فخر الأماثل العظمى الجناب الكريم الحاج محمد بن عبدالله تابع المرحوم أحمد كتخدا مستحفظان بوكالة غيره الأمير إبراهيم بن حمزة المسقط له المذكور أعلاه بالطريق الشرعى لموكله أعلاه تصديق مولانا فى ذلك وتابعه المسقط غليه من الوكيل المرقوم من ماله بوكالة المرقوم نظير الحصة المسقطة المذكورة وقدره من الفضة الأنصاف الديوانية ثمانية وثمانون ألف نصف وخمساية نصف فضة ديوانى بحضرة شهوده أسقط له المذكور أعلاه المدة الطويلة المعينة أعلاه والأجرة المعجلة عنها بجميع الحصة التى قدرها ثلاث قراريط من جزيرة الواكلية حرر فى عاشر شوال سنة مائتين والف.

مصدر الوثيقة: دار الوثائق: سجلات إسقاط القرى، س ٢٣، ص ٢٠٦.

ملحوظات:

١- تفيد الوثيقة فى معرفة حق الملتزم فى إسقاط حصة الالتزام.

٢- إسقاط جزء من الحصة، وكان ثلاثة قراريط، مع استمرار بقيتها فى حوزة الملتزم.

٣- توضح الوثيقة إسقاط طويل المدة تسعين عاماً، وهى من الوثائق النادرة التى عثرنا عليها.

٤- تشير الوثيقة للدور الكبير الذى لعبه العسكريون، وخاصة مستحفظان، فى الالتزام حتى نهاية القرن الثامن عشر.

ملحق رقم (٩)

التزام تابعى المشايخ بمشاركة المماليك والعسكريين فى قرية تلت بولاية البهنساوية ١٢٠٣هـ/١٧٨٨م (٣٢ ملتزماً)

مقاطعة قرية تلت فى عهدة أحمد عبدالله تابع الحنفى ١/٣ قيراط ونصف قيراط وواصلى عبدالله تابع الحنفى نصف قيراط واسماعيل عبدالله تابع الحنفى نصف قيراط وعبد المنعم تابع الحنفى ١/٣ قيراط وعبد السميع تابع الشيخ الحنفى نصف قيراط وناشد عبدالله تابع الحنفى ثلثاى قيراط وإبراهيم تابع حسنعبدالله تابع الحنفى نصف قيراط وعبد المنعم عبدالله تابع الحنفى نصف قيراط وإبراهيم تابع أحمد عبدالله تابع الحنفى نصف قيراط ومحمد وأحمد الشافعى بروجه اشتراك ٢قيراط واسماعيل سليمان تابع الشيخ الحنفى نصف قيراط وأحمد إسماعيل تابع الشيخ الحنفى ومحمد ولده نصف قيراط وسليمان أحمد تابع الشيخ الحنفى نصف قيراط ومحمد عبد الصمد ١/٣ قيراط ونصف قيراط ومحمد حسن عبدالله تابع الشيخ الحنفى نصف قيراط وحسين ويعقوب تابعا الشيخ الحنفى بروجه اشتراك ثلث قيراط وعلى وداود بروحيه اشتراك تابعا الحنفى ١/٣ قيراط ومناع وسليمان بروجه اشتراك نصف قيراط وولد ش حسين نصف قيراط وعلى حسين بدوى ثلث قيراط ونصف قيراط وناشد عبدالله تابع الحنفى ٢ قيراط والحاج أحمد بن المرحوم حسين بدوى ١/٣ قيراط ونصف قيراط وأحمد إسماعيل ولد ش نصف قيراط وعبد السميع ولد ش نصف قيراط وفهمى إسماعيل ولد ش نصف قيراط وشهاب أغا عنايت الله ١/٣ قيراط ومحمد درويش تابع الحنفى ١/٣ قيراط.

مصدر الوثيقة: دار الوثائق، عين ١١مخزن ١تركى دفتر التزام رقم ١٠٠١ .

ملحوظات:

١- توضح الوثيقة تفتت الالتزام فى نهاية القرن الثامن عشر.

٢- تؤكد الوثيقة دور المشايخ وتابعيهم، فقد وصل عدد تابعى الشيخ حنفى ملتزمى هذه القرية إلى ٢٥ملتزماً.

٣- مشاركة المشايخ وتابعيهم للعسكريين فى الالتزام.

٤- وصل عدد ملتزمى هذه القرية ٣٢ملتزم، ٢٥ تابعوا الشيخ حنفى و٧ مماليك وعسكريين.

٥- تنهض الوثيقة دليلاً على أن الالتزام أصبح تجارة، بدليل تكالب هذا العدد على التزام قرية واحدة، وخاصة إذا علمنا أن الميرى المقرر عليها ١٣٠بارة فقط.

ملحق رقم (١٠)

وقف مقاطعة باسم سيدنا ابراهيم عليه السلام ١٢٢٦هـ / ١٨١١م.

مقاطعة مال حماية معصرة أبو صير الملق وقف سيدنا إبراهيم خليل الرحمن عليه الصلاة والسلام فى عهدة خديجة خاتون جركس زوجة سليمان خان ٧ ط وثلثاى ط وعايشة خاتون زوجة أحمد جوربجى ٥ ط وثلثاى ط ونصف ثمن وشيخ نور الدين على بن المرحوم عبد العليم ٤ ط ونصف وربع وثمن ط ومحمد أغا تابع المرحوم محمد بك الألفى ٥ ط ونصف وسدس ونصف ثمن.

مال حماية مذكوريين وقف

سيدنا ابراهيم خليل الرحمن

عليه الصلاة والسلام

قطعه

١

مصدر الوثيقة : دار الوثائق، عين ١٩ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٦٤ لسنة ١٢٢٦هـ / ١٨١١م.

ملحوظات :

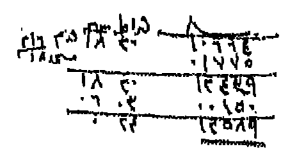
١- توضح الوثيقة وقف أحد الأنبياء.

٢- تذكر الوثيقة التزام نساء الصفوة العسكرية.

٣- مشاركة النساء وأحد المشايخ وأحد رجالات الصفوة العسكرية فى التزام قرى الأوقاف.

ملحق رقم (١١)

وثيقة التزام ترجع لعام ١٢٦٥هـ / ١٨٤٨م (نهاية عصر محمد على)





مصدر الوثيقة : دار الوثائق، عين ٢٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١١٢٠ (آخر دفتر التزام)

ملحوظـــات :

١- تؤكد الوثيقة استمرار نظام الالتزام حتى عام ١٢٦٥هـ / ١٨٤٨م.

٢- يظهر فى الوثيقة مستجد عام ١٢١٦هـ / ١٨٠١م وهو زيادة لحقت بالضريبة المقررة على القريـــة وكما هو واضح ١٧٧٥ بارة.

٣- توضح الوثيقة فئات الملتزمين فى قرية الفهميين (مركز الصف / جيزة حاليـــاً) كمـــا توضـــح دور النساء فى الالتزام فى تلك الفترة وإن كن من نساء الصفوة العسكرية.

ملحق رقم (١٢)

وثيقة توضح استمرار الحصول على فائض الالتزام حتى عام ١٩١٢م.

مصدر الوثيقة : دار الوثائق : عين ٥١ مخزن ١٨ تركى دفتر قيد تقاسيط الالتزام رقم ٢٠٧٢.

ملحوظـات :

١- تاريخ الوثيقة ١٧ مارس ١٩١٢م

٢- تؤكد الوثيقة استمرار الحصول على فائض حصص الالتزام من الخزينة حتى عام ١٩١٢م.

٣- توضح الوثيقة أن الفائض يصرف لأفراد أسرة محمد على وهنا يظهر الأمير حسين كمـــال الديــن باشـــا ويحصـــل علـــى الثلثيـــن وأختـــه الأمـــيرة كاظمـــة هـــانم الثلـــث

ملحق رقم (١٢)

جدول يوضح حصص الملتزمين والمساحة والفائض الذى يصرف لهم من الخزينة من عام ١٨٨٨ إلى ١٩١٢م

الحصة	الولاية	مقدار الحصة		مساحة الأوسية	الفائض الذى يصرف		ملتزم الحصة	الملتزم الجديد	السنة
		سهم	قيراط		مليم	جنيه			
مجموعة نواحى السلام والغدر	منفلوطية		٨	—	بحق الثلث		أيوب كاشف جمال الدين	ابنته عايشة بحق الثلث وابنه رمضان بحق الثلثين	١٨٨٨
جرف الوليدية	منفلوطية		٥	—	٤٤٨	٤٧			
الأكراد	منفلوطية	٢١		—	والثلثين				
الوسطى	منفلوطية		٢	—	٩٠٨	٩٤			
بنى غالب والنويرة	منفلوطية		٨	—					
بنى زيد الشرقى	منفلوطية	٢١ ١/٣	١	—					
جزيرة منقباط وجزيرتى زيد الشرقى	منفلوطية	١٣ ١/٣	٤	—					
جزيرة حبلص ورمالها	منفلوطية		٢	—					
غريبة	منفلوطية		٢	—					
علوان والهداية	منفلوطية		٨	—					
منقباط	منفلوطية		٨	—					
نوسا الساحل تابع طهطا	جرجا		٣						

تابع الجدول السابق

الحصة	الولاية	مقدار الحصة			مساحة الأوسية			الفائض الذى يصرف		ملتزم الحصة	الملتزم الجديد	السنة
		س	ط	ف	س	ط	ف	مليم	جنيه			
شبرامنت	جيزة	٧				١/٢	٣	٥٨٨		محمد بن ابراهيم جلبى	أبنائه	١٨٨٨م
كومبرة	جيزة		٢					٤٢٥	٣	خديجة بنت فاطمة	أبنائها	١٨٨٩
سقيل	جيزة		٢					٣٢	٢	(...) خاتون	أبنائها	١٨٨٩
سلاقوس	بهنساوية		٤					٢٤٧	٣٣	جركس حسن بك	أبنائه	١٨٨٩
المنصورية	جيزة		٤		١٩	٢	٣١	١٣٦	٢	علية أخت الخريتاوى	أبنائها	١٨٨٩
أثريس ووراق	جيزة	٣	٥	٣				٧١٨		محمود جلبى	أبنائه	١٨٨٩
رشاشة	بهنساوية		١			١/٢	٨	٩٥٦	١	محمد جلبى نعمان	أبنائه	١٨٨٩
دهروط وما معها	بهنساوية		٢					٤٢٨	١٦	حسن أفندى	أبنائه	١٨٨٩
ديروط	بهنساوية		١			٤	٥	٩٦٨	١	على أفندى بن فاطمة	أبنائه	١٨٨٩
الكريمات أطفيحية	جيزة		٤ ١/٢					٥٧٢	١	إسماعيل الخياط	أبنائه	١٨٨٩
المساندة وما معها أطفيحية	جيزة		١ ١/٢			١٠	١٣	٣١٢	٦	مصطفى أغا	أبنائه	١٨٩٠
شبرامنت	جيزة	١٧	٣					٦٠٤	٤١	علية بنت محبوبة	أبنائها	١٨٩٢
مال حماية منيل البيضا بكوم إدريحة	بهنساوية		٣					٤٤	٧	إسماعيل معتوق إبراهيم أغا	أبنائه	١٨٩٥
بنى قاسم	بهنساوية		٥					١١٢	٨	فاطمة زوجة محمد جلبى	لمقروقتها نفوسة	١٨٩٥

تابع الجدول السابق

أوسيم	جيزة		١		٤	٢٣	٩	٥٨٠	٢	محمد بن علي جلبي	لابنه	١٨٩٦
ترمنت والحلبية	بهنساوية		٦					٦٠	٥٤	زبيدة بنت إبراهيم	ابنها	١٩٠٣
مجموعة نواحي بالمنفلوطية(أسيوطية)	جرجا	٢٢	٣٥					٩٠٨	٩٤	رمضان بن أيوب وكاشف بن أحمد كاشف	ابنه القاصر ابنه	١٩٠٣
مجموعة نواحي بالمنفلوطية مجموعة نواحي بالبهنساوية	جرجا بهنساوية		٧٧					٧٢٤	٣٨٦	علية هانم بنت حسن بك حاكم الفيوم وقنا السابق	ابنها	١٩٠٤
بياض النصارى أطفيحية	بهنساوية		$2\frac{2}{5}$					١٢٤	١١	بدوية خاتون بنت إبراهيم بدوي	أبنائها	١٩٠٥
المنصورية وتابعتها العباسية	جيزة		٢					٣٥٢	٥	أمين أفندي بن عثمان بك	ابنته	١٩٠٥
مجموعة نواحي بالوجهين البحري والقبلي مع مال حماية رزقة احباسية	—	٦	٨٠					٣٣٢	٥٣٢	الأمير أحمد كمال باشا	نجله الأمير يوسف بك كمال	١٩٠٧
مجموعة نواحي بالوجهين البحري والقبلي	—	٦	٨٠ بحق الثلث					٤٤٤	١٧٧	الأميرة فاطمة هانم كريمة المغفور لها عين الحيا كريمة الأمير أحمد باشا نجل المرحوم إبراهيم باشا والي مصر كان	نفسها	١٩١٢
مجموعة نواحي بالوجهين البحري والقبلي	—	٦٠	٨٠ بحق الثلثين					٨٨٨	٣٥٤	الأمير حسين كمال الدين باشا	نفسه	١٩١٢

المصـــــدر : دار الوثائق: عين ٥١ مخزن ١٨ تركى سجل قيد تقاسيط الالتزام رقم ٢٠٧٢.

ملحوظـــات :

١- يوضح الجدول استمرار الحصول على فائض حصص الالتزام حتى عام ١٩١٢م.

٢- يبين استمرار توارث حق الحصول على الفائض لذوى الملتزم.

٣- أيلولة الفائض للمرقوقة فى حالة عدم وجود ذرية.

٤- قيام أحد المعاتيق بالحصول على فائض جزء من حصة التزام سيده .

٥- صرف بدل الأوسية حتى فى حالة عدم وجود أوسية فى الأصل.

٦- انتشار الحصول في الوجهين القبلى والبحرى.

٧- يوضح الجدول أن بعض الحصص فى حوزة الصفوة العسكرية والنساء.

٨- حصول الأمراء من أسرة محمد على على الفائض لحصص عديدة حتى عام ١٩١٢م.

٩- تجعلنا الوثيقة نعيد النظر فى عصر محمد على وخلفائه بعض الشئ؛ بدليل استمرار حصول بعض العناصر من غير أسرة محمد على على الفائض.





المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق غير المنشورة :

-أرشيف دار الوثائق القومية.

(أ) وثائق الروزنامة.

- دفاتر الالتزام (فروخت نقود مقاطعات قرى خاصة تابع ولايات)

٧٩٢، ٧٩٣ ، ٧٩٤، ٧٩٥، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٧٠، ٨٧١، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٥٠، ٩٥١، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٢١، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٩١، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠.

-دفاتر الالتزام الحضرى : (دفتر أرقام مال أو سكالات ومقاطعات بنفس المحروسة) رقم ٤١٣٩ بتاريخ ١٠٣٣هـ / ١٦٢٣م.

-وثائق قيد تقاسيط الالتزام (وثائق مفردة):

٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥.

-التزام عرائض عليها أوامر (وثائق مفردة):

١،٢،٣،٤،٥

-دفاتر قيد تقاسيط الالتزام:

١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٨، ١٩٩٠، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ٢٠٧٠، ٢٠٧٢.

-دفاتر التاريع:

عين ٦٢ مخزن ١ تركى دفتر تربيع ولاية الفيوم رقم ٤٠ لعام ٩٣٣هـ / ١٥٢٦م.

- دفاتر ترابيع الأموال الديوانية:

دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧، ٢٢٦٨، ٢٢٨١، دفتر ترابيع الأشمونين رقم ٢٢٦٤، ٢٢٧٧، ودفتر ترابيع المنفلوطية رقم ٢٢٦٥، ٢٢٧٨ ودفتر ترابيع البهنساوية رقم ٢٢٧٩، ودفتر ترابيع الفيوم رقم ٢٢٥٧، ٢٢٩١.

وتشمل الفترة من ١٢١٣: ١٢٣١هـ / ١٧٩٨ : ١٨١٥م.

- دفاتر فراغات من الملتزمين:

٣١٥٠، ٣١٥١، ٣١٥٢، ٣١٥٦، ٣١٥٨، ٣١٥٩، ٣١٦٥، ٣١٧٠، ٣١٧٥، ٣١٧٩، ٣١٨٠

- دفاتر قصر اليد (قيودات قصر يد ولاية مذكورين حصص ملتزمين مذكورين وخرجقلم)

١٤١٠، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٧١، ٢٢٢٢، ٢٢٣٧، ٢٢٦١، ٢٢٨٣، ٤١٩٦، تغطى الفترة من ١٢٢٨ :١٢٧١هـ/ ١٨١٣: ١٨٥٤م.

- دفاتر الجسور :

دفتر الجسور السلطانية بالوجه القبلى رقم ٧٨٥.

دفتر الجسور السلطانية لمديرية الغربية رقم ٧٨٩.

- سجلات إسقاط القرى :

١، ٢، ٣، ١٨، ٢٣، ٢٤، ٢٤ مكرر، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨.

ب – سجلات الديوان العالى:

دفتر ديوان عالى رقم١ الفترة من ١١٥٤ :١١٥٦ هـ / ١٧٤١ : ١٧٤٣م ، رقم ٢ الفترة من ١١٧٧: ١٢١٤هـ / ١٧٦٣: ١٧٩٩م.

جـ – دفاتر الرزق الإحباسية:

دفتر أول إحباس ولاية القوصية رقم ٤، ٥، ٥ مكرر، (جزء ثانى) .

ء – سجلات المحاكم الشرعية:

- محكمة الباب العالى ٣١، ٧٧، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٥، ١١٨، ١٤٦، ٣١٥.

- محكمة القسمة العسكرية: ١٩، ٦٢، ٦٩، ٨٠، ٩١.

- محكمة مصر القديمة: ١٠٤، ١٠٥.

- محكمة الصالحية النجمية: ٤٧٨، ٤٨١، ٤٩٣.

- محكمة الصالح: ٣١٥.

- محافظ الدشت: ١٤٥، ١٤٩.

- محكمة قناطر السباع: ١٣٥، ١٣٦.

- محكمة أسيوط: ٧.

ثانيا: الوثائق المنشورة:

– قانون نامة مصر، الذى أصدره السلطان سليمان القانونى لحكم مصر، ترجمة أحمد فؤاد متولى، القاهرة: (د. ت).

ثالثاً: المخطوطات:

- أبو يحى زكريا الأنصارى: تحفة الراغبين فى بيان أمر الطواعين، دار الكتب، مجاميع ٢١٨، ميكروفيلم ١٣٤٢.

- عبد الغنى بن إسماعيل النابلسى: علم الملاحة فى علم الفلاحة، دار الكتب، زراعة ٣٣٧، ميكروفيلم، ٤٦٦٨٢.

- على الأجهورى: رسالة فى المغارسة، دار الكتب، فقه مالك، ٣٦. ميكروفيلم ١٦٧٢٣.

- مجهول: مفتاح الراحة فى علم الفلاحة، دار الكتب، زراعة ٨٥، ميكرو فيلم ١٨٦٤٣.

- محمد بن أبى السرور البكرى الصديقى: المنح الرحمانية فى الدولة العثمانية، نسخة مصورة عن المخطوط تحمل رقم ١١٠٥.

- مرعى بن يوسف: نزهة الناظرين فى تاريخ من ولى مصر من الخلفاء والسلاطين، دار الكتب، تاريخ تيمور ٣٠٣، ميكروفيلم ١٣٣٠٣.

رابعاً المصادر العربية المنشورة:

- إبراهيم بن أبى بكر الصوالحى: تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية القاهرة: ١٩٨٤.

- أحمد الدمرداشى كتخدا عزبان: الدرة المصانة فى أخبار الكنانة، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية، المجلد ٢٨، القاهرة: ١٩٨٩.

- أحمد شلبى بن عبد الغنى: أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، مكتبة الخانجى، القاهرة: ١٩٧٨

- إسماعيل بن سعد الخشاب: أخبار أهالى القرن الثانى عشر الهجرى، تحقيق عبد العزيز جمال الدين وعماد أبو غازى، القاهرة: ١٩٩٠.

- ابن إياس: بدائع الزهور فى وقائع الدهور، جـ٥، تحقيق محمد مصطفى زيادة، القاهرة: ١٩٨٤.

- ابن زنبل الرمال: آخرة المماليك، أو واقعة السلطان الغورى مع سليم العثمانى، تحقيق عبد المنعم عامر، إشراف وتقديم عبد الرحمن الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٩٨.

- تقى الدين أحمد بن على المقريزى: المواعظ والأعتبار بذكر الخطـط والآثـار، الجـزء الأول، دار صادر، بيروت (د. ت).

- الحسن بن محمد الوزان (ليو الأفريقى): وصف أفريقيا، ترجمة محمـد حجـى ومحمـد الأخضـر، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الجزء الثانى، الطبعـة الثانيـة،دار الغـرب الإسلامى، بيروت: ١٩٨٣.

- حسن أفندى الروزنامجى: ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية، نشـره شـفيق غربـال تحت اسم مصر عند مفرق الطرق، كتيب بمكتبة جامعة القاهرة (د. ت).

- شهاب الدين النويرى: نهاية الأرب فى فنون الأدب،جـ٧، القاهرة:١٩٣١.

- عبد الحمن بن حسن الجبرتى: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، تحقيق وشـرح حسـن محمـد جوهر، عبد الفتاح السرنجاوى، السيد إبراهيم سالم الأجزاء الثلاثة الأولـى، والأجـزاء الأربعـة الأخيرة تحقيق حسن محمد جوهر، عمر الدسوقى والسيد إبراهيم سالم طبعة لجنة البيان العربـى، ٧ أجزاء، الطبعة الأولى، القاهرة: ١٩٥٩: ١٩٦٧.

- : مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس، تحقيق عبد الرحيم، عبد الرحمـن عبد الرحيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة: ١٩٩٨.

- عبد الله الشرقاوى : تحفة الناظرين فيمن ولى مصر من الولاة والسلاطين، القاهرة: ١٢٨٦هـ.

- محمد البرلسى السعدى : بلوغ الأرب برفع الطلب، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمـن عبـد الرحيـم، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٢٤، القاهرة: ١٩٧٧.

- محمد بن أبى سرور البكرى : كشف الكربة فى رفع الطلبة، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمـن عبـد الرحيم، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٢٣، القاهرة : ١٩٧٦.

- : الروضة المأنوسة فى أخبار مصر المحروسة، تحقيق عبد الـرازق عبـد الرازق عيسى، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة : ١٩٩٧.

- : النزهة الزهية فى ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية، تحقيق عبـد الـرازق عبد الرازق عيسى، العربى للنشر، القاهرة :١٩٩٨.

- يوسف الشربينى : هز القحوف فى شرح قصيد أبى شادوف، جزان المطبعة السعيدية، الإسـكندرية ١٢٨٩هـ.

- يوسف الملوانى الشهير بابن الوكيل: تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب، تحقيق عبـد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، دار الكتب الجامعى، القاهرة: ١٩٩٨.

خامساً : المصادر الأجنبية :

- Albert, J: Voyages en Egypte des anneés, 1634 – 1636, IFAO, Le Caire, 1974.
- Brémond, G: Voyages en Egypte, 1643 – 1645, IFAO, Le Caire, 1974.
- Brown, E: Le Voyages en Egypte, 1673 – 1674, IFAO, Le Caire, 1974.
- De Monconys: Le Voyage en Egypte, 1646 – 1647, IFAO, Le Caire, 1973.
- Gonzales, A: Le Voyage en Egypte, 1665 – 1666, IFAO, Le Caire, 1977.
- Lithgow, W: Voyages en Egypte des anneés, 1611 et 1612, IFAO, Le Caire, 1973.
- Sandys, G: Voyage en Egypte, 1611 et 1612, IFAO, Le Caire, 1973.
- Vansleb, R.D: Nuvelle Relation en Fome de journal d,un voyage fait en Egypte en 1672 et 1673, Paris, 1677.

سادساً: المصادر الأجنبية المعربة:

- إدوارد وليم لين: المصريون المحدثون، شمائلهم وعاداتهم، ترجمة عدلى طاهر نور، القاهرة:١٩٧٥ .
- استيف، الكونت: دراسة موجزة حول مالية مصر منذ فتحها السلطان سليم إلى أن فتحها القائد العام بونابرت، وصف مصر، الترجمة العربية، النظام المالى، جـ٥، ترجمة زهير الشايب، ط١، القاهرة: ١٩٧٩.
- جومار: العرب والعربان فى مصر الوسطى، وصف مصر، جـ٢، العرب فى ريف مصر وصحراواتها، ترجمة زهير الشايب، القاهرة: ١٩٧٨.
- صامويل برنارد: الحياة الاقتصادية فى مصر القرن الثامن عشر، الموازين والنقود، وصف مصر، حـ٦، ترجمة زهير الشايب، القاهرة: ١٩٨٠.
- شابرويل: دراسة فى عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين، وصف مصر، جـ١، ترجمة زهير الشايب، القاهرة: ١٩٧٦.
- فولنى: ثلاثة أعوام فى مصر وبر الشام، الجزء الأول، ترجمة إدوارد البستانى، الطبعة الثانية، دار المكشوف، بيروت: ١٩٤٩.
- لا نكرية: دراسة فى نظام الضرائب على الأطيان وفى الإدارة الإقليمية فى مصر فى السنوات الأخيرة من حكم المماليك، وصف مصر، ترجمة زهير الشايب، الطبعة الأولى، القاهرة: ١٩٧٩.

سابعاً: رسائل علمية غير منشورة:

- أمنية محمد رشاد عامر: دفاتر الالتزام بديوان الروزنامة أثناء الحكم العثماني لمصر ١٠٦٩-١٢٥٢هـ/ ١٦٥٨- ١٨٣٦م، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم الوثائق، كلية الآداب، جامعة القاهرة: ١٩٩٧.

- حسن أحمد يوسف نصار: دور المجتمع الريفي في ثورة ١٩١٩، رسالة دكتوراة غير منشورة قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة: ١٩٧٩.

- حلمي محروس إسماعيل: دراسات في الحالة الاجتماعية في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة: ١٩٧٧.

- محمد أنور توفيق أبو علم: السخرة في الزراعة وأثرها على المجتمع المصري في القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة: ١٩٨٥.

ثامنا: المراجع العربية والمعربة:

- إبراهيم على طرخان: مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة، القاهرة: ١٩٦٠.

- : النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، القاهرة: ١٩٦٨

- إبراهيم المويلحي: الأرض والفلاح في العصر العثماني، بحث ضمن أبحاث الأرض في مصر على مر العصور، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة: ١٩٧٤

- أحمد أحمد الحتة: تاريخ مصر الإقتصادي في القرن التاسع عشر، ط٣، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة: ١٩٥٨.

- أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، دار المعارف، القاهرة: ١٩٧٩.

- أحمد عبد الرحيم مصطفى: عرض كتاب عجائب الآثار في التراجم والأخبار لعبد الرحمن الجبرتي، موسوعة تاريخ الإنسانية، المجلد الرابع، القاهرة: (د. ت).

- : في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق،ط٢، القاهرة:١٩٩٣.

- إلهام محمد على ذهني: مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرنين السادس عشر والسابع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٩١.

- : مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة : ١٩٩٢.

- أمين سامى : تقويم النيل وعصر محمد على، جـ٢، الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة: ١٩٢٨.
- أندريه ريمون : المدن العربية الكبرى فى العصر العثمانى، ترجمة بشير السباعى، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، القاهرة : ١٩٩١.
- : الولايات العربية، (القرن السادس عشر — القرن الثامن عشر) بحث ضمن كتاب تاريخ الدولة العثمانية، إشراف روبير مانتران، ترجمة بشير السباعى، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة: ١٩٩٢.
- إيمان عامر : العربان ودورهم فى المجتمع المصرى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٩٧.
- بيتر جران: الجذور الإسلامية للرأسمالية، ١٧٦٠ — ١٨٤٠، ترجمة محروس سليمان، مراجعة رءوف عباس، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة: ١٩٩٢.
- جابرييل بايير: تاريخ ملكية الأراضى فى مصر الحديثة، ترجمة عطيات محمود جاد، القاهرة : ١٩٩٨.
- جرجس حنين : الأطيان والضرائب فى القطر المصرى، الطبعة الأولى، القاهرة: ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م.
- جلال يحى : مصر الحديثة (١٥١٧ : ١٨٠٥) الهيئة المصرية للكتاب، فرع الإسكندرية : ١٩٨٢.
- جيل فاينشتاين: الإمبراطورية فى عظمتها (القرن السادس عشر)بحث ضمن كتاب تاريخ الدولة العثمانية، إشراف روبير مانتران، ترجمة بشير السباعى، دار الفكر، القاهرة : ١٩٩٢.
- حسام محمد عبد المعطى: العلاقات المصرية الحجازية فى القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٩٩.
- حسنين محمد ربيع: النظم المالية فى مصر زمن الأيوبيين، القاهرة : ١٩٦٤.
- رأفت غنيمى الشيخ: التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية ١٤١٢ : ١٩٩٢، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة : ١٩٩٢.
- : عمليات على بك الحربية فى الصعيد، بحث ضمن أبحاث الندوة العلمية المقدمة لمركز دراسات المستقبل ١٧ — ١٨ أبريل ١٩٩٦.
- رءوف عباس حامد: النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل نظام الملكيات الزراعية الكبيرة، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر، القاهرة : ١٩٧٣.

- زبيدة عطا: الفلاح المصرى بين العصر القبطى والعصر الإسلامى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٩١.

- سحر على حنفى: العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى فى القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ٢٠٠٠ .

- سعيد عبد الفتاح عاشور: العصر المماليكى فى مصر والشام، القاهرة : ١٩٧٦.

- : الأيوبيون والمماليك فى مصر والشام، القاهرة : ١٩٩٠ .

- سيد محمد السيد : مصر فى العصر العثمانى، القرن ١٦، دراسة وثائقية فى النظم الإدارية والقضائية والمالية والعسكرية، مكتبة مدبولى، القاهرة : ١٩٩٧.

- صلاح أحمد هريدى: دور الصعيد فى تاريخ مصر فى العصر العثمانى، دار المعارف، القاهرة: ١٩٨٤.

- عبد الحميد البطريق: عصر محمد على ونهضة مصر فى القرن التاسع عشر (١٨٠٥ – ١٨٨٣) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٩٩.

- عبد الحميد حامد سليمان: نظم إدارة الأمن فى مصر العثمانية، بحث ضمن أبحاث ندوة تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى، مجلة كلية الآداب، عدد خاص (٥٧) مركز النشر لجامعة القاهرة: ١٩٩٣.

- : تاريخ الموانئ المصرية فى العصر العثمانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٩٥

- : الملاحة النيلية فى مصر العثمانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ٢٠٠٠.

- عبد الرازق عبد الرازق عيسى: تاريخ القضاء فى مصر العثمانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٩٨.

- عبد الرازق الهلالى: قصة الأرض والفلاح والإصلاح الزراعى فى الوطن العربى، القاهرة: ١٩٦٧.

- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: الريف المصرى فى القرن الثامن عشر، ط ٢، مكتبة مدبولى، القاهرة: ١٩٨٦.

- : فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩.

- : المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى، المجلة التاريخية المغربية، مطبعة الاتحاد التونسى، ١٩٩٢.

- عبد الكريم رافق: بلاد الشام ومصر منذ الفتح العثمانى إلى حملة بونابرت، ط٢، دمشق: ١٩٦٨.

- عبد الله عزباوى: المؤرخون والعلماء فى مصر فى القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٩٧.

- عبد الوهاب بكر: الدولة العثمانية ومصر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، دار المعارف، ط١، القاهرة: ١٩٨٢.

- عراقى يوسف: الوجود العثمانى المملوكى فى مصر فى القرن الثامن عشروأوائل القرن التاسع عشر، دار المعارف، ط١، القاهرة: ١٩٨٥.

- عفاف مسعد: دور الحامية العثمانية فى تاريخ مصر (١٥٦٤-١٦٠٩م) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ٢٠٠٠.

- على بركات: رؤية الجبرتى لبعض قضايا عصره، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٩٧.

- : القرية فى صعيد مصر فى مواجهة الغزو الفرنسى ١٧٩٨-١٨٠١، بحث ضمن أبحاث الندوة العلمية المقدمة لمركز دراسات المستقبل، ١٧-١٨ أبريل ١٩٩٦.

- على شلبى: الريف المصرى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، دار المعارف، القاهرة: ١٩٨٣.

- على مبارك: الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، المجلد الرابع عشر، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة: ١٩٩٨.

- عمر عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق العربى ١٥١٦: ١٩٢٢، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية: ١٩٩٦.

- فاطمة علم الدين عبد الواحد: التطور الاجتماعى فى الريف المصرى قبل ثورة ١٩١٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٩٧.

- فيصل عبدالله الكندرى: جان بردى الغزالى وموقفه من العثمانين، مجلة المؤرخ المصرى، العدد السابع عشر، القاهرة: ١٩٩٦.

- كينيث كونو: فلاحو الباشا، الأرض والمجتمع والاقتصاد فى الوجه البحرى ١٧٤٠-١٨٥٨ ترجمة سحر توفيق، مراجعة عاصم الدسوقى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة: ٢٠٠٠.

- ليلى عبد اللطيف أحمد: الصعيد فى عهد شيخ العرب همام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٨٧.

: الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، القاهرة: ١٩٧٨.

: المجتمع المصرى فى العصر العثمانى، دار الكتاب الجامعى، ط١، القاهرة: ١٩٨٧.

: دراسات فى تاريخ ومؤرخى مصر والشام إبان العصر العثمانى، مكتبة الخـــانجى، القاهرة: ١٩٨٠.

- محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربى ١٥١٤- ١٩١٤، مكتبة الأنجلو المصرية، القـــاهرة: ١٩٩٠.

- محمد رفعت رمضان: على بك الكبير، دار الفكر العربى، القاهرة: ١٩٥١.

- محمد رمزى: القاموس الجغرافى للبلاد المصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٨٤.

- محمد شفيق غربال: محمد على الكبير، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د- ت).

- محمد الشيشتاوى: متنزهات القاهرة فى العصريين المملوكـــى والعثمـــانى، دار الأفـــاق العربيـــة، القاهرة:١٩٩٩.

- محمد صابر عرب: تجربة محمد على فى كتابات الجبرتى، بحث ضمـــن أبحـــاث نـــدوة الجمعيـــة المصرية للدراسات التاريخية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة: ٢٠٠٠.

- محمد صبرى يوسف: دور المتصوفة فى تاريخ مصر فى العصـــر العثمـــانى، دار التقـــوى للنشـــر والتوزيع، ط١، ١٩٩٤.

- محمد عبد المنعم السيد: الغزو العثمانى لمصر ونتائجه على الوطن العربى، مؤسسة شباب الجامعـــة، الإسكندرية، (د- ت).

- محمد عفيفى: الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر العثمانى، الهيئة المصريـــة العامـــة للكتاب، القاهرة: ١٩٩١.

- : الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٩٢.

- : صورة مصر عند الرحالة المسلمين فى العصر العثمانى، حوليات إســـلامية، المعـــهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية، عدد ٣٣، القاهرة: ١٩٩٠.

- محمد على الأنسى: قاموس الدرارى اللامعات فى منتخبات اللغات، بيروت: ١٩٠٠.

- محمد فهمى لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، لجنة التأليف والترجمة، القـــاهرة: ١٩٣٨.

- محمد فؤاد شكرى وآخرون: نصوص ووثائق فى التاريخ الحديث والمعاصر، الأنجلـــو المصريـــة، القاهرة : (د-ت).

- محمد فؤاد شكرى: عبدالله جاك مينو وخروج الفرنسيين من مصر، دار الكتاب العربى، ١٩٥٢.

- محمد محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر ٦٤٨- ٩٢٣هـ / ١٢٥٠- ١٥١٧م دراسة تاريخية وثائقية، دار النهضة العربية، ط١، القاهرة: ١٩٨٠.

- محمد محمود السروجى: الحملة الفرنسية على الصعيد ١٧٩٨، بحث ضمن أبحاث الندوة العلمية المقدمة لمركز دراسات المستقبل، ١٧ – ١٨ أبريل ١٩٩٦.

- محمد مختار باشا: التوفيقات الإلهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنة الإفرنكية والقبطية، دراسة وتحقيق وتكملة محمد عمارة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (د.ت).

- مصطفى بركات: الألقاب والوظائف العثمانية، دراسة فى تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثمانى لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة: ٢٠٠٠.

- مصطفى محمد رمضان: دور الأزهر فى الحياة المصرية إبان الحملة الفرنسية ومطلع القرن التاسع عشر، ط١ ، القاهرة: ١٩٨٦.

- ناصر أحمد إبراهيم: الأزمات الاجتماعية فى مصر فى القرن السابع عشر، دار الآفاق العربية، ط١، القاهرة: ١٩٩٨.

- نبيل السيد الطوخى: صعيد مصر فى عهد الحملة الفرنسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٩٧.

- نللى حنا: تجار القاهرة فى العصر العثمانى، سيرة أبو طاقية شاهبندر التجار، ترجمة رءوف عباس، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة: ١٩٩٧.

- هاملتون جب، هارولد بوون: المجتمع الإسلامى والغرب، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف، القاهرة: ١٩٧٠.

- هنرى لوراس وآخرون: الحملة الفرنسية فى مصر، بونابرت والإسلام، ترجمة بشير السباعى، سينا للنشر، القاهرة: ١٩٩٥.

- هيلين ريفلين: الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، القاهرة: ١٩٦٧.

- يوسف نحاس: الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة: ١٩٢٦.

تاسعا: المراجع الأجنبية:

-Alsayyid, A: Egypt in the Reign of Muhamed Ali, C-U-P, London, 1984.

-Crecelius,D: Egypt in the eighteenth Century. in Modern Egypt from 1517 to the end of the twentieth Century, M.W. Daly, (ed.), C-U-P, London, 1998.

-Dykstra, D: The French Occupation of Egypt, 1798-1801, in Modern Egypt from 1517 to the end of the twentieth Century, M.W.Daly (ed.), C-U-P, London, 1998.

-Fahmy, K: The era of Muhamed Ali pasha, 1805-1848, in Modern Egypt, M.W. Daly, (ed.), C-U-P, London, 1998.

-Hathaway, J: Egypt in the seventeenth Century, C-U-P, in Modern Egypt, M.W.Daly,(ed.), C-U-P, London, 1998.

: The politics of households in Ottoman Egypt, the rise of Cazdaglis, C-U-P, London, 1997.

-Holt, P.M: Egypt and the Fertile Crescent, 1516-1922, London, 1966.

: The pattern of Egyptian political History from 1517 to 1798. in political and Social Change in Modern Egypt, P.M. Holt, (ed.), London, 1968.

-Kuno, K: Mohammed Ali and Decline and Revival thesis in Modern Egyptian History. in Raouf Abbass, (ed.) Cairo, 2000.

- Lawson, F: Persistent Myths about Mohamad Ali period, in Reform Or Modernization? in Raouf Abbass, (ed.), Cairo, 2000.

- Livingston, J: the Rise of Shaykh Albalad Ali Bey Al-Kabir, School of Oriental and African studies, London, 1970.

- Raymond, A: Artisans et Commercants Au Caire Au XVIIIe Siècle, Tome.1 IFAO, Le Caire, 1999.

: " quartiers et Mouvements Populaires au Caire au XVIII siècle", in political and Social Change in Modern Egypt, P.M.Holt, (ed.), London, 1968.

- Shaw, S.,: The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt 1517- 1798, Princeton, 1962.

: Ottoman Egypt in eighteenth Century, Harvard, 1962.

: Ottoman Egypt in the age of the French Revolution, Harvard, 1964.

: "Land holding and Land-Tax Revenues in Ottoman Egypt" in Political and Social Change in Modern Egypt, P.M.Holt, (ed.) London,1968.

- Winter, M: The end of the twentieth Century, M.W.Daly, (ed.), London, 1998.





المحتـــوى

الفصل السادس

الجــداول

٤/١٠ إحصاء يوضح الكشوفية فى عدة قرى بالصعيد مقارنة بالمال الميرى.

٤/١١ إحصاء يوضح الكشوفية فى بعض ولايات الصعيد مقارنة بالميرى.

٥/١ إحصاء يوضح الملتزمين فى قرية عدونة بالبهنساوية فى ثلاث سنوات مختلفة.

٥/٢ إحصاء يوضح الملتزمين فى مال حماية باقور وقرقارص بولاية جرجا ١٠٧٤ هـ / ١٦٦٠م

إحصاء يوضح حصص الملتزمين والمساحة والفائض الذى يصرف لهم من الخزينة من عام ١٨٨٨ إلى ١٩١٢م بالملاحق (ملحق ١٣).

ملخص الرسالة باللغة العربية

التاريخ بمعناه الحديث ليس معناه الأحداث السياسية وحدها إنما أصبحت الدراسات التاريخية تهدف نحو إعطاء صورة شاملة للمجتمع من جميع نواحيه ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، من هنا كان توجيه أستاذنا الدكتور محمد عفيفى لتلاميذه فى مرحلة الماجستير ، للبحث فى التاريخ الاقتصادى والاجتماعى لمصر فى العصر العثمانى وشاء القدر للمتحدث أن يكون أول هؤلاء التلاميذ؛ والذى وقع اختياره على " نظام الالتزام فى ريف الصعيد فى العصر العثمانى ".

والالتزام نظام أساسه تعهد شخص ما أو عدة أشخاص بدفع الضريبة المقررة على قرية ما أو جزء من قرية؛ حيث وصل عدد الملتزمين إلى أكثر من خمسين ملتزماً فى بعض القرى، ويحصل على تقسيط التزام بعد أن يرسوا عليه أو عليهم المزاد من خلال أعلى سعر يقدمه أو يقدمونه ويدفع حلواناً وبالتالى يصبح مسئولاً عن جباية المال الميرى المقرر على حصة التزامه، وفى مقابل القيام بهذا العمل يحصل على مساحة من الأرض معفاة من الضريبة تسمى الأوسية والتى تختلف مساحتها من قرية إلى أخرى.

وتكمن أهمية هذا الموضوع فى أن الالتزام كان يمثل لب النظام الاقتصادى فى مصر فى العصر العثمانى، كما أن دراسة علمية لم تفرد لمعالجة هذا الموضوع من جميع نواحيه ، ومعظم الدراسات التى أشارت للالتزام من قريب أو بعيد كان اعتمادها على مصادر ثانوية سواء عربية أو أجنبية، والتى اعتاد أغلبها تكرار المعلومة مع اختلاف فى الشكل وائتلاف فى المضمون.

كما أن بداية نظام الالتزام كانت موضع خلاف بين الباحثين ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتجيب على مجموعة تساؤلات أهمها متى طبق نظام الالتزام؟ وهل تم تطبيقه بين يوم وليلة؟ وما التشابه بين الالتزام وغيره من نظم، أوضاع حيازة الأراضى فى صعيد مصر فى ظل الالتزام.

فئات الملتزمين وحجم مساهمة كل فئة منها ، كما تكمن أهمية هذا الموضوع فى محاولة رصد أوضاع الفلاح فى ظل نظام الالتزام ، إلى جانب محاولة وضع النهاية لنظام للالتزام والتى ثبت أنها كانت مجهولة.

وتقوم هذه الدراسة على الوصل بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على اعتبار انه يعالج موضوعاً اقتصادياً لا يمكن بتره بين يوم وليلة وكانت العادة قد جرت فى معظم الدراسات التاريخية التى تعالج تاريخ مصر فى العصر العثمانى على الوقوف عند الاحتلال الفرنسى لمصر ١٧٩٨ – ١٨٠١ كنهاية للحقبة العثمانية، وخصوصاً ما تلاها من وصول محمد على لحكم مصر ١٨٠٥ – ١٨٤٨، وما أحدثه من تغييرات فى هيكل الاقتصاد المصرى وبالتالى الالتزام مع استمراريته بشكل أو بآخر وتتمثل أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة فى أن نظام الالتزام لم يطبق فى مصر بين عشية وضحاها ولكن بطريقة تدريجية وهى نفس الطريقة التى اتبعتها الدولة العثمانية عندما أحلت نظام

الأمانات محل النظام الإقطاعى ، وتوصلت الدراسة إلى أن بداية إحلال الالتزام محل الأمانات منذ الربع الثانى من القرن السادس عشر وبمرور الوقت انتهت الأمانات تماماً. وأصبح الالتزام هو النظام الوحيد الذى تدار به الأراضى الزراعية فى مصر ولقد استمر الوقف للأراضى الزراعية لدرجة وصلت إلى أن أكثر ما نصف مقاطعات صعيد مصر كانت موقوفة وذلك من حيث عدد المقاطعات وليس المساحة لعدم معرفتنا بالمساحة لبعض القرى لتجاهل دفاتر الترابيع لذكر المساحة فيها بالفدان.

وقد أثبتت الدراسة الدور السلبى الذى لعبته إدارة القرية والتى ضيّعت معه نسبة كبيرة جداً من أموال الخزينة وكان الضحية هو الفلاح الذى عانى كثيراً من فساد من أتوا بعد الملتزم فى صلتهم به.

وقد أبرزت الدراسة الدور الذى لعبه الملتزمون من العسكريين والمماليك فى الالتزام والذين سيطروا على اكثر من ٨٠% من الالتزام فى القرن السابع عشر وارتفعت هذه النسبة إلى أكثر من ٩٠% طوال القرن الثامن وحتى وصول الحملة الفرنسية لتحقق هبوطاً لتصل إلى ٥٩% وذلك لحل الكثير من التزامات هذه الفئة ووضوح دور الفئات الأخرى وخاصة النساء.

واتضح من الدراسة كذلك أن ضريبة الميرى المقررة على الأراضى الزراعية منذ تطبيق نظام الالتزام لم تتغير طوال العصر العثمانى ولكن ظهور المضاف أدى إلى زيادة الأعباء على الفلاح المصرى إلى جانب العديد من العادات والمقررات.

ورغم تعدد هذه الضرائب وعدم عدالتها فى ظل نظام الالتزام تبقى حقيقة مفادها؛ إن الخطأ لم يكن فى النظام ذاته بقدر ما كان فى القائمين على النظام من الملتزمين ومساعديهم وسطوة العسكر وما كانوا يفرضونه من مظالم ومغارم على القرى والتى كان يتحملها الفلاح لا غيره كما وضحت الدراسة النهاية لنظام الالتزام التى ثبت أنها كانت مجهولة.



Finally the Conclusion is show of the most important results that the study has reached also the Researcher as added some selections of notes that relates to Iltezam system in the times of the studies. The Researcher in this study has depended on a lot of Roznama documents which is preserved in the National documents House in Cairo and the most important of these are Dafater Iltezam and Tkaseet Iltezam Mofrda, Dafater ElTarabcca, Tarabcca 933 Heg / 1526 AD, Dafater Trabaeea Alamyal ElDiwania, Dafater Kasser Eliad, Fargat min Ilmoltazemin, Seglat AlRezk Alehbaasia, Seglat Eskattat AlKora and Almahkem Al-Sharia, many Arabic and Foreign Sources also the university postgraduate studies and many Arabic and Foreign References.

Gamal Kamal

A Summary of Research to get the Master Degree of Literature Specialized in Modern history Presented by the student Gamal Kamal Mahmoud Mohammed under the supervision of Prof. D. Mohammed Afifi.

The History in its Modern meaning doesn't mean the political events only but it has become historical studies aim at giving an over-all view of the society from all Sides, Policy, Economy, Sociability from this point of view we have directed to search in the Economic and Social History in Egypt during the Ottoman age.

We have decided on the Iltezam system in Rural Upper Egypt under Ottomans. This study is based on connecting the two Century the 18th and 19th century not much studies have dealt with the topic Except some like this of Dr. Petter Gran titled "the Islamic Roots Capitalism" 1760-1840. And that of Dr. Kenneth Cuno "The Pashes Peasants : Land Society and Economy in Lower Egypt", 1740-1858.

The initial study is divided into Six Chapters and a Conclusion the Researcher has dealt with the beginning of Iltezam and the similarity between it and the other systems.

The First Chapter is set up to deal with the possessing the Land in the Upper Egypt. The 2nd Chapter covering the Iltezam Administration the 3rd chapter has discussed the Classes of El-Moltazemin The 4th Chapter is a study of the farmers status during the Iltezam system. The 5th Chapter is the show of the development of the Iltezam and the Change which have taken place while the Researcher in the 6th Chapter has offered the Iltezam in Mohammed Ali's Age and what he has Changed and limiting of IlMoltazemein Roles discussing the say that it has collapsed in 1814 and Extended of its Rightness.



Cairo University
Faculty of Arts
History Department

The Iltezam System in Rural Upper Egypt Under Ottomans

Research to get the Master degree of Literature Department of History

Presented By The Student

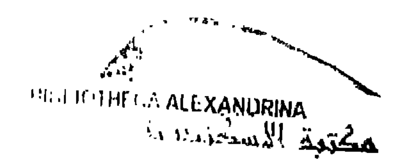
Gamal Kamal Mahmmoud Mohammed

Under The Supervision of Prof. D.

Mohammed Afifi

The Prof. of Modern History
Faculty of Arts University of Cairo

2001









Cairo University
Faculty of Arts
History Department

The Iltezam System in Rural Upper Egypt Under Ottomans

Research to get the Master degree of
Literature Department of History

Presented By The Student
Gamal Kamal Mahmmoud Mohammed

Under The Supervision of Prof.D.
Mohammed Afifi
The prof. Of Modern History
Faculty of Arts University of Cairo

2001